

# النَّجَاةُ

﴿فِي الْحَكْمَةِ الْأَمَّةِ﴾

(لَا شِيْخَ الرَّئِيسِ أَبِي عَلَى الْحَسِينِ بْنِ سِينَاءِ)

---



بِعِنْدِهِ تَبَشَّرُ الْمُكْبَرُونَ رَضِيقُهُ

رَوْمَ التَّلِيفِ - ٥٧١٣٥



مَكْتَبَةُ  
لِسَانِ الْعَرْبِ

[www.lisanarb.com](http://www.lisanarb.com)

# النجاة

al-Najah

﴿ في الحكمة المنطقية والطبيعية والآلية ﴾

(لشيخ الرئيسي الحسين بن علي بن سينا)

وهو السفر الوجيز المبني - الكبير المعنى الذي اقتطفه ذلك  
الحكيم الطائر الصيت من كتابه المعروف بالشفاء \*  
| يوثق الحكمة من يثاء ومن يؤت الحكمة فقد أوفى خيراً كثيراً |

## تلذُّذُ حَسِيبَةِ الْكَبِيرِ

غير خفي على ذوي الفطن أن الحكمة هي مبني السعادتين وإن عوتها موت  
للعمران: شعرت بذلك الاً كثيرة من أفضل إبناء الشرق وبمحاجتهم إلى الاًخذ  
بأسباب المدنية فأخذوا يبحثون عن الدواء وما هو إلا دراسة العلوم  
الفلسفية - هذا ما حدى بنا إلى إعادة نشر هذه التحفة الخفينة مقرونة  
بامتيازات أخرى من التقريرات المنيرة للمشكلات الموضعية للمعضلات مع  
مزيد التقييم والتوضيح تسهيلاً للقارئين \* نسأل الله تعالى أن ينفع بها الطلاب \*  
انه هو الموفق لاصواب \*

﴿ الطبعة الثانية في ١٣٥٧ هـ ١٩٣٨ م ﴾

﴿ على نفقة الرحالة البجائية المنقب عن الأسفار الغافسة ﴾

بِحُمْرَةِ الْأَنْجَوِيِّ

﴿ حقوقطبع محفوظة ﴾

مطبعة التبادل بجوار مخاوفطة مصر

مكتبة لسان العرب  
[www.lisanarab.com](http://www.lisanarab.com)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢٢٦٦  
٣٦٦  
١٩٦٠

﴿رب يسر﴾

أَمَّا بَعْدَ حَمْدُ اللهِ وَالثَّنَاءُ عَلَيْهِ مَا هُوَ أَهْلُهُ « وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى أَنْبِيَاهُهُ  
الَّذِينَ هُمْ عَبِيدُهُ وَرَسُولُهُ « وَعَلَى سَائِرِ خَاصَتِهِ الَّذِينَ نَاهَمُ مِنْ كَرْمِهِ أَفْضَلُهُ وَأَجْلَهُ «  
وَأَغْرَقَهُمْ إِحْسَانُهُ وَجُودُهُ وَفِضْلُهُ « فَإِنْ طَائِفَةً مِنَ الْأَخْوَانِ الَّذِينَ هُمْ حُرْصٌ  
عَلَى اقْتِبَاسِ الْمَعَارِفِ الْحَكِيمَةِ « سَأْلَوْنِي أَنْ أُجْعِنْ لَهُمْ كِتَابًا يَشْتَمِلُ عَلَى مَا لَا بُدُّ  
مِنْ مَعْرِفَتِهِ لَمْ يُؤْتَ أَنْ يَتَبَيَّنَ عَنِ الْعَامَةِ وَيَنْحَازَ إِلَى الْخَاصَّةِ وَيَكُونَ لَهُ بِالْأُصُولِ  
الْحَكِيمَةُ إِحْاطَةٌ « وَسَأْلَوْنِي أَنْ أَبْدِأُ فِيهِ بِاِفَادَةِ الْأُصُولِ مِنْ عِلْمِ الْمَنْطَقِ ثُمَّ أَتُلوُهَا  
بِعَثْلَهَا مِنْ عِلْمِ الْطَّبِيعَاتِ ثُمَّ أَوْرُدُ مِنْ عِلْمِ الْهِنْدِسَةِ وَالْحِسَابِ مَا لَا بُدُّ مِنْهُ لِعِرْفَةِ  
الْقَدْرِ الَّذِي يَقْرُنُ بِالْبَرَاهِينِ عَلَى الْرِّيَاضِيَاتِ « وَأَوْرُدُ بَعْدَهُ مِنْ عِلْمِ الْهِيَمَةِ مَا يَعْرِفُهُ  
بِهِ حَالُ الْحَرَكَاتِ وَالْأَجْرَامِ وَالْأَبْمَادِ وَالْمَدَارَاتِ وَالْأَطْوَالِ وَالْعُرُوضِ دُونَ  
الْأُصُولِ الَّتِي يَحْتَاجُ إِلَيْهَا فِي التَّقَاوِيمِ وَمَا تَشْتَمِلُ عَلَيْهِ الزَّيْجَاتُ مُثْلُ أَحْوَالِ  
الْمَطَالِعِ وَالزَّوَالِيَا وَتَقْوِيمِ الْمَسِيرِ بِحَسْبِ تَارِيخِ نَارِيَخِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ « وَانْ أَخْتَمُ  
الْرِّيَاضِيَاتِ بِعِلْمِ الْمُوسِيقِ<sup>(١)</sup> ثُمَّ أَوْرُدُ الْعِلْمَ الْاَلهِيَّ عَلَى أَبْيَنِ وَجْهٍ وَأَوْجَزْهُ وَأَذْكُرُ

(١) قَوْلُهُ وَانْ أَخْتَمُ الْرِّيَاضِيَاتِ إِنَّ لِي عِلْمَ النَّاظِرِوْنَ أَنَّ الشَّتَّلِيْنَ بِكِتَابِ الشَّيْخِ مِنْ زَمْنِ  
قَدِيمٍ حَذَفُوا مِنْهَا قَسْمَ الْرِّيَاضَةِ بِأَنْواعِهَا فَلَا يَوْجِدُ فِي كِتَابِهِ الشَّائِمَةَ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْهَا شَيْءٌ «  
لَا فِي هَذَا السَّكَنَابِ وَلَا فِي غَيْرِهِ كَالشَّفَاءِ يَعْرِفُ ذَلِكَ كُلُّ مَنْ لَهُ اطْلَاعٌ عَلَى كِتَابِ الْحَكَمَةِ الْقَدِيمَةِ

فـهـ حالـ المـعـادـ وـحالـ الـأـخـلـاقـ وـالـأـفـعـالـ النـافـمـةـ فـيـ لـدـرـكـ النـجـاـةـ مـنـ الفـرـقـ فـ  
بـحـرـ الـضـلـالـاتـ فـأـسـعـتـهـمـ بـذـلـكـ وـصـنـفـتـ الـكـتـابـ عـلـىـ نـحـوـ مـلـتـسـمـهـ مـسـتـعـنـاـ  
بـالـهـ وـمـتـوكـلـاـ عـلـيـهـ فـبـدـأـتـ بـأـيـارـدـ الـكـفـاـيـةـ مـنـ صـنـاعـةـ الـمـنـطـقـ لـأـنـ الـآـلـةـ الـعـاصـمـةـ  
لـلـذـهـنـ عـنـ الـخـطـأـ فـيـاـ تـنـصـورـهـ وـنـصـدـقـ بـهـ وـالـمـوـصـلـةـ إـلـىـ الـاعـتـقـادـ الـحـقـ باـعـطـاهـ  
أـسـبـابـهـ وـنـيـجـ سـبـلـهـ \*

### ﴿القسم الأول في المنطق﴾

#### ﴿فصل في التصور والتصديق وطريق كل منها﴾

كل معرفة وعلم فاما تصور \* وإما تصديق \* والتصور هو العلم الأول  
ويكتسب بالحد وما يجري مجراه مثل تصورنا <sup>(١)</sup> ماهية الإنسان \* والتصديق  
إنما يكتسب بالقياس أو ما يجري مجراه مثل تصديقنا بأن للكل مبدأ فالحد  
والقياس آلان بهما تكتسب المعلومات التي تكون جمولة فتصير معلومة  
بالرواية <sup>(٢)</sup> وكل واحد منها - منه ما هو حقيق - ومنه ما هو دون الحقيق ولكنه  
نافع منفعة ما بحسبه - ومنه ما هو باطل مشبه بالحقيقة \* والفطرة الإنسانية في  
الأكثر غير كافية في التمييز بين هذه الأصناف ولو لا ذلك لما وقع بين العقلاه  
اختلاف ولا وقع لواحد منهم في رأيه تناقض وكل واحد من القياس والحد فإنه  
ممول ومؤلف من معان معقولة بتأليف محدود فيكون لكل واحد منها مادة  
منها ألف وصورة بها يتم التأليف \* وكما أنه ليس عن أي مادة اتفقت يصلح  
أن يت忤ذ بيت أو كرسى ولا بأى صورة اتفقت عـنـ أـنـ يـتمـ مـاـدـةـ الـبـيـتـ  
بيـتـ وـمـاـدـةـ الـكـرـسـىـ كـرـسـىـ بـلـ لـكـلـ شـىـ مـاـدـةـ تـخـصـهـ وـصـورـةـ بـعـينـهاـ تـخـصـهـ

(١) قوله مثل تصورنا الخ بهذا اكتفى عن تعريف التصور وكذا قوله مثل تصديقنا الخ

(٢) نفهم من قوله بالرواية أن المعلومات معلومات بالطبع لابالطلب والاكتتاب كلمنا

باوائل المقولات والمحسوسات وكلم الأوليات وسائر المعانى المعلومة \*

كذلك لـ كل معلوم <sup>(١)</sup> يعلم بالروية مادة تخصه وصورة تخصه منها يصار إلى تحققه • وكما أن الفساد في الخاذه البيت قد يقع من جهة المادة وإن كانت الصورة صحيحة • وقد يقع من جهة الصورة وإن كانت المادة صالحة • وقد يقع من جهةهما جيماً - كذلك الفساد في الروية <sup>(٢)</sup> قد يقع من جهة المادة وإن كانت الصورة صحيحة • وقد يقع من جهة الصورة وإن كانت المادة صالحة • وقد يقع من جهةهما جيماً •

### ﴿ فصل في منفعة المنطق ﴾

فالمنطق هو الصناعة النظرية التي تعرف أنه من أيّ الصور والمواد يكون الحد الصحيح الذي يسمى بالحقيقة حداً • والقياس الصحيح <sup>(٣)</sup> الذي يسمى بالحقيقة برهاناً وتعرف أنه عن أيّ الصور والمواد يكون الحد الاقناعي الذي يسمى رسمًا • وعن أيّ الصور والمواد يكون القياس الاقناعي الذي يسمى ماقوئي منه وأوقع تصديقاً شبيهاً باليقين <sup>(٤)</sup> جديلاً وما ضعف منه وأوقع ظناً غالباً خطابياً وُتعرَّف أنه عن أيّ صورة ومادة يكون الحد الفاسد وعن أيّ صورة ومادة يكون القياس الفاسد الذي يسمى مغالطياً وسوفسطائياً وهو الذي يتراهمي أنه برهانٌ أو جدلٌ ولا يكون كذلك • وانه عن أيّ صورة ومادة يكون القياس الذي لا يوقع تصديقاً البتة ولكن تخيلاً يرغم النفس في شيءٍ أو ينفرها

(١) قوله لـ كل معلوم الخ يعني لـ كل معلوم نظري طريق نظري ذو مادة وصورة خاصتين به فتدبر (احمد عزت)

(٢) قوله في الروية أي في التفكير والنظر وما الطريق النظري المؤدى إلى العلم بجهول ما

(٣) قوله والقياس الصحيح الخ فيه اشارة الى ان نسبة ماعدا البرهان من الاقناع قياس ليس بالحقيقة لانه لا يؤدى الى علم حقيق فليتأمل (١-ع)

(٤) قوله تصديقاً شبيهاً باليقين هو الجزم والتصيم الذي لم يلته الى حد اليقين واليقين هو الاعتقاد بالشيء انه كذا مع الجزم التام بأنه لا يكون الا كذا ومع عدم قوله التفهيم لكونه بديهياً أولياً أو لكون مقدمات قياسه متيبة الى البديهية (١-ع)

ويقرزها أو يبسطها أو يقتصها وهو القياس الشعري فهذه فائدة صناعة المقطع ونسبتها إلى الروية نسبة النحو إلى الكلام والعرض إلى الشعر لكن الفطرة السليمة والنونق السليم ربما أغنتا عن تعلم النحو والعرض • وليس شيء من الفطر الإنسانية يستعن في استعمال الروية عن التقدم بأعداد هذه الآلة إلا أن يكون إنساناً مُؤيداً من عند الله تعالى •

### ﴿فصل في الألفاظ المفردة (١)﴾

لَا كانت الخطابات النظرية بالفاظ مؤلفة والأفكار العقلية من أقوال عقلية مؤلفة وكان المفرد قبل المؤلف وجب أن تتكلم أولاً في اللفظ المفرد • فنقول إن اللفظ المفرد هو الذي يدل على معنى ولا جزء من أجزاءه يدل بالذات (٢) على جزء من أجزاء ذلك المعنى مثل قولنا الإنسان فإنه يدل به على معنى لا محالة وجزءه ولنكون الإِن والسان إما أن لا يدل بهما على معنى لا محالة أو أن يدل على معنيين ليسا جزئي معنى الإنسان وإن اتفق أن كان الإِن مثلاً يدل على النفس والسان يدل على البعد فليس يقصد بـإِن وسان في جملة قولنا الإنسان الدلالة بهما فيكونان كأنهما لا يدلان أصلاً إذا أخذنا جزئي قولنا الإِن •

### ﴿فصل في اللفظ المركب﴾

وأما اللفظ المركب أو المؤلف فهو الذي يدل على معنى وله أجزاء منها يلتمس مسموعه ومن معانيها يلتمس معنى الجملة كقولنا الإنسان يمشي أو راهي الحجارة •

(١) قوله فصل في الألفاظ المفردة ترجم بحث الدلالات وكان الواجب تقديمها وذكرها ولعل ذلك اعتقاداً على الاستاذ أو على المرتبة التي قبل هذا الكتاب من مراتب الكتب إذ لكل منه مراتب في التعليم والاقادة (١-ع)

(٢) قوله بالذات أي بالقصد وهذا التعريف يبقى على الظاهر والتحقيق أن يقال هو ما يدل على معنى ولا يدل جزءه على شيء أصلحين هو جزءه وعلى هذا درج صاحب البصائر وسائر المحققين وقد أشار إلى ذلك آخر الفصل بقوله فيكونان كأنهما الخ (١-ع)

### ﴿فصل في الفظ المفرد الكلّي﴾

والفظ المفرد الكلّي هو الذي يدل على كثيرين بمعنى واحد متفق، أما  
كثيرين في الوجود كالإنسان أو كثيرين في جواز التوهم كالشمس \* وبالجملة  
الكلّي هو الفظ الذي لا يمنع مفهومه أن يشترك في معناه كثيرون فأن منع من  
ذلك شيء فهو غير نفس مفهومه .

### ﴿فصل في الفظ المفرد الجزئي﴾

والفظ المفرد الجزئي <sup>(١)</sup> هو الذي لا يُعْنِي أن يكون معناه الواحد لا بالوجود  
ولا بحسب التوهم لأنّيات فوق واحد بل يمنع نفس مفهومه من ذلك كقولنا زيد  
لما شار إلينه فأن معنى زيد إذا أخذ معنى واحداً هو ذات زيد الواحدة فهو لافي الوجود  
ولافي التوهم يمكن أن يكون لنغير ذات زيد الواحدة إذ الاشارة تمنع من ذلك  
فإنك إذا قلت هذه الشمس أو هذا الإنسان يمنع من أن يشترك فيه غيره الاشارة \*

### ﴿فصل في الذاتي <sup>(٢)</sup>﴾

ولترك الجزئي ولنشغل بالكلّي \* وكل كلّي فاما ذاتي واما عرضي \*  
والذاتي هو الذي يقوم ماهية ما يقال عليه ولا يكفي في تعریف الذاتي أن يقال  
إن معناه مالا يفارق ما ليس بذاتي لا يفارق ولا يكفي أن يقال إن معناه  
مالا يفارق في الوجود ولا تصح مفارقه في التوهم حتى إن رفع في التوهم يبطل به  
الموصوف في الوجود فكثير ما ليس بذاتي هو بهذه الصفة مثل كون الزوايا  
من المثلث مساوية لقائمهين فإنه صفة لكل مثلث ولا يفارق في الوجود ولا يرتفع

(١) أعلم ان الجزئي لا تبيه الا الاشارة الحسية وأما عند العقل فلا يتبيه الجزئي \*

(٢) ليس مفهوم الذاتي والمقوم ما يعرف من ظاهر لنظمها ولو كان كذلك لما تناولنا  
الاجنس والفصل الذاتيين للتنوع وإنما يدل بالذاتي في الاستطلاع المنطق على الوصف الذي  
يتحقق توهم مرفوطا ارتفعت ذات الموصوف أو بطلت فيتناول الدليل على الماهية وهو النوع  
والدليل على أجزاء الماهية \*

فِي الْوَمْ حَقٌ يُقَالُ<sup>(١)</sup> إِنَّا لَوْ رَفَعْنَا وَهَمَا لَمْ يَجِدْ أَنْ تَحْكُمَ أَنَّ الْمُثُلَّتَ غَيْرَ مُوْجَدٍ  
وَلَيْسَ بِذَانِيٍّ وَلَا أَيْضًا أَنْ يَكُونَ وَجُودَهُ لِلْمُوصَفِ بِهِ مَعَ مَلَازِمِهِ بَيْنَمَا فَانَّ كَثِيرًا  
مِنْ لَوَازِمِ الشَّيْءِ الَّتِي تَلَزِمُهُ بَعْدَ تَقْرَبِ مَاهِيَّتِهِ تَكُونُ بَيْنَهُ الْلَّزُومُ لَهُ بَلْ<sup>(الذَّانِي)</sup> مَا إِذَا  
يَفْهَمُ مَعْنَاهُ وَأَخْطَرُ بِالْبَالِ وَفَهْمُ مَعْنَى مَا هُوَ ذَانِيٌّ لَهُ وَأَخْطَرُ بِالْبَالِ مَعَهُ لَمْ يُعْكِنْ أَنْ  
يَفْهَمُ ذَاتَ الْمُوصَفِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ يَفْهَمَ لَهُ ذَلِكَ الْمَعْنَى أُولَاءِ الْإِنْسَانُ وَالْحَيْوَانُ •  
فَإِنَّكَ إِذَا فَهِمْتَ مَا الْحَيْوَانَ وَفَهِمْتَ مَا الْإِنْسَانَ فَلَا تَفْهِمُ الْإِنْسَانَ إِلَّا وَقَدْ فَهِمْتَ  
أُولَاءِ الْحَيْوَانَ • وَأَمَّا مَا لَيْسَ بِذَانِيٍّ فَقَدْ يَفْهَمُ ذَاتَ الْمُوصَفِ بِعِرْدَادًا دُونَهُ فَإِذَا  
يَفْهَمْ<sup>(٢)</sup> فِرْبَعًا لَزَمَهُ أَنْ يَفْهَمَ وَجُودَهُ لَهُ كَالْمَحَاذِدَةُ لِلنَّقْطَةِ • أَوْ يَفْهَمُ بِيَحْثُ وَنَظَرًا  
كَتْسَاوِيَ الزَّوَايَا الْقَاعِدَتِينَ فِي الْمُثُلَّتِ أَوْ يَكُونُ جَانِزًا أَنْ يَرْفَعْ تَوْهَمَهُ وَإِنْ لَمْ يَرْتَفَعْ  
وَجُودًا كَالْسَّوَادِ الْإِنْسَانِ الرَّنْجِيِّ أَوْ يَرْتَفَعْ وَجُودًا وَتَوْهَمًا مَعَامِلِ الشَّبَابِ إِنَّمَا  
يَبْطِئُ زَوَالَهُ وَالْقَعْدَةَ فِيمَا يَسْرِعُ زَوَالَهُ •

#### ﴿فَصْلُ فِي الْعَرْضِ﴾

وَأَمَّا الْعَرْضُ فَهُوَ كُلُّ مَا عَدَدْنَاهُ مَا لَيْسَ بِذَانِيٍّ وَقَدْ يَغْلِطُ فِيهِ فَيَظْنَ أَنَّهُ الْعَرْضُ  
الَّذِي هُوَ الْمُقَابِلُ لِلْجُوَهِرِ الَّذِينَ سَنْذَرْنَا بَعْدَهُ • وَلَيْسَ كَذَلِكَ فَانَّ الْعَرْضَ قَدْ  
يَكُونُ جَوْهِرًا كَالْأَبْيَضِ وَالْعَرْضُ لَا يَكُونُ جَوْهِرًا كَالْبَياضِ •

#### ﴿فَصْلُ فِي الْمَقْولِ فِي جَوابِ مَاهُو﴾

نَمْ مِنَ الذَّانِي مَاهُو مَقْولٌ فِي جَوابِ مَاهُو • وَمِنْهُ مَا لَيْسَ بِعَقْوَلٍ وَالذَّانِيُّ الْمَقْولُ  
فِي جَوابِ مَاهُو مَشْكُلٌ • وَيَكَادُ أَكْثَرُ الشَّرُوحَ تَغْفَلُ عَنْ تَحْقِيقِهِ وَيَكَادُ أَنْ  
يُرْجِعَ مَا يَرَاهُ الظَّاهِرُ بْنَ مِنَ الْمُنْطَبِقَيْنِ فِي الْمَقْولِ فِي جَوابِ مَاهُو إِلَى أَنَّهُ هُوَ الذَّانِيُّ  
لَكِنَّ الذَّانِي أَعْمَمُ مِنْهُ • وَتَحْقِيقُهُ بِحَسْبِ مَا اتَّهَى إِلَيْهِ بِعَثْنَاهُ • إِنَّ الشَّيْءَ الْوَاحِدَ  
قَدْ تَكُونُ لَهُ أَوْصَافٌ كَثِيرَةٌ كَلِبَةٌ ذَاتِيَّةٌ لَكِنَّهُ إِنَّمَا هُوَ مَاهُو لَا يَوْهِدُ مِنْهَا بِالْجَمْلَتِهَا

(١) قَوْلُهُ حَقٌ يُقَالُ تَفْرِيعُ عَلَى الْمُنْقَلَبِ «رَسْمَةُ الْأَرْتَنَاعُ التَّوْهِيَّ تَصْحِحُ هَذَا الْمَقْولُ» (أَعْ)

(٢) قَوْلُهُ فَإِذَا فَهِمَ أَيِّ الْمُوصَفِ وَقَوْلُهُ أَنْ يَفْهَمَ وَجُودَهُ أَيِّ الْلَّازِمِ (أَعْ)

فليس الانسان انساناً بانه حيوان أو مائة أو شئ آخر بل بأنه مع حيوانيته ناطق <sup>\*</sup>  
فاذواع لفظ مفرد يتضمن (لسْتُ أَفُول يلتزم) جميع المعانى الذاتية التي بها يقوم  
الشئ فذلك الشئ مقول في جواب ما هو <sup>\*</sup> مثل قولنا الانسان لزيد وعمر وفانه  
يشتمل على كل معنى مفرد ذاتي له مثل الجوهرية والتجمس والتغذى والنحو والتوليد  
وقوة الحس والحركة والنطق وغير ذلك فلا يشد عنه مما هو ذاتي <sup>\*</sup> لزيد شئ <sup>\*</sup>  
وكذلك الحيوان لا للانسان وحده لكن للانسان والفرس والثور وغيرها كذلك  
بمحال الشركه فإنه يشتمل على جميع الاصفات الذاتية التي لها بالشركة وإنما يشد  
منه ما ينبع واحداً واحداً منها فالمقال في جواب ما هو هكذا يكون <sup>\*</sup> وأما الداخل  
في جواب ما هو فهو كل ذاتي <sup>\*</sup>

﴿ فصل في المقول في جواب أي شئ هو ﴾

أما المقول في جواب أي شئ هو فهو الذي يدل على معنى يتميز به الشئ  
عن أشياء مشتركة في معنى واحد فنه عرضي <sup>\*</sup> مثل الأبيض الذي يميز الثلج عن  
القار وهمها جسمان جماديان : ومنه ذاتي مثل الناطق الذي يميز الانسان عن الفرس  
وهما حيوانان <sup>\*</sup> وقد اصطلاح قوم على أن يسموا هذا الذاتي مقولاً في جواب أيها  
هو فيكون المقول في جواب أيها هو بحسب إصطلاحهم هو المميز بعد ماهية مشتركة  
تميزاً ذاتياً مثل الناطق للانسان بعد الحيوان دون البياض للثلج <sup>\*</sup>

﴿ فصل في الأنماط الخامسة ﴾

والأنماط الكلية خمسة <sup>(١)</sup> جنس - نوع - فصل - وخاصة - عرض عام

﴿ فصل في الجنس ﴾

الجنس هو المقول على كثيرين مختلفين بالأنواع في جواب ما هو <sup>\*</sup> وقولنا

(١) العلة في كون السكليات خمسة ان كل ما يدل عليه باللفظ اما موصوف واما صفة  
والصفات اما علل ومباد واما عوارض ولو الزم فالاول الذاتي والثاني المرضي والذاتيات اما  
مشتركة واما مميزة والمشتركة الاجناس والمميزة الفصوص والمرضنيات اما ان تم الموصوف  
وغيره واما ان تخصه فالاول المرض العام والثانية الخاصة وأما الموصوف فهو النوع اما

مختلفين بالأُنوع أى بالصور والحقائق الذاتية وان لم يعرف بعد النوع الذى هو مضاف إلى الجنس . وقولنا في جواب ما هو أى قولًا بحال الشركة لا بحال الأفراد كحيوان للإنسان والفرس \* لا كالحسان للإنسان والفرس \* فان الحسان لا يدل على كمال ماهية مشتركة للإنسان والفرس وإن كان يدل على معنى ماذانى وهو كونه ذا حس \* وتخلى عن التحرك بالارادة وعن النامى وعن المفتدى وغير ذلك إلا على سبيل الالتزام لا على سبيل التضمن \* وفرق بين الالتزام والتضمن فان السقف يتلزم الماء ولا يتضمنه . والبيت يتلزم الماء ويتضمنه فيجب إذا حددت الجنس أن تتحدد بالايشاركه فيه فصل الجنس وإذا حددت الجنس أن لاتديره <sup>(١)</sup> على النوع ولا تشتبه بما يقوله (فوفوريوس )

#### ﴿فصل في النوع﴾

وأما النوع فهو الكلى الذاتى الذى يقال على كثيرين في جواب ما هو ويقال أيضًا عليه وعلى غيره آخر في جواب ما هو بالشركة مثل الحيوان الذى هو نوع من الجسم فإنه يقال على الإنسان والفرس في جواب ما هو بالشركة ويقال الجسم عليه وعلى غيره أيضًا بالشركة في جواب ما هو وقد يكون الشى جنسًا لأنواع ونوعًا بلنس مثل الحيوان <sup>(٢)</sup> للجسم ذاتي النفس فإنه نوعه وللإنسان والفرس فإنه جنسهما لكنه ينتهي الأرتقاء إلى جنس لاجنس فوقه ويسمى جنس الأجناس وينتهي الانقطاع إلى نوع لا نوع تحته ويسمى نوع الأنواع \* ويرسم بأنه المقول على كثيرين مختلفين بالعدد في جواب ما هو كالإنسان لزيده وعمره والفرس لهذه الفرس وتلك \*

#### ﴿فصل في الفصل﴾

وأما الفصل فهو الكلى الذاتى الذى يقال على نوع تحت جنس في جواب

(١) اي ان لا تحدد بمقدار تأخذ فيه النوع \*

(٢) قوله مثل الحيوان الخ راجع الى قوله ونوع بلنس وقوله وللإنسان والفرس راجع

أىٌ شيءٌ هو منه كالناطق للإنسان فبـه يجـاب حين يـسأل أنه أىٌ حـيـوان هوـ  
والفرق بين الناطق ولـلـإـنـسـانـ أنـ الـإـنـسـانـ حـيـوانـ لهـ نـطـقـ<sup>(١)</sup>ـ والنـاطـقـ شـيـءـ مـالـمـ  
يـعـمـ أـىـ شـيـءـ هـوـ لـهـ نـطـقـ<sup>(٢)</sup>ـ والنـطـقـ فـصـلـ مـفـرـدـ والنـاطـقـ فـصـلـ مـرـكـبـ وـهـوـ  
الفـصـلـ المـنـعـاقـ<sup>٠</sup>

### ﴿فصل في الخاصّة﴾

وأـمـاـ الخـاصـةـ فـيـ الـكـلـيـ الدـالـ عـلـىـ نوعـ<sup>(٣)</sup>ـ وـاحـدـ فـيـ جـوابـ أـىـ شـيـءـ هـوـ  
لـأـبـالـذـاتـ بـلـ بـالـعـرـضـ اـمـاـ نـوـعـ هـوـ جـنـسـ كـتـساـوـيـ الزـ واـيـاـ مـنـ الـمـثـلـ لـقـائـمـيـنـ  
هـافـهـ خـاصـةـ لـمـثـلـ وـهـوـ جـنـسـ<sup>(٤)</sup>ـ وـاـمـاـ نـوـعـ لـيـسـ هـوـ بـجـنـسـ مـشـلـ الصـاحـكـ  
لـلـإـنـسـانـ وـهـوـ خـاصـةـ مـلـازـمـةـ مـساـوـيـةـ \* وـمـثـلـ الـكـتـابـةـ وـهـوـ خـاصـةـ غـيرـ مـلـازـمـةـ وـلـاـ  
مـساـوـيـةـ بـلـ أـخـصـ<sup>٠</sup>

### ﴿فصل في العرض العام﴾

وـأـمـاـ الـعـرـضـ الـعـامـ فـوـ كـلـ كـلـ مـفـرـدـ عـرـضـ أـىـ غـيرـ ذـاـنـيـ<sup>(٥)</sup>ـ يـشـترـكـ فـيـ  
مـعـنـاهـ أـنـوـاعـ كـثـيـرـونـ كـالـبـيـاضـ لـلـثـلـجـ وـالـقـفـنـ<sup>(٦)</sup>ـ وـلـاـ تـبـالـ بـأـنـ يـكـوـنـ مـلـازـمـاـ أوـ  
مـفـارـقاـ لـكـلـ وـاحـدـ مـنـ الـنـوـعـ أـوـ لـلـبعـضـ جـوـهـراـ كـانـ فـيـ نـفـسـهـ - كـلـأـيـضـ أـوـ

فـقولـهـ جـنـاـ لـأـنـوـاعـ نـهـوـ عـلـىـ أـلـفـ وـالـنـشـرـ الـمـشـوشـ (١ـعـ)

(١) قـالـ السـيدـ فـيـ حـاشـيـةـ الـمـطـالـعـ أـنـ الـجـنـسـ لـاـ يـؤـخـذـ فـيـ مـفـهـومـ الـفـصـلـ وـالـلـاتـقـبـ الـحـلـ  
مـنـ الصـنـاعـيـ إـلـىـ الـأـوـلـيـ رـاجـعـ مـطـالـعـ الـأـرمـوـيـ<sup>٠</sup>

(٢) أـفـهـمـ أـنـ الـنـوـعـ يـتـضـمـنـ الـجـنـسـ وـالـفـصـلـ يـلـزـمـ الـجـنـسـ وـلـاـ يـتـضـمـنـهـ فـلـذـاكـ لـاـ يـتـمـ بـهـ التـحـديـدـ

(٣) قـولـهـ الدـالـ عـلـىـ نـوـعـ وـاحـدـ لـعـلـ الـأـصـلـ الصـعـيـحـ هـكـذـاـ فـهـيـ الـكـلـيـ الـذـيـ يـقـالـ عـلـىـ  
نـوـعـ وـاحـدـ الـخـ وـقـولـهـ اـمـاـ نـوـعـ أـىـ اـمـاـ خـاصـةـ ثـابـتـةـ نـوـعـ فـقـولـهـ كـتـساـوـيـ تـبـيـلـ الـخـاصـةـ وـكـذـاـ  
يـقـالـ فـقـولـهـ وـاـمـاـ نـوـعـ لـيـسـ هـوـ الـخـ (١ـعـ)

(٤) لـاـنـ أـنـوـاعـ الـمـلـثـلـاتـ كـثـيـرـةـ

(٥) تـوـلـهـ أـىـ غـيرـ ذـاـنـيـ . لـيـعـدـنـاـ أـنـ ذـاكـ هـوـ الـمـقـصـودـ مـنـ لـاـنـ يـكـوـنـ عـرـضاـ فـيـ ذـاـنـهـ  
إـذـ قـدـ يـجـوزـ أـنـ يـكـوـنـ جـوـهـراـ (٦) الـنـقـلـ طـيـرـ مـاءـ أـيـضـ قدـ يـسـمـيـ بـالـبـيـضاـ وـيـنـفـرـبـ يـهـ  
الـثـلـاثـ فـيـ الـبـاسـ (١ـعـ)

عرضًا كالبياض بعد أن لا يكون<sup>(١)</sup> مقومًا للماهية . فإن وقوع العرض على هذا وعلى الذي هو قسم الجوهر في الوجود وقوع بمعنىين مختلفين \*

### ﴿فصل في الأعيان والأوهام والألفاظ والكتابات﴾

الشيء إما عين موجودة وإما صورة موجودة في الوهم أو العقل<sup>(٢)</sup> مأخوذة عنها ولا يختلفان في النواحي والأسماء \* وإنما لفظة تدل على الصورة التي في الوهم أو العقل معتبرة \* وإنما كتابة دالة على اللفظ ويختلفان في الأسماء فالكتابة دالة على اللفظ واللفظ دال على الصورة الوهمية أو العقلية وتلك الصورة دالة على الأعيان الموجودة \*

### ﴿فصل في الأسم﴾

والاسم لفظ مفرد يدل على معنى من غير أن يدل على زمان وجود ذلك المعنى من الأزمنة الثلاثة كقولنا زيد . فنـه محـصل كـقولـنا زـيد . ومنـه غـير محـصل قـرن فـيه لـفـظـ السـلـبـ بشـيـءـ هو اـسـمـ محـصلـ وجـمـعـهـما إـسـمـاـدـاـلـاـعـلـىـ ماـيـخـالـفـ معـنىـ المـحـصـلـ كـقولـناـلـاـانـسـانـ<sup>(٣)</sup> لـلـاـنـسـانـ [ وهذا هو الاسم المدول ]

### ﴿فصل في الكلمة﴾

والكلمة<sup>(٤)</sup> لفظة مفردة تدل على معنى وعلى الزمان الذي كان ذلك المعنى موجوداً فيه لموضوع مأغير معين كقولنا مشى فإنه يدل على مشى لماش غير معين في زمان قد مضى \*

### ﴿فصل في الأداة﴾

وأما الأداة فهي لفظة مفردة إنما تدل على أمر معنى يصح أن يوضع أو

(١) قوله بمد أن لا يكون متعلق بقوله ولا بحال (٢) قوله في الوهم أو العقل إنما يقال في الوهم أو العقل لأن الصور التي في النفس إنما مجردة وإنما غير مجردة فال مجرد العقل وغير المجرد الوهمي إنما

(٣) قوله لـلـاـنـسـانـ . إنـاـلـاـانـسـانـ لـفـظـ مـفـرـدـ منـ جـهـةـ دـلـالـتـهـ بـالـطـابـقـةـ عـلـىـ عـنـ وـاحـدةـ وـاماـ منـ جـهـةـ جـزـئـيـ المـفـهـومـ فـانـهـ هوـ مؤـلـفـ \*

(٤) قوله والكلمة الخ هي التي يعبر عنها النهاية بالفعل \*

يحمل بعد أن يقرن باسم أو كلامه كقولنا في وعلى •  
﴿فصل في القول﴾

والقول كل لفظ من كب وقد عرفناه قبل \*  
﴿فصل في القضية﴾

والقضية والخبر هو كل قول فيه نسبة بين شيئين بحيث يتبعه حكم صدق  
أو كذب \*

﴿فصل في الحقيقة﴾

والحقيقة هي التي توقع هذه النسبة بين شيئين ليس في كل واحد منها هذه  
النسبة إلا بحيث يمكن أن يدل على كل واحد منها بلغة مفرد كقولنا الإنسان  
حيوان أو قولنا الحيوان الضاحك ينتقل من مكان إلى مكان بوضع قدم ورفع  
أخرى فكانك قلت الإنسان يعشى أو قوله فلان كثير علمه فإن قوله كثير  
علمه معادل لقوله فيلسوف <sup>(١)</sup>

﴿فصل في الشرطية﴾

والشرطية هي التي توقع هذه النسبة بين شيئين فيما هذه النسبة من حيث  
هي مفصلة كقولنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فانك إن فصلت هذه  
النسبة انحدل إلى قوله الشمس طالعة وإلى قوله النهر موجود وكل واحد منها  
قضية وكذلك إذا قلت - إما أن يكون هذا العدد زوجاً - وإما أن يكون هذا  
العدد فرداً (كانك قلت العدد زوج والعدد فرد) \*

﴿فصل في الشرطية المتصلة﴾

وأما المتصلة من الشرطية فهي التي توجب أو تسلب لزوم قضية لأخرى كما  
قدمناه من مثال الشرطي \*

(١) كانه عرف الفلسفة بوزارة العلم وهذا غريب ولعله أحد المانع \*

﴿فصل في الشرطية المنفصلة﴾

والمنفصلة ما توجب أو تسْلُب عناد قضية لأخرى كما أخرناه في مثال الشرطى \* ٥

﴿فصل في الإيجاب﴾

والإيجاب مطلقا هو إيقاع النسبة وإيجادها . وفي الخلية هو الحكم بوجود  
محمول موضوع \* ٦

﴿فصل في السلب﴾

والسلب مطلقا هو رفع النسبة الوجودية بين شيئين . وفي الخلية هو الحكم  
بـلا وجود محمول موضوع \* ٧

﴿فصل في المحمول﴾

والمحمول هو الحكم به أنه موجود أو ليس بوجود لشيء آخر (١)

﴿فصل في الموضوع﴾

والموضوع هو الذي يحكم عليه بأن شيئا آخر موجود له أو ليس بوجوده \* ٨  
مثال الموضوع قولنا زيد من قولنا زيد كاتب ومثال المحمول قولنا كاتب من  
قولنا زيد كاتب \*

﴿فصل في المخصوصة﴾

والخصوصة قضية حليلة موضوعها شيء جزئي كقولنا زيد كاتب وتكون  
موجبة وتكون سالبة - (ولا تسمى بالشخصية) \*

﴿فصل في المهملة﴾

والمهملة قضية حليلة موضوعها كلٌ ولكن لم يبين أن الحكم في كله أو في بعضه  
كقولنا الإنسان أَيْضَى \* وتكون موجبة سالبة وإذا لم يتبيّن فيها أن الحكم في  
كل أو في بعض فلا بد أنه في بعض وشك في أنه في الكل أو امْهَل ذلك فلذاك  
كان حكم المهملة حكم الجزئي الذي نذكره \*

(١) لأن التعريف يشمل الموجبة والمدورة \*

﴿فصل في المخصوصة﴾

والمحخصوصة هي التي موضوعها كل الحكم عليه وبين أنه في كله أوفي  
بعضه وتكون موجبة وسالية \*

﴿فصل في الموجبة الكلية﴾

والموجبة الكلية من المخصوصات هي التي الحكم فيها إيجاب على كل واحد  
من الموضوع كقولنا كل إنسان حيوان \*

﴿فصل في السالبة الكلية﴾

والسالبة الكلية هي التي الحكم فيها سلب عن جميع الموضوع كقولنا ليس  
ولا واحد من الناس بحجر \*

﴿فصل في الموجبة الجزئية﴾

والموجبة الجزئية هي التي الحكم فيها إيجاب ولكن على بعض من الموضوع  
كقولنا بعض الناس كاتب \*

﴿فصل في السالبة الجزئية﴾

والسالبة الجزئية هي التي الحكم فيها سلب ولكن عن بعض الموضوع كقولنا  
ليس بعض الناس بكاتب أو ليس كل إنسان بكاتب بل عسى بعضاً \*

﴿فصل في السور﴾

والسور هو اللفظ الذي يدل على مقدار الجصر مثل كل ولا واحد وبعض  
ولا كل \*

﴿فصل في مواد القضايا﴾

المادة الواجبة هي حالة للمحمول بالقياس إلى الموضوع يجب بها لا حالة أن  
يكون دائماً في كل وقت أى يكون الصدق مع الموجب في كل وقت كحالة الحيوان  
عند الإنسان ولا يعتبر السلب - والمادة الممتنعة هي حالة للمحمول بالقياس إلى  
الموضوع يكون الصدق فيها دائماً مع السلب كحالة الحجر عند الإنسان ولا يعتبر

الإيجاب • والمادة الممكنا هي حالة للمحمول بالقياس إلى الموضوع لا يدوم بهـاـهـ صدق في إيجاب ولا سلب كـحـالـةـ الكـاتـبـ عندـ الـانـسـانـ • وـقـيـلـ إنـ المـمـكـنـ هوـ الذـىـ حـكـمـهـ غـيرـ مـوـجـودـ فـوقـتـ مـاـ أـىـ فـيـ الـحـالـ ثـمـ لـهـ حـكـمـ فـيـ الـمـسـتـقـلـ يـغـرـدـ بـهـ عـالـهـ حـكـمـ فـيـ الـحـالـ بـالـفـرـوـرـةـ \*

### ﴿فصل في الثنائي والثلاثي﴾

كل قضية حملية فإن أجزاءها الذاتية عند الذهن ثلاثة معنى « موضوع ومعنى محمول ومعنى نسبة بينهما — وأما في الفظ فربما اقتصر على الفظ الدال على معنى الموضوع واللفظ الدال على معنى المحمول وطوبـيـةـ الـفـظـةـ الدـالـةـ عـلـىـ معـنـىـ النـسـبـةـ فـتـقـسـىـ ثـنـائـيـةـ كـقـولـنـاـ زـيـدـ كـاتـبـ — وأـمـاـ الـثـلـاثـيـةـ فـهـىـ الـقـىـ قدـ صـرـحـ فـيـهاـ باـلـفـظـةـ الدـالـةـ عـلـىـ النـسـبـةـ كـقـولـنـاـ زـيـدـ هـوـ كـاتـبـ وـتـقـسـىـ تـلـكـ الـفـظـةـ رـابـطـةـ وـالـكـلـامـةـ (١)ـ تـرـتـبـطـ بـذـاتـهـاـ لـأـنـهـاـ تـدـلـ عـلـىـ مـوـضـعـ فـيـ كـلـ حـالـ فـالـنـسـبـةـ مـتـضـمـنـةـ فـيـهاـ \*

### ﴿فصل في المعدولة والبساطة﴾

القضية البساطة هي التي موضوعها اسم محصل ومحمولها اسم محصل • وأما القضية المعدولة فهي التي موضوعها أو مجموعها اسم غير محصل كقولك اللانسان أـيـضـ وـالـإـنـسـانـ لـأـيـضـ . والقضية المعدولة المطلقة في وصفها بالمعدولة هي التي مجموعها كذلك كقولك زيد هو غير بصير فقولنا زيد هو غير بصير قضية موجبة معدولة والفرق بين الموجبة المعدولة كقولنا زيد هو غير بصير وبين السالبة البساطة كقولنا زيد ليس هو بصير • أما من جهة الصيغة فلان حرف السلب في المعدولة جزء من المحمول لأنك أخذت التبرير وال بصير شيئا واحداً حاصلاً منها بالتركيب فإن أوجبت تلك الجملة كشيّ واحد كان إيجاباً معدولاً وإن سلبت

(١) قوله والكلمة وان كانت مستفيضة عن الرابطة لدلالة المحتوى الموضوع فقد تفتقر إليها لتبين الموضوع لأن الكلمة تدل على موضوع غير معين \*

فقلت زيد ليس هو غير بصير كان سلباً معدولاً<sup>(١)</sup> وأما في البسيطة فان حرف السلب ليس جزاً من المحمول بل شيئاً خارجاً عنه داخلاً عليه رافعاً إيهه \* وأما من جهة النلازم والدلالة فان السالبة البسيطة أعم منها لأن السلب يصح عن موضوع معدوم والإيجاب كان معدولاً أو محصلاً فلا يصح إلا على موضوع موجود فيصح أن تقول إن العنقاء ليس هو بصيرأ ولا يصح أن تقول إن العنقاء هو غير بصير<sup>(٢)</sup> وأما ما يقال بعد هذا من الفرق بينهما فلا تلتفت إليه<sup>(٢)</sup> فان غير بصير يصح إيجابه على كل موجود كان عادماً للبصر ومن شأنه أن يكون له أو ليس من شأنه أن يكون له بل من شأن نوعه أو جنسه أو ليس البتة من شأنه أو شأن محمول عليه أن يكون له بصر والقضية الثانية لا تميّز فيها العدول عن السلب إلا بأحد وجهين (أحددهما) من جهة نية القائل مثلاً إذا قال زيد لا بصير فمعنى به أن زيداً ليس هو بصير كان سلباً \* وإن عنى أن زيداً هو لا بصير كان إيجاباً معدولاً (والثاني) من جهة تعارف العادة في اللفظ السالب فإنه إن قال زيد غير بصير علم أنه إيجاب لأن غير يستعمل في العدول وليس يستعمل في السلب \* وأما في الثالثة فان الإيجاب المعدول متميّز عن السلب الحصول من كل وجہ لأن الرابطة إن دخلت على حرف السلب ربطت حرف السلب مع المحمول كشيء واحد فأوجبت كقولك زيد هو لا بصير . وإن دخل حرف السلب على الرابطة سلبت كقولك زيدليس هو بصير لأن الرابطة تجعل البصیر وحده محمولاً وتترك حرف السلب خارجاً عنه \*

#### ﴿فصل في القضية العدمية﴾

والقضية العدمية هي التي محمودها أحسن المتقابلين هذا بحسب المشهور

(١) قوله كان سلباً معدولاً أي كان قوله سالباً معدولاً (١ - ع)

(٢) لو لا أنه لم يكن بعد حال المقايس وشروطها لحسن به أن يفرق بين السلب البسيط والإيجاب المعدول . بآن يقول إن الموجبة المدورة تكون في قياس ينبع إيجاباً وأما السالبة البسيطة فلا ينبعقياس الذي تكون فيه إلا سلباً \*

(٣) اشارة الى مذاهب اخرى في التفرقة ويظهر ان التعميم للتمييز بين السالبة والعدمية

كقولك زيد جائز - أو الماء مظلم \* وأما في التحقيق فهى التي محمودها دال على عدم شىء من شأنه أن يكون للشىء أو لنوعه أو لجنسه \*

(فصل في الجهات)

الجهات ثلاثة واجب \* ويدل على دوام الوجود \* وممتنع ويدل على دوام للعدم \* ويمكن ويدل على لا دوام وجود ولا عدم والفرق بين الجهة والمادة<sup>(١)</sup> أن الجهة لفظة مصرح بها تدل على أحد هذه المانى \* والمادة حالة القضية في ذاتها غير مصريح بها وربما تخالفا كقولك زيد يمكن أن يكون حيوانا فالمادة واجبة<sup>(٢)</sup> والجهة ممكنة \* وبينهما فروق أخرى لا نطول بها \*

(فصل في الرابعة)

القضية الرابعة هي التي تذكر فيها مع الموضوع والمحمول رابطة وجهة وإنما تسلب الموجة الرابعة بأن يدخل حرف السايب على الجهة لا الجهة على السايب فيمكن أن يصدق<sup>(٣)</sup> كقولك زيد هو يمكن أن يمشي زيد هو يمكن أن لا يمشي \* أو يكذبها كقولك زيد هو يجب أن يمشي - زيد هو يجب أن لا يمشي - وأيضاً زيد هو يمتنع أن يمشي - زيد هو يمتنع أن لا يمشي \* بل مقابل يمكن ليس يمكن \* ومقابل يجب ليس يجب \* ومقابل يمتنع ليس يمتنع \*

(فصل في المكن وتحقيقه)

وفي المكن اشتباه إذا ذكرناه وحللناه الحال الشاف ارتفع به كثير من الشبه والأغليط التي تقع للناس في تناقض ذات الجهة وتلازمها \* فنقول إن العامة

(١) قوله والفرق بين الجهة والمادة إنما قال في الجهة أنها تدل على كذا وفي المادة أنها تدل على حالة كذا لأن الجهة في القول والتصور فهى تدل على ما للأمر في نفسه والمادة حالة للأمر في نفسه \*

(٢) لما بين المادة واجبة . قال إن المادة لا تكون إلا صادقة الحكم لأنها من الوجود وأما الجهة فقد تكون كاذبة وصادقة لأنها حكم أخبارى<sup>(٣)</sup> قوله فيمكن أن يصدق عطف على المنف ، اذ ان السالبة الموجة غير سالبة الجهة وان سلب القضية الموجة هي الثانية لا الأولى (أ - ع )

(٤ - قسم النطق )

تفهم من الممكن غير ما تفهمه الخلاصة بحسب تواطئهم عليه ٠ أما العامة فيعنون بقولهم ممكناً ليس بمحنتٍ من غير أن يشترطوا فيه أنه واجب أو لا واجب فيكون معنى قولهم ليس بمحنٍ أنه ليس بمحنتٍ فيكون معناه المحنت فاذاً الممكن العامي هو ما ليس بمحنتٍ ٠ وغير الممكن ما هو محنتٍ فكل شيءٍ عندهم إماً ممكناً وإماً محنتٍ وليس قسم ثالث فيكون الممكن بحسب هذا الاستعمال مقولاً على الواجب كالجنس له وليس اسماً مرادف له بل لأن الواجب غير محنتٍ في المعنى ٠ وأما الخلاصة فاتهم وجدوا معنى ليس بواجب ولا محنتٍ ولم يكن عند العامة لهذا المعنى اسم الممكن عندم كان لمعنى آخر لكنه كان يصح أن يقال لهذا الشيء أنه ممكناً أن يكون ومحنلاً يكون بحسب الاستعمال العامي أي بمعنى أنه غير محنتٍ أن يكون وغير محنتٍ أن لا يكون فقلوا اسم الممكن وجعلوه دالاً على ذلك ووضعوا اسم الممكن دالاً على ما ليس بمحنتٍ - ومع ذلك ليس بواجب وهو الذي هو غير ضروري في أحد الحالين - فهذا المعنى أخص من المعنى الذي تستعمله<sup>(١)</sup> عليه العامة فيكون الواجب خارجاً من هذا الممكن ويكون قولنا ليس بمحنٍ ليس بمعنى محنتٍ بل بمعنى ليس غير ضروري بل واجب أو محنتٍ فكلامها ليس بهذا الممكن إلا أن ضعفاء الرأي إذا قالوا ليس بمحنٍ وهم يستعملون الممكن الخاصي بمخيل لهم معنى الممكن العامي فكان ليس بمحنٍ على معنى المحنت عندم وكان الواجب خارجاً عن الممكن فتحيروا في ذلك ٠ فإن قالوا إن الواجب ممكناً خاصي والممكن الخاصي هو الذي يمكن أن لا يكون صار الواجب عندم ممكناً أن لا يكون ٠ وإن قالوا إن الواجب ليس بمحنٍ ومخيل لهم أن غير الممكن محنتٍ صار الواجب محنتاً ٠ ولو أنهم رأعوا حدود النظر فأخذوا الممكن في القسمين على وجه واحد لم تلزمهم هذه الحيرة فاتهم إذا أخذوا الممكن بمعنى أنه لا ضرورة في وجوده ولا عدمه فنظروا هل الواجب ممكناً وجدوا الواجب

(١) الضمير في النعل راجع للفظ الممكن والمبرور راجع إلى المعنى ٠

خارجا عن الممكِن ووجوده ليس بمحْكَم وحيثُدَ لِم يلزم أَن مَا ليس بمحْكَم هو الممتنع لأن الممكِن لم يكن ماليس بمحْكَم ففيكون سلبه الممتنع بل مالاضرورة في وجوده ولا في عدمه فيكون مَا ليس بمحْكَم هو ماليس بلاضرورة في وجوده ولا في عدمه فصدق ليس بمحْكَم على الواجب إذ ليس هو بلاضرورة لافي وجوده ولا في عدمه لأن له ضرورة في الوجود \* وأيضاً إن أخذناا الفير الممكِن بمعنى الممتنع فلم يأخذنا الممكِن بمعنى غير الممتنع فيصح على الواجب ولا يلزمهم أن يقال فيمكن أن لا يكون - وذلك لأنه لما عني بالممكِن غير الممتنع فليس بمحْكَم لأن يكون ما بمحْكَم أن لا يكون فإليس يلزم فيما هو غير ممتنع أن يكون غير ممتنع أن لا يكون فيجتمع من هـذا أن الواجب يقع في الممكِن العادي ولا يقع في الخاصي \* وأن غير الممكِن الخاصي ليس بمحْكَم الممتنع بل بمعنى الفروري إما في الوجود وإما في العدم \* وأن الممكِن ما ليس بضروري الحكم وهي فرض حكمه من ايجاب أو سلب موجوداً لم يعرض منه محال وليس من شرط الممكِن أن يكون معدوماً في الحال أو موجوداً فيه حتى يقال إن دسم الممكِن أنه ماليس بمحْكَم في الحال وإذا فرض في الاستقبال موجوداً لم يعرض منه محال - وذلك لأنه إن كان السبب المانع عن كونه موجوداً صير ورته واجباً في وجوده فيجب أن يراعي هذا السبب في جانب اللاوجود أيضاً فإنه إن فرض معدوماً في الحال كان في الحال واجباً في لا وجوده كذلك فيكون ممتنعا لأن واجب العدم هو الممتنع فإن كان الامتناع الحالى لا يضر الممكِن فالواجب الحالى لا يضر الممكِن وإن ممكِن الكون إن كان يجب أن لا يكون موجود الكون فمكِن أن لا يكون يجب أن لا يكون موجود اللاكون لكن ممكِن الكون هو بعينه ممكِن اللاكون فمكِن الكون يجب أن لا يكون على أصلهم موجود اللاكون \*

### ﴿فصل في الواجب والممتنع وبالجملة الفروري﴾

الواجب والممتنع بينهما غاية الخلاف مع اتفاقهما في معنى الفرورة فذاك ضروري في الوجود وذا ضروري في العدم « وإذا تكاملنا على الفروري يمكن أن ننقل البيان بعينه إلى كل واحد منها » فنقول إن الحال الفروري على ستة أوجه تشتهر كها في الدوام<sup>(١)</sup> فأول ذلك أن يكون الحال دائمًا لم يزد ولا يزال كقولنا الله تعالى حي « والثاني أن يكون مادام ذات الموضوع موجوداً لم تفسد كقولنا كل إنسان بالضرورة حيوان أي كل واحد من الناس دائمًا حيوان مادام ذاته موجوداً ليس دائمًا بلا شرط حتى يكون حيواناً لم يزد ولا يزال قبل كونه وبعد فساده « والأول وهذا الثاني هما المستعملان والمرادان إذا قيل إيجاب أو سلب ضروري ويجمعهما من جهة ماتمعنى واحد وهو الفرورة مادامت ذات الموضوع موجودة إما دائمًا<sup>(٢)</sup> إن كانت الذات توجد دائمًا وأما حدة ما إن كانت الذات قد تفسد<sup>(٣)</sup> وأما الثالث فأن يكون ذلك مادام ذات الموضوع موصوفة بالصفة التي جعلت موضوعة معه الاما دامت موجودة مثل قوله كل أيض فهو ذو لون مفرق للبصر بالضرورة أي لا دائمًا لم يزد ولا يزال « ولا أيضاً مادام ذات ذلك الشيء أيض موجوداً حتى أن تلك الذات إذا بقيت ولم تفسد لكن البياض زال عنها فقد توصف بأنها ذات لون مفرق للبصر بالضرورة بل أن هذه الفرورة تدوم لاما دامت موجودة ولكن موصوفة

(١) قوله في الدوام أي المراد بالضرورة فقد سبق له تعريفها به ولا يتورهم ان الدوام في الكلى أعم من الفرورة على ما توهه المتأخرون من المتكلدين فإن ذلك غلط عند الشيخ وأمثاله (١ - ع)

(٢) فالشروطه الدائمة تشتمل الفرورة الازلية (٣) هذه الاقسام الاربعة الآتية تسمى مطلقة لأنها لم تخصل بشرط الامكان وهو الوقت الذي تكون فيه ممددة ولامطرد الفرورة وهو الشرط الذي تكون فيه موجودة فلخلوها من هاتين الحالتين تسمى مطلقة وقوع يسمونها وجوديه لأن الوجود تتحقق حال امكانها وضرورتها والمقل يحيطها مطلقة \*

بابياض « وأما الرابع فأن يكون ذلك مادام الحال <sup>(١)</sup> موجوداً وليس له ضرورة بلا هذا الشرط كقولنا إن زيداً بالضرورة ماش مادام ماشيا إذ ليس يمكن أن لا يكون ماشيا وهو يمشي « وأما الخامس فأن تكون الضرورة وقتا معيناً لابد منه كقولنا إن القمر ينكشف بالضرورة ولكن ليس دائماً بل وقتا معينه معينا وال السادس <sup>(٢)</sup> أن يكون بالضرورة وقتاً ما ولكن غير معين كقولك كل إنسان فإنه بالضرورة يتنفس أى وقتاً ما وليس دائماً ولا وقتاً معينه — وهذه الأقسام الأربع إذا لم يشترط فيها شرط ما فإن الحال فيها يسمى مطلقاً وإن اشتهرت فيها جهة الضرورة كان الأولى أن تكون الجهة جزءاً من المحمول لاجهة داخلة على المحمول وذلك لأن المحمول في ذلك لا يكون وحده محمولاً بل مع زوائد وتلك الزوائد مع المحمول لا تعقل كشيء واحد مالم تكن فيها الجهة على أنها كالبعض منها « وأما في المقدمة الضرورية فإن المحمول مستقل بنفسه في أن يقصد حمله والجهة لاتعمل فيه شيئاً بل في الرابط فيكون المحمول هو بذاته كمعنى واحد والجهة داخلة عليه » **{فصل في متلازمات ذات الجهة}**

المتلازمات التي يقوم بعضها مقام بعض من هذه طبقات فطبقة هي هكذا واجب أن يوجد ممتنع أن لا يوجد ليس يمكن بالمعنى العام أن لا يوجد « وتقايض هذه متلعاً كثة أيضاً مثل قولنا ليس بواجب أن يوجد ليس ممتنع أن لا يوجد يمكن أن لا يوجد العامي لا الخاصي « وطبقة أخرى وهي هكذا واجب أن

(١) قوله مادام الحال اي مادام المحمول (أ - ع)

(٢) إنما كانت المواد الضرورية على هذه الآيات التي عددها لان الفروري هو الدائم ودوامه اما على الاطلاق واما شخص بشريطة وال دائم على الاطلاق اما في الوجود كقولنا الله هي . وكل متحرك جسم واما في الحال كقولنا الانسان حيوان أو إنسان معتقد والشخص بشريطة فاما بشريطة في الموضوع واما بشريطة المحمول او شريطة في كليهما وشرط الموضوع كونه موصوفاً بما وصف به كقولنا كل أيض فهو ذولون مفرق للبصر وأما المحمول فشرطه اما في وقت معين كقول القمر أو غير معين كتنفس الحيوان وأما الشرط في كليهما فهو اقتران المحمول بالموضوع في الوجود وهو الممكن الحاضر بالفعل كشي الماثلي مادام ماشيا

لا يوجد ممتنع أن يوجد ليس يمكن أن يوجد بالمعنى العامي لا اخواصي • وكذلك  
نفيتها • مثل ليس واجب أن لا يوجد ليس بممتنع أن يوجد يمكن أن يوجد  
بالمعنى العامي • وطبقة من الممكن اخواصي الحقيق ولا ينبعك فيها إلا شيطان فقط  
ممكن أن يكون ويمكن أن لا يكون ونفيتها متراكماً ولا يلزمها من صائر الجهات  
شيء لزوماً كما<sup>(١)</sup> وأما الممكن أن يكون بالمعنى العامي فلا يلزم له ممكن أن لا يكون  
على ما أوضحته قبل • وأما اللوازم التي لا تتمكّن فإن واجباً أن يوجد يلزم  
ليس بممتنع أن يوجد وما في طبقته مثل ليس واجب أن لا يوجد ويمكن أن يوجد  
العامي وليس يمكن أن يوجد اخواصي لأنّه واجب لا يمكن وليس يمكن أن  
لا يوجد اخواصي لأنّه ممتنع أن لا يوجد لا يمكن حقيقة أن لا يوجد • وكذلك  
الممتنع أن يوجد يلزم سلب الواجب أن يوجد وما في طبقته سلب المكنين  
الحقيقيين أعني المعدول والمحصل • والممكن أن يكون الحقيق يلزم له ممكن أن  
يكون العامي وما في طبقته ويمكن أن لا يكون العامي وما في طبقته ويتوصل من  
هذا إلى باق ما باق •

#### ﴿فصل في المقدمة والحد﴾

المقدمة قول يجب شيئاً لشيء أو يسلب شيئاً عن شيء وجعل جزء قياس •  
والحد هو ما تتعلّم إليه المقدمة من جهة ما هي مقدمة<sup>(٢)</sup> وإذا انخل الرباط فلا  
حالة أنه لا يبقى إلا موضوع محمول •

#### ﴿فصل في المقول على الكل﴾

وأما المقدمة التي فيها مقول على الكل فهي التي ليس شيء مما يقال عليه

(١) ممتنع الممكّن هو بقاء المجنول والموضوع والصدق وتبيّن الجهة أو الكيفية •

(٢) قوله والحد ما تتعلّم إليه المقدمة من جهة ما هي مقدمة • ليفرق بين حل القول  
الموقع للتصديق وبين حل التول الموقعي التسويق فأن ذاك يتعلّم إلى ما تدل عليه الأسماء  
بالطابقة كقولنا الإنسان حيوان إذ كان لا يتعلّم من جهة ما هو كذلك إلا إلى موضوع  
هو الإنسان ومحمول هو الحيوان وإذا حللت هذا من جهة ما يوّجع تصوّراً انخل هذان إلى  
عنان كثيرة كما يحمل الحيوان إلى جسمه تنفس حاس متعرّك بالإرادة •

الموضوع إلا ويقال عليه المحمول والسلب بحسبه \* وكل مقدمة - أما مطلقة -  
وإما ضرورية - و إما ممكنة <sup>(١)</sup>

﴿ فصل في المطلقات ﴾

المطلقة فيها رأيان رأى (ناو في سطين) نم (نامسطيؤس) وغيره [ ورأى  
الاسكندر وعدة من المصلحين ] أما الأول فهو أنها هي التي لم تذكر فيها جهة  
ضرورة للحكم أو امكان الحكم بل أطلق إطلاقاً فيجوز أن يكون الحكم موجوداً  
بالضرورة ويجوز أن يكون الحكم موجوداً لا بالضرورة أى لا داعياً وليس  
يبعد أن يكون هنا رأى الفيلسوف <sup>(٢)</sup> في المطلقة على أن الفيلسوف يجوز أن  
تكون كلينان وجية وسالية، طلقتين صادقتين كقولك كل فرس نائم ولا شئ مما  
هو فرس نائم وأن ينقل الحكم الكلى الموجب المطلق إلى الحكم الكلى السالب  
المطلق ، وأصحاب هذا الرأى يرون أن ذلك جائز وليس بواجب لأن الفيلسوف  
قد يورد أيضاً في المطلقات أمثلة لا يجوز فيها ذلك بل هي ضرورية داعياً \* وأما  
 أصحاب الرأى الثاني <sup>(٢)</sup> ومنهم الاسكندر وعدة من المصلحين من التأخرین من

(١) قوله وكل مقدمة الخ قد يعتبر في الحال وجود المحمول الموضع ولا وجوده فيوجد  
على أقسام وذلك أنه أما أن يكون داعياً موجوداً له أو مسلوباً عنه أو وقتاً مالا محالة يوجد  
له أو يسلب عنه أو يكون ذلك جائزًا فيه أن يوجد وان لا يوجد البته فان أضيف إلى ما  
اعتبر من وجود المحمول قليلاً شرط دوام بيت القضية ضروريه في الایجاب ومتى  
في السلب أو شرط وجود لا دوام منه سميت وجودية في السلب لا الایجاب أو أطلقت من  
الشرط إطلاقاً ولم يعتبر سوى وجود المحمول لل موضوع من غير شرط دوام أو لا دوام  
سميت مطلقة فالطلقة تم الفروري والوجودي عموم الجنس وفصل الدوام والادوام بنطاقها  
الي الوجودية والضرورية وبهذه القسمة صنفت القضايا إلى هذه الاصناف الثلاثة على غير الوجه  
الذى تصنف إلى الامكان الخاصى والضروري لان الامكان الخاصى يزيد على الوجودى بقسم  
منه (أى المكن الخاصى) وهو المسى بالمحتمل الذى وجراه بالقوة وقد لا يخرج الى  
الفعل والوجودى انما يقال لصالح وجود بالفعل فان لم يعتبر ذلك (أى المحتمل) ولم يشترط في  
الحال الا الوجود بالفعل ذا يجعل بدل المكن الخاصى الوجودى والضروري بحاله والمطلق يعمها  
ولكن يكون قد أخلات لاحواله بمعنى من حقه أن يذكر وهو المحتمل الذى من حقه أن يكون  
عانيا من المكن \* فهذا القدر كاف لـ فى تفهم ما تسمى به في هذا الباب \* (٢) المراد به اريسطو  
(٢) ان قيل انكم قسمتم الامور من جهة محولاتها وموضوعاتها إلى الدائم الصدق وهو

هو<sup>(١)</sup> أشدّم تحصيلاً فيرون أن هذا النقل واجب في المطلق وإن المطلق هو الذي لا ضرورة في حكمه إلا على أحدي الجهات الأربع المذكورة بعد الجهةين. الأوليتين فـ كأن المطلق عند هؤلاء ما يكون الحكم فيه موجوداً وليس يجب دائماً ما دام ذات المحكوم عليها موجودة بل وقتاماً وذلك الوقت اما ما دام الموضوع موصفاً بما وصف به كقولك كل أبيض فهو ذو لون مفارق للبصر - أو ما دام المحمول محكماً به أوفي وقت معين ضروري كالكسوف للقمر والكون في الرحم كل إنسان أوفي وقت ضروري ولكن غير معين كالتنفس للحيوان « وليس يجب أن يكون هذا الوقت وقتاً واحداً يشترك فيه الجميع معاً بل وقتاماً لكل واحد يخصه وليس يبعد أن يكون هذا الرأي رأي الفيلسوف « ونحن لا نشتغل بتفضيل أحد الرأيين [رأي المشايخطيوسى والرأى الاسكندرى] على الآخر بل نعتبر أحكام المطلق بالوجهين جميعاً ويظهر ذلك ذلك إذا فصلنا المخصوصات المطلقة فقولنا كل (بـ ١) بالاطلاق معناه أن كل واحد مما يوصف عند العتل أو الوجود بأنه (بـ) سواء كان يوصف بأنه (بـ) دائماً أو يوصف بأنه (بـ) وقتاماً بعد أن لا يكون (بـ) فذلك الشيء يوصف بأنه (١) لا ندرى متى هو أعندهما يوصف بأنه (بـ) أوفي وقت آخر دائماً - أولاً دائماً هذا على رأى ناوفرسطس « وأما الرأى الثاني فلا يخالف الرأى الأول من جهة الموضوع فلا شك أن قولنا كل متحرك معناه كل ما يوصف بأنه متحرك وبوضع له كان دائماً أو وقتاماً فـ ان معنى التحرك في الشيئين واحد ويتختلف بمقدمة الثبات - والمدة أمر عارض للمعنى غير مقوم للمعنى لكنهم يخالفون في جانب المحمول لأن الأولين أخذوا الحكم

الواجب والى الدائم الكذب وهو المتنع والى الذي لا يدوم صدقه ولا كذبه وهذه القسمة لزيادة عليها فـ كـ يـ أـ ضـ قـ مـ الـ حـ الـ مـ الـ مـ الـ طـ لـ ظـ ةـ «ـ قـ يـ لـ انـ الـ اـ مـ وـ هـ يـ عـ لـ يـ مـ اـ هـ .ـ عـ لـ يـ هـ فيـ الـ وـ جـ وـ دـ لـ اـ شـ كـ اـ نـ هـ لـ اـ تـ خـ لـ وـ مـ اـ نـ هـ اـ حـ دـ هـ اـ نـ هـ اـ قـ اـ سـ اـ وـ قـ اـ نـ هـ اـ نـ هـ اـ يـ تـ صـ وـ رـ بـ يـ بـ وـ تـ بـ اـ مـ الـ مـ حـ مـ الـ طـ لـ ظـ ةـ «ـ (١)ـ هـ وـ اـ يـ اـ سـ كـ نـ دـ :ـ

بالمحمول أعم ما يمكن أن يفهم منه من غير شرط دوام أولاً دوام البتة و هو لام خصصوه بشرط اللادوام فيكون معنى قولنا كل (بـا) عندم أن كل ما يوصف (بـبـ) كيف وصف به بالضرورة أو بغير الضرورة - فذلك الشيء موصوف بأنه (أ) لا بالضرورة بل وقتاً على ماقيل - وكذلك قولنا لا شيء من (بـا) على الاطلاق معناه أنه لا شيء مما يوصف بأنه (بـ) كيف وصف به إلا ويسلب عنه (أ) إما لا ندرى كيف ومتى وإما سلباً في وقت ما والجزئيتان تعرفهما من الكليتين \*      **»فصل في الضروريات«**

قولنا كل (بـا) بالضرورة معناه أن كل واحد مما يوصف عند العقل بأنه (بـ) دائماً أو غير دائم فذلك الشيء دائماً ما دام عين ذاته موجودة يوصف بأنه (أ). كقولك كل متتحرك جسم بالضرورة وقولنا بالضرورة لا شيء من (بـا) معناه أنه ليس شيء مما يوصف بأنه (بـ) كيفاً وصف به بضرورة أو وجود غير ضروري إلا ويسلب عنه دائماً (أ) في كل وقت ذاته فيه وجودة وأنت تعرف الجزئيتين من الكليتين إلا في شيء واحد وهو أن الجزئي لا يحمله دوام الساب والابحاج ضروري بل دواماً لاستحقه طبيعته فإنه يمكن أن يكون بعض الناس مسلوباً عنده الكتابة أو موجبة له مادامت ذاته موجودة ولكنها باتفاق ليس باستحقاق ولا كذلك في الكليات فإنها مالم تستحق دوام السلب أو الابحاج لم تكن القضية مونقاً بصدقها بل لا تكون صادقة البتة فإن الصدق هو بالطابقة - وهذه المطابقة لا تتحقق إلا فيما يجب الدوام له بل نحن لا نحكم في قضية محمودها يمكن وزمامها مستقبل بأنها صادقة أو كاذبة مالم تطابق الوجود ولم تخالفه \*

**»فصل في الممكنات«**

أما الممكن فهو الذي حكمه من سلب أو إيجاب غير ضروري وإذا فرض موجوداً لم يعرض منه محال فمعنى قولنا كل (بـا) بالامكان أن كل واحد مما يوصف بأنه (بـ) كيف كان فإن إيجاب (أ) عليه غير ضروري وإذا فرض

هذا الإيجاب حاصل لـم يعرض منه محال \* وعلى هذا القياس فاعرف السالبة الكلية والجزئيتين : وفرق بين قولنا بالضرورة ليس وبين قولنا ليس بالضرورة فال الأول سالبة ضرورة \* والثانية سالبة الضرورة لكنه قد يظن (١) أن قولنا ليس بالضرورة يلزمه يمكن أن لا \* ولا يعزون في ذلك بين العامي والخاصي \* وإنما يلزمه يمكن أن لا بالمعنى المتعارف عند العامة دون المصطلح عليه عند الخاصة - وكذلك فرق قولنا بالامكان ليس وقولنا ليس بالامكان \* فال الأول سالبة ممكنة \* والثانية سالبة الامكان لكنه يظن أن سالبة الامكان كقولنا ليس يمكن يلزمه بالضرورة لا وذلك إنما يلزمه إذا كان الممكن بالمعنى العامي دون الخاصي \* وأما الممكن الخاصي فإذا سلب وجب أن يلزمه ضرورة ولكن لا وجود دون عدم ولا لعدم دون وجود فإن ما ليس يمكن تحقق فهو إما ضروري الوجود وإما ضروري اللاوجود وليس بين أحد هما بعينه «وجهل جماعة من المنطقين بهذه الاحوال [وأختلافها] أوقعهم في خطأ كبير استمر وا عليه في أحکام ذوات الجهة

﴿فصل في التضييقات المتقابلتين﴾

والتضييقات المتقابلتان هما اللتان تختلفان بالسلب والإيجاب وهو موضوعهما ومحولها واحد في المعنى \* والاضافة \* والقوة \* والفعل \* والجزء \* والكل \* والمكان \* والزمان \* والشرط \* حتى إن كان هناك أب فكان زيد ولم يكن هنا لعمرو \* أو كان هناك أب بالقوة ولم يكن هنا بالفعل \* أو كان هناك أسود الأرض ولم يكن هنا أسود الكل أو أسود من بعض آخر \* أو كان هناك شيء في زمان ماض ولم يكن هنا في زمان حاضر أو مستقبل أو غير ذلك الزمان بعينه أو كان هناك مثلا أنه متحرك على الأرض ولم يكن هنا أنه متحرك على الفلاك لم

(١) قوله لكنه قد يظن أن قولنا بالضرورة ليس يلزمه \* فهو ليس بالضرورة أن يوجد هو الذي كلامه فيه لا لا يوجد \* فإن هذا هو الذي يلزمه ليس بمتبع لا لا يوجد وما ليس بمتبع فهو المكن العامي لـالخاصي فإن لـمه الخاصي ظليس يلزم لـزم معاكسة .

### يحصل التقابل \* { فصل في التناقض }

والقضيتان المقابلتان بالتناقض هما اللتان ينطيان بالإيجاب والسلب  
تقابلاً يجب عنه لذاته أن يكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة وإنما يكون كذلك  
إذا تمت فيما شرائط التقابل التي في المخصوصات وفي المخصوصات زيادة أن يكون  
إحداهما كلية والأخرى جزئية « فإن كانتا كليتين وتسميان متضادتين <sup>(١)</sup> » كذلك  
جيمًا في حل الممكن كقولنا كل إنسان كاتب \* وليس ولا واحد من الناس  
بكاتب - وإن كانتا جزئيتين وتسميان الدالختين تحت "تضاد صدقنا جميعاً في  
ذلك الحال يعنيه كقولنا بعض الناس كاتب وليس بعض الناس بكاتب \*  
والمخصوصات ليس في تناقضها شرط غير تقابلها في حل الممكن المستقبل لا  
يتمكن الصدق والكذب في أحد طرق التقابل وإن كان لا يخرج منها كقولك  
زيد يشي - زيد ليس يشي \* فلو كان أحد هذين في الوقت صدقاً والآخر كذباً  
من حيث نفس القولين كان أحد الأمرين يكون لامحالة والآخر لا يكون فيسكون  
الأمر واجباً لامكنا وارتفع الاختيار والاستعداد وبطلت طبيعة الممكن جملة <sup>(٢)</sup>

### « فصل في عكس المطلقات »

العكس هو تصثير الموضوع محملًا والمحمول موضوعاً مع بقاء السلب والإيجاب  
يحاله والصدق والكذب بحاله - والمشهور أن السالبة الكلية المطلقة تتعكس مثل:

(١) قوله وسميان متضادتين وجه التسمية شههما بالضدين في إرتفاعهم، فإن الضدين لا يحيط بهما  
وقد يرتفنان على مالا يتحقق قوله وسميان الدالختين تحت التضاد وجه التسمية كون الجزمي  
واعقا تحت الكل في هاتان الجزميتان وإن كانتا دالختين تحت هاتين الكليتين اللتين أشبهتا  
الضدين إلا أنهما لم يكن فيها أشبهما هذا الشبه (١ - ع)

(٢) بق الكلام على قوانين التناقض في فوات الجهة ولله ترك الكلام عليه استناداً على  
القانون الكل في التناقض ذلك القانون الذي قد يكتفى به الذي الجيد الحدس في استخراج  
ذلك القولتين بنفسه وهو أن يتع السلب مقابلة للإيجاب من الجهة التي وقع عليها الإيجاب وأن  
طلب السالبة المحمول عن الموضوع من الجهة التي وقع بها إيجابه عليه ولجعل تلك النواتين  
خدمة لمزيد الاطلاع على آراء المتقدمين وقراء كتب القدماء فنقول مبتدئين بقوانين تناقض

نفسها فانا إذا قلنا لاشي من (ب ا) صدق لاشي من (ا ب) وإلا فليـ كذب  
لاشي من (ا ب) ولصدق نقبيـ وهو أن بعض (ا ب) ولنفرض ذلك البعض  
شيـاً معيناً ول يكن (ج) فيـكون ذلك الشـيـ الذي هو (ج ا) و (ب) فيـكون ذلك  
الباء (ا) وكان لاشي من (ب ا) هذا خافـ والحق فيـ هذا هو أنه لا يـصحـ هذا  
العـكـسـ فيـ كلـ ما يـعـدـ فيـ المـطـلـقـاتـ بلـ فيـ مـطـلـةـ لـيـسـ شـرـطـ صـحـةـ الـحـاقـ الـفـرـوـرـةـ  
فيـهاـ زـمـانـاـ مـخـتـلـفـاـ فيـ الـأـشـخـاصـ بلـ مـعـنـيـ غـيرـ الزـمـانـ \*ـ وـمـآلـ ذـلـكـ أـنـ يـكـونـ  
الـشـرـطـ الـذـيـ يـصـحـ مـعـهـ الـحـاقـ جـهـةـ الـفـرـوـرـةـ شـرـطـ مـادـامـ الـمـوـضـوـعـ مـوـصـوـفـ عـاـ  
وـضـعـ مـعـهـ مـثـلـ قـوـلـنـاـ كـلـ مـنـتـقـلـ مـتـغـيـرـ فـانـكـ إـنـ أـلـحـقـتـ بـهـ جـهـةـ الـفـرـوـرـةـ وـجـبـ أـنـ  
تـقـولـ بـلـ سـانـكـ أـوـ فـيـ نـفـسـكـ مـادـامـ مـوـصـوـفـ بـاـنـهـ مـنـتـقـلـ وـرـبـاـمـ يـصـدـقـ أـنـ تـقـولـ  
مـادـامـ مـوـجـودـ الـذـاـتـ فـيـ مـثـلـ هـذـهـ الـمـطـلـقـاتـ يـلـزـمـ هـذـاـ الـعـكـسـ وـفـيـ مـثـلـهـ إـذـاـ صـدـقـ  
لاـشـيـ كـذـبـ بـعـضـ وـإـذـاـ صـدـقـ بـعـضـ كـذـبـ لـاشـيـ منـ غـيرـ اـشـرـاطـ زـمـانـ بـعـينـهـ

المـطـلـقـاتـ \*ـ أـمـاـ الـمـطـلـقـ الـعـامـ فـالـمـوـجـبةـ الـكـيـمـةـ مـنـهاـ يـنـاقـضـهاـ السـالـيـةـ الـجـزـيـةـ الـدـائـةـ فـلـوـ قـلـتـ  
كـلـ (جـ بـ) بـالـاـطـلـاقـ الـعـامـ كـانـ نـقـبـيـهاـ لـيـسـ بـعـضـ (جـ بـ) دـائـنـاـ وـالـسـالـيـةـ الـكـيـمـةـ يـنـاقـضـهاـ  
الـمـوـجـبةـ الـجـزـيـةـ الـدـائـةـ وـالـمـوـجـبةـ الـجـزـيـةـ يـنـاقـضـهاـ السـالـيـةـ الـكـيـمـةـ الـدـائـةـ وـاـنـ كـانـ الدـوـامـ فـالـكـلـيـاتـ  
يـسـتـلـزـمـ الـفـرـوـرـةـ لـكـنـ اـنـفـرـوـرـةـ هـنـاجـاتـ عـرـضاـ اـذـلـمـ يـتـصـدـمـ مـنـهاـ بـالـذـاـتـ الـاـرـفـعـ الـاـيـمـابـ  
فـتـدـبـرـ \*ـ وـأـمـاـ الـوـجـودـيـةـ فـالـمـوـجـبةـ الـكـيـمـةـ مـنـهاـ تـنـاقـضـ الـجـزـيـةـ السـالـيـةـ الـلـوـجـودـ فـاـذـاـ قـيلـ كـلـ (بـ  
جـ) بـالـوـجـودـ أـىـ الـاـطـلـاقـ الـغـيـرـ الـفـرـوـرـيـ كـانـ نـقـبـيـهاـ رـفـعـ ذـلـكـ الـوـجـردـ جـزـيـئـاـ أـىـ قـوـكـ لـيـسـ  
بـالـوـجـودـ كـلـ (بـ جـ) وـقـدـ يـمـتـبـرـ التـقـيـضـ لـازـمـ ذـلـكـ الرـفـعـ وـهـوـ قـوـكـ بـعـضـ (بـ) اـمـاـ (جـ)  
بـالـفـرـوـرـةـ وـإـمـاـ لـيـسـ (جـ) دـائـنـاـ وـالـسـالـيـةـ الـكـلـيـةـ مـنـهاـ يـقـيـضـ لـالـسـالـيـةـ الـمـوـجـودـيـةـ جـزـيـئـاـ  
فـاـذـاـ قـلـتـ بـالـوـجـودـ لـاشـيـ منـ (بـ جـ) كـانـ نـقـبـيـهاـ لـيـسـ بـالـوـجـودـ لـاشـيـ منـ (بـ جـ) وـرـبـاـيـعـتـبـرـ  
الـنـقـبـيـضـ لـازـمـ ذـلـكـ لـأـوـضـيـتـهـ وـهـوـ بـعـضـ (بـ) اـمـاـ (جـ) دـائـنـاـ اوـ لـيـسـ (جـ) بـالـفـرـوـرـةـ وـالـمـوـجـودـيـةـ  
الـجـزـيـةـ مـنـهاـ مـثـلـ قـوـكـ بـعـضـ (بـ جـ) بـالـوـجـودـ نـقـبـيـهاـ لـيـسـ بـالـوـجـودـ شـيـ منـ (بـ جـ) بـلـ كـلـ  
(بـ) إـمـاـ (جـ) بـالـفـرـوـرـةـ أـوـ لـيـسـ (جـ) دـائـنـاـ وـلـيـتـنـطـنـ إـلـىـ سـرـجـلـنـاـ التـرـدـيدـ فـيـ الـعـمـولـ  
فـنـطـ وـنـقـبـيـ السـالـيـةـ الـجـزـيـةـ مـنـهاـ كـقـوـكـ بـالـوـجـودـ لـيـسـ بـعـضـ (بـ جـ) قـوـكـ لـيـسـ بـالـوـجـودـ  
لـيـسـ بـعـضـ (بـ جـ) بـلـ كـلـ (بـ) إـمـاـ (جـ) دـائـنـاـ اوـ لـيـسـ (جـ) بـالـفـرـوـرـةـ أـمـاـ الـفـرـوـرـيـةـ  
الـمـطـلـقـةـ فـالـمـوـجـبةـ الـكـلـيـةـ مـنـهاـ يـنـاقـضـ السـالـيـةـ الـجـزـيـةـ الـمـكـنـةـ بـالـاـكـانـ الـعـامـ وـالـسـالـيـةـ الـكـلـيـةـ مـنـهاـ  
يـنـاقـضـهاـ الـاـيـمـابـ الـجـزـيـيـ المـكـنـ بـالـاـمـكـانـ اـنـعـامـ وـالـمـوـجـبةـ الـجـزـيـةـ مـنـهاـ يـنـاقـضـهاـ السـابـ الـكـلـيـ  
الـمـكـنـ بـالـاـمـكـانـ الـعـامـ وـالـسـالـيـةـ الـجـزـيـةـ مـنـهاـ يـنـاقـضـهاـ الـاـيـمـابـ الـكـلـيـ،ـ الـمـكـنـ بـالـاـمـكـانـ الـعـامـ وـأـمـاـ

بل مطلقاً وأمثال هذه هي المستعملات في العلوم وإن كانت أخص من الواجب عن نفس الفظ فان لم تكن هكذا فليس يجب أن تتعكس الكلية السابقة المطلقة مثل الأمثلة التي يوردها المعلم الأول مما السلب فيه في زمان ما كقولنا لا شيء من الحيوان بمحرك بالارادة أي في وقت سكونه - وكقولنا لا شيء من الحيوان دائم<sup>(١)</sup> فإنه يأخذ هذه وأمثالها سوابق مطلقة - فهذه لا تتعكس أبداً \* أما الموجبة الكلية فلا شك أنها لا تتعكس كلية موجبة فليس إذا صدق قولنا إن كل إنسان متحرك يصدق أن كل متحرك إنسان \* ولكن تتعكس جزئية موجبة \* أما البيان المشهور المستمر على الشرط المذكور له فهو أنه إذا كان كل (بأ) فبعض (اب) والافتراضي من (اب) فلا شيء من (با) وكان كل (با) هذا خلف \* وأما البيان الحقيقي الذي يجري في كل مادة فالافتراض وهو أنه إذا كان كل (با) فنفرض شيئاً بعينه هو (ب) وهو (ا) ولتكن ذلك الشيء (ج فج ب وأ) فالله ما هو (ب) وهو (ج) ثم المشهور أن هذا العكس مطلق ويجب أن يكون مطلقاً على المعنى العام الذي لا يمتنع أن يكون ضرورياً مثل قولنا كل حيوان متحرك حركة بالارادة وجوداً وكل أو بعض المتحرك بالارادة حيوان ضرورة \* وأما على الرأي الثاني فليس يجب أن يكون عكس المطلق مطلقاً لما أوضحته \* والجزئية الموجبة المطلقة تتعكس مثل نفسها وبيانها المشهور والحقيقة على مثال بيان الموجبة الكلية \* ومثال ذلك بعض الناس كاتب وبعض الكاتب

---

المشروطة العامة من الفروعيات المشروطة فالوجبة الكلية منها وهي كل (بـج) مادام (بـ)  
تقىضها الحقيقة الممكنة وهي ليس كل (بـج) في حين من أحياناً اتصافه (بـبـ) وقس على ذلك  
الموجبة الجزئية والسابتين منها وتقىض المشروطة الخاصة وهي ما كان فيها عنوان الموضوع  
غير دائم لذات الموضوع - المنهوم المردود بين الحقيقة الممكنة والدائمة لكن الترديد بينها في  
الجزئية هو بالنسبة إلى كل فرد فرد من أفراد أوضاع والمتقدمة تقىضها تقىض المطلقة بعينه  
ولا فرق بين الوقتيه وتقىضها إلا في الحكم والكيف لا غير وتقىض الممكنة الدائمة هو الفروعية  
والخاصة المنهوم المردود بين ضرورتين (أـعـ)

(1) أي وقت يقتضيه :

انسان - والـسـالـبـةـ الجـزـئـيـةـ المـطـلـقـةـ لاـ تـعـكـسـ فـلـيـسـ اـذـاـ صـحـ قولـناـ لـيـسـ كـلـ اـنـسـانـ .  
كـاتـبـاـ وـصـدـقـ يـجـبـ أـنـ يـصـدـقـ لـيـسـ بـعـدـ الـكـاتـبـ باـنـسـانـ \*

### ﴿ فـصـلـ فـيـ عـكـسـ الـفـرـوـرـيـاتـ ﴾

والـسـالـبـةـ الـكـلـيـةـ الـفـرـوـرـيـةـ تـعـكـسـ مـثـلـ نـفـسـهـ سـالـبـةـ كـلـيـةـ فـاـنـهـ اـذـاـ كـانـ  
بـالـفـرـوـرـةـ لـاـ شـيـءـ مـنـ (ـبـ ـاـ)ـ فـبـالـفـرـوـرـةـ لـاـ شـيـءـ مـنـ (ـاـبـ)ـ وـالـاـ فـيمـكـنـ أـنـ  
يـكـونـ الـفـ مـاـ (ـبـ)ـ وـلـيـكـنـ ذـلـكـ (ـجـ)ـ حـقـ يـكـونـ فـيـ وـقـتـ ماـ صـارـ (ـاـ)ـ صـارـ  
(ـبـ)ـ فـيـكـونـ هـوـ (ـبـ وـاـ)ـ فـيـكـونـ ذـلـكـ الـبـاهـ (ـاـ)ـ هـذـاـ عـمـالـ وـالـكـلـيـةـ الـمـوجـيـةـ  
الـفـرـوـرـيـةـ تـعـكـسـ جـزـئـيـةـ مـوجـيـةـ بـمـثـلـ الـبـاهـ الـذـىـ سـلـفـ فـيـ الـمـطـلـقـ لـكـذـهـ فـيـ  
الـمـشـهـورـ يـجـبـ أـنـ يـكـونـ عـكـسـ فـرـوـرـيـاـنـهـ لـوـ كـانـ مـطـلـقـاـ لـكـانـ عـكـسـ وـهـوـ  
داـخـلـ فـيـ الـأـصـلـ الـأـوـلـ مـطـلـقاـ فـكـانـ بـعـضـ (ـبـ ـاـ)ـ مـطـلـقاـ وـكـانـ الـكـلـ  
بـالـفـرـوـرـةـ .ـ وـأـمـاـ فـيـ الـحـقـيـقـيـةـ فـلـيـسـ يـجـبـ أـنـ يـكـونـ عـكـسـ الـمـطـلـقـ مـطـلـقاـ لـاـ ضـرـورـةـ  
فـيـ .ـ وـذـلـكـ لـاـ يـلـازـمـ هـذـاـ الـبـاهـ وـلـكـنـ الصـحـيـحـ أـنـ عـكـسـ فـرـوـرـيـ دـيـعاـ كـانـ  
مـطـلـقاـ (ـ١ـ)ـ كـقـوـلـ بـالـفـرـوـرـةـ كـلـ كـاتـبـ اـنـسـانـ \*ـ ثـمـ تـقـولـ بـعـضـ النـاسـ كـاتـبـ  
وـذـلـكـ لـاـ بـالـفـرـوـرـةـ الـتـىـ إـيـاهـاـ تـرـيدـ بـلـ إـنـ كـانـ وـلـابـدـ فـبـضـرـورـةـ أـخـرىـ تـصـحـ  
عـلـىـ كـلـ مـمـكـنـ مـثـلـ أـنـ بـعـضـ النـاسـ كـاتـبـ مـادـاـمـ كـاتـبـاـ وـلـسـنـاـ نـقـصـدـ مـنـ الـفـرـوـرـةـ  
مـثـلـ هـذـاـ \*ـ وـالـجـزـئـيـةـ الـمـوجـيـةـ الـفـرـوـرـيـةـ بـيـانـهاـ مـثـلـ بـيـانـ الـكـلـيـةـ \*ـ وـأـمـاـ الـجـزـئـيـةـ  
الـسـالـبـةـ الـفـرـوـrـيـةـ فـلـاـ تـعـكـسـ لـأـنـكـ تـقـولـ بـالـفـرـoـrـةـ لـيـسـ كـلـ حـيـوانـ إـنـسـانـهـ  
وـلـاـ تـقـولـ بـالـfـrـoـrـةـ لـيـسـ كـلـ اـنـسـانـ بـحـيـوانـ \*

### ﴿ فـصـلـ فـيـ عـكـسـ الـمـكـنـاتـ ﴾

وـأـمـاـ الـكـلـيـةـ السـالـبـةـ الـمـكـنـةـ الـحـقـيـقـيـةـ فـاـنـهـ لـاـ تـعـكـسـ مـثـلـ نـفـسـهـ فـاـنـكـ تـقـولـ  
مـمـكـنـ أـنـ لـاـ يـكـونـ أـحـدـ مـنـ النـاسـ كـاتـبـاـ وـلـاـ تـقـولـ مـمـكـنـ أـنـ لـاـ يـكـونـ أـحـدـ مـنـ  
الـكـاتـبـ إـنـسـانـاـ وـلـكـنـ قـدـ يـفـانـ فـيـ الـمـشـهـورـ أـنـهـ تـعـكـسـ جـزـئـيـةـ وـالـسـبـبـ فـيـ ذـلـكـ

(ـ١ـ)ـ أـىـ لـاـ ضـرـورـةـ فـيـ \*

أن قولنا يمكن أن لا يكون شيء من (بـا) يصدق منه قولنا يمكن أن يكون كل (بـا) وهو ينعكس إلى أنه يمكن أن يكون بعض (ابـ). كما نذكره بعد • ثم ظنوا أن هذا العكس يلزمـ يمكن أن لا يكون بعض (ابـ) ونحن سنبين أن هذا العكس ممكن بالمعنى العامي لا اخـاصـي فلا يلزمـ النقل إلى السلـب • وأما الحق فيمتنع عـكـسـ هذه المقدمة فـإنـكـ إذا قـلـتـ يمكنـ أنـ لاـيـكـونـ أحـدـ منـ الناسـ كـاتـباـ فـليـمـ لـكـ أـنـ قـوـلـ يمكنـ أـنـ لاـيـكـونـ كـلـ أـوـ بـعـضـ الـكتـابـ إـنـاـوـلاـ تـلـفـتـ إـلـىـ ماـيـكـلـفـونـ • وأـمـاـ الـكـلـيـةـ الـمـوجـبـةـ الـمـكـنـةـ فـالـشـهـورـ أـنـهـاـيـنـعـكـسـ جـزـئـيـةـ مـوجـبـةـ مـكـنـةـ حـقـيقـيـةـ فـانـهـ إـذـاـ كـانـ كـلـ (بـاـ) بـالـمـكـانـ فـبـعـضـ (ابـ) بـالـمـكـانـ الـحـقـيقـيـ وـالـفـيـضـ الـضـرـورـةـ لـاـشـيـهـ مـنـ (ابـ) فـبـالـضـرـورـةـ لـاـشـيـهـ (منـ بـاـ) هـذـاـ حـالـ • وأـمـاـ الحقـ فيـجـبـ أـنـ لـيـسـ إـذـاـ كـنـبـ بـعـضـ (ابـ) بـالـمـكـانـ الـحـقـيقـيـ وـجـبـ بـالـضـرـورـةـ لـاـشـيـهـ مـنـ (ابـ) بلـ رـبـماـ كـانـ بـالـضـرـورـةـ كـلـ أـوـ بـعـضـ (ابـ) عـلـىـ مـاـقـلـنـاـ وـإـنـعـاـيـجـبـ أـنـ يـصـدـقـ إـذـاـ كـنـبـ قـوـلـناـ بـعـضـ (ابـ) بـالـمـكـانـ الـعـامـيـ لـكـنـ الحقـ أـنـ عـكـسـ المـكـنـ الـحـقـيقـ الـمـوجـبـ مـكـنـ عـامـيـ يـجـبـ أـنـ يـكـونـ ضـرـورـيـاـ وـيـجـبـ أـنـ يـكـونـ مـكـنـاـ حـقـيقـيـاـ • وأـمـاـ الـجـزـئـيـةـ الـمـوجـبـةـ الـمـكـنـةـ فـانـ حـالـ عـكـسـهاـ فـالـشـهـورـ وـالـتـحـقـيقـ كـحالـ الـكـلـيـةـ الـمـوجـبـةـ الـمـكـنـةـ وـالـبـيـانـ ذـلـكـ الـبـيـانـ بـعـيـنـهـ • وأـمـاـ الـجـزـئـيـةـ السـالـبـةـ الـمـكـنـةـ فـيـظـنـ أـنـهـاـيـنـعـكـسـ مـثـلـ نـسـهـ لـلـسـبـبـ الـمـذـكـورـ فـالـكـلـيـةـ السـالـبـةـ إـلـاـ أـنـ الحقـ يـنـعـ عـكـسـهاـ بـعـثـلـ مـاـ بـيـنـاهـ فـالـكـلـيـةـ •

### ﴿فصل في القياس﴾

القياس قول مؤلف من أقوال إذا وضعت لزم عنها بذاتها لا بالعرض قول آخر غيرها اضطراراً ومعنى لزم أنه يحصل التصديق به ويستفاد لازماً للتصديق، بتلك المقدمات وشكالها حتى إن كان بینا بنفسه وعمل عليه قياس من مقدمات، مثله في البيان لم يكن ذلك قياساً حقيقياً •

### ﴿فصل في القياس الكامل وغير الكامل﴾

القياس الكامل هو القياس الذي يكون لزوم ما يلزم عنه بينما عن وضمه فلا يحتاج إلى أن نبين أن ذلك لازم عنه • والغير الكامل هو الذي يلزم عنه شيء ولكن لا يكون بينما أول الأمر أن ذلك يلزم عنه بل إذا أريد أن نبين ذلك نبين بشيء آخر لكنه غير خارج من جملة ما قبل بل أما تقىض ما قبل أو عكسه أو تعيين شيء منه وافتراضه على ما نوضح •

### ﴿فصل في القياس الاقترانى والاستثنائى﴾

القياس إما أن يكون ما يلزم له ليس هو ولا تقىضه مقولاً فيه بالفعل بوجه ما بل بالقوة - ويسمى قياساً اقترانياً كقولك كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث • وأما أن يكون ما يلزم له هو أو تقىضه مقولاً فيه بالفعل ويسمى قياساً استثنائياً كقولك إن كانت النفس لها فعل بذاتها فهي قاعدة بذاتها لكن لها فعل بذاتها فهي قاعدة بذاتها •

### ﴿فصل في أجزاء القياسات الاقترانية وأشكالها﴾

كل قياس اقترانى فإنه يكون عن مقدمتين تشتراكن في حد وتفترقان في حددين فتكون الحدود ثلاثة ومن شأن المشترك فيه أن يزول عن الوسط ويربط ما بين الحدين الآخرين فيكون ذلك هو اللازم مثل قولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث والحدود الثلاثة جسم ومؤلف ومحدث والمتألف مكرر متوسط والجسم والحدث لم يتكررا ولللازم هو مجتمع منهما فالمتكرر يسمى حدأً أو سط والباقيان يسميان العارفين والرأسيين والطرف الذى نريد أن يصير محول اللازم يسمى الطرف الأكبر والذى نريد أن يصير موضع اللازم يسمى الطرف الأصغر والمقدمة التى فيها الطرف الأكبر تسمى الكبرى والقى فيها الطرف الأصغر تسمى الصغرى وتأليف صغرى وكبرى يسمى قرينة ، وهى هى الاقتران تسمى شكلًا والقرينة التى يلزم عنها بذاتها قول آخر يسمى قياساً

(رسولوسموس<sup>(١)</sup>) واللازم ما دام لم يلزم بعد بل يساق إليه القياس يسمى مطلوباً فإذا لزم ممكى نتائجه «والحد الأوسط إن كان محولاً في مقدمة وموضوعاً في الأخرى ممكى ذلك الاقتران شكلاً أولاً وإن كان محولاً فيما يسمى شكلاً ثانياً • وإن كان موضوعاً فيما يسمى شكلاً ثالثاً وتشترك الأشكال كلها في أنه لا قياس عن جزئيتين وتشترك ما خلا الكائنة عن المكنات في أنه لا قياس عن سالبتين ولا عن صغرى سالبة كبراهما جزئية والنتيجة تتبع أحسن المقدمتين في الحكم أعني الكلية والجزئية «وفي الكيف أعني الإيجاب والسلب» ثم ينحصر كل شكل شرائط •

#### ﴿فصل في ضروب الشكل الأول من المطلقات﴾

فالشكل الأول إنما ينترج فيه ما كان كبراً كلياً وصغراً موجباً<sup>(٢)</sup> فيكون لا محالة قرائنه أربعاً «الضرب الأول» من كليتين موجبتين ينترج كليه موجبة مثاله كل (ج ب) وكل (ب ا) فهو قياس كامل على أن كل (ج ا) وكقولك كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث «والضرب الثاني» من كليه موجبة صغرى وكليه سالبة كبرى ينترج كليه سالبة مثاله كل (ج ب) ولا شيء من (ب ا) فهو القياس الكامل على أنه لا شيء من (ج ا) وكقولك كل جسم مؤلف ولا شيء مما هو مؤلف بقدم ينترج أنه لا شيء من الأجسام بقدم «والضرب الثالث» من موجبتين والصغرى جزئية ينترج جزئية موجبة كقولك بعض (ج ب) وكل (ب ا) فهذا قياس كامل على أن بعض (ج ا) ومثاله قول القائل بعض الفضول الابعاد وكل بمدكم بعض الفضول لكم «والضرب الرابع» من جزئية موجبة صغرى وكليه سالبة كبرى ينترج سالبة جزئية كقولك

(١) أي الجامعة بالعربيه • (٢) إنما وجب أن لا ينترج في الشكل الأول ما كانت صفراء سالبة لأن الأكبر غير محصور في الأوسط فيلزم أن يسلب مما عنه الأوسط مثل قوله الجسم على كل حيوان «والحيوان لا على شيء» من الحجر فلا يصح أن لا يقال الجسم على شيء من الحجر •

بعض (ج ب) ولا شيء مما هو (ب ا) ينبع ليس كل (ج ا) مثاله بعض الفصول  
الكلم ولا شيء مما هو كم بكيف فلا كل فصل بكيف • وسائل الاقترافات التي تكث  
أن تعرفها بالعدد بعد هذه الأربعية لا تنتج شيئاً بعينه بل إذا صدق جمع طرفيها  
على الإيجاب في مادة وجدت مادة أخرى إنما يصدق فيها جمع الطرفين على  
السلب ويكون الاقتران واحداً بعينه • ثم قد علمت أن الشكل الأول ينبع  
جميع المطالب المخصوصة الأربع وما لم يكن فيه جزئي فلا ينبع جزئياً •

﴿فصل في الشكل الثاني من المطلقات﴾

وأما الشكل الثاني فالشهور فيه أنه مهما كانت الكبرى فيه كلية وأحدى  
المقدمتين خالفة للأخرى في الكيف كان منتجأً ولو من المطلقات • وأما الحق  
فيوجب أن السالبة المطلقة إذا لم تكن بالشرط المذكور بحيث ينعكس كليها على  
نفسه في المذهب الحق لم يلزم في الشكل الثاني من المطلقات نتيجة كما لا يلزم  
من المكتفين فيه على ما نبين فيما والذى يكون بحيث يلزم عنه نتيجة فقد  
علم آننا أن قياساته غير كاملة • فالضرب الأول من كليتين والكبرى سالبة  
مثل قوله كل (ج ب) ولا شيء من (اب) فنقول إنه ينبع لا شيء من (ج ا)  
لأننا أخذنا السالبة الكلية المطلقة بحيث تتعكس فيصير ولا شيء من (ب ا)  
وكان كل (ج ب) فلا شيء من (ج ا) بحكم الشكل الأول وقد تبين بالخلف  
وهو أنه إن لم يصدق قولنا لا شيء من (ج ا) كان بعض (ج ا) على ما فرضنا  
من أن الكلية السالبة تكتنف معها الجزئية الموجبة للشرط المتقدم فإذا كان  
بعض (ج ا) ولا شيء من (اب) بحكم الكبرى كان لا كل (ج ب) وكان  
كل (ج ب) بحكم الصغرى هذا محال • والضرب الثاني من كليتين والصغرى  
منهما سالبة مثل قوله لا شيء من (ج ب) وكل (اب) فلا شيء من (ج ا)  
ولنعكس الصغرى ونقول كل (اب) ولا شيء من (ب ج) ينبع لا شيء من (اج)

ويتعكس إلى لاشيء من (ج ا) وللبیان بالخلاف تقول إنه إن كان بعض (ج ا) وكل (اب) فبعض (ج ب) هذا خلف \* والضرب الثالث من جزئية موجبة صغرى وكالیة سالبة كبرى ينبع جزئية سالبة مثاله بعض (ج ب) ولا شيء من (اب) فليکس كل (ج ا) يتبيّن بعكس الکبرى وبالخلاف أيضاً أنه إن كان كل (ج ا) ولا شيء من (اب) فلا شيء من (ج ب) وكان بعض (ج ب) هذا خلف \* والضرب الرابع من جزئية سالبة صغرى وكالیة موجبة كبرى تنتهي جزئية سالبة مثل قوله ليس كل (ج ب) وكل (اب) فليکس كل (ج ا) ولا يتبيّن بالعكس لأن الصغرى سالبة جزئية لا تعكس والکبرى تعكس جزئية وإذا أضيفت إلى الصغرى كاتا جزئيتين ولا ينتجان بل يجب أن تأخذ الافتراض بدل العكس هنا بأن نفترض البعض الذي هو (ج) وليس (ب) (د) فيكون لاشيء من (دب) وكل (اب) فلا شيء من (دا) ثم تقول بعض (ج د) ولا شيء من (دا) فليکس كل (ج ا) ويتبين أيضاً بالخلاف أنه إن كان كل (ج ا) وكل (اب) فكل (ج ب) وكان ليس كل (ج ب) فهذه هي الضرب المترتبة وما بعدها عقیم للسبب المذكور في مثيلها من الشكل الأول \*

#### ﴿فصل في الشكل الثالث من المطلقات﴾

وأما الشكل الثالث من المطلقات فأن شرائطه في الانتاج أن تكون الصغرى موجبة ثم لابد من كالیة في كل شكل فتكون قرائته ستة \* الأولى من كالیتين موجبتين ينبع جزئية موجبة كقولك كل (بج) وكل (ب ا) فبعض (ج ا) يتبيّن بعكس الصغرى ورد القراءة إلى ثالث الأول وبالخلاف لأنه إن كان لا شيء من (ج ا) وكل (بج) فلا شيء من (ب ا) هذا خلف \* والثانية من كالیتين والکبرى سالبة ينبع سالبة جزئية وتبيّن بعكس الصغرى أو بالخلاف \* والثالثة من جزئية موجبة صغرى وكالیة موجبة كبرى ينبع جزئية موجبة كالضرب الأول وعلى نحو بيانه \* والرابعة من صغرى موجبة كالیة وكبرى موجبة جزئية

يُنْتَج جِزئيَّة موجبة مُثَالًا كُل (بـج) وبعضاً (بـا) يُنْتَج بعضاً (جـا)  
ويُتَبَيَّن بِأَنَّ تَعْكِسُ الْكَبِيرَى وَتَجْعَلُهَا صَغِيرَى وَتَقْرَنُ بِهَا الْكَبِيرَى فَيُنْتَجُ بعضاً  
(جـا) ثُمَّ تَعْكِسُ بعضاً (جـا) فَهَذَا بِالْعَكْسِ الثَّانِي يَصُحُّ إِنْ كَانَتْ اِنْتِيَجَة  
مُطْلَقَة عَلَى الرَّأْيِ الْأَوَّلِ - وَأَمَّا إِنْ كَانَتْ مُطْلَقَة عَلَى الرَّأْيِ الثَّانِي فَلَا يُتَبَيَّنُ بِهَا  
الْعَكْسُ فَإِنَّهُ لَا يَجُبُ أَنْ يَكُونَ عَكْسُ المُطْلَقَةِ بِالرَّأْيِ الثَّانِي مُطْلَقَةً بِهِ بَلْ مُطْلَقَة  
بِالرَّأْيِ الْأَوَّلِ - بَلْ بِالْفَرَاضِ عَلَى مَاسِبِينِهِ فِي مَوْضِعٍ أُخْرَى : وَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ هَذَا  
الضَّرُبُ مُنْتَجٌ بِطَرِيقِ اِخْلَافٍ أَيْضًا \* الْخَامِسَةُ مِنْ كُلِّيَّةِ مُوجِبَةِ صَغِيرَى وَجِزئيَّة  
سَالِبَةِ<sup>(١)</sup> كَبِيرَى تَنْتَجُ جِزئيَّة سَالِبَةٍ وَلَا يَكُونُ أَنْ تَبَيَّنَ بِالْعَكْسِ بِمُثَالٍ مُّاقِلَنَاهُ فِي  
رَابِعِ الثَّانِي وَلَكِنَّ بِالْفَرَاضِ فَلَيْكَنِ الْبَعْضُ الَّذِي هُوَ (بـ) وَلَيْسَ (اـد) فَيَكُونُ  
كُلَّ (بـج) وبعضاً (بـد) فَبَعْضُ (جـد) وَلَا شَيْءٌ مِنْ (داـ) فَلَيْسَ كُلَّ  
(جـا) وَقَدْ تَبَيَّنَ أَيْضًا بِالْخَلْفِ لَأَنَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ بَلْ كَانَ كُلَّ (جـا) وَكُلَّ  
(بـج) فَكُلَّ (بـا) وَكَانَ لَيْسَ كُلَّ (بـا) هَذَا خَلْفٌ \* وَالسَّادِسَةُ مِنْ  
صَغِيرَى جِزئيَّة موجبة وَكَبِيرَى كُلِّيَّة سَالِبَةٍ يَتَبَيَّنُ بِعَكْسِ الصَّغِيرَى وَبِالْخَلْفِ أَنَّ  
الِّنْتِيَجَةَ جِزئيَّة سَالِبَةٍ - فَهَذِهِ الضَّرُوبُ هُنَّ الْمُنْتَجَةُ وَمَا بَعْدُهَا عَقِيمَةٌ : وَقَدْ تَبَيَّنَ  
أَنَّ هَذَا الشَّكْلَ لَا يُنْتَجُ مُطَلَّوْ بِاَكْلِيَا وَإِنَّمَا يُنْتَجُ الْجَزْئِيُّ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ فِيهِ

#### مقدمة جِزئيَّة \*      { فَصْلُ فِي النَّاَلِيفِ مِنَ الضرُوبِيَّاتِ }

أَمَّا الشَّكْلُ الْأَوَّلُ مِنَ الضرُوبِيَّاتِ فَلَا يَخَالِفُ الْمُطْلَقَتَيْنِ فِي الاتِّاجِ وَفِي  
الْكَلَالِ إِلَّا بِجَمِيعِ الضرُورَةِ فِي الْمُقَدِّمَاتِ وَالنَّتِيَجَةِ \* وَأَمَّا الشَّكْلَانِ الْآخَرَانِ مِنْهُما  
فَلَا يَخَالِفُهُنَّ أَيْضًا نَظِيرَهُمَا مِنَ الْمُطْلَقَاتِ فِي الاتِّاجِ وَفِي تَصْحِيحِ الاتِّاجِ بِالرَّدِّ  
إِلَى الْأَوَّلِ إِلَّا فِي شَيْئَيْنِ أَحَدُهُمَا الجَهَةُ \* وَالثَّانِي أَنَّ رَابِعَ الثَّانِي وَخَامِسَ الثَّالِثِ  
كَانَا إِنَّمَا يَتَبَيَّنُانِ فِي الْمُطْلَقَتَيْنِ بِالْفَرَاضِ وَانْخَلْفُ - وَهُنَّا قَدْ يَتَعَنَّرُ ذَلِكَ فَاتَّا إِنَّ

(١) مُثَالَهُ كُلَّ (بـج) وَلَيْسَ كُلَّ (بـا) فَلَيْسَ كُلَّ (جـا) (اـع)

رفنا (لـ) الفروري السالب وجب أن نضع الموجب الذي يقابله ممكنا عاميا (٢)  
 لا حقيقيا فإذا قرناه بالقديمة الأخرى ليتبين الخلل كان الاقتران من ممكنا عامي  
 ومن ضروري ونحن لم نعرف بعد أن هذا الاقتران ماذا ينتج ولا ان وضعنا  
 الممكنا كالموجود فنفع ذلك أيضا فانا لم نعرف بعد هذا الاختلاط الذي من وجودي  
 ومن ضروري فكيف نعرف ما يعرض من ذلك فاما إذا استعملنا الافتراض  
 فأن أحد قياسى الافتراض قد يكون من ضروريتين «وأما القياس الثاني فيكون  
 من وجودية» (٣) وضرورية وذلك بجهول وأنت تعلم أن كل افتراض فإنه سا يتم  
 بقياسين قياس من الشكل بيئته وقياس من الشكل الأول ولكن إذا تركنا  
 هذا المأخذ فرجعنا إلى الأمور نفسها يتحقق لنا أن نعلم أن الاختلاط من وجودي  
 صغرى وضروري كبرى في الشكل الأول وإن لم يتبه عليه بعد معناه هو قياس  
 كامل لا يحتاج أن ندل على أنه مترتب لأن الشكل الأول بين الاتجاه فليس قياساً  
 غير كامل حتى نحتاج أن ندل على أنه مترتب خيئنة تجذب سبيلاً إلى استعمال وجهى  
 الخلل والافتراض في هذا البيان فلنبيان بهما »

#### ﴿فصل في اختلاط المطلق والضروري﴾ (٤) في الشكل الأول

أن الحق في اختلاط المطلق والضروري في الشكل الأول هو على ما يراه  
 المعلم الأول أن العبرة بالكبرى فإن كانت مطلقة فالنتيجة مطلقة مثلها وإن  
 كانت ضرورية فالنتيجة مثلها « أما في المطلقة فلا شيك فيها» (٥) وأما في الضرورية  
 فلان قولنا كل (بـ ١) بالضرورة - أو بالضرورة لاشيء من (بـ ١) معناه أن

(١) قوله فانا ان رفنا أي في البيان الخالي وقوله الفروري السالب اي الذي هو  
 النتيجة (أـ ع) (٢) ولا يمكن أن يجعل عوض الامكان الذي هو نقيض الجهة الضرورية  
 سلب الضرورة فإنه تكون النتيجة من سالبة أيضا وليس هذا نقيض السالب \* (٣) قوله  
 من وجودية هي الآتية من حل الوصف المنوائى على الذات المفروضة (أـ ع)

(٤) ضروب هذا الشكل تصير ثانية لأنها تتضاعف بكون الكبري ضرورية تارة ومطلقة  
 أخرى (٥) أصل الشكل هكذا (جـ بـ) بالاطلاق وكل (بـ ١) بالضرورة أو لا شيء  
 من (بـ ١) بالضرورة (أـ ع)

كل واحد مما يوصف (بـبـ) وبوضع (لـبـ) ويكون (بـ) وقتاً بالضرورة  
أولاً بالضرورة دائماً أو لا دائماً فذلك الشيء موصوف دائماً في كل وقت بأنه  
(أ) أو غير موصوف ولا في وقت البتة بأنه (أ) فيكون (جـ) الموصوفة (بـبـ)  
كيف وصفت به داخلة<sup>(١)</sup> في هذا الحكم «وهنالشيء يجب أن يعلم وهو أنه  
إذا كانت الكبري مطلقة وقت إطلاقها مادام ذات الموضوع موصوفاً بما وصف  
به فالنتيجة تكون ضرورية لأنـ (جـبـ) دائـاً وقد وضـعـ (بـ) مـاـ دـاـمـ  
(بـ) فهو (أـ) فـيـجـ دـائـاـ (أـ) فـهـنـاـ قـدـ تـكـونـ النـتـيـجـ ضـرـورـيـةـ والـكـبـرـيـ  
مـطـلـقـةـ» **«فصل في اختلاطهما في الشكل الثاني<sup>(٢)</sup>»**

وأما الشكل الثاني فـانـ الظـاهـرـ والمـشـهـورـ هوـ أنـ العـبـرـةـ لـالـسـالـبـةـ الـقـىـ تصـيرـ  
كبـرـيـ الـأـوـلـ بـعـكـسـ<sup>(٣)</sup> أوـ اـفـتـراـضـ وـأـنـ النـتـيـجـ تـابـعـةـ لـجـهـتـهـاـ بـنـاءـ عـلـىـ أـنـ السـالـبـةـ  
المـطـلـقـةـ تـنـعـكـسـ مـثـلـ نـفـسـهاـ مـنـ كـلـ وـجـهـ وـقـدـ قـلـنـاـ فـذـكـ ماـ قـلـنـاـ فـالـحـقـ يـوجـبـ  
فيـهـ مـاـ لـيـجـبـ أـنـ نـسـتـحـيـ مـنـهـ وـهـوـ أـنـ النـتـيـجـ دـائـاـ ضـرـورـيـةـ \* فـأـمـاـ إـنـ كـانـتـ  
المـطـلـقـةـ بـحـيثـ تـصـدـقـ ضـرـورـيـةـ فـلـاخـفـاءـ بـهـ وـإـنـ كـانـتـ بـحـيثـ تـكـنـبـ ضـرـورـيـةـ  
فـلـأـنـ (جـ) وـ(أـ) مـاـ اـخـتـلـافـ فـيـ أـنـ أـحـدـهـاـ مـوـضـعـ (لـبـ) دـائـاـ بـالـضـرـورـةـ أـوـ  
غـيـرـ مـوـضـعـ لـهـ الـبـتـةـ فـيـ وـقـتـ وـالـآـخـرـ مـوـضـعـ لـهـ لـاـ دـائـاـ وـغـيـرـ مـوـضـعـ لـهـ دـائـاـ  
فـيـنـ طـبـيـعـيـ (جـ) وـ(أـ) خـالـفـ ذـاتـ فـأـحـدـهـاـ مـسـلـوبـ عنـ الـآـخـرـ بـالـضـرـورـةـ  
وـيـجـبـ أـنـ نـقـنـصـ عـلـىـ هـذـاـ الـقـدـرـ مـنـ الـبـيـانـ اـعـتـادـاـ عـلـىـ فـهـمـ الـمـتـلـعـ وـإـذـاـ لـمـ يـقـنـعـ  
بـهـذـاـ الـقـدـرـ فـلـيـرـجـعـ إـلـىـ الـكـتـبـ الـكـبـرـيـةـ الـقـىـ اـسـتـقـصـيـنـاـ فـيـهـاـ هـذـاـ الـبـابـ وـغـيـرـهـ  
بـعـقـدـارـ الـطـاقـةـ \* وـلـنـاـ أـنـ نـبـيـنـ مـنـ هـذـاـ الـبـيـانـ بـعـيـنـهـ أـنـ هـذـاـ الـاـخـلـاطـ يـنـتـجـ وـإـنـ  
كـانـ مـنـ سـالـبـتـيـنـ أـوـ مـوـجـبـتـيـنـ فـهـذـاـ الـشـكـلـ وـتـكـونـ النـتـيـجـ سـالـبـةـ ضـرـورـيـةـ

(١) قوله داخلة في هذا الحكم أي يجب تعدد الـكبـرـ بـجـهـتـهـ إـلـيـهـ (أـ عـ)

(٢) تصـيرـ ضـرـوبـ هـذـاـ الشـكـلـ عـاـيـةـ أـيـضاـ لـأـجـلـ قـضـيـفـ الـمـنـدـمـاتـ بـالـجـهـاتـ فـيـ الـصـفـرـيـ  
وـالـكـبـرـيـ كـاـقـيلـ (٣) قوله بـعـكـسـ هوـ فـيـ الـفـرـوبـ الـثـلـاثـةـ مـنـهـ وـقـولـهـ أـوـ اـفـتـراـضـ هوـ فـيـ  
الـفـرـبـ الـرـابـعـ (أـ عـ)

وذلك لأن المطلق الذي يكون حقيقيا صرفا فسلبه وایجابه بـ[تنزله] واحدة ثم إذا اختلفت نسبة المحمول إلى الطرفين في الدوام واللادوام وان اتفقت في الایجاب والسلب كان بينهما خلاف ضروري.

### ﴿فصل في اختلاطهما في الشكل الثالث﴾<sup>(١)</sup>

وأما الشكل الثالث فان المشهور من حاله أن المقدمتين إذا كانتا كليتين موجبيتين فأيتمما كانت ضرورية فالنتيجة ضرورية لأن ذلك أن تعكس المطلقة منها وتحبليها صغرى الأول فتنتج ضروريًا فان احتجت إلى عكس ان كان عكس الضروري في المشهور ضروريًا ولكن قد منع الحق هذا العكس وفرغنا منه « والحق أن النتيجة تتبع الكبرى فان كانت الكبرى من الكلتين سالبة فلا خلاف في أن الاعتبار بها » وإن كانت جزئية وكلية فالمشهور أن العبرة بالكلية لأنها تصير كبرى الأول إلا أن تكون السالبة جزئية فالمشهور في هنا الشكل والثاني أن النتيجة لا تكون ضرورية في حال الحق يوجب أن العبرة لــ[الكبرى] وإن كانت جزئية وتبين بالأقراض فلنبيان ذلك - والكبرى جزئية سالبة ضرورية فنقول إن النتيجة ضرورية <sup>(٢)</sup> « ولنفرض البعض من (البا) الذى ليس (اد) وبالضرورة لا شيء من (دا) ولكن كل (بج) وبعض (ب د) وبعض (ج د) بالضرورة ولا شيء من (دا) وبالضرورة بعض (ج) ليس (ا) وهكذا يتبيّن إذا جعلت الكبرى جزئية موجبة ضرورية » **﴿فصل في التأليف من المكتنتين في الشكل الأول﴾**  
أما القياس من مكتنتين في الشكل الأول فمثل القياس من مطلقتين <sup>(٣)</sup>

(١) تصير الفروض فيه اثني عشرة كما قيل في الشكتين من حال تضييف القراءتين بالجهات

(٢) أصل الفرق مكتنكل (ب ج) وليس بعض (با) فليس بعض (ج ا) (ا - ع)

(٣) فينتج ممكنة ووجه اتباعه لها أن الاكبـر إذا كان ممكنا للاوسع الممكن للاصغر كان

فيه في كل شيء إلا إذا كانت الصغرى ممكناً سالبة<sup>(١)</sup> فإنه يكون منه قياس ولكن غير كامل وتبين ببردتها إلى الموجبة فإن الممكناً السالبة في قوة الموجبة فتنتج موجبة ثم تنقل تلك الموجبة إلى السالبة فالشرط المراجع في الاتصال هنا هو في الحكم أعني كلية الكبرى لا الكيف حتى أنه لا يأس فيه بالاتصال عن سالبيتين \*

**{فصل في اختلاط الممكن والمطلوق في الشكل الأول}**

أما اختلاط الممكن والمطلوق في الشكل الأول فلا شك أن الكبرى إذا كانت ممكناً فالنتيجة مثلها لأن (ج) موضوعة (لـب) و (بـ) موضوعة لأنـفـه و (أـ) محولة عليها بالامكان فتكون الألف محولة على الجيم كذلك بالامكان \* وأما إن كانت مطلقة صرفة لا ضرورة فيها البينة فلا خلاف أنها إن كانت موجبة فالنتيجة ممكناً حقيقة<sup>(٢)</sup> وذلك لأنـا إن وضعنا أن النتيجة الممكناً الحقيقة كاذبة كان الصادق إما ضرورة إيجاب وإما ضرورة سلب فلنضع أولاً ضرورة السلب ولنجعل الصغرى المطلقة موجودة وإن كذبنا ولكن يكون كذبنا غير محال \* فنقول بالضرورة ليس بعض (جـ أـ) وكل (جـ بـ) وبالضرورة ليس بعض (بـ أـ) وكان كل (جـ أـ) بالامكان<sup>(٣)</sup> هذا كذب محال والقياس منتج واحدى المقدمتين كذب غير محال فلا يلزم منه محال لأنـ الكذب الغير محال ممكـنـ في وقت ماـ أنـ يوجدـ ويـجدـ لـاـ محـالـ حـيـثـنـذـ ماـ يـلـزـمـهـ معـهـ لـأـنـهـ إنـ كانـ يوجدـ هو دونـ ماـ يـلـزـمـهـ فـلـيـسـ ذـاكـ لـازـمـاـ لهـ وـإـذـاـ كانـ يـوـجـدـ فـحـالـ فـلـيـسـ كـذـبـ محـالـ فـالـكـذـبـ الغـيرـ محـالـ لـاـ يـلـزـمـ مـنـهـ محـالـ فـبـقـيـ أـنـ يـكـونـ لـزـومـهـ بـسـبـبـ الـضـرـورـيـةـ السـالـبـةـ فـهـيـ كـاذـبـ \* ولـنـجـعـلـ أـيـضاـ الـضـرـورـيـةـ إـيجـابـيـةـ وقدـ بـيـنـاـ نـخـنـ

---

ممكناً للصغر لا محالة وقد أخطأ المتأخرـونـ باشتراط فـنـيةـ الصـغـرـىـ فـيـ هـذـاـ الشـكـلـ وـهـذـاـ النـظـرـ مـبـقـيـ عـلـىـ غـالـطـ لهمـ آخـرـ فـهـمـ التـضـيـفـةـ الـحـقـيقـيـةـ وـلـاـ نـظـيلـ بـذـاكـ (أـ عـ)

(١) قوله ممكناً سالبة أي ممكناً حقيقة سالبة \*

(٢) أصل الشكل مكتـاـ كـلـ (جـ بـ) بالامـكـانـ وـكـلـ (بـ أـ) باـطـلـاقـ فـكـلـ (جـ أـ) بالامـكـانـ (٣) قوله بالامـكـانـ أي باـطـلـاقـ الـوـجـودـيـ الـذـيـ هوـ فـيـ حـكـمـ الـامـكـانـ (أـ عـ)

أن النتيجة ضرورية أيضا فنقول بعض (ج ا) بالضرورة وكل (ج ب) بالوجود الناشئ من الفرض الجائز فينتاج بعض (ب ا) بالضرورة هذا خلف « فإذا » النتيجة ممكنة حقيقة إلا أن تكون الكبرى مطلقة على الرأى الأول فحينئذ قد تنتاج مطلقة على ذلك الرأى لأننا سنبين أن الكبرى الضرورية مع الصغرى الممكنة تنتاج ضرورية فسكون ثارة تنتاج ضرورية وثارة تنتاج غير ضرورية فيكون اللازم هو المطلق الذى يعمهما « وأما إذا كانت الكبرى سالبة مطلقة فالشهر أن النتيجة ممكنة عامة ثارة - وثارة تكون ممكنة حقيقة وقد تنتاج أيضا ضرورية كقولنا كل انسان يمكن أن يتذكر بالضرورة ولا شيء مما يتذكر بغراب وبالضرورة لا شيء من الناس بغراب « وأما في التحقيق فإن هذا أيضا إنما يكون إذا كانت المطلقة على حسب الرأى الأول « وأما إن كانت مطلقة صرفة لم تنتاج إلا ممكنة حقيقة وبنحو من ذلك البيان بعينه الذى قيل حيث كانت المطلقة موجبة لأنه ان لم يكن قولنا لا ضرورة في أن يكون أو لا يكون (ج ا) صادقا فليكن ضرورة كون أو لا كون ونعمل ما علمناه هناك « وأما المثال الذى أورد في الشهر فإنه لا يلائم المطلق على الرأى الثاني لأن كبراه ضرورية »

#### \* فصل في اختلاط الممكن والضروري في الشكل الأول \*

أما اختلاط الممكن والضروري في الشكل الأول فإن كانت الكبرى ممكنة فلا شك أن النتيجة ممكنة لأن (ج) موضوعة (ل ب) و(ب) موضوعة لأنف فيكون ألف محمولة على الجيم بالامكان - وأما إن كانت ضرورية فالشهر أنها إن كانت موجبة فالنتيجة ممكنة حقيقة (١) وإنما فيليس يمكن أن يكون كل (ج ا) فإذا بالضرورة ليس بعض (ج ا) وكان بالضرورة كل (ب ا) فالضرورة ليس بعض (ج ب) وكان مكناً أن يكون كـه (ب) هذا خلف « وأما في التحقيق

(١) الشكل مكتاً كل (ج ب) وكل (ب ا) فكل (ج ا) (ا - ع)

فليس اختلاف بخلاف فإن نقىض تلك النتيجة ليس يمكن عامى حتى يلزمها بالضرورة لا والحقيقة توجب أن النتيجة ضرورية لأننا إن وضعنا أن كل (ج ا) بالامكان الحقيق و كان كل (ج ب) بالامكان الحقيق أنتج على مانبينه بعد أن بعض (ب ا) بالامكان الحقيق فامكن أن لا يكون (ا) وهو بالضرورة (ا) هذا خلف - ولنبين هنا بوجه آخر أقرب إلى الافهام فنقول إنه إذا كان كل (ب ا) بالضرورة أى كل ما يقال له (ب) فذلك الشئ داعياً هو (ا) فـج إذا قيل له (ب) كان داعياً (ا) لاما دادا موصوفاً بأنه (ب) فإن الضرورة التي إياها تزيد في هذه الأشكال غير هذه وقد بيناها بل مادام ذات (ج) الموصوفة بأنها (ب) موجودة فإذا صار (ج) مما (ب) فإنه يكون (ا) قبل كونه (باء) وكذلك بعد كونه وبعد زوال (ب) عنه والمثال لنفترض هنا قولنا كل انسان يمكن أن يتحرك وكل متحرك فهو جسم بالضرورة فـكل انسان جسم بالضرورة « وأما إذا كانت الكـبرى سالبة ضرورية فالمشهور أنه يفتح مكـنة عـامـة فـتـارـة تـصـحـ مـكـنةـ حـقـيقـيـةـ وـفـارـةـ تـصـحـ مـطـلـقـةـ وـالـحـقـ أـنـ النـتـيـجـةـ ضـرـورـيـةـ دـاعـمـاـ لـمـاـ بـيـنـاهـ »

**﴿فصل في المكـنـتينـ فيـ الشـكـلـ الثـانـيـ﴾**

لاقياس في الشـكـلـ الثـانـيـ عنـ مـكـنـتينـ فإـنـ يـعـكـنـ أـنـ تـكـوـنـ طـبـيـعـتـانـ تـحـمـلـ أحـدـاـهـ عـلـىـ الـأـخـرـ كـالـحـيـوـانـ عـلـىـ الـإـنـسـانـ ثـمـ يـسـلـبـ عـنـ أحـدـاـهـماـشـيـ بالـأـمـكـانـ وـيـوجـبـ عـلـىـ الـأـخـرـ « وـيـعـكـنـ أـنـ يـكـوـنـ كـذـاكـ طـبـيـعـتـانـ مـخـلـفـتـانـ كـالـإـنـسـانـ وـالـفـرـسـ وـلـيـكـنـ الـحـدـ الـأـوـسـطـ فـجـمـيعـ ذـلـكـ الـحـرـكـةـ وـلـاـ يـعـكـنـ (١) أـنـ يـبـيـنـ بـالـعـكـسـ لـأـنـ هـذـهـ مـكـنـةـ لـاتـنـعـكـسـ وـلـاـ يـعـكـنـ أـنـ يـبـيـنـ بـالـخـلـفـ لـأـنـ الـقـيـاسـاتـ الـتـيـ يـطـرـدـ فـيـهـاـ الـخـلـفـ مـخـلـطـةـ بـالـضـرـورـيـاتـ الـتـيـ لـمـ تـعـلـمـ بـعـدـ وـإـذـاـ عـلـمـتـ لـمـ تـنـتـجـ شـيـئـاـ يـنـاقـضـ الـقـدـمـاتـ تـعـرـفـ بـالـتـجـرـبـةـ »

(١) قوله ولا يعـكـنـ أـنـ يـبـيـنـ أـنـ لـأـنـ ضـرـوبـ الثـانـيـ الـيـنـيـةـ بـالـعـكـسـ هـيـ الـقـيـاسـ تـرـدـ إـلـىـ الـأـوـلـ بـعـكـسـ السـالـبـةـ وـالـسـالـبـةـ الـمـكـنـةـ لـأـعـكـسـ هـاـ عـلـىـ مـاـهـوـ مـرـوـفـ فـيـ بـابـهـ (ـاـعـ)ـ

﴿فصل في اختلاط الممکن والمطلقاً في الشكل الثاني﴾

وأما اختلاط الممکن والمطلقاً في الشكل الثاني فالمشهور أن السالبة إذا كانت مطلقة كلية يمكن عكسها وقيل إن كانت جزئية ويمكن الافتراض فيها فإنه يمكن اختلاطها مع الممکنة في قياس وتنتج نتيجة ممکنة عامة على ما قبل في الشكل الأول - والا لم تنتج الحق أنه لا قياس من ممکنة ومطلقة في الشكل الثاني الا أن لا تؤخذ المطلقة إلا بمحض تصح ضروريه فيينتد يكون اختلاطاً آخر في الحقيقة ويبين ذلك<sup>(١)</sup> هذا باقلناه في الاختلاط من الممکنتين والاختلاط من المطلقتين في هذا الشكل ومن أمثلة ذلك كل انسان متحرك بالامكان ولاحيوان واحد متحرك مطلقاً كا يستعمله المعلم الأول [ فإنه لا ينتج ]

﴿فصل في اختلاط الممکن والضروري في الشكل الثاني﴾

وأما اختلاط الممکن والضروري في الشكل الثاني فالمشهور أن لا يفرق بينه وبين الاختلاط الأول إلا في حال تضييف النتيجة كا فرق في الشكل الأول وأما الحق فهو أن النتيجة دائماً ضرورية سالبة ولو عن سالبتين أو عن موجبتين أو كيف ما كان بعد أن تكون الكبري كلية - وبيان ذلك بمثل بيان اختلاط المطلقاً والضروري في هذا الشكل \*

﴿فصل في اختلاط الممکنتين في الشكل الثالث﴾

واما الممکنتان في الشكل الثالث فقد يكون منها قياس إذا كانت إحداهما كلية وإن كانت الصغرى سالبة وتنتج دائماً ممکنة حقيقة - وبيان ذلك إما فيما يرجع إلى الأول بعكس واحد بالعكس وإما فيما يرجع إلى الأول بعكس ولكن يحتاج في انتاج المطلوب إلى عكس ثان أو فيما لا يرجع إلى الأول بالعكس أصلاً

(١) قوله ويبين ذلك هنا أي عدم انتاج الاختلاط من الممکن والمطلقاً في الشكل الثاني وقوله في الاختلاط من الممکنتين هو قوله فيها سبق فإنه يمكن أن تكون طبيعتان الح وسمى كون الممکنتين ممکنتين اختلاطاً تسمعاً (١ — ع)

فبالافتراض لأن عكس النتيجة <sup>(١)</sup> الأولى وإن كانت تكون ممكناً فانها تكون ممكناً عامية ولا يلزم من ذلك أن لا تكون ضرورية \*

﴿فصل في اختلاط الممكن والمطلقة في الشكل الثالث﴾

وأما اختلاط الممكن والمطلقة في الشكل الثالث فالمشهور أنهما إذا كانتا موجبيتين فالنتيجة ممكناً حقيقة لا حالة لأنك يمكنك أن تجعل المطلقة صغرى فتنتج الممكناً ولو يعكس ثان \* وأما إن كانت إحداهما سالبة والمطلقة موجبة فكما حكم الموجبيتين لأن السالبة الممكناً موجبة في القوة فلا تغير من انتاج الممكناً شيئاً وإن كانت السالبة مطلقة فلا تكون في الأول إلا كبرى فتنتج ممكناً عامية فربما كانت حقيقة وربما كانت ضرورية \* وأما الحق فهو أن النتائج كلها ممكناً فان كانت المطلقة صرفة فممكناً حقيقة وإن كانت غير صرفة فممكناً عامية ويبيّن ذلك إما يعكس واحداً وإما بافتراض فيما سوى ذلك \*

﴿فصل في اختلاط الممكن والضروري في الشكل الثالث﴾

وأما اختلاط الممكن والضروري في الشكل الثالث فالمشهور أنه على ما قبل في الاختلاط الأول إلا في حال تضييف النتيجة \* وأما الحقيقة من الرأي فيوجب أن النتيجة تتبع الكبري ويبيّن ذلك في أحدي العكس بالعكس وفي غير أحدي العكس بالافتراض \*

﴿فصل في القضايا الشرطية﴾

قد قلنا في القياسات الجملية مطلقة ومنوعة ومتعددة الجهات ومتعددة وبقى علينا أن نذكر القياسات التي تنتهي مطلوبات شرطية بالاقتران فان الشرطيات قد تطلب كما تطلب الجمليات ولنذكر أولاً فصولاً تُعين في تحقيق المقدمات الشرطية فنقول ليس الإيجاب والسلب إنما هما في الحال فقط بل وفي الاتصال

(١) قوله لأن عكس النتيجة أليه تُغْيَّب لقوله وأما فيما يرجع إلى الأول إلى قوله بالافتراض (١—ع)

والافتراض انه كأن الدلالة على وجود الحال إيجاب في الحال كذلك الدلالة على وجود الاتصال إيجاب في المتصل كقولنا ان كان كذا كان كذا • والدلالة على وجود الانفصال إيجاب في المنفصل كقولنا إما أن يكون كذا وإما أن يكون كذا وكأن الدلالة على رفع وجود الحال سلب في الحال كذلك الدلالة على رفع الاتصال كقولنا ليس إذا كان كذا كان كذا أو رفع الانفصال كقولنا ليس إما أن يكون كذا وإما أن يكون كذا سلب في المنفصل والمتصل وكل سلب فهو ابطال الإيجاب ورفعه • والإيجاب والسلب في الاتصال والانفصال قد يكون محصوراً كلياً وجزئياً وقد يكون مهماً فانك إذا قلت اذا كان كذا كان كذا - وإنما أن يكون كذا وإنما أن يكون كذا ، وإذا قلت ليس اذا كان كذا كان كذا أوليس وإنما أن يكون كذا وإنما أن يكون كذا فقد أهملت • وأما إذا قلت كلما كان كذا كان كذا أو دائماً وإنما أن يكون كذا أو يكون كذا فقد حضرت حسراً كلياً موجباً وإن قلت ليس البتة اذا كان كذا كان كذا أوليس البتة وإنما أن يكون كذا وإنما أن يكون كذا فقد حضرت حسراً كلياً سالباً • وإن قلت قد يكون اذا كان كذا كان كذا وإنما يكون كذا وإنما يكون اذا كان كذا وإنما كذا وإنما كذا فقد حضرت حسراً جزئياً موجباً وإن قلت قد لا يكون اذا كان كذا كان كذا أو ليس كلما كان كذا كان كذا أو قلت قد لا يكون إنما كذا وإنما كذا أوليس دائماً إنما كذا وإنما كذا فقد حضرت حسراً سالباً جزئياً • والجزء الأول من كل شرطى الذى يقرن به حرف الشرط وينتظر جوابه يسمى مقدماً والثانى يسمى تالياً وكل واحد منها في نفسه قضية : ثم قد يكون كل واحد منها حليلة وقد تكون شرطية متصلة ومنفصلة وقد تكون محصورة ومهملة وسائلة وموجبة وليس سلب الشرطية وإيجابها وحصرها وأهالها تابعاً للمقدم والثانى بل للشرط فانك إذا قلت اذا كان ليس (أ ب) فليس (ب ج) فالمقدمة موجبة وإن كان المقدم والثانى سالبيتين وإنما كانت موجبة لأنك أوجبت الاتصال وعلى هذا نفس في غيره •

### ﴿فصل في المقدمة الشرطية الواحدة والكثيرة﴾

والقائم في الشرطى المتصل قد يكون قضايا كثيرة<sup>(١)</sup> ومع ذلك فقد تكونه المقدمة واحدة كقولك اذا كان كذا وكان كذا وكان كذا وكان كذا فحينئذ يكون كذا - وأما إذا كان التالي قضايا كثيرة فإن المقدمة المتصلة لا تكون واحدة كقولنا اذا كان كذا فيكون كذا ويكون كذا ويكون كذا فإن هذه ثلاثة مقدمات فإن كل واحد مما ذكر في التالي تال بنفسه كما نقول زيد هو حيوان وأبيض وضحاك - فهذه ثلاثة مقدمات أو ثلاثة قضايا حلية •

### ﴿فصل في الشرطيات المحرفة﴾

وقد تستعمل مقدمات متصلة ومنفصلة محرفة عن ظاهرها مثل قوله لا يكون (ج د) ويكون (ا ب) معناه إن كان (ا ب) فلا يكون (ج د) ومثل قوله لا يكون (ج د) أو يكون (ا ب) فهو كقولك إما أن لا يكون (ج د) وإما أن يكون (ا ب) فهذا القدر كاف للذى فى تفهم المقدمات الشرطية فلنشرع في ذكر اقتراحاتها •

### ﴿فصل في القياسات الاقترانية من المتصلات﴾

أما الاقتران الكائن من المتصلات فاما أن يكون بأن يجعل مقدم احدهما<sup>(٢)</sup> تالى الأخرى أو يشتركان في التالي<sup>(٣)</sup> أو يشتركان في المقدم<sup>(٤)</sup> وذلك على قياس الاشكال الحليلة والشرطيات فيها واحدة • والنتيجة شرطية تحصل من اجتماع

(١) مثاله إن كان هذا الانسان به حمى لازمة وسعال يابس وضيق نفس ووجع ناخس ونبض منشارى فيه ذات الجنب فهنه مقدمة واحدة فإن قلنا إن كان هذا الانسان به ذات الجنب فيه كذا وكذا صارت مقدمات كثيرة \*

(٢) مثاله كلا كان (ا ب فج د) وكلما كان (ج د فه ر) ينتج كلا كان (ا ب فه ر) وهو الفرب الاول من الشكل الاول (٣) مثاله كلا كان (ا ب فج د) وليس البتة إذا كان (ه ر فج د) ينتج ليس البتة إذا كان (ا ب فه ر) وهو الاول من الثاني (٤) مثاله كلا كان (ا ب فج د) وكلما كان (ا ب فه ر) ينتج قد يكون إذا كان (ج د فه ر) وهو الاول من الثالث \*

القدم والنالى اللذين هما كالطرفين إما كافية وإما جزئية وإما سالبة وإما موجبة  
على قياس ماقيل في الاقترانات الحملية ٠

﴿فصل في القياسات الاقترانية من المنفصلات﴾

وأما الاقترانات من المنفصلات فلا يمكن أن تكون في جزء نام بل تكون  
في جزء غير نام وهو جزء نالى أو مقدم ويكون حينئذ على هذا القياس إما أن  
يكون هذا العدد زوجاً وإما أن يكون لهذا العدد فرداً ونأخذ الزوج حداً أو يليط  
ونضعه لأجزاء الافتصال في المنفصلة الثانية فنقول وكل زوج إما زوج الزوج  
وإما زوج الفرد وإما زوج الزوج والفرد ثم تترك في النتيجة الأوسط وتأخذ هكذا  
فكـل عدد إما فرد وإما زوج الزوج وإما زوج الفرد وإما زوج الزوج والفرد.  
فهـذا هو المثال ٠ وأما شرائط الاتتاج فيجب أن تكون الصغرى وهي مثل  
المنفصلة الأولى موجبة سواء كانت جزئية أو كافية ويكون الجزء المشترك فيه  
موجباً فيها والا فصالـ فيـ الكـبـرـىـ كـلـياًـ وـ عـلـيـكـ أـنـ تـعـدـ قـرـائـهـ (١)ـ وـ قـدـ بـرـدـ عـلـىـ  
غـيرـ هـذـاـ شـكـلـ إـلـاـ أـنـ ذـكـرـهـ بـالـمـبـسوـطـاتـ مـنـ الـكـتـبـ أـولـىـ فـاـنـ أـبـعـدـ مـنـ  
الـطـبـاعـ وـ بـالـجـلـلـ لـيـعـلـمـ أـنـ إـنـعـانـوـرـدـ مـنـ الـاقـتـرـانـاتـ الشـرـطـيـةـ كـلـ مـاـأـتـاجـهـ لـأـنـعـنـ  
قـرـبـ وـمـنـاسـبـ لـلـطـبـاـيـعـ فـيـ الـاسـتـعـمـالـ ٠ـ وـأـمـاـ مـاـ دـقـ عنـ ذـلـكـ فـذـكـرـهـ فـيـ كـتـابـ  
الـشـفـاءـ وـ فـيـ كـتـابـ الـلـواـحـقـ ٠ـ وـأـمـاـ الـاقـتـرـانـ مـنـ شـرـطـيـ مـتـصـلـ وـحـلـيـ عـلـىـ أـنـ  
الـحـلـيـ يـشـارـكـ نـالـىـ مـتـصـلـ وـالـحـلـيـ مـكـانـ الـكـبـرـىـ لـيـذـهـبـ الـمـشـتـرـكـ فـيـ وـتـبـقـيـ  
الـنـتـيـجـةـ مـنـ الـقـدـمـ وـمـنـ جـزـئـيـ النـالـىـ وـالـحـلـيـ اللـذـينـ هـمـ كـالـطـرـفـينـ فـيـ حـدـودـهـماـ  
مـثـالـهـ اـنـ كـانـ (ـاـبـ)ـ فـكـلـ (ـجـ دـ)ـ وـكـلـ (ـدـهـ)ـ يـنـتـجـ فـاـنـ كـانـ (ـاـبـ)ـ فـكـلـ  
(ـجـ ـهـ)ـ فـاـنـ كـانـ الـأـوـسـطـ مـوـضـعـ الـحـلـيـ مـحـمـولـ فـيـ النـالـىـ عـلـىـ حـسـبـ مـاـذـ كـرـنـاهـ

(١) إذا كانت الصغرى موجبة أبداً فهى إما كافية وإما جزئية والكبرى إما سالبة  
وأجزاؤها كذلك وإما سالبة وأجزاؤها موجبة وإما سالبة وبعض أجزاؤها موجبة أو بعض  
أجزاؤها سالبة فتصير القرائن من هذه الجهة ستة وتتضاعف من جهة الكبرى أيضاً فتصير  
قرائنها اثنتي عشر \*

ومثلناه فانا نسميه **الشكل الأول** : وشرطيته في الاتجاه ان المتصلة ان كانت موجبة فيجب أن يكون الحال بين التالي<sup>(١)</sup> والحملي كالحال بين مقدمي الحاليات في **الشكل الاول** وتكون نتيجتها شرطية مقدمها مقدم المتصل وتاليها ماتكون نتيجة التالي والحملي لو انفردا . - ومثاله ان كان (اب) فكل (ج د) وكل (د ه) فينتج ان كان (اب) فكل (ج ه) وأما ان كانت المتصلة سالبة فالتأليف منها من جملة ما لم يذكره في هذا الكتاب وعليك أن تعدد قرائنه<sup>(٢)</sup> وأما الذي نسميه بالشكل الثاني من هذا الباب فهو اذا كانت النسبة بين التالي والحملي الكبرى كنسبة مقدمي **الشكل الثاني** في الحاليات مثل أن تقول إن كان (اب) فكل (ج د) ثم تقول لا شيء من (اد) وان كانت المتصلة موجبة فالشرط كما قيل في الحاليات والنتيجة على ما قلناه مع السالبة وإن كانت المتصلة سالبة فله حكم آخر يذكر في غير مثل هذا الكتاب - وأما القرائن فعدها أنت بنفسك<sup>(٣)</sup> وأما الذي نسميه بالشكل الثالث في هذا الباب فذلك اذا كانت النسبة بينهما على ماق الثالث من الحاليات فان كانت المتصلة موجبة فالشرط كاف في الحاليات . وان كانت المتصلة سالبة فحكمه مذكور في **الكتب المبسوطة** \* وأما القرائن فعدها أنت بنفسك<sup>(٤)</sup> فان جعلت في مثل هذا الاقتران الحملي مكان الصغرى حدثت **أشكال ثلاثة** على تلك الصفة **«فالشكل الأول»** ان كان المتصل موجبا فالشرط فيه كالشرط في الحاليات وان كان سالبا فحكمه مذكور في **كتب**

(١) يكون التالي الذي هو مكان الصغرى موجبا والحملي الذي هو مكان الكبرى كليا على أنه يجوز أن يكون التالي والحملي كلاما سالبين إلا أنه لم يذكره \* (٢) قد عرفت أن الشرط في التالي أن يكون موجبا وفي الحملي أن يكون كليا لأن التالي مقام الصغرى والحملي مقام الكبرى والشرطية تكون موجبة وتكون سالبة وتكون كافية وتكون جزئية وتعضعف بحال كلي وتال جزئي فتصير معاينة تعضعف بمحلي سالب ومحبب ذلك ستة عشر \*

(٣) فأما **الشكل الثاني** فان اعتبرته بحسب الشرط فيه كان الشرط ستة عشر ضربا فاعله وذلك أن المتصلة تؤخذ كافية موجبة مع تال كلي وجزئي وحملي موجب وسالب ذلك أربعة وتأخذها جزئية موجبة أربعة أخرى ذلك معاينة ومثلها إذ أخذت سالبة فتصير ستة عشر يعني ان كان (اب) فلا شيء من (ج ه) (٤) وأما القرائن **الشكل الثالث** الثالث فاربعة وعشرون

آخرى \* ومثاله كل (ج ب) وإذا كان (د ه) فكل (ب ا) فإذا كان (د ه)  
فكل (ج ا) «الشكل الثانى منه» أما إن كان المتصل موجباً فالشرط كما كان  
في الثانى من الحالات وإن كان سالباً فكما في كتب أخرى «وأما الشكل  
الثالث» فلا يفارق في شريطته ما قيل في ثالث الحالات إن كانت المتصلة  
موجبة \* وأما هذه الاقترانات بعدها من جانب المقدم بأن يكون الاشتراك بين  
الحلي ومقدم الشرطية فهي أقل استعمالاً في العلوم والأولى أن نذكر حالها في  
الكتب المبسوطة \* وقد يقع بين المنفصل وبين الحلي الواحد اقتران والطبيعي  
منه أن تكون الحليلة هي الصغرى وتكون موجبة ومحوها موضوع في الانفصل  
كما وتكون الشرطية كافية وعلى قياس الشكل الأول كقولك كل كثير معدود \*  
وكل معدود إما زوج وإما فرد فكل كثير إما زوج وإما فرد \* ويكون تأليفها  
أربعة وقد يقع بين منفصل صغرى وحالات كبيرة وتكون الحالات بمقدار  
أجزاء الانفصل ويكون هناك اشتراك لكل حلي مع أجزاء الانفصل في جزء  
وتكون جميع أجزاء المنفصل مشتركة في حد هو الموضوع وحينئذ إما أن يكون  
على سبيل تأليف الشكل الأول وبسم الاستقراء التام كقولك كل متحرك  
إما أن يكون حيواناً وإما أن يكون نباتاً وإما أن يكون جاداً \* وكل حيوان  
جسم وكل نبات جسم : ويجب أن تكون المنفصلة وأجزاؤها  
موجبة والحالات كيات وقد تكون على سبيل الشكل الثاني \* والشرط بين  
أجزاءه وأجزاء الحالات هو الشرط السائد بين حليلتين في الشكل الثاني ولا  
يمكن على سبيل الشكل الثالث \* وقد يقع بين متصل ومنفصل - أما في جزء تام  
فيينبغى أن تكون المتصلة صغرى والمنفصلة كبيرة والمنفصلة موجبة \* واحداً منها

وذلك أن المتصلة تكون موجبة كلية فتحدث ستة قرائى أربعة من حللى كلى موجب وساب  
مع تال كلى وجذى اذ قد عرفت أن التالى كالصغرى في الحال فلا تكون إلا موجبة واثنتين  
من حللى جذى موجب وساب مع تال كلى وستة أخرى اذا أخذنا المتصلة موجبة جزئية فذلك  
لتنتي عشر ومتله عند أخذها سالبة كلية وجذئية كذلك أربعة وعشرون \*

(٤ - قسم المنطق)

لا حالة كلية و مالم تكونا كليتين لم تكن النتيجة كلية فيجوز أن يقال إنه ينبع متصلة ويجوز أن يقال انه ينبع منفصلة • مثلاً ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، وإنما أن يكون النهار موجوداً - وإنما أن يكون الليل موجوداً ينبع على وجهين إما متصلة هكذا <sup>(١)</sup> وإن كانت الشمس طالعة فليس الليل موجود أو منفصلة هكذا إما أن تكون الشمس طالعة وإنما أن يكون الليل موجوداً • وأنت تعرف ضروره وإنما في جزء غير تمام فيجب في الطبيعي منه أن يكون محول التالي موضوعاً في أجزاء الانفصال والتالي كلها موجباً ينبع الانفصال على الباقي من التالي وتكون النتيجة متصلة منفصلة التالي • مثلاً ان كان هذا الشيء كثيراً فهو ذو عدد وكل ذي عدد فاما زوج وإنما فرد ينبع أنه لو كان هذا الشيء كثيراً فهو إنما زوج وإنما فرد وأنت تعرف ضروره • كل اقتران أمكن بين حلية وشرطية فإن مثله يمكن بين متصل وبين تلك الشرطية إذا كان الجزء الشرطي متصلاً مثل المتصل فيشاركه في مقدم أو تالي ويجب أن تقنع هنا بما نورده - وأما الاستقصاء فتجده في الكتب البسيطة •

#### ﴿فصل في القياس الاستثنائي﴾

القياس الاستثنائي مؤلف من مقدمتين أحدهما شرطية والأخرى وضع أو رفع لأحد جزأيه ويجوز أن تكون حلية وشرطية <sup>(٢)</sup> وهي التي تسمى المستثناء فالمستثناء يلزمها النتيجة • والشرطية الموضوعة تدل على المزوم أو العناد والاستثناء من قياس فيه الشرطية متصلة إما أن يكون من المقدم فيجب أن يكون المستثنى عين المقدم لينبع عين التالي كقولنا ان كانه يد يمشي هو يحرك قدميه لكنه يمشي فهو يحرك اذًا قدميه • وإن كان من التالي فيجب أن يكون قبيضه لينبع تقىض المقدم كقولك لكنه ليس بمحرك رجليه ينبع فاذًا ليس

(١) ان جعلت النتيجة منفصلة وهو الاولى عمل منفصلة من مقدم التعلل والغير المشترك فيها من المنفصل • (٢) مثلاً ان كان متطلعاً الشمس وجد النهار فوجود النهار تابع لظهور الشمس لكن متطلعاً الشمس وجد المizar فوجود النهار إذا تابع لظهور الشمس •

عشى واستثناء نقىض المتقدم وعين التالى لا ينتج شيئاً يتبع ذلك لـك بالاعتبار وأما إذا كانت الشرطية منفصلة فان كانت ذات جزئين فقط موجبتين فأيهمما استثنى عينه أنتج نقىض الباقي وأيهمما استثنى نقىضه أنتج عين الباقي \* مثاله هذا العدد إما زوج و إما فرد ولكن زوج فليس بفرد \* ولكن فرد ليس بزوج ولكن ليس بزوج فهو فرد ولكن ليس بفرد فهو زوج وإن كان أحد الجزئين أو كلاهما سالباً لم ينتج إلا باستثناء النقىض كقولك إما أن لا يكون هذا الشخص حيواناً وإنما أن لا يكون نباتاً لكنه حيوان فليس بنبات لكنه نبات فليس بحيوان - وكذلك إما أن يكون عبد الله في البحر وإنما لا يفرق فاما ينتج هذا أيضا باستثناء النقىض وستعلم أن استثناء العين لا يفيد في شيء من ذلك \* وإن كانت المنفصلة ذات أجزاء كثيرة متناهية فأيها استثنى نقىضه أنتج الباقي على انفصالها وأيها استثنى عينه أنتج نقىض الباقي ولا ينتج لك عين واحدة منها الا استثناء نقىض الجميع غيره وأما إذا كانت الأجزاء بلا نهاية فلا يفيد استعماله مثل أن تجعل مجموعات الأجزاء الأولان الفير المتناهية أو شيء مما أشبه ذلك \*

### ﴿فصل في القياسات المركبة﴾

وأما القياسات المركبة فقد تكون استثنائيات وقد تكون اقترانيات وليس يقال تركيب القياس لما يكون المطلوب والنتيجة في كل قياس شيئاً واحداً بل ذلك يسمى تكثير القياس وإنما تركيب القياس أن تكون القياسات المجموعة اذا حللت الى أفرادها كان ما ينتج كل واحد منها شيئاً آخر إلا أن تتعاير بعضها مقدمات بعض وقد اختصرت وربما لم يصرح بها فيكون القياس القريب من المطلوب الأول قياساً من مقدمتين \* وإنما دخلت القياسات لتتبع المقدمتين وربما اخترط بها استقراء أو تنبيل أو غير ذلك - وسنذكر الاستقراء والتنبيل \* وتركيب القياس قد يكون موصولاً وهو أن لاتطوى فيه النتائج بل تذكرة مزنة

بالفعل نتيجة ومرة مقدمة كقولك كل (ج ب) وكل (ب د) فكل (ج د) وكل (د د) فكل (ج د)<sup>(١)</sup> والقياس الذي زاده المدون في الشرطيات الاستثنائية هو قياس مركب وأخذوه على أنه مفرد كقولك أن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وإن كان النهار موجوداً فالأعشى يبصر والشمس طالعة فإذا الأعشى يبصر وهبنا قد طوينة نتيجة هي بالقوة استثناء لقدم المقدمة الأولى كأنه قال لكن الشمس طالعة فلزم منه نتيجة وهي قوله فالنهار موجود وتلك النتيجة تلزم من هذه النتيجة • **﴿فصل في اكتساب المقدمات﴾**

وأما اكتساب المقدمات فذلك بأن تضع حدّي الشيء المطلوب من القياس وتأخذ خاص كل واحد منها وحده وما يلحق كل واحد منها من الأجناس وأجناسها وفصوتها والفصول الخاصة به والمواضِع اللازمَة وغير اللازمَة وترقي في ذلك وتسكُن ما أمكنك وتطلب أيضاً ما يحمل عليه كل واحد منها وتطلب ما لا يحمل على كل واحد منها وتضع كل جملة على حدة في الإيجاب الكلي تنظر أنه هل في جملة ما يحمل على الموضوع شيء هو من جملة ما يوجد للمحمول وفي السلب الكلي تنظر هل تجده في الواقع أحد الطرفين ما هو ملحوظ الآخر وفي الإيجاب الجزئي تنظر هل في ملحوظات أحد الطرفين ما هو ملحوظ الآخر أو في الواقع لا لكاف ما يلحظه الآخر • وفي السلب الجزئي تنظر هل في ملحوظات أحد الطرفين ما لا يلحظه الآخر • **﴿فصل في تحليل القياس﴾**

وتحليل القياس هو أن تميز المطلوب وتنظر في القول المنتج له هل تجده فيه شيئاً يشاركه فإن وجدت فانظر هل هو <sup>(١)</sup> ممولة أو موضوعه فإذا وجدت فقد وجدت الصغرى أو الكبيرة ووجدت الأوسط • ثم انظر إلى أن المطلوب

(١) لم يذكر القسم الثاني من القياس المركب وهو المنسوب أعني التي فصلت عنه التتابع كقولك كل (ب ج) وكل (ج د) وكل (د د) فكل (ب د) ولله سقط من قلم الناشر

(٢) الضمير عائد إلى المشترك فيه \*

بأى شكل يبين فضم إلى الأُوسط الطرف الثانى من المطلوب على هيئة ذلك الشكل وذلك الضرب فان أمكنك ذلك فقد وجدت المقدمتين بالفعل وتم ذلك الشكل \* وراع ان كان هناك تركيب فسدرج من نتيجة إلى نتيجة قبلها حتى تبلغ القياسات الأولى وربما كان اللفظ في النتيجة غير الذى في المقدمة فاشتغل بالمعنى ولا تلتفت إلى اختلاف اللفظ عند اتفاق المعنى وربما كان في أحدهما اسم وفي الآخر اسم آخر أو كان في الآخر قول فيجب أن تراعى جميع ذلك وتراعى الفرق بين العدول والسلب فلا تأخذ الموجبة المعدولة على أنها سالبة \*

**﴿فصل في استقرار النتائج النابعة للمطلوب الأول﴾**

كل نتيجة فانها تستتبع عكسها وعكس نقيضها<sup>(١)</sup> وجزئيتها وعكس جزئيتها ان كان لها عكس وتحتها جزئي وكل قياس فانه يستتبع الحكم بالأَكبر على جميع موضوعات الأصغر استناداً كأنه بالظن هو بعینها كما يستتبع الحكم بالأَكبر على جميع ما يشارك الأصغر في الدخول تحت الأُوسط - وهذا إذا كان في الشكل الأول \*

**﴿فصل في النتائج الصادقة من معدمات كاذبة﴾**

وقد تنتج المقدمات الكاذبة نتيجة صادقة فمن الحق أنه إذا كان القياس صحيح التأليف صادق المقدمات وجب أن تكون النتيجة صادقة \* ولكن ليس إذا استثنى نقيض المقدم فقبل لكنه كاذب المقدمات أو فاسد التأليف أُنتج نقيض النتائى وهو انه يجب أن لا ينتج نتيجة صادقة \* ومثل هذا أنك إذا أفلت كل انسان حجر وكل حجر حيوان انتج أن كل انسان حيوان - وهذا صدق ولكن الكذب إما أن يكون في مقدمة جزئية وإما أن يكون في مقدمة كافية وإذا كان في مقدمة كافية فإما أن يكون الكذب في الكل حتى يكون ضد المقدمة صادقاً وإما أن يكون في

(١) قوله وعكس نقيضها يريد به عكس النقيض المسمى في عرف المتأخرین بعكس النقيض المواتق وهو أن تجعل مقابل المعمول موضوعاً ومقابل الموضع عمولاً مع عدم وجوب حفظ الكافية فشكل (أ ب) عكس نقيضه ما ليس (ب) ليس (أ) ولا نفي \* وـ (أ ب) عكس نقيضه بعض ما ليس (ب) هو (أ ب) (أ ب) ع

الجزء حق لا يكون ضد المقدمة صادقاً بل نقىضها \* مثلاً الأول كل انسان حجر \* ومثال الثاني كل انسان كاتب فان كان الكاذب في الشكل الأول مقدمة واحدة هي الكبرى وكانت كاذبة بالكلية لم يكن أن ينفع صادقة — وذلك لأن نتبيتها إن كانت صادقة ثم وضع ضدها كبرى أنتج القياس مقابل تلك النتيجة صادقاً وهذا محال \* وأمّا إن كانت كاذبة بالجزء فلا يمنع ذلك انتاج الصدق \* وأمّا اذا كانت الصغرى كاذبة أو كأنها كاذبتين أو في شكل آخر فقد ينفع الصدق عن الكذب كيف كان ويجب أن تستخرج أنت ذلك بنفسك \*

﴿ فصل في قياس الدور ﴾

وأمّا قياس الدور فهو أن تأخذ النتيجة وعكس احدى المقدمتين فتنتج المقدمة الثانية وانما يمكن هذا اذا كانت الحدود في المقدمات متساوية تعكس بلا تغيير الكمية وذلك في الموجة مثل أن نقول كل انسان متذكر وكل متذكر ضحاك فكل انسان ضحاك \* ثم نقول كل انسان ضحاك وكل ضحاك متذكر فكل انسان متذكر \* وأيضاً كل متذكر ضحاك وكل ضحاك انسان فكل متذكر انسان \* وأيضاً كل متذكر انسان وكل انسان ضحاك فكل متذكر ضحاك \* وأيضاً كل ضحاك انسان وكل انسان متذكر فكل ضحاك متذكر وأيضاً كل ضحاك متذكر وكل متذكر انسان فكل ضحاك انسان \* وعلى هذا القياس \* وأمّا ان كانت المقدمة سالبة وأريد استنتاج موجبة بقياس الدور فلا يمكن الا أن يكون المسلوب خاص السلب عن الموضوع فلا يسلب عن غيره كقولك لاشئ من الجوهر بعرض فتعكسه وتقول وما ليس بعرض فهو جوهري \* وإذا أمكن في السلب هذا العكس أمكن الدور بعد نقل النتيجة السالبة إلى المعولة مثل قولك كل انسان جوهري ولا شيء من الجوهر بعرض فلا شيء من الناس بعرض \* ثم نقول بعد أن نقل هذه النتيجة السالبة من السلب إلى

الى المدح كل انسان فهو ليس بعرض وما ليس بعرض فهو جوهر فكل انسان جوهر \* ثم عليك أن تعرف أن الدور لكل مطلوب وفي كل شكل كيف يكون  
﴿فصل في عكس القياس﴾

وأما عكس القياس فهو أن يؤخذ مقابل النتيجة بالضد أو النقيض ويضاف إلى أحدى المقدمتين فينتج مقابل المقدمة الأخرى ويستعمل احتيالاً في الجدل لمنع القياس بتغيير اسم بعض حدود النتيجة لثلا يفطن إلى وجه الاحتيال مثلاً ان كان القياس أن كل (ج ب) وكل (ب ا) فأنتج كل (ج ا) قلت لا شيء من (ج ا) وكل (ج ب) فلا كل (ب ا) فقد أبطلت الكبرى أو قلت لا شيء من (ج ا) وكل (ب ا) فلا شيء من (ج ب) فقد أبطلت الصغرى فيجب أن تتحقق هنا في كل شكل وكل ضرب وتعرف أن المقابلة هي باعتبار الضد أو النقيض \*  
﴿فصل في قياس الخلف﴾

قياس الخلف هو الذي تبين فيه المطلوب من جهة تكذيب نقيضه فيكون هو بالحقيقة مركباً من قياس اقترانى ومن قياس استثنائي مثاله ان لم يكن كل (ا ب) فليس كل (ا ب) وكل (ج ب) فهذا قياس اقترانى من شرطية متصلة وحلية وينتج ان لم يكن كل (ا ب) فليس كل (ا ج) ثم تجعل النتيجة مقدمة واستثنى نقيض تاليها فنقول ان لم يكن كل (ا ب) فليس كل (ا ج) لكن كل (ا ج) وهو نقيض التالى ينتج نقيض المقدم وهو ان كل (ا ب) وهذا هو صورة قياس الخلف وصورة استتباعه بالشروطيات وان كان أكثر الناس يتغيرون في محليله وقياس الخلف مشابه لعكس القياس لأنَّه يؤخذ فيه نقيض مطلوب ما ويقرن به مقدمة فينتج ابطال مسلم فلو أنَّ انساناً أخذ نقيض تالي نتيجة قياس الخلف مع المقدمة المسلمة لأنَّه لا ينتج المطلوب بالاستقامة كالوا قال كل (ا ج) وكل (ج ب) لأنَّه لا ينتج كل (ا ب) وكل قياس خلف اذا عكس صار مستقيماً ويفترق قياس الخلف وعكس القياس بأنَّ عكس القياس هو بعد قياس معمول \* وأما قياس

الخلف فهو مبتدأ وان كان بالقوة عكساً لقياس الاستقامة فانظر الاَن أن كل مطلوب  
ما نفيضه وكيف يمكن أن يقرن به مقدمة ليتخرج محلاً وفي أي شكل يمكن ذلك

### ﴿فصل في القياس الذي من مقدمات متناظرة﴾

والقياس الذي من مقدمات متناظرة هو قياس مؤلف من مقدمتين مشتركتين.  
فالمحدود مختلفتين بالكيف ولكن إنما يروج بأن يبدل الاسم في بعض المحدود.  
حق لا يفطن لكتابه فلا يقال فيه مثلاً بعد قوله إن الانسان ضاحك الانسان  
ليس بضاحك ولكن يقولون بعد قوله إن الانسان ضاحك ان البشر ليس  
بضاحك \* ونتيجة هذا القياس هو أن الشيء ليس نفسه مثل ان الانسان ليس  
ببشر وإنما يستعمله المغالطون على سبيل التبيك وربما استعمل على سبيل  
الجدل اذا كان الخصم يتناقض في مأخذة بأن يتسلم منه مقدمة ثم يتسلمه مقدمات.  
آخرى تنتج نفيض تلك المسألة فتؤخذ النتيجة ونفيضها الأولى المسألة ويتم.  
قياس من متناظرتين ينتج أن الشيء ليس هو اياه \*

### ﴿فصل في المصادر على المطلوب الأول﴾

المصادر على المطلوب الأول هو أن يجعل المطلوب نفسه مقدمة في قياس  
يراد به انتاجه كمن يقول ان كل انسان بشر وكل بشر ضاحك فكل انسان ضاحك  
والكبيرى هنا والنتيجة شيء واحد ولكن أبدل الاسم احتيالاً ليوم الخالفة  
فأى مقدمة جعلت هي النتيجة بتبدل اسم ما فالمقدمة الأخرى تكون طرفاً لها  
معنى واحداً ذا امرين متزدفين كما قلنا إن الانسان بشر وهو كقولك إن  
الانسان انسان - هذا إذا كانت المصادر على المطلوب الأول بقياس واحد -  
وأما في الأكثري فإنهما يقع في قياسات متراكبة متتالية بأن يكون المطلوب تبيّن  
بمقدمة تلك المقدمة إنما أنتجت بقياس بعض مقدماته المطلوب نفسه وكلما كان  
أبعد كان من القبول أقرب \* ثم تأمل أنت انه كيف يمكن في كل شكل \*

﴿ فصل في بيان أن الشيء كيف يعلم ويجهل مما ﴾

الانسان الواحد قد يعلم الشيء بعلم لا يخصه بل يعلمه وغيره ويجهله فيما يخصه فلا يعلمه البتة أو يعتقد في خاصته رأياً أو فضلاً باطلأ وهو لا يشعر مثل أن يكون الانسان يعلم أن كل اثنين هو عدد زوج ولا يعلم أن الاثنين اللذين في يد زيد هو زوج أو ليس بزوج وربما خلطه فرداً لأنه لا يعلمه اثنين أو عند ما يعلمه اثنين ليس يخطر بباله أن كل اثنين زوج وهذا الجهل لا تناقض فيه مع ذلك العلم لأنه إنما عالم أن كل شيء يكون اثنين فهو علم زوج « ولم يعلم أن كل اثنين بالفعل وانه زوج » ومهم ما عالم أن هذا الشيء اثنان علم حينئذ أنه زوج بعلمه الأول الكل فيكون هذا علماً كلياً فلا ينافسه الجهل الجزئي وقد يمكن أن يعلم الشيء بالقوة ويجهله بالفعل بأن يكون إنما يعلم المقدمة الكبرى الكلية أو يعلمها مع الصغرى أيضاً ولا يعلم النتيجة وذلك لأن العلم بما شئ غير العلم بالنتيجة ولكن علة للعلم بالنتيجة وليس علة كيف اتفق بل إذا افترنا بالفعل عند الذهن « وأما إذا كانا معلومين على الافتراق ولم يفترقا بعد أو لم يخطر بالبال معاً موجهين نحو النتيجة فايضاً علة بالفعل ولا يلزم معلوهما وهو العلم بالنتيجة بالفعل مثل أن يكون انسان يعلم أن كل بغلة عاقر علماً على حدة ويعلم أيضاً أن هذا الحيوان بغلة ويراه منتفخ البطن فيظن أنه حامل ولو افترق عنده العلمان معاً لما كان يظن هذا الفتن وقد يمكن<sup>(١)</sup> أن يتناقض الفكر والوهم فان الوهم تبع للاحس فكل شيء

(١) قوله وقد يمكن الحجج أي قد يتأتى علم بشيء وجهل به من جهتين ويكون هاتان الجهات مدركتين مختلفتين وواحد من العلم والجهل بالقوة والآخر بالفعل أما في كون الجهل بالقوة والعلم بالفعل فثاله أن الاشاعرة تعتقد بالفعل ان الحق تعالى ليس بذاته وتمتد بالقوة اعتقاداً خفياً غير مشعور به ثم أن كل موجود فهو ذو جهة حتى إنهم أنكروا عوالم التجريد وظنوا أن مالاً حيز له فهو لا وجود له ولقد تلوت على بعضهم هذه المقدمة المعلومة بالقوة فتوقف في أمر الاعتقاد الاول وكاد أن يتشكل فيه ومثال كون الجهل بالفعل والعلم بالقوة ان المتسلكين بطوابير النقول في باب المقادير يعتقدون في جانب الحق جمل مجده أنه ذو جهة وعقولهم منظورة بحسب النظرية السليمة الاصيلة أي قبل ان تدنت بأحكام الحسن على أن من الوجودات موجودات كثيرة ليست بذلك جهة وهم يعلمون ذلك بالقوة لا بالفعل واسكن غائب عليهم شفاعة الحواس الظاهرة (١ - ع)

خالق المحسوس فإن الوهم إما أن يمنع وجوده وإما أن يجعل وجوده على نحو وجود المحسوسات فلهذا ما كنا نعقل أن الكل متنه لا إلى ملأه ولا إلى خلاء ولكننا لا نتصور في أنفسنا أبداً إلا ملأه أو خلاء بعد ملأه بلا نهاية ونعقل أن للكل مبدأ غير مشار إليه ولا له مكان ولا هو في جهة لكن الوهم يوجب وجوده على أحد هذه الأحوال ولا يكاد يمكنه التخلص منها \*

#### ﴿فصل في الاستقراء﴾

الاستقراء هو حكم على كل لوجود ذلك الحكم في جزئيات ذلك الكل - إما كلها وهو الاستقراء التام وإما أكثرها وهو الاستقراء المشهور فكانه يحكم بالأخير على الواسطة لوجود الأكبر في الأصغر \* ومثاله أن كل حيوان طويل العمر فهو قليل المراة لأن كل حيوان طويل العمر فهو مثل انسان أو فرس أو ثور والانسان والفرس والثور قليل المراة ومن عادتهم أن لا يذكروه على هذا النظم بل يقتصرون على ما هو كالصغير أو ما هو كالكبير \*

#### ﴿فصل في التثبيط﴾

وأما التثبيط فهو الحكم على شيء معين لوجود ذلك الحكم في شيء آخر معين أو أشياء أخرى معينة على أن ذلك الحكم كل على المعنى المتشابه فيه فيكون المحكوم عليه هو المطلوب والمنقول منه الحكم هو المثال والمعنى المتشابه فيه هو الجامع والحكم هو المحكوم به على المطلوب المنقول من المثال \* مثاله إن العالم محدث لأنه جسم مؤلف فشابه البناء والبناء محدث فالعالم محدث فهو هنا عالم وبناء وجسمية ومحدث \*

#### ﴿فصل في الضمير﴾

الضمير هو قياس طويت مقدمة الكبيري إما لظهورها والاستفهام عنها كما جرت العادة في التعاليم كقولك خطأ (أب واج) خرجا من المركز إلى المحيط (وكل خطيب خرجا أخ) فيفتح أنهما متساويان وقد حذفت الكبيري وإما

لَا خفَاءَ كَذْبُ الْكَبْرِيِّ إِذَا صَرَحَ بِهَا كَلِيةٌ كَقُولُ الْخُطَابِيِّ هَذَا الْأَنْسَاطُ  
مُخَاطِبُ الْعَدُوِّ فَهُوَ إِذَا خَائِنٌ مُسْلِمٌ لِلنَّفَرِ وَلَوْ قَالَ وَكُلُّ مُخَاطِبٍ لِلْعَدُوِّ فَهُوَ خَائِنٌ  
لَشُعُرٌ بِمَا يَنَاقِضُ بِهِ قَوْلَهُ وَلَمْ يُسْلِمْ \*

﴿ فَصْلُ فِي الرَّأْيِ ﴾

الرأي مقدمة كلية محمودة مسوقة في أن كذا كائن أو غير كائن موجود أو  
غير موجود صواب فعله أو غير صواب وتؤخذ دائمًا في الخطابة مهملاً وإذا عمل  
منها قياس في الأغلب يصرح بذلك المقدمة على أنها كبرى وتطوى الصغرى  
كقولك الحساد يعادون والآصدقاء ينصحون \* (ويكون القياس هكذا هؤلاء  
حساد والحسادون يعادون فهؤلاء يعادون - أو هؤلاء أصدقاء والآصدقاء ينصحون  
هؤلاء ينصحون)      ﴿ فَصْلُ فِي الدَّلِيلِ ﴾

الدليل في هذا الموضع قياس اضماري حده الأوسط الشيء واحد إذا وجد  
للصغر تبعه وجود شيء آخر للصغر دائمًا كيف كان ذلك التبع ويكون على  
نظام الشكل الأول لو صرح بمقدمتيه - ومثاله قوله هذه المرأة ذات ابن  
(وكل ذات ابن قد ولدت) فهي إذا قد ولدت وربعاً معنى هذا القياس نفسه  
دليلاً وربعاً معنى به الحد الأوسط \*

﴿ فَصْلُ فِي الْعَلَامَةِ ﴾

وأما العلامة فإنها قياس اضماري حده الأوسط إما أعم من الطرفين مما  
حق لو صرح بمقدمتيه كان المنتج منه من موجباتين في الشكل الثاني كقولك  
هذه المرأة مصفارة فهي إذا حبلى \* وإما أخص من الطرفين حتى لو صرح  
بمقدمتيه كان من الشكل الثالث كقولك إن الشجمان ظلمة لأن الحاجاج كان  
شجاعاً وظالمًا      ﴿ فَصْلُ فِي الْقِيَاسِ الْفَرَامِيِّ ﴾

وأما القياس الفرامي فإنه شبيه بالدليل من وجهه وبالتشليل من وجهه والحد الأوسط  
فيه هيئه بدئية توجد للإنسان المتفرس فيه \* ولحيوان آخر غير ناطق ويكون

من شأن تلك الهيئة أن تتبع مزاجاً يتباهي خلقه فانه إذا سلم أن الهيئات البدنية تتبع الأمزجة والمواد وتتبع تلك الأمزجة أخلاق ما فتسكون الأمزجة والمواد علة للهيئة والخلق : والهيئة والخلق تابعان لها في البدن أحدهما معلول لآخر في النفس وتكون حدوده أربعة كحدود التمثيل مثل زيد والأسد وعظم الأعلى الموجودة لها والشجاعة الموجودة للأسد مسلمة لزيد بالحججة بعد أن تعممت أصناف الحيوان المشاركة للأسد في الأخلاق فوجد أن كل ما يشاركه في الشجاعة يشاركه في هذه الهيئة وإن خالقه كثير في خلق آخر كالكرم المنسوب إليه الذي يخالف فيه المزاج ويشاركه في عظم الصدر والشجاعة ومالم يشاركه في الشجاعة لا يشاركه في هذه وإن شاركه في خلق آخر كالكرم فيقال إن فلاناً عريض الصدر شجاع لأن الأسد عريض الصدر وشجاع »

## ﴿ البرهان ﴾

(فصل في التصور والتصديق)

كل علم فانه إما تصور لمعنى ما أو إما تصديق وربما كان تصور بلا تصديق مثل من يتصور قول القائل إن الخلاة موجود ولا يصدق به ومثل ما يتصور معنى الإنسان وليس له فيه ولا في شيء من المفردات تصديق ولا تكذيب وكل تصديق وتصور فاما مكتسب ببحث ما - وإما واقع ابتداء والذي يكتسب به التصديق هو القياس وما يشبه من الأمور التي ذكرناها والذي يكتسب به التصور فهو الحد وما يشبهه من الأمور التي سند ذكرها والقياس أجزاء مصدق بها ومتصورة وللحد أجزاء متصورة وليس يذهب ذلك إلى غير نهاية حتى تكون تلك الأجزاء إنما يحصل العلم بها بلاكتساب من أجزاء أخرى هذا شأنها إلى غير النهاية ولكن الأمور تنتهي إلى مصداقات بها ومتصورات بلا واسطة ولنعد المصدق بها بلا واسطة »

﴿فصل في المحسوسات<sup>(١)</sup>﴾

المحسوسات هي أمور أوقع التصديق بها الحس كقولك النلح أبيض  
وكتوك إن الشمس نيرة \*

﴿فصل في المجربات﴾

المجربات هي أمور أوقع التصديق بها الحس بشركة من القياس وذلك أنه  
إذا تكرر في احساسنا وجود شيء مثلاً مثل الأسهال للسمونيا والحركات المرصودة  
للسمونيات تكرر ذلك منافي الذكر وإذا تكرر منا ذلك في الذكر حدثت لنا  
 منه تجربة بسبب قياس اقترن بالذكر وهو أنه لو كان هذا الأمر كالأسهال من لا  
 عن السمونيا اتفاقياً عرضياً لا عن مقتضى طبيعته لكن لا يكون في أكثر  
 الأمر من غير اختلاف حتى أنه إذا لم يوجد ذلك استندت النفس الواقعة  
 فطلبت سبباً لما عرض من أنه لم يوجد وإذا اجتمع هذا الاحساس وهذا الذكر  
 مع هذا القياس أذعنلت النفس بسبب ذلك التصديق بأن السمونيا من شأنها  
 إذا شربت أن تسهل صاحبها \*

﴿فصل في التوازرات﴾

التوازرات هي الأمور المصدق بها من قبل تواتر الأخبار التي لا يصح  
 في مثلها المواطأة على الكذب لفرض من الأغراض كضرورة تصدقنا بوجود  
 الأمصار والبلدان الموجودة وإن لم نشاهدها \*

﴿فصل في المقبولات﴾

المقبولات آراء أوقع التصديق بها قول من يوثق بصدقه فيما يقول إما لأمر

(١) قد يسأل عن تأخير ذكر الاحوال المقدمات عن ذكر موادها وجهاتها \* فيقال  
إن الجهة والمادة من المانع الذاتي المقدمات لا يعا هي مقدمات لكن بما هي أقوال جازمة  
 وقضيا فاما كونها ذاتيات وأوليات ومظنوئات وغير ذلك فاما هي لها بالمرض وذلك عند  
 قبتها إلى الذهن في تصدّيتها بها أو بما يلزم عنها بما هي جزء قياس مخصوص ومن حق  
 المفهوم الذاتي أن يقدم على المفهوم المرضي والعام على الخاص \*

ساوى يختص به أو لرأى وفكراً قوي تَمْيِيزَ به مثل اعتقادنا أموراً قبلناها عن  
آفة الشرائع عليهم السلام [قبل أن يتحققها بالبرهان أو شبهه]  
﴿فصل في الوهيات﴾

الوهيات هي أراء أوجب اعتقادها قوة الوهم النابعة للحس مصروفة إلى حكم المحسوسات لأن قوة الوهم لا يتصور فيه خلافها: ومثال ذلك اعتقاد الكل من الدھماء (ما لم يصرفو عنه قسراً) ان الكل ينتمي إلى خلاء أو أن يكون الملاع غير متنه ومثل تصديق الأوهام الفطرية كالماء بأن كل موجود فيجب أن يكون متعيناً في جهة - وهذا المثالان من الوهيات الكاذبة وقد يكون منها صادقة يتبعها العقل مثل أنه كالا يكن أن يتوم جسمان في مكان واحد فـ كذلك لا يوجد ولا يعقل جسم واحد في وقت واحد. في مكانين والوهيات قوية جداً عند الذهن والباطل منها إنما يطال بالعقل ومع بطلانه لا يزول عن الوهم - ولذلك لا تتميز في بادي الأمر عن الأوليات العقلية ومشابهاتها لأننا إذا رجعنا إلى شهادة الفطرة رأينا الفطرة تشهد بها شهادتها بالعقليات ومعنى الفطرة أن يتوم الإنسان نفسه حصل في الدنيا دفعه وهو بالغ عاقل لكنه لم يسمع رأياً ولم يعتقد منها ولم يعاشر أمة ولم يعرف سياسة لكنه شاهد المحسوسات وأخذ منها انتخيلات ثم يعرض على ذهنه شيئاً ويتشكل فيه فأن أمكنه الشك فالفطرة لا تشهد به وإن لم يمكنه الشك فهو ما توجبه الفطرة وليس كل ما توجبه فطرة الإنسان بصدق بل كثير منها كاذب إنما الصادق فطرة القوة التي تسمى عقولاً \* وأما فطرة الذهن بالجملة فربما كان كاذباً وإنما يكون هذا الكذب في الأمور التي ليست بمحسوسة بالذات إنما هي مثل مبادئ المحسوسات كالهيولى والصورة بل العن \* والبارى تعالى أو هي أعم من المحسوسات كالوحدة والكثرة والتناهى واللاتانى والعلة والمعلول وما أشبه ذلك فأن العقل لما كان يبتدىء من مقدمات يساعد عليه الوهم ولا يناقض في شيء منها ولا ينزع ثم إذا اتته إلى نتائج مضادة لمنفى

فطارة الوهم أخذ الوهم حينئذ في الامتناع عن تسلیم الحق اللازم فيعلم أن هذه  
النطارة فاسدة وأن السبب فيه أن هذه جبالة قوة لا تتصور شيئاً إلا على نحو  
المحسوس - وهذا مثل مساعدة الوهم العقل في جميع المقدمات التي انتجت أن من  
الموجودات ماليس له وضع ولا هو في مكان ثم امتناعه عن التصديق بوجودها  
الشيء ففطارة الوهم في المحسوسات وفي الخواص التي لها من جهة ما هي محسوسة  
صادقة يتبعها العقل بل هو آلة لامقل في المحسوسات « وأما فطرتها في الأمور  
التي ليست بمحسوسة لنصرتها إلى وجود محسوس فهي فطارة كاذبة »  
﴿فصل في الذائعات﴾

وأما الذائعات فهي مقدمات وآراء مشهورة محمودة أوجب التصديق بها إما  
شهادة الكل مثل أن العدل جميل و إما شهادة الأكثرون و إما شهادة العلماء أو  
شهادة أكثريهم أو الأفضل منهم فيما لا يخالف في الفطرة فإن ما كان من الذائعات ليس  
بأولى عقلٍ ولا وهي فانها غير فطرية ولكنها مترورة عند الانفس لأن العادة  
تستمر عليها منذ الصبا وفي الموضوعات الاتفاقية وربما دعا إليها محنة التصالح  
والإصلاح المضطر إليها الانسان أو شئ من الأخلاق الإنسانية مثل الحياة  
والاستئناس أو سنن قديمة بقيت ولم تنسخ أو الاستقرار البكثير أو كون القول  
في نفسه ذا شرط دقيق بين أن يكون حقاً صرفاً أو باطلأ صرفاً فلا يغطى ذلك  
الشرط ويؤخذ على الاطلاق « وإذا أردت أن تعرف الفرق بين الذائع والفطري  
فأعرض قوله العدل جميل والكذب كذب العذر على الفطرة التي عرفنا حالها قبل هذا  
الفصل وتتكلف الشك فيما تجده الشك متائياً فيما وغير متائ في أن الكل  
أعظم من الجزء وهو حق أولى - وفي أن الكل ينتهي عند شيء خارج خلا أو  
ملأ وهو فطري وهي الأوليات والوهيات أيضاً ذاتية . وربما عرض من الاسباب  
ما زيف الوهيات فأخرجها عن الذائعات « وأما الذائعات محمودة في بادى

الرأى الفير المتعقب فهى آرله إذا عرضت على الأذهان العامة الفير الفطنة أو  
الفطنة الغافلة عرضاً بفترة أذعنـت لها و إذا تعقبـت لم تـكن مـحـودـة كـقول القائل  
يمـجـبـ أن تـنـصـرـ أـخـاـكـ ظـالـمـاـ أو مـظـلـوـمـاـ وـلـيـسـ الشـىـ الـواـحـدـ ذـائـعـاـ فـيـ الـبـادـيـ<sup>(١)</sup>  
ـبـالـقـيـاسـ إـلـىـ كـلـ سـامـعـ بـلـ إـلـىـ نـفـسـ نـفـسـ \*

﴿فصل في المظنونات﴾

والـمـوـلـنـوـنـ هـىـ آرـاءـ يـقـعـ التـصـدـيقـ بـهـاـ لـاـ عـلـىـ الثـبـاتـ بـلـ يـخـطـرـ إـمـكـانـ  
ـتـقـيـضـهـاـ بـالـبـالـ وـلـيـكـنـ الـذـهـنـ يـكـوـنـ إـلـيـهـ أـمـيـلـ .ـ فـاـنـ لـمـ يـخـطـرـ اـمـكـانـ تـقـيـضـهـاـ بـالـبـالـ  
ـوـكـانـ إـذـاـ عـرـضـ تـقـيـضـهـ عـلـىـ الـذـهـنـ لـمـ يـقـبـلـ الـذـهـنـ وـلـمـ يـكـنـهـ فـلـيـسـ عـمـلـنـوـنـ صـرـفـ  
ـبـلـ هـوـ مـعـتـقـدـ \*ـ فـاـنـ قـيـلـ لـهـ مـوـلـنـوـنـ فـيـ شـارـاكـ الـأـسـمـ وـكـانـهـ إـنـمـاـ يـقـالـ ذـلـكـ لـمـ عـنـقـدـ  
ـغـيـرـ حـقـ أـوـ غـيـرـ دـائـمـ أـوـ غـيـرـ وـاجـبـ الـسـاقـيـةـ وـمـاـ كـانـ مـنـ الـمـعـنـقـدـاتـ غـيـرـ حـقـ أـوـ  
ـغـيـرـ وـاجـبـ الـقـبـولـ وـكـانـ لـاـ يـخـطـرـ تـقـيـضـهـ بـالـبـالـ لـكـنـهـ إـذـاـ تـكـافـ اـخـطـارـهـ بـالـبـالـ  
ـلـمـ يـجـبـ حـيـقـتـذـ أـنـ يـحـمـدـ وـيـقـبـلـ وـعـادـ شـنـعـاـ أـوـ مـشـكـوـكـاـ فـيـهـ بـخـسـبـ الـشـهـرـةـ فـوـ  
ـالـذـائـعـ فـيـ الـبـادـيـ وـبـذـلـكـ يـنـفـصـلـ عـنـ الـمـوـلـنـوـنـ \*

﴿فصل في المخيلات﴾

المـخـيـلـاتـ هـىـ مـقـدـمـاتـ لـيـسـ تـقـالـ لـيـصـدـقـ بـهـاـ بـلـ لـتـخـبـلـ شـيـاـ عـلـىـ أـنـهـ  
ـشـىـ آـخـرـ وـعـلـىـ سـبـيلـ الـخـاـكـاـ وـيـتـبـعـهـ فـيـ الـأـكـنـرـ تـنـفـيـرـ لـلـنـفـسـ عـنـ شـىـ أـوـ  
ـتـرـغـيـبـهـ فـيـهـ \*ـ وـبـالـجـلـةـ قـبـضـ أـوـ بـسـطـ مـثـلـ تـشـبـهـنـاـ الـعـسـلـ بـالـمـرـةـ فـيـنـفـرـ عـنـهـ الـطـبـعـ  
ـوـكـتـشـبـهـنـاـ التـهـورـ بـالـشـجـاعـةـ أـوـ الـجـبـنـ بـالـاحـتـيـاطـ فـيـرـغـبـ فـيـهـ الـطـبـعـ \*

﴿فصل في الأوليات﴾

الـأـوـلـيـاتـ هـىـ قـضـاـيـاـ وـمـقـدـمـاتـ تـحـدـثـ فـيـ الـإـنـسـانـ مـنـ جـهـةـ قـوـتـهـ الـمـقـلـيـةـ مـنـ  
ـغـيـرـ سـبـبـ يـوجـبـ التـصـدـيقـ بـهـاـ إـلـاـ ذـوـاتـهـ .ـ وـالـمـعـنـىـ الـجـاعـلـ هـاـ قـضـيـةـ وـهـوـ الـقـوـةـ  
ـالـفـكـرـةـ الـجـامـعـةـ بـيـنـ الـبـسـايـطـ عـلـىـ سـبـيلـ إـيجـابـ أـوـ سـلـبـ فـاـذـاـ حـدـثـتـ الـبـسـائـطـ

(١) قوله في الـبـادـيـ أـيـ الـظـاهـرـ وـكـذـاـيـقـالـ فـيـهـ يـأـتـيـ فـيـ الـفـصـلـ الثـالـيـ هـذـاـ (١ـعـ)

من المعانى بمعونة الحس وان الخيال أو بوجه آخر في الانسان ثم الفتها المفكرة الجامعة  
وجب أن يصدق بها الذهن ابتداء بلا علة أخرى ومن غير أن يشعر ان هذا  
مما استفيد في الحال بل يظن الانسان انه دائمًا كان عالماً به ومن غير أن تكون  
الفطرة الوهمية تستدعي إليها على ما بيناه \* ومثال ذلك ان الكل أعظم من  
الجزء وهذا غير مستفاد من حس ولا استقراء ولا شيء آخر \* نعم قد يمكن أن  
يفيده الحس تصوراً للكل وللأعظم وللجزء <sup>(١)</sup> وأما التصديق بهذه القضية  
 فهو من جبلته وما كان من الوهميات صادقاً على ما أوضحنا فهو في هذه الجملة \*  
واعلم أن الحس إنما يدرك الجزئيات الشخصية \* والذكرا وان الخيال ما يحفظان  
ما يؤديه الحس على شخصيته \* أما ان الخيال فيحفظ الصورة . وأما الذكر فيحفظ  
المعنى المأخوذ منه وإذا تذكر الحس كان ذكراً وإذا تذكر الذكر كان تجربة \*  
وقد قيل في الحسيات والتجربيات ما فيه كفاية في مثل هذا الكتاب \* والفكر  
العقل ينال الكليات مجردة \* والحس وان الخيال والذكرا ينال الجزئيات فان  
الحس لا ينال الانسان المقول على كثيرين - وكذلك الخيال فانك أي صورة  
احضرتها في التخيل أو في الحس الجساني لم يمكنك أن تشرك فيها سائر الصور  
الجزئية الشخصية لأن ما يرتسن في الحس أو الخيال يكون مع عوارض من الكل  
والكيف والأين والوضع غير ضرورية في الانسانية ولا مساوية لها فالكليات  
والتصديقات والتصورات الواقعية فيها غير مدركة بالحس ولا بالتخيل ولا أيضاً  
على احساس أو تجربة لكنهما معاونان للعقل أما من جهة التصور فلان الحس  
يعرض على ان الخيال أموراً مختلطة وان الخيال يعرضها على العقل ثم العقل يفعل فيها  
التقييز والتجزئة ويأخذ كل واحد من المعانى مفرداً ويرتب الأخص والأعم  
والذانى والعرضى فترتسم حينئذ في العقل المعانى الأولى للمتصورات ثم يركب

(١) قوله للكل وللأعظم وللجزء، أي لجزئيات هذه الثلاثة: فان الحس لا يدرك الا الجزئي  
وعلى هذا فكان الاصوب أن يقول لهذا الكل وهذا الاعظم وهذا الجزء ولذا قال وأما  
التصديق بهذه القضية يعني الكلية فهو من جبلته (اع)

منها الحدود فاما من جهة التصديق فقد يعينه الحس والخيال من طريق التجربة او الحدس وقد يعينه بالاستقراء والفرق بين الاستقراء والتتجربة معلوم واستعمالته به من طريق الاستقراء إما على سبيل الاحتجاج وإما على سبيل التنبية كمن يستقرى جزئيات أمر حكمها بينة الصدق إلا أن بالنفس عنها غفلة وقد يعينه على سبيل العرض بأن يبين أولاً في اعطاء المتصورات ثم المتصورات تألف بایجاب وسلب فيلوح للعقل ما يجب أن يصدق به بذاته ويلوح له القياس فيما يجب أن يكتسب به من التصديق \*

### ﴿فصل في البرهان﴾

البرهان قياس مؤلف من يقينيات لاتاج يقيني واليقينيات إما الأوليات وما جمع منها<sup>(١)</sup> أو إما التجربيات وإما المواترات وإما المحسوسات وقد فهمناها « وأما الدائمات والمقبولات والمظنونات خارجة عن هذه الجملة »

### ﴿فصل في البرهان المطلق﴾

هو برهان الله وبرهان الان « أما برهان الله فهو الذي ليس إنما يعطيك علة اجتماع طرف النتيجة عند الذهن والتصديق بها فقط حتى تكون فائدته أن تعتقد أن القول لم يجب التصديق به بل يعطيك أيضاً مع ذلك علة اجتماع طرف النتيجة في الوجود فتعلم أن الأمر لم هو في نفسه كذا فيكون الحد الأوسط فيه علة لتصديقك بالنتيجة وعلة لوجود النتيجة لأن علة الحد الأكبر إما على الاطلاق كقولك هذه الخشبة مثلاً أحالها<sup>(٢)</sup> شئ قوى الحرارة وكل شئ احالة شئ قوى الحرارة فهو محترق - فهذه الخشبة محترقة<sup>(٣)</sup> وإنما لا على الاطلاق بل علة لوجوده للأصغر مثل أن يكون الحد الأوسط نوعاً ما وله جنس أو قابل أو

(١) قوله وما جمع منها أي ما أطلق بها وهو الصادق من الوهيات (٢) قوله أحالها هكذا بالأصل ولكل النسخة الأصلية الصحيحة خالطها وكذا يقال في احالة الاشي (٣-ع)

(٣) ان الفرق بين برهان الله لاعلى الاطلاق وبين برهان الان وان اشتراكا في ان الاصطف ليس علة للأكبر في ذاته ان الاوسط في ذاك يكون ذاتيا للأصغر وفي هذا عرضيا

خاصة فنحمل ذلك الحد عليه أولاً ونحمل عليه مواضع تحته <sup>(١)</sup> مثل قوله كل شكل متساوي الساقين فهو مثلث وكل مثلث فإن زواياه الثلاث متساوية لقائتين •

### ﴿فصل في برهان الان﴾

وأما برهان الان فهو الذي إنما يعطيك علة اجتماع طرف النتيجة عند الذهن والتصديق فيعتقد أن القول لم يجب التصديق به ولا يعطيك ان الأمر في نفسه لم هو كذلك لأن الحد الأوسط فيه ليس هو علة للأكبر في ذاته بوجه ولا علة لوجود الحد الأكبر في الأصغر وربما كان معلولا له كقولنا هذه الخشبة محترقة فإذا قد أحاطها شيء حار والاحتراق معلول لوجود الحد الأكبر في الأصغر وما كان هكذا فليس دليلا •

### ﴿فصل في مطلب هل﴾

مطلب هل هو ما يطلب به أن يتعرف الإيجاب أو السلب وبالجملة التصديق وهو إنما مطلب هل مطلقاً كقولك هل الله موجود وهل إخلاء موجود وإنما يطلب به أن يتعرف بهذا المطلب حال الشيء في الوجود المطلق أو العدم المطلق وأما مطلب هل مقيداً كقولنا هل الله خالق الشر وهل الجسم محدث • وإنما يطلب به أن يتعرف هل الشيء موجود على حال ما أو ليس •

### ﴿فصل في مطلب ما﴾

مطلب ما هو ما يطلب به التصور وهو إنما يحسب الاسم كقول القائل ما إخلاء ومعنى ما المراد باسم إخلاء — وهذا يتقدم كل مطلب وإنما يحسب الذات كقولك

(١) قوله ما وضع تحته الضمير في الفعل راجع إلى الموضوع الأول الذي حل عليه الأوسط والمقد ونحمل عليه أي على الحد الأوسط بينه شيئاً وضع الموضوع الأول تحته أي تحت هذا المضمن الثاني الذي هو الأكبر فاتنا حلنا الثالث على نوع منه وحلنا عليه خاصة متساوية له وتلك الخاصة المتساوية الحد الأول موضوع تحتها أي إنها أعم منه لتشمولها له ولغيره من سائر أنواع الثالث فلزم من ذلك حل الأكبر على الأصغر وكان هذا الحال بسبب الأوسط فإن المساواة لقائتين ثبت الثالث أولاً ثم لكل نوع منه ثانية .

ما الانسان في وجوده <sup>(١)</sup> وهذا يتطلب به أن يتعرفحقيقة الذات وينقدهه  
اهل المطلق <sup>هـ</sup> **«فصل في مطلب لم»**

مطلوب لم ما يتطلب به أن يتعرف العلة لجواب هل وهو إما أن يتطلب به  
دلة التصديق فقط - وإنما أن يتطلب به علة نفس الوجود <sup>(٢)</sup> **هـ**  
**«فصل في مطلب الأى»**

وإنما مطلب الأى فهو داخل بالتوة في اهل القيد وإنما يتطلب التمييز إما  
بالصفات الذاتية وإنما بالخواص <sup>هـ</sup>

**«فصل - الأمور التي يلتمس منها أمر البراهين ثلاثة»**  
مقدمة <sup>هـ</sup> ومقدمات هي المبادى والموضوعات يبرهن فيها <sup>(٣)</sup>  
والسائل يبرهن عليها والمقدمات يبرهن بها . فلتتكلم أولاً في المقدمات <sup>هـ</sup>  
**«فصل في مقدمات البراهين»**

مقدمات البراهين تكون صادقة يقينية ذاتية لابد أن تنتهي إلى مقدمات  
أولية مقوله على الكل كالية وقد تكون ضرورية إلا على الأمور المنغيرة التي  
هي في الأكثرب على حكم ما تكون أكثريه وأن تكون علاً لوجود النتيجة  
وأن تكون مناسبة لها <sup>هـ</sup>

**«فصل في الحال الذاتي»**

الحال الذاتي يقال على وجهين فإنه إما أن يكون المحمول مأخوذاً في حد  
الموضوع مثل الحيوان في حد الانسان <sup>هـ</sup> وإنما أن يكون المحمول مأخوذاً في حده  
الموضوع أو جنساً مثل الفطosome التي يؤخذ في حدتها الأنف والثالث الذي يؤخذ  
في حدده السطح أو موضوع معروضه كفرق البصر الذي يؤخذ في حدده الجسم  
والجسم موضوع الأبيض الذي هو معرض لذلك العارض وإنما كان هذا ذاتياً

(١) قوله ما الانسان في وجوده أي ما حقيقته الموجودة (١ - ع)

(٢) قوله نفس الوجود أي الوجود في نفسه بصرف النظر عن التصور والاعتبار .

(٣) قوله يبرهن فيها أي يبحث عن احوالها بالبرهان (١ - ع)

لأنه خاص لموضع الصناعة أو لشيء في موضع الصناعة التي الشيء من جملتها فهو يتبع الشيء أو موضع صناعته من حيث هو ولا يكون دخيلاً عليه غريباً عنه ٥

### ﴿فصل في المقدمة الأولية﴾

المقدمة الأولية يقال لها أولية من وجوهين (أحدهما) من جهة ان التصديق بها حاصل في أول العقل مثل ان الكل أعظم من الجزء (والثانية) من جهة ان الاليمحاب فيها أو السلب لا يقال على ما هو أعم من الموضع قوله كلياً ٦ أما الاليمحاب فمثل قوله ان كل مثل فزواياه مساوية لفائزتين فان هذا الاليمحاب على ما هو أعم من المثلث حلاً كلياً كالشكل ٧ وأما ما هو أخص من المثلث مثل متساوي الساقين فقد يبطل ويبيق ما هو أعم منه كالثلث ولا يبطل كون الزوايا مثل قائمتين فإذا بطل المثلث لم يبق لما هو أعم من المثلث كالشكل هذا المعنى فإذا ما بقي المثلث ممولاً على شيء وجد هذا المعنى في ذلك الشيء سواء بقي ما هو أخص منه أو لم يبق فإذا ارتفع المثلث المحمول على شيء ارتفع هذا المعنى عن ذلك الشيء وإن بقي له ما هو أعم من المثلث والأولى قد تكون أعم كالجنس وقد يكون مساوياً ولا يكون أخص ٨

### ﴿فصل في المقول على الكل (١)﴾

المقول على الكل هنا غير الذي كان في كتاب القياس فان معنى المقول على الكل هو ان يقال على كل واحد واحد في كل زمان مادام موصوفاً بما وضعت معه لأن كيات البرهان ضرورية لا تتغير والكل هنا أزيد شريطة فانه يحتاج ان يكون مقولاً على كل واحد في كل زمان ومع ذلك يكون قوله أولاً وشخصية الموضوع في الوجود لأنّم كافية الحكم إذا كان الموضوع في نفس تصوري قد يمكن ان يحمل على الكلين وان علق عائق غير معناه كالشمس لا كزيرده والضروري

(١) الفرق بين المقول على الكل هنا والكل في ان الكل في كتاب البرهان يحتاج ان يكون أولاً كالحيوان للانسان وأقول على الكل قد يكون غير أولى كالجسم أو الجوهر للانسان

ه هنا غير الضروري الذى كان في كتاب القياس فانه يعني هنا بالضروري ما كان  
المحمول داعماً للموضوع مادام موصوفاً بما وضع معه وان كان لا مادام موجوداً بل  
مادام موصوفاً بما وضع معه مثل قولنا كل ابيض فهو بالضرورة ذو لون مفرق  
للبصر لا مادام ذاته موجوداً بل مادام أبيض \*

﴿فصل في المناسب﴾

المناسب للعلم هو أن لا تكون المقدمات فيه من علم غريب لكن يستعمل  
مقدمات الهندسة في الطب بل يكون من ذلك العلم بعينه أو من علم يناسبه لأن  
المحمولات يجب أن تكون ذاتية والذاتي يكون من ذلك العلم بعينه أو من علم  
يشاركه في موضوعه بنوع ما على ما نوضح ولان المقدمات البرهانية علة النتيجة  
والعلة مناسبة للمعلوم بوجه ما\_ فلهمذا إذا قال الطبيب إن الجرح المستدير لا يندمل  
الابطأ من المزاوى لأن الدائرة أوسع الاشكال لم يكن برهن من الطب \*

﴿فصل في الموضوعات﴾

وأما الموضوعات فهي الأمور التي توضع في العلوم وتطلب اعراضها الذاتية  
مثل المقدار للهندسة ومثل العدد للحساب ومثل الجسم من جهة ما يتحرك ويسكن  
للعلم الطبيعي ومثل الموجود والواحد للعلم الآلى ولكل منها أعراض ذاتية  
تخصه مثل المنطق والأصم للمقادير ومثل الشكل لها ومثل الزوج والفرد للعدد  
ومثل الاستحالة والنحو والذبول وغير ذلك للجسم الطبيعي ومثل القوة والفعل  
والقيام والنقصان والحدث والقديم وما أشبهها للموجود وقد يكون الموضوع واحداً  
مثل الجسم الطبيعي وقد يكون أموراً كثيرة متتجانسة أو متناسبة مثل الخط  
والسطح والجسم للهندسة \*

﴿فصل في المسائل البرهانية﴾

وأما المسائل البرهانية فهي الفضايا الخلاصة بعلم علم المشكوك فيها المطلوب  
برهانها وموضوعاتها - أما موضوع العلم نفسه كقولنا كل مقدار إما مشارك وإما

مبين \* وأمام موضوعه مع عرض ذاتي له كقولنا كل مقدار وسط في النسبة فهو ضائع مما يحيط بالطريق \* وأما نوع من موضوعه مثل قوله إن كل خط يمكن أن ينقسم بنصفين \* وأما نوع من موضوعه مع عرض كقولنا كل خط قام على خط قاتل الزاويتين كذا \* وأما عرض ذاتي له مثل قوله كل مثلث قاتل زواياه كذا \* وأما المحمول فلا يجوز أن يكون للموضوع ذاتياً بمعنى الداخلي في حد الموضوع لأن وجود هذا للموضوع يعني بنفسه اللهم إلا في حالين (أحد هما) أن يكون الموضوع متخيلاً بعد وإنما يعرف بأمور خارجة عنه أو بالاسم فقط وذاته لم تتحقق بعد مثل طلبنا أنه هل النفس جوهر أم لا إنما تكون حينئذ قد عرفنا من النفس الاسم وفعل ما لم نعرف بعد ذاتها فالموضوع بالحقيقة عارض ذاتي للنفس وهو الفاعل لذلك الفعل كالمحرك والمدرك مثل الأبيض للثلج والمطلوب جنس للمر وض له وهو غير مقوم لطبيعة ذلك العارض تقويم المحمولات الذاتية (والحالة الثانية) أن يكون البرهان ليس يراد به التصديق مع العلة أعني الان والله معه بل العلة وحدها مثل أنه إذا كنا نعلم أن الإنسان جوهر ويكون الجوهر ليس له أولاً فتريده أن نعلم العلة فنقول لأن جسم ولكن الذاتي بالمعنى الثاني هو المطلوب في المسائل البرهانية وأما في المقدمات فلا يجوز أن تتفق المقدمتان في الحال الذاتي بحسب المعنى الأول حتى يكونا معًا ذاتيتين بذلك الاعتبار والا كان الا كبر ذاتياً للصغر بذلك المعنى وقد بينا أن هذا غير مطلوب إلا بالحالتين المذكورتين ويجوز أن تكون المقدمتان جميعاً ذاتيتين بالمعنى الثاني ويجوز أن تكون الصغرى ذاتية بالمعنى الأول والكبير بالمعنى الثاني وبالعكس \*

### ﴿فصل في الأصول التي تعلم أولاً قبل البراهين﴾

الأصول التي تعلم أولاً قبل البراهين ثلاثة \* حدود وأوضاع ومقدمات \* فالحدود تفيد تصوير مالاً يكون بين التصور، من موضوعات الصناعة ومن عوارض الصناعة مثل أن النقطة طرف لاجزء له \* والخط طول لاعرض له والسطح كذا

ومثل ان المثلث شكل يحيط به كذا وليس تقييد تصديقاً البنية ولا فيها ايجابه ولا سلب \* وأما الاوضاع فهى المقدمات التي ليست ببنية في نفسها ولكن التعلم يراود على تسليمها وبيانها إما في علم آخر وإما بعد حين فى ذلك العلم بعينه مثل ما نقول في أوائل الهندسة ان لنا أن نصل بين كل نقطتين بخط مستقيم ولنا أن نعمل دائرة على كل نقطة وبقدر كل بعد بل مثل ان الخطاين إذا وقع عليهما خط مستقيم فكانت الزاويةتان اللتان من جهة واحدة أقل من قائمتين فان الخطاين يلتقيان من تلك الجهة فاما كان من الاوضاع يتسلمه المتعلم من غير أن يكون في نفسه له عناد ميى اصلاً موضوعاً على الاحلاق وما كان يتسلمه مسامحاً وفي نفسه له عناد يسمى مصادرة \*

### ﴿فصل في المقدمات﴾

وأما المقدمات فثل إن المقادير المساوية لقدر واحد متساوية فنها خاصة بالعلم مثل قولنا كل مقدار إما مشارك وإما مباين \* ومنها عامة مثل ان كل شيء يصدق عليه إما الإيجاب وأما السلب \* والعاميات تختص في العلوم فلا يقال في الهندسة ان كل شيء إما مساواً وإما غير مساواً بل كل مقدار وربما خصص في الحالتين جيئاً كة وطم كل مقدار إما منطق وإما اصم \*

### ﴿فصل في اختلاف العلوم واشتراكها في الموضوعات﴾

العلوم إما متباعدة وإما متناسبة \* والمتباعدة هي التي موضوعاتها لا تشترك في الذات ولا في الجنس مثل علم العدد والعلم الطبيعي \* والمتضادة إما متساوية في المرتبة وأما بعضها في بعض وأما بعضها تحت بعض \* فاما المتساوية في المرتبة فثل الهندسة والعدد فان موضوعهما متجلسان لأن المقدار والعدد نوعان لكم \* ومثل العلم الطبيعي وعلم النجوم فان موضوعهما شيء واحد وهو جرم العالم ولكن النظرتين مختلفان - فهذا ينظر من جهة ما يتحرك ويسكن ويترج ويترق وما أشبه ذلك ويمحوم أكثره حوم السكيف وذلك ينظر فيه من جهة ما يسكن هو وعارضه

ولذلك كثيراً ما يشتراك في المسائل لكن أحدها يعطي برهان المُمْكِن والآخر يعطي برهان المُحْكَم أو أحدهما يعطي برهاناً عن علة فاعلية والآخر عن علة صورية<sup>(١)</sup> وأما المختلفة في المرتبة وبعضاً في بعض فمثل المخروطات في الهندسة لأن المخروطات تنظر في نوع من موضوع الهندسة • وأما المختلفة في المرتبة وبعضاً تحت بعض فلا يخلو إما أن يكون العالى ليس موضوعه بالحقيقة جنساً لموضوع السافل بل هو كالجنس لعمومه • وإن كان لا على نحو عموم الجنس ولو كان على نحو عموم الجنس لم ينتفع أن يكون السافل نوعاً منه كالمخروطات من الهندسة وهذا مثل العلوم الجزئية تحت الفلسفة الأولى التي موضوعها الموجود المطلق بما هو موجود مطلقاً • وإنما أن يكون العالى جنساً لموضوع الأسفل ولكن لم يؤخذ الأسفل من جهة ما هو نوع الأعلى مطلقاً بل قرن به عرض ما وأخذ مع ذلك العرض موضوعاً ونظر في أعراضه الذاتية من جهة ما هو كذلك وهذا كالنظر في الأُكُر المتحركة تحت علم الهندسة • ومثل النظر في المناظر لأن موضوعات المناظر خطوط عرض لها ان فرضت متصلة بمقدمة قد نفذت في مشف فاتصلت باطراف جسم : وربما كان الموضوع من علم والعرض من علم آخر لكن البحث عنه يكون من جهة ماله ذلك العرض الذي هو له غريب ولموضوع آخر ذاتي • مثل الموسيقى الذي موضوعه النغم وهو من عوارض العلم الطبيعي • وإنما يبحث الموسيقى عن النغم من جهة ما فيها عارض غريب هو ذاتي لموضوع آخر أعلى المناسبة العددية فهو لذلك تحت العدد لا تحت العلم الطبيعي •

### ﴿ فصل في تعاون العلوم ﴾

تعاون العلوم هو أن يؤخذ ما هو مسئلة في علم مقدمة في علم آخر فالعلم الذي فيه المسئلة، بين العلم الذي فيه المقدمة • وهذا على وجوه ثلاثة (أحددها)

(١) أما قوله عن علة صورية يريد به أن صاحب علم الهيئة إنما يبرهن على ما يبرهن عليه بما أدركه من صورة ذلك • ولا يعطي في ذلك العلة في الجواب بل كما يفعل الطبيعي في نقل البرهان •

أن يكون أحد العلمين تحت الآخر فيستفيد العلم السافل مباديه من العالى مثل الموسيقى من العدد والطب من الطبيعى والعلوم كلها من الفلسفة الأولى <sup>\*</sup> وإنما أن يكون العلمان متشاركين في الموضوع كالطبيعى والنجموى في جرم الكل فأحدهما ينظر في جوهر الموضوع كالطبيعى والآخر ينظر في عوارضه كالنجموى فإن الناظر في جوهر الموضوع يفيد الآخر المبادى مثل استفادة المنجم من الطبيعي أن الحركة الفلكية يجب أن تكون مستديرة وإنما أن يكون العلمان متشاركين في الجنس وأحدهما ينظر في نوع بسيط كالحساب والآخر في نوع أكثر تركيباً كالمهندسة فإن الناظر في الأبسط يفيد الآخر مبادى كما يفيد العدد الهندسة مثل ماقف عشرة أو قليدس <sup>\*</sup>

#### ﴿فصل في نقل البرهان﴾

نقل البرهان قد يقال لأنخذ المبدأ على نحو ما ذكرناه وقد يقال كما يرهن على المخروط البصري <sup>(١)</sup> في المناظر يبرهان هندسى لوجرد المخروط عن الاضافة إلى البصر لكان عليه ذلك البرهان بعينه وذلك لأن الحد الأوسط يكون من العلم الآخر والحد الأصغر يكون من ذلك العلم <sup>\*</sup>

#### ﴿فصل في اشتراك العلوم في المسائل﴾

اشتراك العلوم في المسائل ثانية يقع على ماقلناه وتارة يقع بين علم عال وبين علم سافل وكل واحد منها يعطى برهان لم مثل أن يكون بعض العلل في العلم العالى مثل العلل المفارقة للأجسام الطبيعية وبعضها في العلم السافل <sup>(٢)</sup> مثل العلل المقارنة لها كالميل والمقدمة فإذا أعطى البرهان من العلل المقارنة كان من علم السافل وإن أعطى من المفارقة كان من العلم العالى <sup>\*</sup>

(١) هذا يتحقق بان يعلم أن البرهان اذا اقام على مطلوب قام على لازم المطلوب وعکه ومساويه وجده وعكس تقضيه وعکس جزئيته كابين أول <sup>(٢)</sup> قوله وبعضها في العلم السافل مثال ذلك أن يقال لم صار الانسان عوت فيقال لانه مركب من اضداد يفسد بعضها ببعض

(٢) مثال ذلك أن يقال لم صار الانسان عوت فيقال لان الحركة الاهبة أوجبت القدرة على تماقق الصورة ففارقة الأولى سبب حلول الأخرى لامنه كل واحد حظ.

﴿فصل في أنه ليس على الفاسدات برهان﴾

البرها يعطي اليقين الدامُم وليس في شيء من الفاسدات عقد دام لأن المقدمات الصغرى في القياسات على الفاسدات لا تكون داعمة للصدق فلاتكون برهانية فبين أنه لا برهان عليها ولا حد فاما سبب ذلك أن البرهان والحد متشاركان في الأجزاء فالبرهان عليه فلا حد له وكيف يكون له حد وإنما يتميز بالعوارض النير المقومة فاما المقومات فشتراكها

﴿فصل في كيفية حصول العلم بالمكانت من البرها﴾

المكانت إما اكثريه وإما اتفاقية \* أما المكانت الا كثريه فلها لامحالة علل أكثريه إذا جعلت حدوداً وسطى أو قعت علمًا وظناً مكتسباً غالباً \* أما العلم فيما كانها الا كثري وذلك يقين \* وأما الفتن فبأنها تكون لأن الأمر إذا صرحت له علة أكثريه توقع كونه \* وهذا مثل نبات الشعير على الذقن عند البلوغ لعلة استحساف البشرة <sup>(١)</sup> ومثانة النجار في الاكتيريات ضرورة مامن وجده فالذاك يتميز وجودها عن وجود تقايضها وقد عرف ذلك في الكتب المفصلة

﴿فصل في الاتفاقيات﴾

وأما الاتفاقيات فقد يمكن أن يبرهن على أنها اتفاقية وأنها داخلة في جملة الامكان ولا برهان عليها من جهة أنها تكون أو لا تكون أثبتة والا لترجم ذلك الطرف وصار أكثرية \*

﴿فصل في الأشياء الثالثة﴾

الأشياء التي عليها مبني البراهين ثلاثة الموضوعات والمطلوبات والمبادئ \* فاما الموضوعات فيجب أن تعطى حدودها وما هي ان كانت خفية الحدود كالنقطة والوحدة ويسلم وجودها تسلیم مقدمة هي مبدأ أو أصل موضوع أو

(١) قوله استحساف البشرة اي استحسافها والنجر بكسر النون وتشديد الجيم بـ دعا

الأصل (١ - ع )

مصادرة \* وأما المطلوبات في المعارض الذاتية فان كانت خفية الحدود أعطى حدودها مثل الأهم والمنافق وما أشبه ذلك \* وأما وجودها للموضوعات فيؤخر إلى مرتبته في البيان البرهاني \* وأما المبادى فيجب أن تسلم تسليما وتوضع وضعا من جهة اهل \* **﴿فصل في اختلاف برهان الان واللم﴾**

اختلاف برهان الان واللم في علم واحد يمكن على وجهين (احدهما) أن يكون أحد القياسين قد أعطى علة بعيدة وقد يقى بعدها اللم فيكون اعطاء اللم لم يستكمل بعد: وقد يكون هذا في المطلوب الموجب كمن يضع العلة في ان فلانا حم انه انسد مسامه لا انه عفن خلط، ويكون في السالب كمن يضع العلة في جواب من يسأله إن الحال لغيره لم يتنفس انه ليس بحيوان لا انه ليس بذى رئة وهو الجواب الصواب فان وجود الرئة علة معاكسة للتنفس وسلبها يسلب التنفس (والوجه الثاني) أن يكون أحد القياسين فيه علة دون الآخر وذلك مثل قياس من يقول إن الكواكب الثابتة بعيدة جدا لأنها تلمع<sup>(١)</sup> وكل بعيد يلمع فهو بعيد جدا \* ثم نقول إن التحيرات قريبة وكل قريب جدا فإنه لا يلمع فالتحيرات لا تلمع \*

**﴿فصل في أن الحد لا يكتسب من البرهان﴾**

**( ولا القسمة ولا حد ضد المحدود ولا الاستقراء )**

لا يمكن اكتساب الحد بالبرهان لأنه لا بد حينئذ من حد أو سط مساو للطرفين<sup>(٢)</sup> لأن الحد والمحدود متساويان وذلك الاوسط لا يخلو إما أن يكون

(١) اعلم أنه أخذ المعلوم مكان العلة وذلك أن البعد علة للمعان لان المعان علة للبعد \* والثاني هذا هو الذي أعطى فيه العلة اذا جعل القرب علة عدم المعان \*

(٢) قوله مساو للطرفين لأن من شرط البرهان أن يكون الأكبر فيه إما مساو للطرفين وأما أعم وكذاك الاوسط للصغر فلا يمكن في الاوسط بالجملة ان يكون أعم من الأكبر ولا أخمن من الصغر ونحن اذا اردنا أن نبين ان الحد يوجد للحدود بواسطه فالابناء يتساوى فيه المحمول والموضع اعني ان الحد مساو للمحدود وإذا كان الاكبر مساويا للصغر والاوسط لا يمكن ان يكون اعم من الاكبر وليس يمكن ان يكون اعم من

حد آخر أو يكون رسمًا أو خاصةً • أما الحد الآخر فان السؤال في اكتسابه ثابت فان اكتسب بحد ثالث فالامر ذاهب إلى غير النهاية وان اكتسب بالحد الأول فذلك دور وان اكتسب بوجه آخر غير البرهان فلم لا يكتسب به هذا الحد على أنه لا يجوز أن يكون لشيء واحد حدان تمامًا على ماسنوضح بعد : وان كانت الواسطة غير حد فكيف صار ماليس بحد أعرف وجوداً للمحدود من الأمر الذي اتفق له وهو الحد حق يكتسب به • وأيضاً فهل يكون الحد إنما حمل في الكبري على الوسط على أنه محول مطلق أو حمل على أنه حد له فان حمل على الأوسط على أنه محول مطلق اتى أنه محول على الأصغر فقط ولم يعرف من ذلك انه له حد ولم يكن إلى ذلك القياس حاجة فانا قد بيننا ان حمل الحد وأجزائه على المحدود مما لا يحتاج فيه إلى برهان وان حمل على أنه حد للأوسط فهو كاذب فانه ليس حد النوع هو بعينه حد خاصته فليس حد الانسان هو بعينه حد الضحاك إلا أن يقول قائل إنه حمل على الأوسط بأنه حد لموضوعه أى ان ما هو موضوع للأوسط فهذا حده فان هذا أيضًا كاذب فان الباك والخجل وسائر الخواص والفصول المساوية لها تحمل عليها الخاصة وليس حد النوع حداً لها • فان قيل إنه يحمل على الأوسط على أنه حد ما هو موضوع للأوسط وضماناً حقيقياً وضع النوع خواصه فيكون قد أخذ المطلوب في بيان نفسه فانه لو كان هذا معلوماً لما احتج إلى البرهان • والحد لا يكتسب بالقسمة فان القسمة تضع أقساماً ولا تحمل من الأقسام شيئاً بعينه الا أن يوضع وضماناً من غير أن يكون للقسمة فيه مدخل وإما استثناء تقىض قسم ليقي القسم الداخل في الحد فهو إيانة الشيء بما هو مثله أو أخفى منه فانك إذا قلت لكن ليس الانسان غير ناطق فهو إذاً ناطق فلم تكن أخذت في الاستثناء شيئاً أعرف من النتيجة وأيضاً فان

---

الصغر ولا يليken ان يكون احسن من الاصغر فلا يمكن ان يكون احسن من الاصغر للاكبر \*

الحد لا يكتسب من حد الضد فليس لكل محدود ضد ولا أيضاً حد أحد الضدين أولى بذلك من حد الضد الآخر \* وأيضاً فإن الاستقراء لا يفيد علماً كلياً فكيف ينفيه الحد ولا ذلك أن استقراء أن الحد حد لكل شخص حتى تجعله حداً للنوع فقد كذبت وان قالت ان الحد محمول على كل شخص من غير زيادة فليس يوجب هنا أن يكون حداً النوع وان قلت ان الحد حد لنوع كل واحد من تلك الأشخاص فقد صادرت على المطلوب الأول فلم يبق إذاً للاستقراء وجہ \* **{فصل في طریق اکتاب الحد}**

لكن الحد يقتضي بالتركيب وذلك بأن يعمد إلى الأشخاص التي لا تنقسم <sup>(١)</sup> وتنظر من أي جنس هي من العشرة التي سندكرها فتأخذ جميع المحمولات المقومة لها التي في ذلك الجنس أوف الشيء الذي يقوم لها كالجنس فتجمع العدة منها بعد أن تعرف أنها أول لها مثل الحس فإنه أولاً للحيوان ثم النطق وأيضاً مثل الجهم فإنه أولاً للحيوان ثم الناطق \* وتتجزئ أن لا يكون في المجموع شيئاً مكرراً ونحن لا نشعر كما نقول جسم ذو نفس حساس ثم نقول معها حيوان فيكون الحيوان مكرراً نارة بالتفصيل والحد ونارة بالإجمال والتسمية فإذا جمعنا هذه المحمولات ووجدنا منها شيئاً مساوياً للمحدود من وجهين اثنين فهو الحد - أما أحد الوجهين فالمساواة في الحال أعني أن يكون كل ما يحمل عليه المحدود يحمل عليه هذا القول وكل ما يحمل عليه هذا القول يحمل عليه المحدود والثاني المساواة في المعنى وهو أن يكون دالاً على كمالحقيقة ذاته لا يشنذ

(١) إنما يصح لنا هنا من جهة الحس أولاً فإنه تحقق عندنا من أي الاجناس هو ذلك الشخص من حيث تجد فيه المعنى الجنسي وسائر المean المصلحة التي تسلم أن إليها رفعتها ارتفع وجود ذلك الشخص فعلمباً وجوب هذا الأمر في كل مساوا له في النوع فاقتصرنا من المحسوس المقول ومن الجزمي الكل لم يكن هنا على وجه الاستقراء إذ كان الاستقراء إنما يكون لسائر أشخاص النوع ليصح بذلك حسكم منها إليه ونحن لما رأينا هذه المear في الشخص الواحد حكنا بوجوب النطارة المقلبة أنه لا يصح قوام مثل هذا الانسان الإجمالية فاوحناماً لكل انسان \*

منها عنه شيء فان كثيراً مما يميز الذات يكون قد أدخل بعض الاجناس أو به بعض الفضول فيكون مساوياً في الخل ولا يكون مساوياً في المعنى كقولك في حد الانسان أنه جسم ناطق مأيت مثلاً فان هذا ليس بحد حقيق بل هو ناقص لأن الجنس القريب غير موضوع فيه وكقولك في حد الحيوان إنه جسم ذو نفس حساس من غير أن تقول ومتحرك بالارادة فان هذا مساو في الخل وناقص في المعنى ولا تلتفت في الحد إلى أن يكون وجيزاً بل لا يتم الحد حداً بأن يميز على الإيجاز مالم يوجد فيه الجنس القريب باسمه أو بمحنه إن لم يوجد له اسم فيكون اشتمل على الماهية المشتركة ثم يؤتي بعده بجميع الفضول الذاتية وإن كانت «اما وكان» بوحدة منها كفاية في التمييز فانك إذا تركت بعض الفضول فقد تركت بعد ، الذات والحد عنوان للذات وبيان له فيجب أن يقوم الحد في النفس صورة معقوفة مساوية للصورة الموجودة بتامها خينش يعرض أن يتميز أيضاً المحدود \* والحكام لا يطلبون في المحدود التمييز وإن لحقها التمييز بل يطلبون تحقق ذات الشيء وماهيته - ولذلك فلا حد بالحقيقة لما لا وجود له إما ذلك قول يشرح الاسم - ولذلك ما حد الفيلسوف الحد بأنه قول دال على الماهية ولم يقل قول وجيز يميز كما هو من عادة المحدثين أن يقولوه ولهذا ماذم تحديد من أخذ في تحديد الشيء العنصر وحده فقط كالطبيعيين في تحديدهم الغضب أنه غليان دم القلب أو الصورة فقط كالجلديين في تحديدهم الغضب بأنه شهوة الانتقام للأئمها لم يتميزا بل لأنهما لم يوفيا كمال الماهية \* بل قد أمر أن يحدد من كلهم ما مجموعين وإن لا يخل بذلك سبب ذاتي في التحديد فعلى هذا يجب أن تقتصر المحدود للأنواع \* وأما الاجناس فأن تؤخذ الفضول التي تخص الأنواع وتختلف فايق إن كان اسمها مفرداً فصل باعتبار المحمولات وإن كان مؤلفا فهو المطلوب \*

﴿فصل في اعنة القسمة في التحديد﴾

والقسمة أيضاً معينة في الحد إذا كانت بالذاتيات فكانت القسمة للأعم

قسمة من طريق ما هو هو فان قسمة الحيوان إلى ذي رجلين وكثير الأرجل  
ليست قسمة له من طريق ما هو حيوان بل له من طريق ما هو ماش فانه لكونه  
ماشياً استعد هذه القسمة لا لكونه حيواناً فان طبيعة الحيوان لا تنقسم بهذه  
الانقسامات مالم يحصل لها طبيعة الماش فلو كان الحيوان غير ماش لم يستعد هذه  
القسمة البتة وإذا فعلت هذا حفظت الترتيب \* ويجب أن تراعي شرطاً ثالثاً  
وهو أن لا تقف في الوسط بل تقس وتقسم حتى ينتهي إلى الذاتيات التي إذا  
قسمتها وقعت القسمة بغير ضياء أو أشخاص فان القسمة من الجواهر إذا انتهت  
إلى الانسان وقفت ولم تنقسم بعده بالذاتيات وبعد ذلك إما أن ينقسم الشيء إلى  
الأشخاص أو إلى فصول عرضية كالكاتب والأمني والمحترف والغاصب  
وغير ذلك \* **﴿فصل في الأجناس العشرة﴾**

وأما هذه الأجناس العشرة فمنها (الجوهر) وهو كل ما وجود ذاته ليس  
في موضوع أى في محل قريب قد قام بنفسه دونه بالفعل لا بتقويه - ومنها (الكم)  
وهو الشيء الذي يقبل لذاته المساواة واللامساواة والتجزى وهو إما أن يكون  
متصلاً إذ يوجد لأجزائه بالقوة حد مشترك تتلاقى عنده وتتحدد به كالنقطة للخط  
واما أن يكون منفصلاً لا يوجد لأجزائه ذلك بالقوة ولا بالفعل كالعدد والمتصل  
قد يكون ذا وضع وقد يكون عديم الوضع ذو الوضع هو الذي يوجد لأجزائه  
اتصال وثبات وإمكان ان يشار إلى كل واحد منها أين هو من الآخر . فمن  
ذلك ما يقبل القسمة في جهة واحدة وهو الخلطه ومنه ما يقبل في جهتين متقطعين  
على قوائم وهو السطح \* ومنه ما يقبله في ثلاثة جهات قائم بعضها على بعض وهر  
الجسم والمكان أيضاً ذو وضع لأن السطح الباطن من الحاوي \* وأما الزمان  
 فهو مقدار للحركة الا انه ليس له وضع إذ لا توجد اجزاء معها وإن كان له اتصال  
اذ ماضيه ومستقبله يتهدان بطرف هو الآخر \* وأما العدد فهو بالحقيقة الكم  
المنفصل ومن المقولات العشر (الاضافة) وهو المعنى الذي وجوده بالقياس إلى

شيء آخر وليس له وجود غيره مثل الابوة بالقياس إلى البنوة لا للأب فان له وجوداً يخصه كالانسانية (واما الكيف) فهو كل هيئة قارة في جسم لا يجب اعتبار وجودها فيه نسبة للجسم إلى خارج ولا نسبة واقعة في أجزاءه ولا جلته اعتبار يكون به ذا جزء مثل البياض والسود وهو إما أن يكون مختصاً بالكم من جهة ما هو كم كالتربيع بالسطح والاستقامة بالخلط والفردية بالمعدد \* وإنما أن لا يكون مختصاً به وغير المختص به إما أن يكون محسوساً ينفعل عنه الحواس ويوجد بانفعالاته المترجلات فالراسخ منه مثل صفرة الذهب وحلوة العسل تسمى كييفيات انفعاليات ومرريع الزوال منه وإن كان كيفية بالحقيقة فلاتسمى كيفية بل انفعاليات لسرعة استبدالها مثل حرة الخجل وصفرة الوجل \* ومنها ما لا تكون محسوسة - وهذا إنما أن يكون استعدادات إنما تتصور في النفس بالقياس إلى كلالات فان كان استعداداً لمقاومة واباء للانفعال سمي قوة طبيعية كالصحاحية والصلابة وإن كان استعداداً لسرعة الاذعان والانفعال سمي لا قوة طبيعية مثل المراضية واللين \* وإنما أن يكون في أنفسها كلالات لا يتصور أنها استعدادات لكلالات أخرى ويكون مع ذلك غير محسوسة بذاتها فما كان منها ثابتاً سمي ملكرة مثل العلم والصحة وما كان مرريع الزوال سمي حالاً مثل غضب الحلم ومرض المصحاح وفرق بين الصحة والمصحاحية فان المصحاح قد لا يكون صحيحاً والمراض قد يكون صحيحاً \* ومن جملة العشرة (الأين) وهو كون الجوهر في مكانه الذي يكون فيه ككون زيد في السوق (ومق) وهو كون الجوهر في زمانه الذي يكون فيه مثل كون هذا الأمر أمن (والوضع) وهو كون الجسم بحيث تكون لأجزاءه بعضها إلى بعض نسبة في الانحراف والموازاة بالقياس إلى

(١) قوله فلا تسمى كيفية الم فيه تأمل ولله اراد انه يكاد الا يكون كيفية وان يكون وسطاً بين الكيف والانفعال وإن كان عند التحقيق الدقيق كينا الا انه من اضعف اقسام الكييفيات (١ - ع)

الجهاز وأجزاء المكان إن كان في مكان مثل القيام والقعود وهو في المعنيين غير الوضع المذكور في باب الحكم (والملك) ولست أحصله ويشبه أن يكون كون الجوهر في جوهر آخر يشتمل وينتقل بانتقاله مثل التلبس والتسلع (وال فعل) وهو نسبة الجوهر إلى أمر موجود منه غير قار الذات بل لا يزال يتجدد ويتصدر كالتسخين والتبريد (والانفعال) وهو نسبة الجوهر إلى حالة فيه بهذه الصفة مثل التقطيع والتسخن \* **﴿فصل في مشاركات الحد و البرهان﴾**

إذا كان لا نطلب العلة بل إلا بعد مطلب هل كذلك لا نطلب الحقيقة بما إلا بعد هل وعن كل واحد منها جواب لكن الحقيق من الجواب عن لم هو الجواب بالعلة الذاتية فيتفق هذان المطلبان في أمرين في كون كل منها إنما يكون بعد هل وفي الجواب إذا كان الجواب عن لم بالجواب الحقيق فإن العلة الذاتية مقومة للشيء فهي إذا دخلة في الحد وفي جواب ما هو فيتفق إذا الدخل في الجوابين - مثالاً لم انكسف القمر فنقول لأنّه توسط بينه وبين الشمس الأرض فانمحي نوره \* ثم نقول ما كسوف القمر فنقول هو انبعاث نور القمر لتوسط الأرض لكن هذا الحد الكامل للكسوف لا يكون عند التحقيق حداً واحداً في البرهان بل حدين أي لا يكون جزءاً من مقدمة في البرهان بل جزئين فالذى يحمل منها على الوضع في البرهان أولاً وهو الحد الأوسط يكون في الحد محولاً بعد الأول والذى يحمل في البرهان ثانياً يكون في الحد محولاً أولاً لأنك تقول في البرهان إن القمر قد توسط الأرض بينه وبين الشمس وكل مستضي من الشمس يتوسط بينما الأرض ينبع ضوءه فينتفع إن القمر ينبع ضوءه ثم نقول والمنبع ضوءه منكسف فالقمر إذاً منكسف فأولاً حللت التوسط ثم الانبعاث وفي الحد النام تورد أولاً الانبعاث ثم التوسط لأنك تقول إن انكساف القمر هو انبعاث ضوءه لتوسط الأرض بينه وبين الشمس فأن جعلت كل واحد من توسط الأرض وانبعاث الضوء حداً على حده واتفق إذا إن كان مميزاً فكان حداً ما وإن لم يكن

تاماً ممّا يكُون مِنْهَا الْحَدُّ الْأَوْسَطُ فِي الْقِيَامِ حَدًا هُوَ مِبْدَأُ بَرْهَانِ كَا تَقُولُ  
فِي مَثَلِ آخَرَ أَنَّ الرَّعْدَ صَوْتُ اَنْطَفَاءِ النَّارِ فِي الْغَمَّ أَوْ الْغَضْبَ شَهْوَةِ الْإِنْتِقَامِ  
وَيُسَمِّي الَّذِي يَكُونُ مِنْهَا حَدًا أَكْبَرَ حَدًا هُوَ نَتْيَاجُ بَرْهَانِ كَفُولَكَ إِنَّ الْكَسْوَفَ  
إِنْجَاهَ ضَوْءِ الْقَمَرِ وَالْغَضْبَ غَلْيَانَ دَمِ الْقَلْبِ - فَهَذَا إِنْمَا يَتَفَقَّ إِذَا كَانَ بَعْضُ  
أَجْزَاءِ الْحَدِّ التَّامِ عَلَيْهِ لِلْجَزْءِ الْآخَرِ فَإِنْ قَصَرَ عَلَيِ الْعِلْمِ كَنْوُسْطَ الْأَرْضِ كَانَ الْحَدُّ  
يُسَمِّي مِبْدَأُ بَرْهَانٍ وَإِنْ قَصَرَ عَلَيِ الْمَلْوُلِ كَلَانِجَاهَ كَانَ الْحَدُّ يُسَمِّي نَتْيَاجَةَ  
بَرْهَانِ وَالْحَدِّ التَّامِ مُجْمُوعَهُمَا مَعَ الْجِنْسِ ٠

#### ﴿ فَصْلٌ فِي أَقْسَامِ مَعْنَى الْحَدِّ ﴾

وَالْحَدُّ يَقَالُ بِالتَّشْكِيكِ عَلَى خَمْسَةِ أَشْيَاءِ فَنِ ذلكُ الْحَدُّ الشَّارِحُ لِمَعْنَى الْاسْمِ  
وَلَا يَعْتَبِرُ فِيهِ وُجُودُ الشَّيْءِ فَإِنْ كَانَ فِي وُجُودِ الشَّيْءِ شَكٌ أَخْذَ الْحَدُّ أُولًا عَلَى أَنَّهُ  
شَارِحٌ لِلْاسْمِ كَتَحْدِيدِ الْمُثُلِّ الْمُتَسَاوِيِّ الْأَضْلَاعِ فِي اِفْتَاحِ كِتَابِ أَوْقَلِيدِيُّسْ  
فَإِذَا صَحَّ لِلشَّيْءِ وُجُودُ عِلْمٍ حِينَئِذٍ أَنَّ الْحَدَّ لَمْ يَكُنْ بِحَسْبِ الْاسْمِ فَقَطْ ٠ وَيَقَالُ حَدٌّ  
لِمَا كَانَ بِحَسْبِ الدَّازَاتِ ٠ فَهُنَّ مَا هُوَ نَتْيَاجُ بَرْهَانٍ ٠ وَمِنْهُ مَا هُوَ مِبْدَأُ بَرْهَانٍ ٠ وَمِنْهُ  
حَدٌّ تَامٌ بِجَمْعِهِمَا ٠ وَمِنْهُ مَا هُوَ حَدٌّ لَا مُورَّلٌ لَهُ وَلَا أَسْبَابٌ أَوْ أَسْبَابُهَا  
وَعَلَلَاهَا غَيْرُ دَاخِلَةٍ فِي جَوْهَرِهَا مُثِلُ تَحْدِيدِ النَّقْطَةِ وَالْوَحْدَةِ وَالْحَدِّ وَمَا أَشْبَهُ ذَلِكَ  
فَإِنْ حَدِودُهَا لَا بِحَسْبِ الْاسْمِ فَقَطْ وَلَا مِبْدَأُ بَرْهَانٍ وَلَا نَتْيَاجَةُ بَرْهَانٍ وَلَا مَرْكَبٌ  
مِنْهُمَا ٠ ﴿ فَصْلٌ فِي أَقْسَامِ الْعِلْمِ وَبِيَانِ دُخُولِهِ فِي الْحَدِّ وَالْبَرْهَانِ ٠ ﴾

يَقَالُ عَلَةُ الْفَاعِلِ وَمِبْدَأُ الْحَرْكَةِ مُثِلُ النَّجَارِ لِلْكَرْسِيِّ وَالْأَبْ لِلصَّبِيِّ وَيَقَالُ عَلَةُ  
لِلْمَادِهِ وَمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ إِلَى أَنْ يَكُونَ حَقًّا يَقْبِلُ مَاهِيَّتِهِ مُثِلُ الْخَشْبِ وَدَمِ الْعَطْمَهُ ٠  
وَيَقَالُ عَلَةُ الْصُّورَهِ وَكُلُّ شَيْءٍ مَكْوَنٌ فَإِنَّهُ مَلِمْ تَقْرَنُ الصُّورَهُ بِالْمَادِهِ لَمْ يَتَكَوَّنِ الشَّيْءُ ٠  
وَيَقَالُ عَلَةُ الْفَاعِيَهُ وَالشَّيْءُ الَّذِي لَا يَجِدُهُ الشَّيْءُ مُثِلُ الْكَنْ ٠ لِلْبَيْتِ وَكُلِّ وَاحِدَهٗ مِنْ  
هَذِهِ إِيمَانًا قَرِيبَهُ كَالْعَفْوَهَهُ لِلْحَمِيِّ وَإِيمَانًا بُعِيدَهُ كَالْسَّدَهُ وَإِيمَانًا بِالْقُوَّهُ وَإِيمَانًا بِالْفَعْلِ ٠  
وَإِيمَانًا خَاصَّهُ كَالْبَنَاءِ لِلْبَيْتِ ٠ وَإِيمَانًا عَامَهُ كَالصَّانِمِ لِهِ ٠ وَإِيمَانًا بِالذَّاتِ مُثِلُ السَّقْمُونِيَّهُ

يسخن بذاته \* وإنما بالعرض مثل السقمونيا يبرد لأنَّه يزيد المخن أو شرب الماء البارد يسخن لأنَّه يجمع المخن وإنما يجب أن يمْطى في البراهين العلة التي بالذات الخاصة القرية التي بالفعل حتى ينقطع سؤال الماء وإنَّ فهو بعد ثابت \* والعلل الأربع قد تقع حدوداً وسطى في البراهين لانتاج قضايا ممولاً لها اعراض ذاتية والعلة بالفعل هي ما تستلزم وجود المعلول بالفعل كالصورة والغاية \* وأما العلة الفاعلية والقابلية فلا يجب من وضمهما وضع المعلول وإيجابه ما لم يقرن بذلك ما يدل على صيرورتها علة بالفعل مثل اقتران افعال الآفيون عن الحرارة الغرizerية التي في الابدان بالقوة المبردة التي فيه فانه حينئذ يجب عن قوته التبريد وذلك في كثير من الموارد ولكنَّ كثير من الأمور الطبيعية يتلزم عن اقتران موادها بفواعلمها أن يوجد المعلول ضرورة بل هنا في كذا وفي كثير منها لا يوجد مادتها على الطبع التي يجب إلا ويوجد الكائن كنقطة الانسان وكأنه لا فرق بين القسمين - وهذه الفرودة لا تمنع أن تكون الغاية كاسنوضح في العلوم فلا يمتنع إذا استعمال الغاية في برائيتها وفي براهين ما لم تكن هكذا من الكائنات الغير الطبيعية لا مانع البنية عن استعمال الغاية بل لا بد منها بحيث يكون المعلول إنما يجب باجتماع الفاعل والقابل معاً فان الوارد منها لا يكفي جداً أو سط ما لم يجتمعما فانا نقول مثلاً لم كانت الأسنان الطواحن عريضة \* فنقول لأن المادة كانت تامة الاستعداد لذلك \* ونقول أيضاً الأغراض أريد منها الطحن وكل ما يراد منه الطحن يعرض \* وأما الصورة المادية فلا يحتاج إلى شرط في ادخالها حداً أو سط وكان الغاية في أكثر الأمر تفيد الماء المجرد دون الان وقد يجتمع في الشيء علل فوق واحدة وحتى الأربع كلها وقد يكون بعض الأشياء بعض العلل دون بعض فلذلك لا يدخل في حدود التعليمات ولا برائيتها علة مادية فقد قلنا في العلل ودخولها في البراهين \* وأما دخولها في الحدود فكما أوضحتنا من أن العلل الذاتية مقومة وإذا كان الشيء علة مساوية أو أعم وكانت

ذاتية فدخولها ظاهر • وأما العلل التي هي أخص من الشيء مثل إن للحمى علا كالعفونة والحركة العنيفة للروح أو اشتعال من غير عفونة . وللصوت أيضا انطفاء نار وانكسار قمة وقرع بعصا وما أشبه ذلك فليس شيء منها يدخل في الحدود يدخل في البرهان • وأما في الحد فيطلب الشيء الجامع لها أن وجد مثل القرع المقاوم لجحيم ذلك فيكون هو العلة التي تدخل في الحدود . وأما العلل الخاصية فلحدود أنواع الشيء مثل انطفاء النار خد الرعد لا الصوت المطلق . وقد يحد الشيء بجميع ذلك الاربع ان كانت له وكانت ذاتية لكن يحد القديم بأنه آلة صناعية من حديد شكلها كينا ليقطع به الخشب تحتا فالآلة جنس والصناعية تدل على المبدأ الفاعل والشكل على الصورة والنحت على الغاية وال الحديد على المادة : وفي هذه الأبواب كلام طويل لا يليق بالختارات \*

﴿ فصل في دفع توهם الدور الحال من ترتيب في الطبيعية يوم ذلك ﴾

واعلم أن في السكائنات أمورا بعضها عمل بعض في الدور . فـ كذلك القياسات التي تكون منها دور دورا مثلا إنه لم كانت السحابة فقيل لأنها كان بخار فقيل لم كان بخار فقيل لأن الأرض كانت ندية وفعل فيها الحر فقيل لم كانت الأرض ندية فقيل لأنها كان مطر . ثم قيل لم كان مطر فقيل لأنها كان سحاب فينتتج من هذا أنه كان سحاب لأنها كان سحاب ومن أوصافه أنه كان سحاب وإن كان هناك وسائل أخرى ولكن لا فرق في البرهان الدورى بين أن يكون حد قد وقع مكررا بلا واسطة بين طرف تكراره . أوقع مكررا و بين طرف تكراره وسائل ولكن المثال الذي أوردناه ليس في الحقيقة دورا لأن السحاب الواقع حد أكبر والسحاب الواقع جداً أو سط ليس واحدا بالذات بل بالنوع وليس هذا مما يجعل القياس دورا لأن الدورى هو أن يؤخذ الشيء في بيان نفسه لأن يؤخذ مساويا في النوع في بيانه وهو غيره بالذات \*

### ﴿ فصل في كيفية دخول العلل الخلاصة في البرهان ﴾

العمل التي هي أخص من المعلول وتكون حدوداً وسطى في البرهان وهو مثل كون السحاب عن تكاثف الهواء بالبرد وعن انقاد البخار والزلة عن حدوث ريح أو عن انقطاع أعلى وهدة أو اندفاع سيل في باطن الأرض • والرعد عن ريح وعن انطفاء دخان ناري والجى عن عفونة وعن حرارة روح بلا عفونة فقد يمكن أن تجتمع هذه العلل الخلاصية معنى عام يكون محولاً عليها فيكون بذلك أقرب من المعلول ويكون عمله المساوية له وقد لا يجتمع لأن يذهب الأمر في ذلك إلى غير نهاية لكنه يقف عند عام لا واسطة بينه وبين تلك الخواص ومعلوم أنه لا يمكن حينئذ أن توجد علة مساوية للحد الأكبر فما كان من العلل الخلاصية لا يوجد بينها وبين الحد الأكبر ما هو أعم منها مساواة للأكبر فلا يمكن أن تجعل حدوداً وسطى إلا موضوعات لها أخص أيضاً من الأكبر فلا تكون علل وجود الأكبر على الاطلاق بل علل وجوده للأصغر الأخص فإن الجى المطلقة ليست معلولة للعفونة بل جى هذا الإنسان أو جى أصحاب القب و كذلك النوع ليس علة وجود الجنس مطلقاً بل لما هو تحت النوع من شخص أو نوع دونه وما كان يوجد له معنى عام فان حمل الأكبر على الحدود الوسطى التي هي أخص لا يكون أولاً ولكن بتوسط العام مثل أن هذه الشجرة ينثرو رقها وهي تينه وأخرى وهي خروع وأخرى وهي كرم تكون العلة لانتشار الورق فيها جود رطوبتها وأنفاسها ولكن ليس هذه الوسطيات الخلاصية التي هي تينه وخروع وكرم أولاً ولكن العريض الورق والتينه والكرمة والخروع عريضة الأوراق بلا واسطة • وأما أنها تمجد رطوبتها أو تنفس رطوبتها فليس لأنها تينه أو خروع أو كرم بلا واسطة بل لأنها عريضة الورق وهي تفتقر ورقها لأنها تلك ولا لمرض الورق ولكن لأنفاس الرطوبة وجودها فقد بان أين ينعكس الحد الأوسط الذي هو العلة على الأكبر المعلول وأين لا ينعكس •

﴿ فصل في شرح ألفاظ يجب التنبه لمعانها ﴾

الظن الحق هو رأي في شيء انه كذا و يمكن أن لا يكون كذا • والعلم اعتقاد بأن الشيء كذا وأنه لا يمكن أن لا يكون كذا وبواسطة توجيهه والشيء كذلك • وقد يقال لتصور الماهية بتحديد • والعقل اعتقاد بأن الشيء كذا وأنه لا يمكن أن لا يكون كذا طبعاً بلا واسطة كاعتقاد المبادي الأولى للبراهين وقد يقال لتصور الماهية بذاته بلا تحديد لها كتصور المبادي الأولى للحد • والذهن قوة للنفس معدة نحو اكتساب العلم • والذكاء قوة استعداد للحدث • والحدث حركة إلى اصابة الحد الأوسط إذا وضع المطلوب أو اصابة الحد الأكبر إذا أصب الأوسط • وبالجملة سرعة الانتقال من معلوم إلى مجهول كمن يرى تشكل استنارة القمر عند أحوال قربه وبعده عن الشمس فيحدث أنه يستثير من الشمس •

﴿ فصل في بيان وجوه الغلط في الأقوال الشارحة ﴾

وه هنا موضع يجب أن يراعى الاحتراز منها في الحدود فتعرف حتى لا يقع بإغفالها فهو فمن ذلك ما يقع في جانب الجنس ومنه ما يقع في جانب الفصل • ومنه ما هو مشترك - وهذا المشترك هو أيضاً مشترك للحد الناقص والرسم في الخطأ في الجنس أن يوضع الفصل مكانه كقول القائل • ان العشق إفراط الحبوبة وإنما هو الحبوبة المفرطة • ومن ذلك أن توضع المادة مكان الجنس كقولهم للكرسى انه خشب يجلس عليه - وللasisيف أنه حديده يقطع به فأن هذين الحدين قد أخذ فيما المادة مكان الجنس • ومن ذلك أن يؤخذ الهيولي الذي عدمت وليس الآن

موجودة مكان الجنس كقولهم للرماد أنه خشب محترق • وهو ليس الآن خشب بل كان خشبا - ومن ذلك أخذهم الجزء مكان الجنس في حد الكل كقولهم إن العشرة خمسة وخمسة وأورد في التعليم الأول لهذا مثال آخر وهو قولهم إن الحيوان جسم ذو نفس : وفي تحقيق ذلك بحث دقيق<sup>(١)</sup> ومن ذلك أن توضع

(١) قوله بحث دقيق إنما قال ذلك لتوقفه على معرفة الماهية بشرط لا والماهية لا بشرط

الملكة مكان القوة والقوة مكان الملكة - وذلك في الأجناس المقدمة في أجزاء  
الحدود كقولهم إن العفيف هو الذي يقوى على اجتناب اللذات الشهوانية إذا الفاجر  
يقوى أيضاً ولا يفعل فقد وضع إذاً القوة مكان الملكة لاشتباه الملكة بالقوة  
لأن الملكة قوة ثابتة وكقولهم إن القادر على الفعلم هو الذي من شأنه وطبعه  
التزوع إلى انتزاع ما ليس له من يسد غيره فقد وضع الملكة مكان القوة لأن  
القادر على الفعلم قد يكون عادلاً ولا يظلم ولا تكون طباعه هكذا • ومن ذلك  
أن تأخذ اسمها مستعراً أو مشتبهاً كقول القائل « إن الفهم موافقه • وإن النفس  
عدد » ومن ذلك أن تضع شيئاً من الأوازن مكان الأجناس كالأوحد والموجود •  
ومن ذلك أن تضع النوع مكان الجنس كقولك إن الشر هو ظلم الناس والظلم نوع  
من الشر • وأما من جهة الفصل فان تأخذ اللوازم مكان الذاتيات • وأن تأخذ  
الجنس مكان الفصل • وأن ت hubs الافعال فصولاً والافعال إذا اشتلت  
بعلم الشيء والفصول إذا اشتلت بثبات الشيء وقوى • وأن تأخذ الاعراض فصولاً  
للجواهر وأن تأخذ فصول الكيف غير الكيف وفصول المضاف غير المضاف  
لاما إليه الإضافة • وأما التوانين المشتركة فمثل أن تعرف الشيء بما هو أخفى كمن  
حد النار بأنها جسم شبيه بالنفس والنفس أخفى من النار • ومثل أن يحمد الشيء  
بما هو مساوله في المعرفة أو متأخر عنه في المعرفة : مثال المساوى له في المعرفة قوله  
إن العدد كثرة من الأحاد والعدد والكثرة شيء واحد . فهذا قد أخذ نفس الشيء .  
في حده ومن هذا الباب أن تأخذ الضد في حد الضد كقولهم لا زوج عدد يزيد على  
الفرد بواحد ثم يقولون الفرد عدد ينقص عن الزوج بواحد • وكذلك إذا أخذ  
المضاف في حد المضاف إليه كما فعل ( فرفوريوس ) إذ حسب أنه يجب أن يأخذ  
الجنس في حد النوع والنوع في حد الجنس ولم يدر ما في ذلك من الغلط وما في ظنه

والماهية بشرط وخلاصة التحقيق أن الجسم أن أخذ بشرط أي بشرط عدم دخول فصل ما ، من  
فصول الأنواع التي تتحته كان جزاً أو مادة ولم يجز دخوله في حد الحيوان وإن أخذ لا بشرط  
على أنه يجوز أن يكون أي نوع كان من الأنواع التي تتحته فهو جنس ويجب دخوله في الحد

ذلك من السهو « وما عن الاضطرار إلى ذلك من المندوحة » وما في تفهم حقيقة الحد الذى استعمله على الوجه الواجب من البعد عن اعتراف ما أورده من الشبهة وأما المتنبّلات بحسب السلب والعدم فلا بد من أن يؤخذ الموجب والملائكة في حديث مامن غير عكس « وأما الذي يأخذ المتأخر في حد الشىء فكـيـتوـطـمـ الشـمـسـ كـوـكـبـ يـطـلـعـ نـهـارـاـ ثمـ النـهـارـلاـ يـكـنـ أنـ يـحـدـ الاـ بـطـلـوـعـ الشـمـسـ لـانـ زـمـانـ طـلـوـعـ الشـمـسـ وـكـذـاكـ التـحـدـيدـ المـشـهـورـ لـالـكـيـةـ بـأـنـهاـ قـابـلـةـ لـالـسـاـرـةـ وـغـيرـ الـسـاـرـةـ وـالـكـيـفـيـةـ بـأـنـهاـ قـابـلـةـ لـالـمـشـابـهـ وـغـيرـ الـمـشـابـهـ فـهـذـاـ وـمـاـ أـشـبـهـ مـنـ الـمـعـانـيـ الـصـارـفـةـ عـنـ الـاصـابـةـ فـيـ الـحـدـودـ »

#### ﴿ فصل في إبانة المواقع المغلطة للباحث ﴾

نقول إن أفعال السوفسطائية إما في القياس المطلوب به إنتاج الشىء « وإما في أشياء خارجة عن القياس مثل تمجيل الخصم وترذيل قوله والاستهزاء به وقطع كلامه والاغراب عليه في اللغة واستعمال ما لا مدخل له في المطلوب وما يجرى مجرى ذلك » وهي عشرة ولا حاجة لنا إلى ذكرها « وأما اللوائى في القياس المطلوب به إنتاج الشىء فانا نذكرها »

#### ﴿ فصل في المغلطات في القياس ﴾

ان هذه المغلطات إما أن تقع في اللفظ وإما أن تقع في المعنى وإما أن تقع في صورة القياس وإما أن تقع في مادته وإما أن تكون غلطاً وإما أن تكون مغالطة ونحن نعلم أنه إذا ترتبت الأقوال القياسية ترتيباً على شكل من الأشكال وكان هناك أجزاء أولى متمايزة أعنى الحدود وأجزاء ثانية متمايزة أعنى المقدمات وكان الفرق من الشكل متنجاً والمقدمات صادقة وغير النتيجة وأتعرف منها أن ما يلزم عنه يلزم لزوماً حقاً فإذا القول الذي لا يلزم عنه الحق أعنى القياس السوفسطائي إما أن لا يكون ترتيبه بحسب شكل من الأشكال أولاً يكون بحسب ضرب منتج أولاً تكون هناك الأجزاء الاول أو الأجزاء الثاني متمايزة « وإما

أن لا تكون المقدمات صادقة \* وإنما أن لا تكون غير المطلوب \* وإنما أن  
لا تكون أعرف منه \* فاما الأول فهو إنما أن لا يكون تأليفه من أقاويل جازمة  
أو يكون من جازم واحد فقط أو يكون من جوازم فوق واحد إلا أنها عادمة  
للاشتراك التأليفي - وذلك على وجهين \* إنما أن يكون عدمها للاشتراك في الحقيقة  
والظاهر جيئاً وإنما أن يكون في الحقيقة فقط وهذا في الظاهر اشتراك فان كان لها  
في الظاهر اشتراك فهناك لفظ يفهم منه معانٌ فوق واحدة فيكون إنما بحسب  
بساطته وإنما بحسب تركيبه \* وإذا كان بحسب بساطته فاما أن يكون لفظا مشتركا وهو  
وهو الواقع على عدة معانٍ ليس بعضها أحق به من بعض كالعين الواقع على ينبوع  
الماء وعلى آلة البصر والدينار \* ومن جملة ذلك ما قد يسمى لفظا مشككا وهو  
التناول للشيء وضده كالخليل والنائل \* وإنما أن يكون لفظا مشابها وهو الواقع  
على عدة متشابهة الصور مختلفة في الحقيقة لا يكاد يوقف على تخالفها كالناظق  
الواقع على الإنسان . والفالك والملك والحي الواقع على الآلة والانسان والنبات  
وكل ما هو وحركة في جوهره . وإنما لفظا منقولا وهو الواقع على عدة معانٍ عدة  
ولكن وقوعه على أحدهما أقدم على أن المتأخر سمي به على الحقيقة كلفظة المنافق  
والفاشق والكافر ولفظة الصوم والصلوة - وإنما لفظا مستعاراً وهو الذي أخذ  
الشيء من غيره من غير أن ينقل في اللغة بفعل إعماله على الحقيقة وإن كان في  
الحال يراد به معناه كقول القائل . إن الأرض ألم للبشر . وإنما لفظا مجازاً وهو  
الذى يطلق في الظاهر على الشىء والمطلق به عليه في الحقيقة غيره كقول القائل  
سل القرية أى اهلها وربما كان اللفظ المشترك ليس لاشتراك هذه الأحوال في  
جوهره بل في صيغته وأحواله كاللفظ المشترك بين الفاعل والمفعول والذكر والاشنى  
وما جرى بمحراه وهذا ظن بعض ضعفاء الظن ان المبولي الأولى قد يستحق أن  
يقال إنها تفعل فعلاً لأنها قابلة للتتأثير والقبول فعل<sup>(١)</sup> وأما الذي يكون بحسب

(١) قوله والقبول فعل أخذه الواهم من صيغة القابل لأن صيغة القابل صيغة اسم الفاعل

التركيب قد يكون لاستناد حروف النسق إلى أشياء مختلفة كقول القائل كل ما عليه الحكيم فهو كما علم فإن المعطوف بالفاء هو هنا ينطوي على كل ما وعلى الحكيم وبمحبسه مختلف المعنى: وقد يكون لتغيير الترتيب الواجب ويكون لواضع الوقف والابتداء وقد يكون لاشتباه حروف النسق أنفسها ودلالتها على معانٍ عدّة في النسق - وهذا قد يصدق الشيء مجتمعاً فيظن أنه قد يصدق مفترقاً فيقال إن الخامسة زوج وفرد معاً ذهنياً ثلاثة وأثنان فينتقل الوم إلى أن الخامسة زوج والخامسة أيضاً فرد والسبب فيه اشتباه دلالة الواو فائز قد يدل على جمع الأجزاء وقد يدل على جمع الصفات ويصدق الشيء مفترقاً ولا يصدق مجتمعاً كقول القائل زيد طبيب ويكون جاهلاً في الطب: وزيد بصير ويكون كذلك في الخياطة فإذا قيل زيد بصير طبيب افهم الغلط لاشتباه الحال بين اشتراك البصر في الطب بحسب هذا المفهوم وبين انفراده بمنصب زيد. وأما السبب الثاني وهو عدم التمايز في أجزاء القول القياسي فإنه لا يتماماً فيما ت تكون الأجزاء الأولى فيه بسيطة بل فيما يكون فيه الفاوتا مركبة: ثم ينقسم قسمين . فاما ان يكون أجزاء المحمول والموضع متمايزة في الوضع ولكن غير متمايزة في الاتساق وإما ان لا تكون متمايزة في الوضع فيكون هناك شيء هو من الموضع فيوهم انه من المحمول او من المحمول فيوهم انه من الموضع . مثال المتمايزة في الوضع دون الاتساق قول القائل كل ما عليه الفيلسوف فهو كما علمه . والفيلسوف يعلم الحجر فهو إذا حجر : ومثال الغير المتمايزة في الوضع قول القائل الانسان بما هو انسان إما أن يكون أبيض أو لا يكون أبيض فقوله بما هو انسان يشكك أنه جزء من الموضع أو من المحمول فلا يبعد أن يقع من هذا وأمثاله مغالطات يصعب حلها « وقد تعرض هذه المغالطة في جميع أنحاء التركيب المتشابه » وأما الكذب في المقدمات فلا مخالفة أن الطبع إذا أذعن للكاذب فإنما يذعن بسبب ما ولأن له نسبة إلى الصدق في حال ومن بلغ إلى أن يصدق بأى شيء اتفق بلا سبب فقد أخلمت عنه

الغريبة البشرية فإذا ذلك السبب إما في لفظه وإما في معناه « والذى في اللفظ  
فيظهر مما سبق ذكره وذلك مثل اشتراك معندين في لفظ يوم التساوى بينهما في  
كل حكم ومثل اشتراك لفظتين في معنى وافتراهما في معنى معتبر في اللفظ  
فإنه إذا كان كذلك أوه ذلك أن الحكم في اللفظتين واحداً بحسب ما كان لأحدى  
اللفظتين زيادة معنى يتغير به الحكم « ومثال هذا الخبر والسلافة فإن معنى  
واحداً قد اشتراك فيه هذان الأسمان ثم للسلامة زيادة معنى <sup>(١)</sup> وأما الذي من  
جهة المعنى فلا يخلو إما أن يكون الكاذب كاذباً بالكل وهو الذي لا يصدق  
الحكم فيه على شيء من موضوعه ولا في حال من الأحوال ولا في وقت من  
الأوقات « وإما أن يكون كاذباً في الجزء وهو أن يكون الحكم فيه يصدق على  
شيء من الموضوع أو في وقت أو حال فإن كان كاذباً في الكل فينبغي أن يكون  
له شركة مع الصادق في المعنى - وذلك المعنى قد يكون جنساً أو فصلاً أو اتفاقاً في  
عرض أو اتفاقاً في مساواة النسبة وأنت تعلم أنه قد تكون شركة عامة فيما سوى  
الفصل والجنس فإنه قد يكون المشترك فيه عارضاً كلياً لل موضوعين وقد يكون كلياً  
لأحدهما وفي بعض الآخر « وقد يكون في بعض كل واحد منها « والذى لا  
يصدق لا في الكل فاما أن يكون في بعض الموضوع فقط أو يكون في كل واحد  
من الموضوع ولكن في وقت دون وقت « أو يكون في كل وقت ولكن بشرط  
لا على الاطلاق أو يكون على الاطلاق ولكن بشرط ما <sup>(٢)</sup> وتلك الشرط  
إما تأليف في القول أو غير التأليف في القول فإن لم يكن التأليف فيه فاما أن  
يكون أفراداً فيه وإما غير أفراد فيه وإن كان أيضاً عارضاً لبعض الموضوع فاما  
طبيعي وإما اتفاقاً : وجميع هذا لا يهم المعكس فإنه إذا اتفق أن رأى سيراً  
أصفر وكانت مرأة أعنى المرأة ثم اتفق أن رأى سيراً أصفر غيرها فلن أنه مرأة

(١) كالصفاء والتزقق وكالسيف والصارم فإن الصارم وضع لما وضع له السيف مع وصف الحدة

(٢) قوله بشرط ما كان يتشرط في صدق المطلقة في السب أن تكون بحيث تتعكس

وهي ما اشترط في حلها دوام انساف الموضوع بما وضع منه (١-٤)

وربما كان حلوا كالسل وسبب ذلك أنه إذا وجدت المرة مرة ظن أن كل سياق أصفر مرة إذ كانت المرة سيالة صفراء \* وأما الذي يكون من جهة أن المقدمات ليست غير النتيجة فهو البيان الذي يكون بالمقادير على المطلوب الأول في المستقيم والمقدار على تقىض المطلوب في الخلف : وقد أشير إلى ذلك فيما قد سلف \* وأما الذي يكون من جهة أن المقدمات ليست بأعرف من النتيجة فيكون بالأشياء التي تساوى النتيجة في المعرفة والجهالة بها أو بالأشياء التي يتأخر عنها في المعرفة ويكون سببها سبيل القياس الدورى : وقد أشير إلى ذلك فيما سلف ويجتمع من جملة هذا أن جميع أسباب المغالطة في القياس إما لفظي وإما معنوي واللهظى إما اشتراك في جوهر المفرد أو اشتراك في هيئة وشكله أو اشتراك يقع بحسب التركيب لا بحسب لفظ المفرد أو لأجل صادق مرتكبا وقد خصل فظن صادقاً أو لأجل صادق تفاريق وقد ركبت فظن صادقاً \* وأما المعنوي فاما ان يكون بالعرض وإما من جهة سوء اعتبار شروط الصدق في الحال وإما لعم القرينة \* وإما لا يهم عكس الوازム وإما للمقدار على المطلوب الأول \* وإنما لا أخذ ما ليس بعملة علة \* وإنما جمع المسائل في مسألة فلا يتميز المطلوب واحداً بعينه \* وقد اقتصرنا ذلك من علم المنطق على هذا القدر \* وقد عرفناك طريق نيل الصواب وهو القياس البرهانى والحدى الحقيق وطريق التحرز من الخطأ وهو ما عرفناك من الموضع الذى ينفلط فيها فى المقاييس والحدود ولم نطول المنطق بذكر الأمور الخارجة عن هذين الغرضين وإن كانت لا تخلو عن نفع وهى مثل الموضع الجدلية والآيات واستعمالها وممثل المقاييس الخطابية وموادها وكيفية التصرف فيها ومثل الأقوال الشعرية وموادها وأغراضها \* فان أحبيت ان تطلع على ذلك فاطلبه من كتابنا الذى يسمى بالشفاء \*

﴿تم قسم المنطق من كتاب النجاة ويليه القسم الثانى وهو الطبيعيات﴾

## فهرس قسم الم نطاق من كتاب النجاة

صحيحه	صحيحه
١ خطبة الكتاب .	٠٠ فصل في المخصوصة - وفي المهملة
٣ القسم الاول في الم نطاق والتصور والخ .	١٤ فصل في المخصوصة والوجبة الكالية
٤ فصل في منفعة الم نطاق	والسابقة الجزئية - وفي السور .
٥ « في الالفاظ المفردة - وفي	٠ وف مواد القضايا .
اللفظ المركب .	١٥ فصل في الثنائي والثلاثي
٦ فصل في اللفظ المفرد السكري -	والمعدولة والبساطة .
٧ فصل في الفضيحة العدمية .	والمفرد الجزئي - والذاتي .
٨ فصل في المرضي - وفي المقول	١٦ فصل في المقول في الجهات - وفي الرباعية
٩ فصل في المقول في جواب أي	١٧ ف في الجهات . وفي الممكن ونحوه .
١٠ فصل في الالفاظ الحسنة .	٢٠ فصل في الواجب والممتنع
١١ فصل في المقدمة والحد - وفي	شيء هو .
١٢ فصل في النوع - والفصل .	٢١ فصل في متلازمات ذوات الجهة .
١٣ فصل في المطلقات وفيها رأيان .	٢٢ ف في الجنس .
١٤ « في الخاصية - والعرض العام .	٢٣ فصل في الكل .
١٥ « في الاعيان والاوامر	٢٤ فصل في المطلقات وفيها رأيان .
١٦ فصل في الفضيحة العدمية .	٢٥ فصل في المقدمة والحد - وفي
١٧ فصل في الالفاظ والكتابات .	٢٦ فصل في المثلثتين المتقابلتين .
١٨ فصل في الاسم - وفي الكلمة	٢٧ فصل في الاسم - وفي الكلمة
١٩ فصل في عكس المطلقات .	٣٠ فصل في الاداة .
٢٠ فصل في عكس الفضيحة .	٢٨ فصل في القول - وفي القضية -
٢١ فصل في المكنات .	٣١ وفي الحقيقة - وفي الشرطية
٢٢ فصل في المثلثتين المتقابلتين .	٣٢ فصل في الشرطية المنصلة -
٢٣ فصل في المقياس .	٠٠ والمنفصلة .
٢٤ فصل في القياس الكامل وغير الكامل .	١٣ فصل في الامتحان - والسلب -
٢٥ فصل في القياس الاقترانى .	٠٠ والمحمول والموضوع .
٢٦ فصل في عكس الفضيحة .	
٢٧ فصل في عكس المطلقات .	
٢٨ فصل في عكس المطلقات .	
٢٩ فصل في عكس المطلقات .	
٣٠ فصل في عكس المطلقات .	

صحيحة	صحيحة
٤٤ فصل في القضايا الشرطية .	٤٤ الافتراضية وأشكالها .
٤٦ فصل في ضروب الشكل الاول	٣٣ « في المقدمة الشرطية الواحدة والكثيرة — وفي الشروطيات المحرفية
٠٠ فصل في القياسات الافتراضية	٣٤ فصل في الشكل الثاني من المطلقات . ٣٥ فصل في الشكل الثالث من المطلقات .
٥٠ فصل في القياس الاستثنائي .	٣٦ فصل في التأليف من الفروع .
٥١ « في القياسات المركبة .	٤٧ فصل في اختلاط المطلق والضروري في الشكل الاول .
٥٢ « في اكتساب المقدمات	٣٨ فصل في اختلاطهما في الشكل الثاني .
٥٣ فصل في استقرار النتائج النابعة للمطلوب الاول .	٣٩ فصل في اختلاطهما في الشكل الثالث .
٥٤ فصل في النتائج الصادقة من مقدمات كاذبة .	٤٠ فصل في اختلاط الممكن والمطلق في الشكل الاول .
٥٥ فصل في عكس القياس وقياس الخلف .	٤١ فصل في اختلاط الممكن والضروري في الشكل الأول .
٥٦ فصل في القياس الذي من مقدمات متناسبة .	٤٢ فصل في المكنتين في الشكل الثاني .
٥٧ فصل في بيان أن الشيء كيف يعلم وبجهل معًا	٤٣ فصل في اختلاط الممكن والمطلق في الشكل الثاني .
٥٨ فصل في الاستقراء — والتبديل والضمير .	٤٤ فصل في اختلاط الممكن والمطلق في الشكل الثالث .
٥٩ فصل في الرأى — والدليل —	٤٥ فصل في اختلاط الممكن والضروري في الشكل الثالث .

صحيحة	صحيحة
والعلامة - والقياس الفراسي	٨١
فصل في نقل البرهان - واشتراك العلوم في المسائل .	٦٥
٧٥	فصل في <b>(البرهان)</b> ثم النصور والتصديق .
٦٦	فصل في المحسوسات - وال مجربات والمنوارات - والمقبولات .
٦٢	٠٠ فصل في كيفية حصول العلم بالممكنتات . ثم الدائمات بالممكنتات من البرهان .
٦٤	٧٥ « في المفتوحات - والمخيلات في الافتراضيات والأشياء الثلاثة .
٦٦	٧٦ فصل في اختلاف برهان الان والبرهان المطلق .
٦٧	٠٠ فصل في برهان الان - ومطلب والمطلب .
٦٨	٠٠ فصل في أن الحد لا يكتسب هل - ومطلب ما .
٦٩	٧٨ فصل في مطلب لم - ومطلب الإى .
٧٠	٠٠ « في اعانت القسمة في التحديد أمر البراهين ثلاثة .
٧١	٨٠ « في الاجناس العشرة .
٧٢	٨٢ « في مقدمات البراهين -
٧٣	٨٣ « في أقسام معنى الحد - والمحل الذانى .
٧٤	٠٠ فصل في المقدمة الاولية - وفي المقول على الكل .
٧٥	٨٥ فصل في المناسب - والمواضيع
٧٦	٨٦ والسائل البرهانية .
٧٧	٨٧ فصل في الأصول التي تعلم أولا قبل البراهين .
٧٨	٨٨ فصل في المقدمات - واختلاف الأقوال الشارحة .
٧٩	٩٠ فصل في إبانة المواضع المطلقة للباحث والمغلطات في القياس .

\* تم فهرس قسم المنطق ويليه قسم العلوم الطبيعيات \*

## القسم الثاني

من

# النَّجَاهُ

﴿في الحكمة الطبيعية﴾

(للسيد الشیخ الرئیس الحسین ابی علی بن سیدنا)

تلذذ بطبعه

لا يجوز لأحد أن يطبع أى قسم من أقسام كتاب النجاه من  
هذه النسخة وكل من اجترأ على ذلك يكون مكلفا  
بإراز أصل قديم يثبت أنه طبع منه والا  
يكون مسؤولا عن التعويض قانونا

نَحْمَدُ اللَّهَ رَبِّ الْعَالَمِينَ

(٧ - النجاه قسم الطبيعتا)

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿المقالة الأولى من طبيعتيات كتاب النجاة﴾

نريد أن نحصر جوامع العلم الطبيعي « والعلم الطبيعي صناعة نظرية وكل صناعة نظرية فلها موضوع من الموجودات أو الوهيات <sup>(١)</sup> في ينظر ذلك العلم وفي لواحقه فلعلم الطبيعي موضوع فيه ينظر وفي لواحقه « وموضوعه الأجسام الموجودة بما هي واقعة في التغير وبما هي موصوفة بأنحاء الحركات والسكنات وبعض موضوعات العلوم لها مباد وأوائل بها توجد « وموضوع العلم الطبيعي من تلك الجملة « وللعلوم أيضا مباد وأوائل من جهة ما يبرهن عليها وهي المقدمات التي تبرهن ذلك العلم ولا تبرهن فيه إما ببيانها وإما لملوها عن أن تبرهن في ذلك العلم بل إنما تبرهن في علم آخر والعلم الطبيعي من تلك الجملة « ليس ولا على واحد من أصحاب العلوم الجزئية اثبات مبادي موضوع علمه ولا اثبات صحة المقدمات التي بها يبرهن ذلك العلم بل بيان مبادي العلوم الجزئية على صاحب العلم الكلى وهو العلم الالهى والعلم الناظر فيما بعد الطبيعة وموضوعه الموجود المطلق والمطلوب فيه المبادى العامة والواحدة العامة « فلنضع المبادى الكلية للعلم الطبيعي الذى هو واحد من العلوم الجزئية وضعا «

﴿فصل في المبادى التي يقتدراها الطبيعي ويبرهن عليها الناظر في العلم الإلهي﴾  
 نقول إن الأجسام الطبيعية مركبة من مادة هي محل وصورة هي حالة فيه « ونسبة المادة إلى الصورة نسبة النحاس إلى المثال « والعام لها كلها من الصور الأقطار الثلاثة إذ كل واحد من الأجسام يمكن أن تفرض فيه امتداداً أولاً وامتداداً ثانياً مقاطعاً له على زاوية قاعدة وامتداداً ثالثاً مقاطعاً للامتدادين على زاوية قاعدة وزاوية القاعدة هي التي تحدث من تقاطع بعد قائم على بعد ليس ميله

(١) قوله أو الوهيات اشارة إلى مواضيع العلوم الرياضية \*

إلى أحدى الجهتين أكثراً من ميله إلى الأخرى - فهذا معنى كون الجسم ذاتاً قطاعاً ثلاثة وإن كان في نفسه شيئاً واحداً \* والأقطار التي تكون في الجسم لا تقوم في غير تلك المادة الموضوعة لها بطبعها \* والمادة أيضاً لا تتعري عن البعد الذي فيه نفرض هذه الأقطار \* وتلك المادة لا يتوخى في حدتها لاهذا البعد ولا هذه الأقطار على أنه جزء من وجودها بل هي خارجة عن ذات المادة وإن كانت حالة فيها مقارنة لها وليس للمادة بذاتها مقدار وقطر واذ ليس لها ذلك بذاتها بدل هي مستعملة لقبوله فلا عجب أن تكون مادة واحدة <sup>(١)</sup> تقبل حجماً فما فوق وما دونه تنتقل من حجم إلى حجم وهذا جائز في الوجود. وفي مادة الجسم الطبيعي صوراً آخر غير الصور الجسمية فلها صور مناسبة لباب الكيف <sup>(٢)</sup> ولباب الان ولنـير ذلك وإذا كان الأمر على هـذا فـلا جـسام الطـبيعـية إـذا أـخذـتـ عـلـىـ الـاطـلاقـ منـ الـمـبـادـيـ المـقارـنـةـ بـمـدـآنـ فـقـطـ (ـاحـدهـاـ)ـ المـادـةـ (ـوـالـأـخـرـ)ـ الصـورـةـ وـلـواـحـقـ الـجـامـسـ الطـبـيعـيـ هـيـ الـأـعـراضـ الـعـارـضـةـ مـنـ الـمـقولـاتـ التـسـعـ \*ـ وـفـرـقـ بـيـنـ الصـورـ وـبـيـنـ الـأـعـراضـ فـانـ الصـورـ تـحـلـ مـادـةـ غـيرـ مـتـقـوـمةـ الذـاتـ عـلـىـ طـبـيـعـةـ نـوـعـهـاـ وـالـأـعـراضـ تـحـلـ جـسـمـ الطـبـيـعـيـ الذـىـ تـقـومـ بـالـمـادـةـ وـالـصـورـةـ وـحـصـلـ نـوـعـهـاـ وـالـأـعـراضـ بـعـدـ المـادـةـ بـالـطـبـيـعـ \*ـ وـالـصـورـةـ قـبـلـ المـادـةـ بـالـعـلـيـةـ:ـ وـالـمـادـةـ وـالـصـورـةـ قـبـلـ العـرـضـ بـالـطـبـيـعـ وـالـعـلـيـةـ \*ـ وـالـمـبـادـيـ المـفارـقـ لـالـطـبـيعـيـاتـ لـيـسـ هوـسـبـاـ لـالـطـبـيعـيـاتـ قـبـلـ بـلـ وـلـبـدـأـيـهاـ المـذـكـورـيـنـ وـهـوـ يـسـتـبـقـ المـادـةـ بـالـصـورـةـ وـيـسـتـبـقـ بـهـمـاـ الـجـامـسـ فقطـ بـلـ وـلـبـدـأـيـهاـ المـذـكـورـيـنـ وـهـوـ يـسـتـبـقـ المـادـةـ بـالـصـورـةـ وـيـسـتـبـقـ بـهـمـاـ الـجـامـسـ الطـبـيـعـيـةـ فـاـذـاـ هـوـ مـفـارـقـ الذـاتـ لـالـطـبـيعـيـاتـ فـلـيـسـ لـلـطـبـيـعـيـ بـحـثـ عـنـ أـحـوالـهـ كـالـ بـحـثـ لـهـ عـنـ كـثـيرـ مـنـ أـحـوالـ الـمـبـادـيـنـ المـقارـنـيـنـ \*ـ وـلـلـجـامـسـ الطـبـيـعـيـةـ عـنـ الـمـبـادـيـ

(١) قوله فـلاـعـجـبـ الـخـ اـشـارةـ إـلـىـ اـثـبـاتـ التـخـلـلـ وـالـتـكـافـلـ الـحـقـيقـيـنـ وـقـوـلـ الـحـقـيقـيـنـ اـحـتـراـزـ مـنـ الـذـيـنـ يـنـقـصـ جـزـءـ وـزـيـادـةـ أـمـرـ خـارـجـيـ قـتـدـرـ (ـاـعـ)

(٢) قوله لـبـابـ الـكـيـفـ هـيـ الـمـبـادـيـ لـهـ قـوـلـهـ وـلـبـابـ الـاـيـنـ هـيـ الـمـبـادـيـ لـهـ وـلـغـيرـ ذـكـرـ قـاـنـونـ ذـكـرـ الـكـلـيـ أـنـ كـلـ الـأـعـراضـ الـصـادـرـةـ مـنـ الـجـامـسـ الطـبـيـعـيـ بـطـيـعـتـهـ فـمـسـدـرـهـ صـورـ طـبـيـعـيـ يـشـبـهـ الـحـكـاءـ وـيـنـفـيـاـ مـقـتـصـراـ عـلـىـ اـثـبـاتـ الـأـعـراضـ بـعـضـ الـعـسـبـيـنـ \*ـ (ـاـعـ)

المفارق استبقاء لذواتها واستبقاء لـكـالـاتـهاـ.ـ وكـالـاتـهاـ إـمـاـ كـالـاتـ أـوـلـ وـهـىـ التـىـ إـذـاـ اـرـقـعـتـ بـطـلـ مـاـ هـىـ لـهـ كـالـاتـ وـإـمـاـ كـالـاتـ ثـانـيـةـ لـاـ يـؤـدـىـ اـرـقـاعـهاـ إـلـىـ بـطـلـانـ الشـىـءـ الـذـىـ هـىـ لـهـ كـالـاتـ بـلـ يـؤـدـىـ إـلـىـ اـرـقـاعـ صـلـاحـ حـالـاتـهـ «ـ وـالـمـبـداـ المـفـارـقـ يـسـبـقـ هـذـهـ الـكـالـاتـ الثـانـيـةـ لـاـ بـذـاتـهـ بـلـ بـتـوـسـطـ وـضـعـ قـوـىـ فـيـ الـأـجـسـامـ هـىـ كـالـاتـ أـوـلـ وـمـبـادـىـ عـنـهـاـ تـصـدـرـ هـذـهـ الـكـالـاتـ الثـانـيـةـ وـمـنـ الـكـالـاتـ الثـانـيـةـ لـلـأـجـسـامـ الطـبـيـعـيـةـ أـفـعـالـهـاـ وـبـهـذـهـ القـوـىـ تـحـصـلـ أـيـضـاـ أـفـعـالـهـاـ «ـ وـلـيـسـ شـىـءـ مـنـ الـأـجـسـامـ الـمـوـجـودـةـ يـتـحـركـ أـوـ يـسـكـنـ بـنـفـسـهـ أـوـ يـتـشـكـلـ أـوـ يـفـعـلـ شـيـئـاـ غـيرـ ذـلـكـ وـلـيـسـ ذـلـكـ هـىـ عـنـ جـسـمـ آخـرـ أـوـ قـوـةـ فـائـضـةـ عـنـ جـسـمـ فـلـيـسـ يـصـدـرـ عـنـهـ شـىـءـ إـلـاـ وـفـيـهـ قـوـةـ مـنـ هـذـهـ القـوـىـ الـمـذـكـورـةـ عـنـهـاـ يـصـدـرـ ذـلـكـ وـكـلـ مـاـ يـصـدـرـ عـنـهـ مـنـ الـأـفـعـالـ .ـ وـهـذـهـ القـوـىـ الـتـىـ قـدـ غـرـزـتـ فـيـ الـأـجـسـامـ عـلـىـ أـقـاسـمـ ثـلـاثـةـ فـنـهـاـ قـوـىـ سـارـيـةـ فـيـ الـأـجـسـامـ تـحـفـظـ عـلـيـهـاـ كـالـاتـاـ مـنـ أـشـكـالـهـاـ وـمـوـاضـعـهـاـ الطـبـيـعـيـةـ وـأـفـعـالـهـاـ وـإـذـ زـالـتـ عـنـ مـوـاضـعـهـاـ الطـبـيـعـيـةـ وـأـشـكـالـهـاـ وـأـحـوـالـهـاـ اـعـادـتـهـاـ إـلـيـهـاـ وـتـبـتـقـتـهـاـ عـلـيـهـاـ مـاـ نـافـعـةـ مـنـ الـحـالـةـ الـغـيرـ الـمـلـائـمـ إـلـيـاهـاـ بـلـ مـعـرـفـةـ وـرـوـيـةـ وـقـصـدـ اـخـتـيـارـىـ بـلـ بـتـسـخـيرـ .ـ وـهـذـهـ القـوـىـ تـسـمىـ طـبـيـعـيـةـ وـهـىـ مـبـداـ بـالـذـاتـ لـحـرـكـاتـهـاـ بـالـذـاتـ وـسـكـونـهـاـ بـالـذـاتـ وـلـسـأـرـ كـالـاتـ الـتـىـ هـاـ بـذـاتـهـاـ وـلـيـسـ شـىـءـ مـنـ الـأـجـسـامـ الطـبـيـعـيـةـ بـخـالـ عنـ هـذـهـ القـوـةـ «ـ وـنـوعـ ثـانـيـ قـوـىـ تـفـعـلـ فـيـ الـأـجـسـامـ أـفـعـالـهـاـ مـنـ تـحـريـكـ أـوـ تـسـكـينـ وـحـفـظـ نـوـعـ وـغـيرـهـاـ مـنـ الـكـالـاتـ بـتـوـسـطـ آـلـاتـ وـوـجـوهـ مـخـتـلـفـةـ فـيـعـضـهـاـ يـفـعـلـ ذـلـكـ دـائـماـ مـنـ اـخـتـيـارـ وـلـامـرـفـةـ فـيـكـونـ نـفـساـ بـنـائـيـهـ وـلـبعـضـهـاـ الـقـدـرـةـ عـلـىـ الفـعـلـ وـتـرـكـهـ وـإـدـراكـ الـمـلـائـمـ وـالـمـنـافـ فـيـكـونـ نـفـساـ حـيـوانـيـةـ «ـ وـلـبعـضـهـاـ الـاحـاطـةـ بـمـقـائـمـ الـمـوـجـودـاتـ عـلـىـ سـبـيلـ الـفـكـرـةـ وـالـبـحـثـ فـيـكـونـ نـفـساـ إـنـسـانـيـةـ «ـ وـالـنـفـسـ بـالـجـمـلةـ كـالـ أـوـلـ جـسـمـ طـبـيـعـيـ آـلـيـ ذـىـ حـيـاةـ بـالـقـوـةـ «ـ وـمـنـ النـوعـ ثـالـثـ قـوـىـ تـفـعـلـ مـثـلـ هـذـاـ الفـعـلـ لـبـآـلـاتـ .ـ وـلـاـ بـاـنـحـاءـ مـتـفـرـقةـ بـلـ بـارـادـةـ مـتـجـهـةـ إـلـىـ سـنـةـ وـاحـدةـ لـاـ تـمـدـاـهـاـ وـتـسـمىـ نـفـساـ فـلـكـيـةـ .ـ وـهـذـهـ القـوـىـ الـمـذـكـورـةـ أـيـضـاـ هـىـ صـورـ الـأـجـسـامـ الطـبـيـعـيـةـ وـالـصـورـ الـتـىـ فـيـ الـمـادـةـ مـنـهـاـ صـورـ لـيـسـ مـنـ شـانـهـاـ

أن تخلو منها مواتها»، ومنها صور من شأنها أن تخلو عنها مواتها - وهذه إذا زايلتها منها واحدة - وجب أن تختلفها غيرها إذ قيل إن هذه المادة لا تمرى عن الصورة \* خيئته يكون كوناً الذي الثانية صورته \* وفساداً الذي كانت الأولى صورته \* ومثل هذا التبدل في الأعراض ليس بكون وفساد بل هو استحالة أو نمو أو نقلة أو غير ذلك<sup>(١)</sup>. وكل ما كان بعد ما لم يكن فلا بد له من مادة موضوعة يوجد فيها أو عنها أو معها. وهذا في الكائنات الطبيعية محسوس مشاهد \* ولا بد له من عدم ينتفعه لأن ما لم ينتفعه عدم فهو أذى ولا بد من صورة له حصلت في المادة في الحال وبالخلافة كما كانت ولا كون \* فإذا أبادى المقارنة الطبيعيات الكائنة ثلاث صور بمادة وعدم وكون العدم مبدأ هو لأن لا بد منه للسائل من حيث هو كائن وله عن السائل بد وهو مبدأ بالعرض لأن بازتفاعه يكون السائل لا بوجوده وقطع الصورة في الوجود أوفر من قطع المادة لأنها علىها المطية لها الوجود وليها الظيوان وجودها بالصورة - وأما العدم فليس هو بذات وجودة على الاطلاق ولا معدومة على الاطلاق بل هو ارتفاع الذات المأجودة بالقوة \* وليس أى عدم اتفق مبدأ للسائل بل العدم المقارن لقوة كونه أى لا مكان كونه وهذا ليس العدم الذي في الصورة مبدأ لكون السيف البتة بل العدم الذي في الحديد فإنه لا يتأتى تكون سيف من صورة ويتأتى عن الحديد والمادة إذا كان فيها هذا العدم فهو هيولي \* وإذا كانت فيها الصورة فهي موضوع، فـ كأنها هيولي للصورة المعدومة التي بالقوة وموضوع للصورة الموجودة التي بالفعل \* والأشياء الكائنة سببان خارجان أيضاً بالذات وهم الفاعل والنهاية والغاية هي التي لأجلها توجد \* وقوم يدعون الآلات من جملة الأسباب والمثل

(١) قوله وغير ذلك هو الحركة في الوضع والعامل أنه أشار إلى أقسام الحركة الاربعة الحركة في الكيف وهي الاستحالة وفي الكيف وأشار إلى أحد اقسامها وهو التقو - والحركة في الابن وهي النقلة والحركة في الوضع التي به عليها بتوله أو غير ذلك (١-ع)

أيضاً وليساً هما في الأشياء الطبيعية بالنحو الذي يدعى به القوم وجميع الأشياء الطبيعية تنساق في الكون إلى غاية خير وليس يمكن شيء منها جزافاً ولا اتفاقاً إلا في الندرة بل لها ترتيب حكمي وليس فيها شيء معطل لا فائدة فيه وليس يكون عن المبدأ الأول المباين فيها فعل قسري ولا خلاف لما توجبه القوة المحبولة فيها منه إلا على سبيل التأدي والتولد - فهند هي الأصول الموضعية الكلية في علم الطبيعيين ويتكلّم بتصحيح ما ينبغي أن يُصحح منها العلم الآاهي \*

### ﴿فصل في تجوهر الأجسام﴾

وللناس في الأجسام الطبيعية من جهة تجزئها أقساماً كثيرة فسائل يقول إن الأجسام الطبيعية تتجزأ بالفعل والقوة تجزأ متناهياً وهي مركبة من أجزاء لا تتجزأ إليها تنتهي القسمة \* وسائل يقول إن الأجسام الطبيعية لها أجزاء غير متناهية وكلها موجودة فيها بالفعل وسائل إن الأجسام الطبيعية منها أجسام مركبة من أجسام إما متشابهة الصورة كالسرير \* وإما مختلفتها كبدن الحيوان \* ومنها أجسام مفردة والأجسام المركبة لها أجزاء موجودة بالفعل متناهية وهي تلك الأجسام المفردة التي منها تربت \* وأما الأجسام المفردة فليس لها في الحال جزء بالفعل \* وفي قوتها أن تتجزى أجزاء غير متناهية كل واحد منها أصغر من الآخر وليس تنتهي قسمتها البتة إلى جزء لا يتجزى وما وجد في كلا القسمين من الأجزاء فهو متناه وتنجزى إما بت分区 الاتصال وإما باختصاص العرض ببعض منه يبزه حلولاً - إما عرض غير مضاد كالبياض - و إما عرض مضاد كالماسة والموازاة - و إما بالتوهم وإذا لم يكن أحد هذه الثلاثة فالجسم المفرد لا جزء له بالفعل \* والرأيان الأولان باطلان \* فاما رأى الذين أثبتوا للأجسام أجزاء متناهية منها تتركيب ويوجد كل واحد منها غير متوجز ببطلانه بما أقول \* وهو ان كل جزء من جزءاً فقد شغله بالمس وكل ما شغل شيئاً بالمس فاما ان لا يدع فراغاً عن شغله بجهة أو يدع فكل جزء من جزءاً فاما أن يدع

فراغاً عن شغله أو لا يدع ولكن إن كان يتأني ان يعاشه آخر غير المماس الأول  
 فقد ترك إذا فراغاً عن شغله وقد يتأني ان يعاشه آخر غير المماس الأول « فقد  
 ترك إذا فراغاً عن شغله وكل ما كان كذلك فمسوسيه متجمزى الذات - فإذا  
 كل جزء من جزأ بهذه الصفة فمسوسيه متجمزى الذات فإذا كل ما لا يتجمزى  
 لا يتماس إلا على سبيل التداخل وكل ما لا يتماس إلا على التداخل فلا يتأني  
 أن يتراكب منه شيء أعظم منه بل جسم - فإذا الأجزاء الغير المتجمزة لا يتأني  
 أن يتراكب عنها مقدار ولا جسم - وأيضاً لنفرض جزأين غير متجمزتين وضما  
 على جزأين غير متجمزتين وبينهما جزء غير متجمز إن أمكن فنقول إن كل شيئين  
 يصح على كل واحد منها الحركة وليس ولا واحد منها غير قابل للحركة ولا  
 يمنع أحددهما الآخر عن الحركة إلا على سبيل التصادم والقائمة وليس بينهما  
 تناقض في القوى يتبعا دان به فإذا لم يكن مانع من خارج لم يكن ولا واحد منها  
 مانعاً للآخر عن الحركة إليه حتى يتصادما وكل ما كان كذلك فليس محال أن  
 يتحرر كاماً حتى يتصادما والجزآن المفروضان فرضًا كذلك فليس إذا بمحال أن  
 يتحرر كاماً حتى يلتقيا متصادمين فلنفرض أنهما تحرراً وتتصادما فاما أن يلتقيا على  
 الجزء الأوسط - واما أن يلتقيا على أحد الطرفين ولا يجوز أن يلتقيا على أحد  
 الطرفين لأن إن التقى عند أحد الطرفين فيكون أحدهما لم يتحرك فإذا يلتقيان  
 على الجزء الأوسط فإذا يصير الأوسط متجمزاً لأن كل واحد منها يكون قد  
 قطع بعضه « وقد قيل إنه غير متجمز وهذا خلف ولا يبعد أن يبين من هذا أن  
 الجزأين الثابتين متجمزان أيضاً وذلك أيضاً خلف وعلى هذا براهين كثيرة من  
 الجهات آخر ومن جهة تركيب المرباعات منها المساواة الأقطار والأضلاع ومن جهة  
 المسامتات فإنه من المعلوم أن كل شيء له ممت مع شيء آخر وإن كان بوساطة  
 ثالث كما للشمس مع الحد المشترك بينها وبين الفلك بوساطة ذى الفلك فإنه إذا  
 تحرك زال ممته وكانت مسامنته مع شيء آخر فيجب إذاً إذا تحركت الشمس

جزاً أن يكون قد زال ممتهناً من قبل ذلك جزاً فيجب أن يكون ما يسمى الشمس دائراً على جسم صغير مساوياً لمدار الشمس ولم يكن (مدار الشمس) أعظم وأن تكون حركة الفل مثل حركة الشمس وان وضع ما يزول بالسمت من حركة جزء واحد (من الشمس) أقل من جزء فقد انقسم وأما مناقضة الرأي الثانى فهو أن ذلك يمنع الحركة إذ من الحال أن يقطع المتحرك مسافة ذات أجزاء إلا وقد تعدد أنصافها وسائر أجزائها فلنفرض متحركاً ومسافة فنقول إن كان أجزاء المسافة غير متناهية فلها نصف ولنصفها نصف وكذلك إلى غير النهاية بالفعل وإن كان كذلك فقد يقطع المتحرك في زمان متناهي الطرفين أنسفاً غير متناهية في أزمان متناهية لكن التالي محال فالمقدم محال فإذا كانت المسافة متناهية الأجزاء علم منها أن الأجسام متناهية الأجزاء ووهنا براهين أخرى منها أنه لا كثرة إلا والواحد فيها موجود فإن كانت كثرة موجودة بالفعل فالواحد بالفعل موجود فيها والواحد بالفعل غير متجرز بالفعل فإذا للجسم ذي الكثرة أجزاء أولى غير متجرزة فإذا أخذ منها متناهية أمكن أن يركب وإذا أمكن أن يركب لم يدخل إما أن لا يزداد حجماً على الواحد فيكون كذلك حال الجميع الفير المتناهي وأما أن يزداد حجماً فيمكن حينئذ أن يحدث عنها جسم وإذا أمكن أن يحدث عنها جسم كان جسمان أجزاء متناهية بالفعل ولم يكن كل جسم من كمام أجزاء غير متناهية فإذا ليس وجود الجسم المفرد هو من أجزاء فيه متناهية بالفعل غير متجرزة ولا من أجزاء فيه غير متناهية فإذا ليس للجسم المفرد بالفعل جزء إلا ويحتمل التجزى فإذا إما أن ينتهي في التجزى في الآخرة فيكون مركباً من أجزاء لا تتجزى لكن التالي كذب فالقديم كذب وإذا أن لا ينتهي في التجزى البناء وذلك هو المطلوب \*

» المقالة الثانية من العابعيات في لواحق الأجسام الطبيعية «

أعنى الحركة - والسكن - والزمان - والمكان - والخلال - والتناهى -

واللاتاهي والتماس - والاتهام - والاتصال - والتناهى \*  
﴿فصل في الحركة﴾

الحركة فقال على تبدل حال قارة في الجسم يسيراً يسراً على سبيل اتجاه نحو  
شيءٍ والوصول إليها إليه هو بالقوة لا بالفعل فيجب من هذا أن تكون الحركة  
مفارقة حال لا محالة ويجب أن تكون تلك الحال قبل التنفس والتزييد لأن  
مانخرج عنه يسيرأً يسراً على سبيل اتجاه نحو شيءٍ فهو باقٌ ما لم ينقض الخروج  
عنه البتة جملة وإلا فإن الخروج عنه يكون دفعه وكل ما كان كذلك فاما أن يتتشابه  
الحال فيه في أي وقت من الخروج عنه فرض أو لا يتتشابه لكن لا يجوز أن  
يتتشابه لأنه لوتشابه لما كان عنه خروج البتة فإذاً كل مانخرج عنه يسيرأً يسراً  
 فهو باقٌ غير متشابه الحال في نفسه عند الخروج عنه وما كان كذلك فهو قابل  
للتنفس والتزييد مثل البياض والسود والحرارة والبرودة والطول والقصر والقرب  
والبعد وكبير الحجم وصغره \* ولذلك قيل إن الحركة (هي فعل وكمال أول للشيء  
الذى بالقوة من جهة المعنى الذى هو له بالقوة) فان الجسم الذى هو في مكان ما  
بالفعل وفي مكان آخر بالقوة ما دام في المكان الأول ساكناً فهو بالقوة متحرك  
وبالقوة واصل وإذا تحرك حصل فيه كمال وفعل أول وبه يتوصل إلى كمال وفعل  
ثان هو الوصول لكنه مادام له هذا الكمال فهو بعد بالقوة في المعنى الذى هو  
الفرض بالحركة وهو الوصول فالحركة بكل أول لما بالقوة من جهة ما هو بالقوة فان  
الحركة له من حيث هو بالقوة في مكان يقصده لامن جهة ما هو بالفعل إنسان أو  
نحاس \* وإذا كان كذلك فالحركة وجودها في زمان بين القوة المحسنة والفعل المحسن  
وليس من الأوراق التي تحصل بالفعل حصولاً قاراً مستكلاً \* وقد ظهر أن  
كل حركة في أمر يقبل التنفس والتزييد وليس شيءٌ من الجواهر كذلك فإذاً الشيءُ  
من الحركات في الجوهر فإذاً كون الجواهر وفسادها ليس بحركة بل هو أمر يكون  
دفعه واحدة \* وأما السكينة فلأنها تقبل التنفس والتزييد خليق أن يكون فيها حركة

كال فهو والذبول والتخلخل والتكافف الذي لا يزول فيه اتصال الجسم فانها من جهة ما يتزايد بها الجسم أو يتناقص فهى من هذه الجهة عندنا أعني جلة الحركة في السمية وقد توجد الحركة في السيميات فيما يقبل التناقص والاشتداد كالتباس والتسود « وأما في المضاف فلأن المضاف أبداً عارض لقوله من الباقي فهو تابع لها في قبول التناقص والتزييد فإذا أضيفت إليه حركة فذلك بالحقيقة لتلك المقوله (فاما الان) فإن وجود الحركة فيه ظاهر جداً (واما متى) فإن وجود الجسم بتوسط الحركة فكيف تكون فيه الحركة فإن كل حركة كأن بين تكون في متى فلو كان فيه حركة لكن لم تكن متى آخر وهذا خلف (واما الوضع) فإن فيه حركة على رأينا خاصة كحركة الجسم المستدير على نفسه فإنه لو توه المكان المطيف به معدوماً لما امتنع كونه متاحراً والمتحرك بالحركة التي تكون في المكان لو توه المكان المطيف به معدوماً لامتنع كونه متاحراً فإذاً ليس المتحرك بالاستدارة على نفسه متاحراً بالحركة التي تكون في المكان فظاهر أنه ليس بمتاحرك في شيء آخر غير الوضع فليس إذا متاحراً إلا في الوضع ولا تنتهي من قولنا إنه لو توه المكان المطيف به معدوماً لما امتنع كونه متاحراً فإن لهذا من الموجودات مثلاً وهو الجرم الأفقي وأكثر الناس لا يرون وراءه جسماً يطيف به وذلك هو الحق « ولا يتحقق ذلك عن توهه متاحراً وكيف وهو متاحراً أبداً « لأن الجسم المتحرك بالاستدارة على نفسه إذا فرض في مكان فاما أن يبيان كليته كليه المكان أو نلزم كليته المكان ويبيان أجزاءه أجزاء مكانه لكن ليس تتحرك كليته عن المكان لأن كليته لا تبيان المكان ومالم يبيان مكانه فليس بمتاحرك في المكان فإذا كليته نلزم المكان وتبيان أجزاءه أجزاء المكان وكل جسم بين أجزاءه أجزاء مكانه فقد اختلفت نسب أجزاءه إلى أجزاء مكانه وكل ما اختلفت نسب أجزاءه إلى أجزاء مكانه فقد تبدل وضعهـ فهذا الجسم قد تبدل وضعه بحركته المستديرة وليس ههنا تبدل حال غير هذا فليس ههنا تبدل غير الوضع والوضع يقبل التناقص

والاشتداد في قال انصب وانكس (واما الملاك) فان تبدل الحال فيه تبدل اولافى  
الابن فإذا لا حرکة فيه بالذات بل بالعرض \* واما مقوله أن يفعل فلقاءيل أن يقول  
إنه قد يتهمأ أن ينسليخ الشىء عن النصافه بالفعل يسيرأ يسيرأ لامن جهة تنقص  
قبول الموضوع لنظام الفعل على هيئة واحدة بل من جهة هيئته ولكن ذلك أمالاً  
القوه إن كان فعله بالطبع جملت تخرور يسيرأ يسيرأ وأما لأن العزيمة ان كان فعله  
بالارادة جملت تنفسخ يسيرأ يسيرأ \* واما لأن الآلة والاداة ان كان فعله بهما  
جيمعا جملت تكل يسيرأ يسيرأ وفي جميع ذلك يكون تبدل الحال اولاً في  
القوه أو العزيمة أو الآلة ويتبعه في الفعل وإذا كان ذلك كذلك كانت الحرکة  
في قوه الفاعل أو عزيمته أو الآلة أولاً وفي الفعل بالعرض ليس فيه بالذات على  
أن الحرکة ان كانت خروجا عن هيئة قارة وليس شيئاً من الافعال كذلك فإذا  
لا حرکة بالذات الا في السك . والكيف . والأين . والوضع \* فالحرکة هي  
ما يتصور من حال الجسم خروجه عن هيئة قارة يسيرأ يسيرأ وهو خروج عن  
القوه إلى الفعل منتها الادفعه بل الحرکة كون الشىء بحيث لا يجوز أن يكون على  
ما هو عليه من أينه وكيفه ووضعه قبل ذلك ولا بعده: والسكون هو عدم هذه  
الصورة فيما من شأنه أن يوجد فيه ومثل هذا العدم يصح أن يعطى رسمها من  
الوجود لأن ما هو معدوم بالاطلاق ليس بموجود مطلقا فلا يتأتى أن يكون له وجود  
في شيئاً آخر البتة والجسم الذي ليس فيه حرکة وهو بالقوه متحرك لوم يكن له هذا  
الوصف الذي يصير به الجسم متميزا عن غيره وخاصة تكون له لذاته \*  
ولو كان لذاته لما بابنه \* ولكننه ببابنه إذا تحرك فإذا هذا الوصف له معنى ما فإذا  
هذا العدم له معنى ما فإذا العدم الحرکة فيما من شأنه أن يتحرك مفهوم في ذاته غير  
نفس الجسم \* وإنما العدم الذي لا يحتاج الشىء في أن يوصف به إلى غير ذاته  
 فهو ملا ينضاف إلى وجوده وامكانه كعدم الفردين في الانسان وهو السلب في  
العقل والقول \* واما عدم المشي فيه فهو حالة مقابلة لامشي توجد عند ارتفاع علة

المشى وجوداً مَا بنحو من الأثناء وله علة بنحو وهو بعينه علة الوجود ولكن عند ارتفاعه فإنه إذا حضر فعل الوجود وإذا غاب فعل ذلك العدم فهو علة بالعرض لذلك العدم فالعدم إذا ملول بالعرض فهو إذا يصح أن يوضع موجوداً بالعرض \* وهذا العدم ليس هو لاشيء على الأطلاق بل لاشيئية شيء مأفي شيء مأمعن بحال ما معينته وهو كونه بالقوة \*

﴿ فصل في أن لكل متحرك علة محركة غيره ﴾

نقول إن كل حركة توجد في الجسم فاما توجد علة محركة لأنها لو كان الجسم يتتحرك بذاته وتوجد فيه الحركة بما هو جسم فاما أن يكون لأنّه جسم فقط \* وإنما أن يكون لأنّه جسم ما ولو كان لأنّه جسم فقط لكن كل جسم متحرك \* وإن كان لأنّه جسم ما ف تكون علة الحركة الخاصية التي تلك الجسمية وتلك الخاصية معنى زائد على المبولي الجسمية والصورة الجسمية وهي قوة أو صورة أخرى غير ذلك ف تكون الجسمية تحمل فيه الحركة عن وجود تلك الخاصية فيه فيكون مبدأ الحركة تلك الخاصية ومبدأ قبول الحركة هو الجسم لا محالة وأيضا كل حركة تفرض وجودة في الشيء منسوبة إلى قطعها، سافة أو كيفية أو غير ذلك ف أنها في الحال ت عدم من حيث هي كذلك وجود الحركة إنما يحصل بأن يكون كذلك \* وليس شيء مما يوجد للشيء بذاته ي عدم عنه أو ي عدم عنه ما يتعلق بكونه فإذا ليس شيء من الحركات يوجد لاشيء بذاته فإذا كل حركة فلها علة محركة \* وهذه العلة الحركة ينبغي أن يضاف إليها التحرير يك وحدتها ولا يجوز أن يقال أن الجسم يحرك نفسه بحالاته لو كان الجسم يحرك نفسه بها لكن نفسه يتتحرك عن نفسه بها فيصير محركاً ومنتحر كامحركة واحدة ولو كان كذلك لكن شيء واحد فاعلاً وموضوعاً لفعل واحد وهذا الحال على ما وضمناه في المبادي والمقدمات فإذا الفعل مضاد إلى العلة وحدتها وهذه العلة الحركة إما أن تكون موجودة في الجسم فيسجي متتحركاً بذاته وإما أن لا تكون موجودة في الجسم بل خارجة عنه

فيسى متراكلا لابداته والمتراكب بذاته إما أن تكون العلة الموجدة فيه يصح عنها أن تحرك نارة وان لا تحرك أخرى فيسى متراكب بالاختيار وإنما لا يصح عنها أن لا تحرك ويسمى متراكب بالطبع « المتراكب بالطبع إنما يكون بالتسخير فتحركه على بلا ارادة ويسمى متراكب بالطبيعة - وإنما أن يكون بارادة وقدد ويسمى متراكب بالنفس الفلكلية »

﴿ فصل في أنه لا يجوز أن يتحرك الشيء بالطبيعة وهو على حالته الطبيعية وفي أنه ليس شئ من الحركات بالطبيعة ملائمة لذاتها ﴾

كل ما اقتضته طبيعة الشيء لذاته فليس يمكن أن يفارقه إلا والطبيعة قد فسدت وكل جزء من الحركة يفرض للحركة بانقسام زمان أو مسافة فقد يمكن أن يفارق والطبيعة لم تبطل فكل حركة تتبع في الجسم فانها يمكن أن تفارق والطبيعة لم تبطل فليس شئ من الحركات مقتضى طبيعة الشيء المتحرك فإذا إن وجدت الطبيعة، مقتضية للحركة فانها ليست على حالتها الطبيعية وإنما تحرك تعود إلى الحالة الطبيعية وتبلغها فإذا بلغتها يرتفع الموجب للحركة وامتنع أن يتحرك فيكون مقدار الحركة على مقدار البعد من الحالة الطبيعية الملامحة التي فورقت بالقسر وكل حركة بالطبيعة فهي هرب بالطبع عن حال وكل ما كان كذلك فهو عن حالة غير ملائمة فإذا كل حركة بالطبيعة فمن حالة غير ملائمة - وهذه الحركة ينبغي أن تكون مستقيمة إن كانت في المكان لأن هذه الحركة لم يل طبيعى وكل ميل طبيعى فعلى أقرب مسافة وكلما كان على أقرب مسافة فهو على خط مستقيم - وهذه الحركة على خط مستقيم فإذا الحركة المكانية المستديرة كالتي تكون على مركز خارج عنها ليست عن الطبيعة - وكذلك الحركة الوضعية وكيف تكون الحركة الوضعية بالطبيعة وقد ثبت أن كل حركة بالطبيعة فانها هرب من الطبيعة عن حالة غير طبيعية والطبيعة لا تفعل بالاختيار بل إنما تفعل فأعطيها بالتسخير والطبع فلا تفتتن حركاتها وأعطيها فلنضع الحركة الوضعية بالطبيعة فيكون للهرب الطبيعي

عن الوضع الفير الطبيعي وكل ما كان للهرب الطبيعي عن شيء غير طبيعي فأنه لا يكون فيه قصد طبيعي بالعود إلى ما فارقه بالهرب فإذا الحركة المستديرة الوضعية الطبيعية لا يكون فيها قصد طبيعي بالعود إلى ما فارقه وهذا كذب والذى أوجبه وضعنا الحركة الوضعية طبيعية فهو إذا غير طبيعية فهو إذاً عن اختيار أو إرادة وبهذا يبرهن أيضًا على الحركة المكانية المستديرة أنها ليست طبيعية فيتبين أن كل حركة مستديرة ليست عن قاصر فبدؤها نفسى أى قوة حركة بالاختيار أو الإرادة \*

﴿ فصل في أنه لا يمكن أن تكون حركة مكانية غير متجزئة على ما يراه القائلون بجزء غير متجزء ولا في غاية السرعة ولا في غاية البطء ﴾

إن أمكن وجود حركة غير متجزئة أمكن وجود مسافة غير متجزئة وجود مسافة مركبة من أجزاء لا تتجزى وبالتالي الحال كما قد تبين فالمقدم الحال وإذا كانت الحركة مطابقة للمسافة والمسافة تتجزى إلى غير النهاية فالحركة لا تنتهي في التجزئة \* ونقول إن الحركة إن كانت مؤلفة من حركات لا تتجزأ لم يجز أن تكون حركة أسرع من حركة وأبطأ من حركة إلا والأسرع أقل سكנות والأبطأ أكثر سكנות إلا فليقطع جرم ما في وقت ما يتحرك غير متجزئة مسافة ما فذلك المسافة إن كانت متجزئة فالحركة عليها متجزئة وقد فرضت غير متجزئة وإن كانت غير متجزئة فالباطئ يقطع في ذلك الزمان إما مثلها وإما أكثر منها \* فإن قطع منها ليس بطيئ وإن قطع أكثر منها فهو أسرع \* وإن قطع أقل فقد تجزأ المسافة وهذا كله خلاف لكتاب الظاهر أن الحركة تكون أسرع من حركة وأبطأ لا بسبب السكנות \* فنحن نعلم أن السهم في نفوذه والطارق في طيرائه إن كانت حركاته مركبة من حركات لا تتجزى وهي في أنفسها لا أسرع منها لم يدخل إما أن تكون مركبة منها بلا تخلل سكנות أو تكون بتخلل سكנות قليلة جداً بالقياس إلى الحركات \* فإن كان لا تخلل السكנות فيجب أن تكون حركة

السهم والطاوئ مساوية لحركة الشمس المشرقة أو أسرع منها وهذا حال « وإن كان بخلال السكנות وهي أقل من الحركات فيجب أن يكون فضل حركة الشمس عليها أقل من الضعف لكن ليس بينهما نسبة يعتمد بها فإذا ليس حركات لا تتجزى ولافي غاية السرعة وليس السرعة والابطاء بسبب تخلل السكנות بل قد يكونان في نفس الحركة وهي متصلة لشتمها وضيقها »

﴿ فصل في الحركة الواحدة ﴾

الحركة قد تكون واحدة بالجنس وقد تكون واحدة النوع وقد تكون واحدة بالشخص والحركة الواحدة في الجنس هي التي تقع في مقوله واحدة أو في جنس واحد من الأجناس التي تحت تلك المقوله مثل النمو والذبول فإنها واحد بالجنس أي في الكم ومثل التسخن والتبييض فإنها واحد بالجنس أي في الكيف والتسخين والتبريد واحد بالجنس الأقرب لأنهما في الكيفية الانفعالية « والحركة الواحدة في النوع هي التي إن كانت ذات جهة مفروضة كانت في نوع واحد عن جهة واحدة وإلى جهة واحدة » وفي زمان مساو وممثل تبييض ما يتبييض وتسخين ما يتتسخن - وكذلك الصعود للتصعد والتسلل للمتسفل ويقال حركة واحدة بالشخص وهي التي تكون مع ذلك كله عن متحرك واحد بالشخص في زمان واحد ويكون وحدة هذه الحركة الشخصية هي بوجود الاتصال فيها « والحركات المتفقة في النوع لا تتصاد وهذا بين بنفسه »

﴿ فصل في تضائف الحركات ﴾

الحركات المتضائفة يعني بها التي يجوز أن يقال لبعضها أسرع من بعض أو أبطأ أو مساوله في السرعة « ولما كان الأسرع هو الذي يقطع شيئاً مساواً لما يقطعه الآخر في زمان أقصر أو الذي يقطع في زمان سواء أزيد مما يقطعه الآخر والمتساو في السرعة هو الذي يقطع في مثل الزمان مثل ما قطع الشيء فيجب أن تكون الأشياء التي فيها الحركة من شأنها أن يقال لها إن بعضها مساو لبعض

وأزيد وأقص \* إما مطلقا مثل خط نلط وارتفاع لارتفاع وياض لبياض \* وإما غير مطلق وذلك الذي هو غير مطلق هو على وجهين إما أن يكون في القوة مطلقا مثل المثلث للربع فإن في قوة بعض المثلثات أن يقطع سطحه أجزاء \* ثم ينعدم منها صربع - وأما في القوة بحسب الوجه مثل القوس المستقيم فإنه لا يجوز أن يكون قوسا مساواً لمستقيم البتة بالفعل إذ المساوى هو الذي ينطبق على الشيء فلا يفضل عليه ولكنه في القوة الوهمية قد يتوجه مساواً له لأنَّه يمكن أن يتوجه المستقيم المستقيم مستديرا هنا - وأما أن يكون لا بالقوة ولا بالفعل ولكن يخيل أن نسبة شيء إلى شيء مثلاً مثل نسبة إلى مقابله مثل بياض وسوداد كل واحد منهما في الغاية أو شدة كل واحد منهما الزائدة على المتوسطة مناسبة لشدة الآخر \* فكان بعد شدته أو نقصه من أحد الطرفين بعد الآخر عن مقابله فالحركات المضادة في الحقيقة هي التي منقسمة إلى القسم الأول المطلق وهي التي نوع ما فيه الحركة فيما جمعها واحد ثم القسم الثاني \* وأما القسم الثالث والرابع فجازيان وأبعدهما الرابع \* **﴿فصل في تضاد الحركات﴾**

فنقول أولا إن الضدين هما اللذان موضوعهما واحد وهو ذاتان يستحيل أن يجتمعوا فيه ولا يستحيل أن يتعاقبا عليه وبينهما غاية الخلاف وبعد ذلك فنقول أن تضاد المتحركين لا يوجب بين الحركات تضادا وليس تضاد الحركات هو أن المتحركين متضادان فإنه قد تتحرك أشياء متضادة حرارة واحدة بالنوع كما قد يتحرك حار وبارد حرارة واحدة بالنوع \* ولو كان تضاد الحركات لأنهما عن متحركين متضادة لما كان شيئا من الأضداد يتحرك حرارة واحدة فإذا تضاد المتحركين ليس هو الموجب لتضاد الحركتين \* وأيضا لو كان تضاد الحركتين لأجل تضاد المتحركين بأن يكون حقيقة تضادهما هو تضاد المتحركين لما كان كل حركتين متضادتين عن ضدين وذلك كذب لأن بعض الأشياء يوجد هو بعينه متحركا حركتين متضادتين لوجود حد التضاد لهما وذلك كشيء واحد

يبيض <sup>٢</sup> مرة ويسود أخرى ويملو قارة ويسلل أخرى فليس إذا تعلقحقيقة التضاد في الحركات المضادة بتضاد المتردّدات ولا أيضاً بالزمان لأن الحركات كالم تتفق في نوع الزمان فإذا قلنا ليس شيء من زمان حركتين مختلفتين بمحظتين وكلما تضاد به الحركتان مختلفتان لزم أن الزمان لا تضاد به الحركات فبين أن الزمان لا يوجد البتة تضاداً في الحركات ولا يكون به التضاد في الحركات ولا أيضاً تضاد الحركات هو تضاد ما فيه التحرك لأنه قد توجد حركتان متضادتان تسلّكان مسافة واحدة أو طريقاً واحداً بين كفيتين متضادتين بل تضاد الحركات هو بتضاد الأطراف والجهات إذ كانت الحركات إنما تختلف إما في جهاتها وإما في هيئة ما فيه تحرّك <sup>٣</sup> وإنما في المحرك لها والمتحرّك بها أو الزمان فإذا ثبتت هذا <sup>٤</sup> فنقول إن الحركة المستقيمة لا تضاد الحركة المستديرة المكانية لأنها لا تضادان في الجهات <sup>٥</sup> وكل حركتين متضادتين فيما متضادتان بالجهات وإنما قلنا أن الحركات المستقيمة لا تضاد المستديرة في الجهات لأن المستديرة لا جهة فيها بالفعل لأنها الاتجاه لها بالفعل لأنها متصل واحد <sup>٦</sup> ثم ان فرض جهتان وطرفان مشتركان للمستقيم والمستدير كان توجيه المستدير اليهما جميعاً بالسواء <sup>٧</sup> وكلما فرض جهتان متضادتان للضدين امتنع أن يكون توجيه أحددهما اليهما بالسواء <sup>٨</sup> ونقول إنه لا تضاد فيما بين الحركات المستديرة لأنها لا تختلف في النهايات وكل حركتين متضادتين فمختلفتان في النهايات بل متضادتان ولكن قد يمكن أن يتوجهن مختلفاً المأخذ فيها تضاداً وذلك غير حق لأنه إذا فرض في المدار مأخذ جهتين مختلفتين كان معناه أن أحدهى الجهتين هي من نقطة إلى أخرى والأخرى من الأخرى إلى الأولى ولكن إيماناً مأخذ الاتجاه في الحركة عليه من نقطة إلى أخرى كان ذلك الاتجاه في الحركة في باقي المدار يفعل خلاف ما فعل في الأولى والحركة في الثانية يفعلان أحدهما في مدار ما اتجاهها من نقطة إلى أخرى وتفعل الأخرى في ذلك المدار اتجاهها من النقطة الأخرى إلى الأولى فإن كل واحد منها يفعل بعد

ذلك في ذلك الاتجاه بعينه ما فعلت الأخرى \* ولكن يقع فعل كل واحد منها المشابه لفعل الآخر في جزئين مختلفين من المدار وكل واحد منها مشابه فعله في الآخر ولكن مختلفان باختلاف جزء المدار واختلاف جزء المدار ليس اختلافا فيما إلا بالعدد فقط \* وكل اختلاف موجب التضاد فليس هو اختلاف قرن بالعدد فقط فإذا اختلاف جزء المدار ليس اختلافا بوجب التضاد وليس هنا إلا هذا الاختلاف فليس إذا اختلاف هذه الجهات موجبا للتضاد فإذا ان أمكن أن تتصادم الحركتان المكانيتان فيما المستقيمتان فيبين أنها لا تختلطان في خط واحد المختلفتان في المبدأين والجهتين فضد الماء الطاغية الصاعدة ضد الماء المتسارعة \* وهذا التضاد غير متعلق بنفس الطرفين بأن يتعينا بل بجهتيهما ولو كان تعين الطرفين موجبه لما كان تضاد إلا عند موافاة النقطة الغائبة ولو كان كذلك لما كان التضاد إلا عند انتهاء الحركات ولو كان كذلك لما كان بين الحركات الموجودة تضادا ولكن بين الحركات تضاد موجود كما نبين فإذا ليس التضاد بينهما للوصول إلى التهابات المتضادة بل للاتجاه إليها - وإنما بيان أن في الحركات الموجودة تضادا موجودا فلا أنه قد توجد حركة لاتجاه معاوتها مستقيمتان \* ويتأتى أن يتبعها على الموضوع وكلاهما ذاتان ثم قد يوجد فيما ما يخالف خلافا لا يمكن أن يكون بين حركتين خلافا فوقه وهذا المخالفتان في الاتجاه إلى ضدين عن ضدين ومنها ما يخالف خلافا ليس بالغاية وهذا المخالفتان في الاتجاه لعلى ذلك الوجه وكل شيئاً على الصفة الأولى فتضادان فإذا في الحركات المستقيمة تضاد وهذا برهان يدل على الحد أيضا \* ولنخت ه هنا القول في الحركات المتضادة ولننقل ما مثلناه في الحركات المستقيمة إلى غيرها \*

#### ﴿ فصل في التقابل بين الحركة والسكون ﴾

قد بينا أنا نعني بالسكون عدم الحركة فيما من شأنه أن يتحرك فيكون التقابل بينهما أعني، الحركة والسكون تاما، العدم والملامة تكون السكون المطلق مقابل

للحركة المطلقة والسكون المعين مقابلاً للحركة المعينة فقد قالوا إن السكون في المكان المعين عدم الحركة فيه الشيء الذي يتأتى أن يتعرّك فيه لأن يفارق ذلك السكون • وليس عدم اية حركة اتفقت بسكون • فانه لو كان عدم اى حركة اتفقت سكوناً لكان أيضاً عدم حركة تنوّه للجسم في مكان خارج سكوناً حتى لو كان متعرّكاً لا في ذلك المكان كان سأكناً فإذا ليس اى عدم اتفق هو السكون بل للعدم المقابل وهو السكون في المكان الذي يتأتى فيه الحركة والحركة في المكان بعينه مفارقة للمكان بعينه وكل مفارقة للمكان في الحركة عنه لا بالحركة اليه فإذا السكون في المكان المقابل إنما يقابل الحركة عنه لا الحركة اليه بل ربما كان هذا السكون استكمالاً لها وفي هذا كلام يليق بالبساطات •

﴿ القول في الزمان ﴾

كل حركة تفرض في مسافة على مقدار من السرعة وأخرى معها على مقدارها من السرعة وابتداً ناماً فانهما يقطعان المسافة معاً وان ابتدأت أحدهما ولم تبدى الأخرى ولكن انتهينا معاً فان إحداهما تقطع دون ما تقطع الأولى وان ابتدأ مع السريع بطىء واتفقا في الأخذ والترك وجد البطىء قد قطع أقل وال سريع قد قطع أكثر • وإذا كان ذلك كذلك كان بين أخذ السريع الأول وتركه امكان قطع مسافة معينة بسرعة معينة وأقل منها ببطء معين • وبين أخذ السريع الثاني وتركه امكان أقل من ذلك بتلك السرعة المعينة فيكون هنا: الامكان طابق جزاً من الأول ولم يطابق جزاً منهياً وكان من شأن هذا الامكان التفويت لأن لوثبت للحركات بمحال واحدة لـكان يقطع المتفقات في السرعة اى وقت ابتدأت وترك مسافة واحدة بعينها ولما كان امكان أقل من امكان • وإذا كان ذلك كذلك وجد في هذا الامكان زيادة ونقصان يتعينان • وإذا كان ذلك كذلك كان هذا الامكان ذا مقدار يطابق الحركة وفيه تقع الحركة بأجزاءها التي لها من المسافة فإذا هنا مقدار للحركات مطابق لها وكل ما طابق الحركات فهو متصل ومنتفع

الاتصال متتجدد فإذا هذا المقدار متصل ومتقطنى الاتصال متتجدد فالهذا  
المقدار مدة أي متصل على سبيل التتفى « وهذا المقدار وجوده في مادة لأن  
يوجد منه جزء بعد جزء وكلما كان كذلك فكل جزء يفرض منه حادث وكل  
حادث في مادة كما قيل في المبادى أو عن مادة وليس هذا عن مادة لأن جموع  
المادة والصورة لا يحدان حدوانا أوليا بل الهيئة والصورة فهو إذا مقدار في مادة  
وكل مقدار يوجد في مادة وموضع فاما أن يكون مقدارا للمادة أو هيئة فيها ولكن  
ليس هذا المقدار للمادة لأن لو كان مقدارا للمادة بذاته لكان بزيادتها زيادة  
المادة ولو كان كذلك لكان كل ما هو أسرع أكبر وأعظم « وبالتالي باطل فالمقى  
باطل فإذا هو مقدار للهيئة « وكل هيئة إما قارة وإما غير قارة فهو إذا إما مقدار هيئة  
قارة أو هيئة غير قارة لكن ليس مقدار هيئة قارة فان كل هيئة قارة فرض لها  
مقدار فاما أن تكون مع تمام مقدارها في المادة أو لا تكون ولكن ليست تكون  
هذه الهيئة مع تمام مقدارها في المادة لأن كل هيئة هكذا فانه يظهر في المادة زيادة  
بزيادتها وتقصان بقصاصتها وليس الحركة كذلك وأيضا لا تكون بهام مقدارها  
في المادة لأنها تبقى مع الزيادة خارجة عن المادة وليس شيء من هيئات المواد  
كذلك - فهذا الحال فإذا ليس هذا المقدار مقدار هيئة قارة فهو إذا مقدار هيئة غير  
قارة وهو الحركة - وهذا لا يتصور الزمان إلا مع الحركة وهي لم يحس بحركة لم  
يحس بزمان مثل ما قيل في قصة أصحاب السكمف - وهذا المقدار غير مقدار  
الجسم لما قيل وغير مقدار المسافة لأن لو كان مقدار المسافة لكان سلوكه وسلوك  
هذا المقدار واحدا ولو كان كذلك ل كانت الحركات المتتفقة في مسافة واحدة  
واحدة بعضها في السرعة والبطء ولم تكن الحركات المختلفة في السرعة والبطء  
تقطع في هذا المقدار مسافات مختلفة كما قيل وليس هو نفس السرعة والبطء لأن  
قد يتساوى سريان و بطئان في السرعة والبطء ويختلفان في هذا المقدار كما  
تعلم فإذا هو مقدار خارج عن هذه وهو بحيث لو فرضت الحركة معدومة أصلًا لم

ينازع في أن موجدها كان يقدر أن يخلق حركة أو حركات قبل الأولى تنتهي مع بداية الأولى وظاً مقدار وانه لم يكن أن يخلق معها مطابقاً لها في المبدأ والمنتهى ما هو أعظم منها مع امكان خلق ما هو أعظم منها وينتهي معها بلا شريطة» فإذا كان كذلك عرف امكان وقوع حركتين مختلفتين في العدم فكان هناك امكانان فلا يخلواماً أن يكونا معاً أو لا يحددهما تقدم لكن ليسا معاً لأنهما لو كانوا معاً كانت الحركةتان العظمى والصغرى يكن أن يقعا معاً وذلك الحال فإذا أحدهما يكون قد تقدم والآخر لحقه فتطابق ببعض منه وكل شيئاً هنـه صورتهما فيما مقداران فإذا الامكان المقدر ومقداره واحد عند عدم الاشياء كلها وهذا كما قيل من الاشياء التي في موضوع وعن وجود الحركة فيه وكل ما كان كذلك وجد مع وجوده الموضوع والحركة وقد فرضنا معدومين هذا خلف «فإذا الزمان ليس محدثاً حدوثاً زمانياً بل حدوث ابداع لا يتقدمه محدثه بالزمان والمدة بل بالذات ولو كان له مبدأ زمانى لكن حدوثه بعد ماله يكن أي بعد زمان متقدم فـكان بعداً قبل غير موجود معه فـكان بعد قبل وبعد فـكان له قبل غير ذات الموجود عند وجوده وكل ما كان كذلك فليس هو أول قبل وكل ما ليس أول قبل فليس مبدأ للزمان كله فالزمان مبـدـع أي يتقدمه باريـه فقط «ومعنى الحديث الزمانـي أنه لم يكن ثم كان ومعنى لم يكن عدمـاً لـافـوقـه وقتـ معـينـاً ماضـاً بل عدمـاً لـالقياسـ إلى لا وجودـ فإنـ القديـمـ أيضـاً ليسـ هوـ موجودـاً فـالـلاـ وجودـ بلـ هوـ فيـ كـثـيرـ منـ الـمـوـجـودـاتـ غيرـ موجودـ مثلـ أنهـ غـيرـ موجودـ فيـ الحـرـكـةـ ولاـ فيـ الـاستـحـالـةـ ولاـ فيـ التـفـيـرـ وليسـ أنهـ غـيرـ موجودـ فيـ شـيـءـ وـانـهـ غـيرـ موجودـ شيئاًـ واحدـاًـ كـاـنـهـ ليسـ معـنىـ أنهـ ليسـ فيـ شـيـءـ وـانـهـ ليسـ شيئاًـ واحدـاًـ فـإذاـ الزـمانـ غيرـ مـحدثـ حدـوثـاً زـمانـياًـ وـالـحـرـكـةـ كذلكـ «وسـبـيـنـ أـنـهـ ليسـ كـلـ حـرـكـهـ كـذـاكـ «بلـ المـسـتـدـيرـ فـقطـ وـضـعـيـةـ كـانـتـ أـمـكـانـيـةـ «فـإذاـ هـوـيـةـ هـذـاـ المـقـدـارـ الـذـيـ لـلـحـرـكـةـ هـيـ أـنـهـ حـرـكـةـ مـسـتـدـيرـ وـبـهـ

تعلقه الذاتي ولو كان تعلقه الذاتي الذي بالهيئه الغير القارة في المادة كما نبين إنما هو بما كان هيئه غير قارة وكانت غير المستدبرة لمدمنت في زمان وذلك كا بان الحال - فإذا الزمان مقدار للحركة المستدبرة من جهة التقدم والمناخير لامن جهة المسافة والحركة متصلة فالزمان متصل لأن يطابق المتصل وكل ما طابق المتصل فهو متصل « فإذا الزمان يتهميا أن ينقسم بالتوجه لأن كل متصل كذلك فإذا قسم ثبتت له في الوجه نهيات ونحن نسميها آنات » وكما أنه قد يمكن أن تقدر هيئات قارة في المادة كثيرة العدد بمقدار واحد فار كذلك قد يمكن أن تقدر هيئات غير قارة كثيرة العدد بمقدار واحد غير قار أعني بزمان واحد فيكون ذلك الزمان أولاً لشيء منها وثانياً لها في تقدرها به بالمطابقة وتكون تلك الحركة علة لنقدير سائر الحركات ومحركها علة لها ولقدارها ولنقدير سائر الحركات « وليس كل ما وجد مع الزمان فهو فيه فانا موجودون مع البرة الواحدة ولسنا فيها » بل الشيء الموجود في الزمان أما أولاً فأقسامه وهو الماضي والمستقبل وأطرافه وهي الآنات « وأما ثانياً فالحركات وأما ثالثاً فالتحركات فان التحركات في الحركة والحركة في الزمان فتكون التحركات بوجه مافق الزمان وكون الآن فيه ككون الوحدة في العدد « وكون الماضي والمستقبل فيه ككون أقسام العدد في العدد وكون التحركات فيه ككون المعدودات في العدد فما هو خارج عن هذه الجملة فليس في زمان بل إذا قوبل مع الزمان واعتبر به فـكان له ثبات مطابق لثبات الزمان وما فيه وسميت تلك الاضافة وذلك الاعتبار دهراً له فيكون الدهر هو المحيط بالزمان وكما أن كل متصل من المقادير الموجودة قد يفصل فيقع عليه العدد فلا عجب لو فصل الزمان بالتوجه فجعل أياماً وساعات بل سنين وشهوراً فذلك إما بغير التوجه وإما باعتبار مطابقة عدد الحركات له »

﴿ فصل في المكان ﴾

يقال مكان لشيء يكون فيه الجسم فيكون محاطاً به ويقال مكان لشيء يعتمد

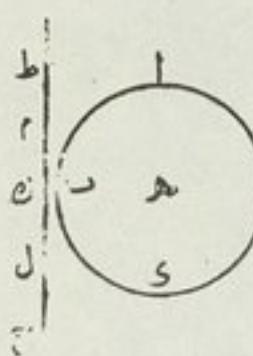
عليه الجسم فيستقر عليه والمكان الذي يتسلّم فيه الطبيعيون هو الأول وهو حاو للتمكّن مفارق له عند الحركة ومساوله لأنهم يقولون لا يتأتى أن يوجد جسمان في مكان واحد فإذا كان كذلك فينبغي أن يكون خارجا عن ذات التمكّن لأن كل شيء يكون في ذات المتحرك فلا يفارقه المتحرك عند الحركة : وقد قيل إن كل مكان مبادر للمتحرك عند الحركة فإذاً ليس المكان شيئاً في التمكّن وكل هيولي وكل صورة فهو في التمكّن فليس إذاً المكان هيولي ولا صورة ولا الأبعاد التي يدعى أنها مجردة عن المادة يمكن الجسم التمكّن لامتناع خلوها كابراه بعضهم ولا مع جواز خلوها كابره مثبتاً خلاؤها \* وأقول أولاً أنه إن فرض خلاء خال فليس هو لا شيئاً مخضاً بل هو ذات وكم وجوه لأن كل خلاء خال يفرض فقد يوجد خلاء آخر أقل منه وأكثر ويوجد متجرزاً في ذاته المدوم واللاشي \* ليس يوجد هكذا \* فليس الخلاء لا شيئاً \* وأيضاً كل ما كان كذلك فهو كـ «خلاء كـ» وكل كـ فاما منفصل وإما متصل وإن خلاء ليس منفصل لأن كل منفصل فاما أن يكون الانفصال عرض له أو يكون لذاته منفصلاً وكل ما عرض له الانفصال فهو متصل بالطبع وإن كان منفصلاً لذاته فهو عدم الحد المشترك بين أجزائه \* وكل ما كان كذلك فكل واحد من أجزائه لا ينقسم وكل ما كان كذلك فليس يمكن أن يقبل في ذاته متصل الأجزاء فإذاً خلاء ليس منفصل الذات فهو إذاً متصل الذات كيف لا وقد يفرض مطابقاً للخلاف في متداره وكل ما كان كذلك فهو مطابق للمتصل وكل ما طابق المتصل فهو متصل فإن خلاء إذاً متصل \* وأيضاً خلاء ثابت الذات متصل الأجزاء منحازها في جهات وكل ما كان كذلك فهو كـ «خلاء كـ ذو وضع» وأيضاً خلاء يوجد في خاصة البعد وقبول الانقسام الوهمي من أي جانب وأي إمتداد كان في الجهات كلها وكل ما كان كذلك فهو ذو أبعاد ثلاثة ذو أبعاد ثلاثة ذو وضع \* وكأنه جسم تعليمي مفارق المادة \* فنقول أن كون خلاء كـ ذو وضع وأبعاد ثلاثة إما أن يكون له لذاته

أول شيء اخلاق محل فيه أو لشيء هو حل في اخلاق وهو مقدار موضوعه اخلاق ولا يجوز  
أن يكون لشيء حل فيه اخلاق لأنّه يكون ذا مقدار غير اخلاق وكل ما كان كذلك  
 فهو ملاء فذلك الشيء ملاء فيكون اخلاق حل في الملاء وهذا باطل محال لأنّه يلزم  
أن يكون اخلاق ملاء ولا أيضاً لشيء حل في اخلاق قدره فيكون ذلك المقدار  
 محل لا يفارقه ويكون مجموعهما جسم ويكون اخلاق مادة وجزءاً من حقيقة الملاء.  
وهذا كله محال وأيضاً اخلاق حينئذ إما أن يكون هو الموضوع لذلك المقدار  
أو يكون الموضوع والمقدار جزئين من اخلاق فإن كان اخلاقاً موضوعاً لذلك المقدار  
فإذا رفع المقدار في التوهم كان اخلاقاً وحده بلا مقدار ولا يمكن لمطابقة الأجسام  
فيكون حينئذ اخلاقاً وحده ليس خلاه وحده وإن بقي متقدراً في نفسه فهو مقدار  
بنفسه لا مقدار حله وإن كان اخلاقاً مجموع مادة ومقدار فالخلاق جسم وهذا محال  
فبين أنه يجب أن يكون اخلاقاً إن كان موجوداً ومقداراً وأن يكون مقداراً  
لذاته وكل ما هو مقدار لذاته لا يخلو في نفسه إما أن يكون متصلاً لذاته أو متصل  
طبيعة جملته متصلة ولكن ليس متصلة طبيعة جملته متصلة لأنّ ما كان كذلك  
فكنته بغيره وليس شيئاً مما هو مقدار بذاته كمته بغيره فإذاً ليس شيئاً مما هو  
مقدار بذاته كذلك فإذاً كل ما هو مقدار بذاته فهو متصل بذاته وكل متصل  
بذاته فإنه لا ينفصل مادام ذاته موجوداً فإذاً كل مقدار بذاته فإنه لا ينفصل مادام  
ذاته موجوداً فإذاً إذا وجد انفصال فاما أن يكون الانفصال حل فيه وذلك محال  
أو يكون حل في مادة قارنته وعدم ذاته عند حلوله فيه وهو الباقي وكذلك نقول  
في السطح والانفصال والجسم الذي من الك وكل ما كان معه مادة يعرض له الانفصال  
بعد وجود الانفصال فيه فهو مقدار في مادة فإذاً حيث وجد انفصال فهناك مادة  
فالخلاق إن وجد فيه انفصال فله مادة فهو إذاً جسم طبيعي وإن فرض أن الخلاق  
يعد عدم ورود الانفصال عليه فعل ماذا ورد الانفصال لأنّ الشيء لا يرد على  
المدوم ولا يرد المدوم ولا يعارض هذا بالقدر الجسدي وأنه ينفصل لأنّه مبني

فـ موضعه أن ذلك الانفصال اعدام لذلك المقدار وأنه يحمل مثلاً ليس هو بقابل له وإنما عرض المادة « ونقول الآن إن الخلاء ليس له مادة وكل قابل للانفصال فـ له مادة فإذاً الخلاء لا ينفصل « ونقول من رأس أيضًا أن امتناع تداخل بعدين بين جسمين بأن يكون مثلاً مكعب وفرض آخر مساو له ثم يتداخلان وهما ثابتاً الذات حتى يستفرق كل واحد منها الآخر من غير تفكك أمر محال مشاهد الالهم إلا أن نفرض أحدهما معدوماً ويختلفه الآخر في جهة « فاما أن يكون امتناع التداخل واقعاً بين المادتين من الجسمين أو يكون بين البددين أو يكون بين البعد والمادة او يكون بين كل واحد منها مع كل واحد منها « فـ نقول إنه لامنانع بين المادتين لأنهما إن تمانعا فـ ما أن يتألفا لذاتهما أولاً جل تمانع البددين فـ ان كان لأجل تمانع البددين فالبعدان هما المانع عن التداخل بالطبع لا المادتان فـ ان تمانعوا لذاتهما لا لأجل البددين فـ ذلك محال لأنه قد يتافق أن يوجد جسم متصل هو واحد بالفعل ذو مادة واحدة بالفعل فـ ينفصل فيصير لا محالة ذا مادتين ثم يتصل فـ يصير المادتان واحدة وإلا فـ ما اثنان مخضان بـ ذاتين فـ أنتين وإذا كان كذلك كان لكل واحد منها مقدار مفارق لـ مقدار الآخر منفصل الذات عنه فـ لم يكن متصلاً وقد فـرض متصلاً « فإذا لا يـ تمانع تصير المادتين واحدة بلا عايز في الوضع إلا من جهة أبعادهما لا من جهة ذاتهما وكل شيئاً أتحدا ولا تمايز بينهما في الوضع بل وضعهما واحد وتلاقى ذاتاهما بنفسهما لا بـ مقدار هما فـ أنه بنفسهما لا يـ تـقيطهما شيء غير متلاق فإذاً مالم يكن كذلك فقد اـ ربه يـ تـقيطه والمقدار هو المانع عن ذلك لـ طبيعة المادتين إنما كلامنا في طبيعتهما فإذاً المادتين بما هما مادتين لا يـ تـمانع عن الملاقة بالـ اسرانا لا نعني بالـ تـداخل الذي يـعني السـلب بل الذي يـعني العـدول وهو وجوب الانحياز والتفرد بالـ حـيز « وهذا المعنى غير مقول بالـ ذات على ما ليس له في ذاتـ حـيز « فـ من المستحيل أن يـ قال إن المادتين يـ تـمانع عليهما أن لا يتمـيزـان بالـ حـيز وليـستا يتمـيزـان بـ ذاتـ هـما أو أن يـ قال فـ من المستحيل أن يـ قال إن المادتين يتمـيزـان بالـ حـيز

وليستا بمحيرتين بل الصواب لا ينبع عليهم التداخل بهذا المعنى إذ لا يتميزان بالجيز وهذا النظر هو نظر في ذاتهما فإذا تما عنى أن يكون بين ذات المادة والبعد « وهذا أيضاً محال لأن المادة ذاتها تلاقى البعد وتقدر به ويسرى كليته في كليتها فهى إذاً إما أن تما عن ذاتها لما دخلة البعد وقد قيل لا تما عن أو تما عن بسبب البعد الذى فيها فإن مانعت ببعدها فبعدها هو السبب فإذاً إن مانعت مانعت ذاتها ولكن ذلك محال » فإذاً ليس التما عن الأبعاد والمداد فبقى إذاً أن التما إنما هو بين الأبعاد وليس ذلك لأجل المادتين ولا لأجل البعد والمادة فإذا ذلك لأجل طباع البعدين « فإذا طباع الأبعاد تأبى التداخل وتوجب المقاومة والتتحى عن نفوذ المندفعات فيها إن قويت على الاندفاع ولأن البعد إذا دخل بمدعاً غيره » فاما أن يكونا جيئاً موجودين أو يكونا كلاهما معدومين « أو يكون أحدهما موجوداً والأخر معدوماً فإن كانا كلاهما موجودين فهما أزيد من الواحد وكل ما هو أزيد من آخر وهو عظيم فهو أعظم منه فجموع البعدين المتداخلين أعظم من الواحد وإن كان البعد هو الامتداد فكيف يكون امتداداً في امتداد واحد في جهة واحدة وبماذا يتغيران حتى يكون أحدهما أخلاً والأخر مدخلوا فيه « وإن عدماً جيئاً فليس إذاً مداخلة وإن وجد أحدهما وعدم الآخر فليس أيضاً مداخلة ولا قابل ولا مقبول بل إما المتمكن موجود لافي أبعاد الخلاء وإما الخلاء موجود ولا متمكن فيه وكلا هذين محال « فإن المتمكن لا يعدهه التكثن ولا المكان يعدهه المتمكن فيبين من هذه الأصول أن الخلاء لا حرارة فيه لأنه إذا تحرك في شيء فاما أن يدخل بعده وقد قيل إن ذلك محال وإما أن يتحرك بأن يفلبه إذا مانعه بالتفوذه فيه وقد قيل إن ذلك محال أيضاً فإذا لاحرقة في الخلاء وكذلك لا سكون فيه « وأقول لا وجود للخلاء ولا لقدر ليس في مادة لأنه إما أن يكون متناهياً وإما أن يكون غير متناه لكنه لا وجود لقدر غير متناه وسيرد عليك استقصاء بيانه من بعد: وقد يمكننا أن نوضح ذلك بمجاله بيان »

فنقول لتكن حركة مستديرة في خلاء غير متناه إن أمكن أن يكون خلاء غير متناه ول يكن الجسم المتحرك مثل كرة (أب ج د) المتحركة على مركزها ولننوم في الخلاء الغير المتناهي خط (ط ح) ول يكن (ه ج) من المركز إلى جهة من المحيط لا يلقي خط (ط ح) من جهة (ح) وإن أخرج بغير نهاية لكن الكرة اذا دارت صار هذا الخط بمحيط يقاطعه ويجرى عليه وينفصل عنه فيكون الانقسام



والانقسام نقطتين لا محالة ول يكونا (ك) و(ل)  
لكن نقطة (م) تسامته قبل نقطة (ك) ونقطة (ك) أول نقطة تسامت هذا خلف لكن الحركة المستديرة موجودة فالخلاء ليس بلا نهاية والخلاء إن وجد كان مقداراً متناهياً وكل مقدار متناه فهو مشكل فإذاً  
الخلاء مشكل ويكون شكله له إن وجد إما بما هو

مقدار أو بسبب آخر ولكن لا يجوز أن يوجد شكل للمقدار بما هو مقدار وإلا لكان كل مقدارين على شكل واحد أى مقدارين كانوا فإذاً بسبب ما يتشكل وذلك السبب إما قوة فيه طبيعية أو قوة قسرية عن خارج فان كانت قوة طبيعية فاما أن يكون طباع المقدار يقتضي أن يكون له مثل تلك القوة او لا يقتضيها فان كان يقتضي فكل المقادير شكلها واحد فإذاً تلك القوة ليس يقتضيها ذاته وكل ما كان كذلك أمكن أن يرفع عن الشئ فتلك القوة يمكن أن يرفع عن المقدار المفارق أعني الخلاء فترك ذلك الشكل ولكن لا يتأتى أن يبقى بلا شكل فإذاً يأخذ شكلاً آخر لا محالة فيكون قد تعدد واندفع عن هيه إلى أخرى : وكلما كان كذلك فهو قابل للانقسام : وقد قيل ليس كذلك فإذاً الخلاء ليس شكله بقوة طبيعية فيه فهو إذاً عن خارج فهو إذاً قابل للتمدد والتقطيع : وقد قيل ليس كذلك هذا خلف فإذاً ليس له شكل أصلاً : وقد قيل ان له شكلاً ضرورة وهذا خلف « والذى أوجبه وضعنا وجود الخلاء فإذاً الخلاء

غير موجود أصلاً وهو كاسمه كما قال المعلم الأول « ولنرجع الآن ونقول » قد اتضح كل الاتضاح ان المكان لا هو هيولى الشيء ولا هو صورته وإنه لا خلام البينة « فإذاً المكان شيء غير ذلك وهو شيء في الجسم فاما أن يكون على سبيل التداخل وإنما أن يكون على سبيل الاحتاطة وقد اتضح مما ذكرنا امتناع التداخل فإذاً أقول من قال إن المكان هو إلا بعدها التي بين الغليات الجسم المحيط قوله كاذب جداً وأنه ليس بين الغليات شيء غير أبعاد المتمكن فإذاً ذلك على سبيل الاحتاطة : وقد قيل إن المكان مساو فاما أن يكون مساوا بالجسم المتمكن وقد قيل انه محال « وإنما أن يكون مساوا بسطحه وهو الصواب ومساوي السطح سطح فالمكان هو السطح المساوى لسطح المتمكن وهو نهاية الحاوی الماسة لنهاية الهوى - وهذا هو المكان الحقيق وأما المكان الذي يتحقق فهو الجسم المحيط ول يكن هذا غایة كلامنا في المكان »

#### ﴿فصل في النهاية واللانهاية﴾

أقول إنه لا يتأتى أن يكون كمنصل موجود الذات ذو وضع غير متنه ولا أيضاً عدد مرتب الذات موجود معاً غير متنه « وأعني بمرتب الذات أن يكون بعضه أقدم من بعض بالطبع في ذاته ولنبرهن أنه لا يتأتى أن يوجد مقدار ذو وضع غير متنه لأنه إنما أن يكون غير متنه من الأطراف كلها أو غير متنه من طرف فان كان غير متنه من طرف أمكن أن يفصل منه من الطرف المتناهى جزء بالتوهم فيؤخذ ذلك القدر مع ذلك الجزء شيئاً على حدة وبانفراده شيئاً على حدة ثم نطبق بين الطرفين المتناهيين في التوهم فلا يخلو إنما أن يكون بمحيط يمتدان معاً متطابقين في الامتداد فيكون الزائد والناقص متساوين - وهذا محال « وإنما أن لا يمتد بل يقصر عنه فيكون متناهياً والفضل أيضاً كان متناهياً فيكون المجموع متناهياً فالكل متنه .. وأما إذا كان غير متنه من جميع الأطراف فلا يبعدان يفرض فيه مقطع تسلاق عليه الأجزاء ويكون طرفاً نهاية ويكون الكلام في الأجزاء أو الجزئين كالكلام في الأول وبهذا يتأتى البرهان على أن العدد

المترتب الذات الموجود بالفعل متناهٍ وأن ما لا ينتهي بهذا الوجه هو الذي إذا وجد ففرض أنه يحتمل زيادة ونقصاناً وجب أن يلزم ذلك محال - وأما إذا كانت الأجزاء لا تنتهي وليست مماً وكانت في الماضي والمستقبل فغير ممتنع وجودها واحداً قبل آخر أو بعده لاماً أو كانت ذات عدد غير مترتب في الوضع ولا الطبيع فلامانع عن وجوده مماً ولا برهان على امتناعه بل على وجوده برهان - أما من القسم الأول فإن الزمان قد ثبت أنه كذلك والحركة كذلك • وأمامن القسم الثاني فيثبت لنا ضرب من الملائكة والشياطين لانهاية لها في العدد كاسيلوح لك الحال فيه وجيع هذا يحتمل الزيادة عليه ولا يفيد احتماله ايها جواز الانطباق ولأن ملازمه في الوضع أو الطبيع فلن يحتمل الانطباق وملا وجود له مماً فهو فيه أبعد - وأما السبيل التي يسلكها الناس في نفي الامتناع في الماضي فكما إما من ذاتيات محمودة • وإما من مقدمات سوفسطائية وليس شيء منها ببرهانٍ • والأشياء التي يمتنع فيها وجود غير المتناهي بالفعل فليس يمتنع فيهم أن جميع الوجوه فانا نقول ان العدد لا ينتهي والحركات لا تنتهي بل لها ضرب من الوجود وهو الوجود بالقوة لا القوة التي تخرج إلى الفعل بل القوة يعني أن الاعداد تتأتى أن تزيد فلا تقف عند نهاية أخيرة ليس وراءها مزاد • ولتزد هذا بياضاً فنقول انه يقال ان غير المتناهي إما بالقوة أو بالفعل وإما في الوجود وإما في المتناهي والذي يحسب الوجود إما أن تعتبر كائنه أو يعتبر كل واحد من أجزائه ثم كائنه لا بالقوة ولا بالفعل موجودة • وأما كل واحد من أجزائه فاما أن يعتبر أن كل واحد منها يوصف بأنه بالقوة وقتنا معيناً أو كل وقت أو أن الكلية توصف بأن لها دائماً بعضاً موجوداً بالقوة (أو أن كل واحد يوصف بأنه بالقوة وقتاً) أما أن كل واحد من المعدومين فيه يحسب وقت معين وجوده بالقوة وليس كل واحد منه موصوف بأنه موجود بالقوة وقتاً وأليس يصح ذلك بالفعل فهو قول صحيح • وإنما أن كل واحد يوصف بأنه بالقوة كل وقت فهو ظاهر البطلان وأما أن الكلية

له قد يكون منها دائمًا شيء بالقوة - فهذا يصح من جهة ويبطل من جهة «أمامجهة بطلانه فلا»؛ لا كافية له وأمام جهة صحته فلأن الطبيعة المعقولة التي تفرض لها أحد تتحمل عليها يصح أن يقال أن مما يحمل عليه تلك الطبيعة دائمًا شيئاً موجوداً بالقوة ولا يجوز أن يخرج إلى الفعل مالا يتحقق بعده منه شيء «وأما القسم الآخر أعني أن كل واحد من أجزاءه بالقوة وقتاماً فهو واضح الصحة فهذا من جهة الوجود وأمام من جهة التناهى فإنه قد يصح أن يقال للأشياء التي في طريق التكون أنها تناهت بالفعل لا بحسب النهاية التي لا نهاية بعدها ولكن بحسب نهاية ما حاصلة بعدها شيء فإنها ليست بحسب النهاية الأخيرة متناهية بالفعل ولا بالقوة ويصح أن يقال إنها غير متناهية بالفعل دائمًا لأنها قد حصل لها كل واحد من أجزاء لاتهاية لها ولكن من جهة أنها دائمًا يسلب عنها التناهى إلى النهاية الأخيرة «ويصح أن يقال لها أنها متناهية بالقوة دائمًا لا بحسب النهاية الأخيرة ولكن بحسب النهايات الأخرى التي في القوة بعد النهاية الحاصلة فإنها دائمًا توصف أنها بالقوة تناهت إلى نهاية ما فيكون متناهياً بالقوة دائمًا بالقياس إلى مالم يوجد من النهايات وبالفعل دائمًا بالقياس إلى ما وجد ولا بالقوة ولا بالفعل بالقياس إلى نهاية تفرض أخرى وما لا نهاية له لا يوجد لا بالقوة ولا بالفعل أي لا تكون أشياء عددها أو مقدارها بحيث أي شيء أخذت بغيره موجوداً بكليته وما لا نهاية له موجود بالفعل دائمًا أي من جهة أنه لم يتناه إلى نهاية ما وليس له نهاية أخرى فإنه دائمًا يوصف الموجود منه بأنه ليس متناهياً بعد إلى نهاية أخرى أو إلى النهاية التي لاتهاية بعدها وما لا نهاية له موجود بالقوة دائمًا أي من طبيعته دائمًا شيء هو في القوة هذا في المستقبل - فاما وجودها في الماضي فبأنه لم يكن في الماضي لها بدء وأنها كانت واحدة بعد واحدة منذ كانت ولو أخذت تخسبها من الآن لم يقف الحساب عند حد - فهذا هو كفاية القول في التناهى واللاتناهى اللاحقين بكميات الأجسام : وقد يمكن أن يستعان بما

أوردناه في ابطال اخلاء الغير المتناهى على امتناع الملاء الغير المتناهى وبأشياء أخرى كثيرة لكن هنا في هذا الموضع كاف - وأما ان صورها غير مقاديرها فينبغي أن يقال فيها قول آخر « فنقول ليس شئ من الصور الجسمانية غير المقادير بمقدارها وكل تناه ولا تناه فاما يقال بالذات على ما هو مقدار الذات فإذاً ليس يقال ولا على شئ منها تناه ولا لامتناه بالذات ولكن قد يقالان بوجه من الوجه على بعض صور الأجسام لأجل نسبة لها إلى ما هو بمقدارها فإنه يقال قوة متناهية وغير متناهية لأن القوة ذات كيّة في نفسها البتة لكن لأن القوة تختلف في الزيادة والنقصان بالإضافة إلى شدة ظهور الفعل عنها أو إلى عدة ما يظهر عنها أو إلى مدة بقاء الفعل منها وبينما فرق بعيد فإن جل ما يكون زائداً بنوع الشدة يكون ناقصاً بنوع المدة حتى يفعل مثل ما فعل الأضعف في مدة أقصى فإن أى قوة حرّكت أشد فإن مدة حركتها أقصر وذلك أن الحرك إذا كان أشد قوة بلغ النهاية الموجودة أو المفروضة باسرع مدة وربما كان الشئ الذي تتفاوت فيه القوى بحسب المدة لا يقبل الزيادة والنقصان فإن تسكين التقليل في الجلو لا يقبل الزيادة والنقصان وتسكين التقليل في الجلو مختلف فيه القوى في البقاء الزمانى فإن البقاء غير التسکین فبين أن بعض ما تختلف فيه القوى بالبقاء الزمانى لا يختلف بالزيادة والنقصان وكل ما تتفاوت القوى فيه بحسب الشدة والضعف فإنه يقبل الزيادة والنقصان - اللهم الا ان تسمى القوة التي تقوى على مدة أطول أشد فيكون الأشد هنا باشتراك الاسم إذ كان معنى الأشد في الأول هو الذي يفعل ما يفعله الأضعف بحركة أسرع أى أقصر وفي مدة الثاني ليس هذا بل الذي يقوى على فعل أطول مدة - وأما الذي تتفاوت فيه القوى بحسب المدة فهو غيرها جديماً لأن اعتبار المدة هو فيما له ثبات واحد لأن أكثر ما يعتبر فيه الالاتاهي في المدة يتلاشى وليس شئ مما يتلاشى ثابتًا بعينه « وأما الفرق بين الالاتاهي في المدة والشدة فذلك ظاهر لا يحتاج إلى ابانته »

﴿فصل في عدم امكان وجود قوة غير متناهية بحسب الشدة﴾  
فتقول انه لا يمكن أن تكون قوة غير متناهية بحسب اعتبار الشدة وذلك  
لأن كلما يظهر من الأحوال القابلة لهذا فليس يخلو من وجوب إما أن يقبل الزيادة  
على ما ظهر أولاً قبل فان كان لا يقبل فهو النهاية في الشدة وكل نهاية في الشدة  
فهي متناهية الشدة فإذاً إن كان لا يقبل فهو متناهية الشدة وان كان يقبل وهو الباقى  
فهو متناه يجوز عليه زيادة في آخره وقد فرض غير متناه هذا خلف﴾

﴿فصل في عدم قبول القوة الغير متناهية بحسب المدة للتجزى والانقسام ولا بالعرض﴾  
وأقول لا يمكن أن تكون القوة الغير متناهية باعتبار المدة قابلة للتجزى  
بوجه من الوجوه ولا بالعرض لأن كل قوة تجزأت فان كل واحد من أجزاها يقوى  
على شيء واجلة تقوى على مجموع تلك الأشياء وإذا كان كذلك كان كل  
جزء أضعف وأقل مقوايا عليه من الجلة فإذاً لا يخلو إما أن يكون كل واحد من  
أجزاء هذه الجلة يقوى على جلة غير متناهية مما يقوى عليه الجلة من وقت معين  
وهذا محال لأن قوى الجلة يكون أزيد منه ولا تتأتى الزيادة على غير المتناهية  
المتسق النظام إلا على الطرف الذى يتناهى إليه أو تكون الأجزاء بعضها يقوى  
على متناه وبعضها على غير متناه ويكون القول فيها كالقول في الأول وذلك  
أيضاً محال فإذاً يكون كل واحد من أجزاء الجلة يقوى على متناه وتكون الجلة  
أيضاً تقوى على متناه — وذلك ما أردناه﴾

﴿فصل في عدم قبول القوة الغير متناهية بحسب العدة للانقسام والتجزى﴾  
وكذلك نبين أنه لا يمكن أن يكون لقوة قوية على عدة غير متناهية  
تحمل التجزى فان تلك العدة لا تخلو إما أن يكون كل واحد منها ليس من  
 شأنه أن يقبل الأقل والا نقص مثل تعمتنا أن اثنين واثنين أربعة أو يكون قد  
يقبل مثل كل واحد من عدد الحركات فان الحركة قد تكون أسرع وأبطأ فإذاً  
كان الكل يقوى على عدة غير متناهية من أشياء لا تقبل الأقل والا نقص

فبعض الكل إما أن يقوى على شيء من ذلك أولاً يقوى البتة فإن لم يقُم يكن بعض القوة قوة هنا خلف وإن قوى فاما أن يقوى على آحاد مثل آحاد ما يقوى عليه الكل وهي بينها غير متناهية أو آحاد كذلك وهي متناهية أو آحاد كل واحد منها أقل من آحاد الكل وهي غير متناهية أو آحاد كل واحد منها أقل من آحاد الكل وهي متناهية « والقسم الأول محال لأن البعض يكون مساوياً للكل فيما يقوى عليه إذا فرضاً عن ابتداء محدود والقسم الثاني يلزم منه أن تكون الأبعاض تقوى على متناهيات فاجلة أيضاً تقوى على متناه والقسمان الباقيان يوجبان أن يكون كل واحد مما يقوى عليه قبل الأقل والأزيد وقد قيل إنه لا يقبل فيبين أن القوة المذكورة لا تقبل التجزي وكذلك إذا كانت الآحاد قبل الأقل والأكثر كالحركة وعودات حركات الفلك وذلك لأن الكل يجوز أن يخالف الجزء في أن الكل يقوى على تحريك جسم ما والجزء لا يقوى عليه البتة فإنه ليس إذا حرك جماعة فلما في مسافة ما في زمان ما فالأقل منهم يحركونه لاحالة في ذلك الزمان في أقل من تلك المسافة بل ربما لا يحركونه أصلاً ويجوز أن يخالفه في أن كليهما يقوى على تحريك شيء واحد لكن الكل يحرك أسرع « أما القسم الأول فإن البعض من القوة إن لم يقو على أن يحرك ذلك الذي يحركه الكل فقد يقوى على أن يحرك مقداراً أقل منه ثم الكل يمكنه أن يحرك ذلك المقدار الذي يحركه الجزء حركات أسرع فإذا كانت أسرع كانت في مثل ذلك الزمان الذي يحرك فيه الجزء يحرك أكثر عدداً فيرجع حينئذ الخلف الذي ذكرناه وهو أن العدد المبتدأ من وقت معين ان صدر عن الجزء كان أقل منه لو صدر عن الكل اذ هو أبطأ فيكون هو بعض الصادر عن الكل وابتداؤهما واحد فإذاً يجب أن ينقص القوى عليه لامن جهة المبتدأ وما نقص من جهة فهو متناه منها فالذي يصدر عن الجزء متناه من الجهات ويلزم ما قد ذكرنا وتبين من بيان ذلك استحالة القسم الثاني وهو أن يشتركا في الفعل ويكون الخلاف في

(٩ - النجاه قسم الطبيعيات)

الأشد والأضعف فكل قوة في جسم فانها تحتمل النجزى حافظة لطبيعتها الان  
ما يبطله النجزى فهو إما شكل وإما عدد وليس شيء منها بقوة فإذاً ليس  
شيء من القوى الغير المتناهية موجوداً في الجسم ولا قوة جسمانية غير متناهية  
فإذاً القوة التي تحرك الحركة الأولية المستديرة التي لاتنتهي لها ليست بقوة جسمانية  
بل محرك الحركة الأولية غير جسم ومقارن لكل جسم \*

﴿فصل في الجهات﴾

أقول إنه إن كان خلاه فقط أو أبعاد مفروضة في جسم مفروض أو جسم  
واحد فقط غير متناه فلا يمكن أن يكون للجهات المختلفة بال النوع وجود البتة فلا  
يكون فوق وأسفل ويمين ويسار وخلف وقدم ، وأقول أولاً أنه لا يمكن أن تكون  
الجهة ذاهبة إلى غير النهاية لأن كل جهة موجودة فالبها اشارة ولذاتها اختصاص  
وانفراد عن جهة أخرى وذاتها حينئذ لا تخلو إما أن تكون متجرزة أو غير  
متجرزة فان كانت ذاتها متجرزة وجب أن لا تكون بكليتها جهة بل تكون  
الجهة منها اجزءاً البعيد من جزءها عن المثير \* وبالجملة ما يكون لها امتداد في جهة  
لاتكون بنفسها جهة فيجب أن تكون ذاتها غير متجرزة لامحالة وإذا كان  
ذاتها غير متجرزة وكانت موجودة ذات وضع كانت لا محالة حدأً أو غاية فكان  
ما وراءها ليس منها فتكون كل جهة لها حد ضرورة لا يتتجاوز و تكون الجهة  
باقية فإذاً الجهات كلها محدودة بأطراف ولو فرضنا خلاه غير متناه أو جسماً غير  
متناه لم يكن له أوفيه بالطبع حد فلم يكن فيه بالطبع جهة، وأيضاً إذا اتفق أن يفرض  
فيه حدود لما أمكن أن تكون مختلفة بالطبع فيكون مثلاً واحد فوقاً والآخر سفلاً  
لأن كل طرف وحد يفرض فيه فإنه لا يخالف الآخر الا بالعدد لأن كلها حدود  
وأطراف تفرض في طبيعة واحدة وليس واحد منها يختص بشيء يكون لأجله  
أولى من غيره بالسفلى منه بالفوقية أو من غيره بالفوقية منه بالسفلى \* وأقول  
إن الجسم الواحد المتناهى لا يجوز أن يفرض الجهات المقابلة فيه على أن حدودها

في سطحه أو على أن حدودها في عمقه ولم يجز أن تكون حدودها في سطحه لأن حدودها التي تكون في سطحه لا يخلو إما أن تكون سطحه كرى أو تكون سطحه مقلع فإن كان سطحه كرى لم تكن النقطة المفروضة فيه مترافقه بال النوع ولا كانت هذه النقطة أولى بأن تكون فوقا من أخرى لأن تكون سفلاء وكذلك يميناً وشمالاً - وأما إن كان سطحه مقلعاً فليس ذلك على مانبينه بعد بطبعي له فانا نوضح أن الجسم البسيط شكله الطبيعي كرى والأجسام لا تلزم الأمور الخارجيه عن طبعها ومع ذلك فإنه إن كانت الجهات مختلفه بحسب تقابل أضلاع السطح أو بحسب تقابل السطوح فالكلام في أن الجهات تكون مختلفه بالمقدار لا بالنوع ثابت « فإن قال قائل إن الذى على البسيط يخالف الذى على الخط أو الذى على الخط يخالف الذى على النقطة فيكون قد قال مالا يصنف اليه ولا يقع بسيبه بين الجهات غاية الخلاف الذى هو واقع في مثل العلو والسفل وكذلك الحال إن فرضت الحدود في عمقه وإن فرض حد في سطحه وأخر في عمقه وجب ذلك بعينه الا أن يجعل السطح نفسه حدا وحينئذ يجب أن يجعل الحد الآخر ما يرسم بازاء السطح ضرورة لا لأى نقطة اتفقت بالفرض في العمق وأن يكون مع ذلك في غاية البعد عنه وهذا هو المركز لا غير خصوصاً أن جعل الجسم على الشكل الطبيعي الذى يخصه وهو الاستناده فليس يمكن أن يفرض في الوجود جسم واحد ويكون فيه من الجهات غير جهت المحيط والمركز - وأما إن كانت الأجهام كثيرة فإن كانت متفقة النوع فليس يجوز أن تكون الحدود المفترضة عليها بحيث يوجد فيها حدود الجهات المتصاده وذلك ظاهر « وإن كانت مختلفة فليس يمكن أن تكون علة اختلاف الجهات هو اختلافها في النوع - وذلك لأن هذا يجب أن يكون عدد الجهات على حسب عدد الأجهام المختلفة بالنوع « فإن جعل العلة في ذلك لا الاختلاف المطلق ولكن اختلاف ما بينه فلا يخلو أبداً أن يكون ذلك الاختلاف مقتصرآ على اختلاف تلك الطبيعتين أو يكون مع

ذلك مشتملا على اختلاف الوضعين « والاقتصر على اختلاف طبيعتين بأعيانهما لا يجوز أن يكون علة لنضاد الجهات لأن إحدى الجهات إذا تعينت تعينت الأخرى وكانت على بعد محدود ولم يمكن أن تتواء زائدة عن حدتها « وإذا كان الشرط مخالفة تينك الطبيعتين دون الوضعين كانت الجهات الافتنان متضادتين كيف كان وضع أحدهما من الآخر وبعدة منها « وكانت الجهة تنتقل بانتقال أحد الجسمين وليس الأمر كذلك بل إذا تعينت إحدى الجهات تعينت الأخرى في حدها وبعدها ولم تنتقل البة فبقي أنه يجب أن يكون في جملة الشرط وضع ممّا محدود وبعد مقدر « وليس يمكن أن يكون هذا أيضاً إلا على سبيل المركز والمحيط - وذلك لأن أحد الجرمين إذا فرض له وضع وفرض الآخر بجانب منه غير محيط به لم يكن اختصاصه بذلك الجانب بعينه بالعدد اختصاصاً لطبيعته لأن طبيعته لا تخلو إيماناً أن تكون تطلب ذلك الجانب بعينه أو تطلب أي جانب يكون بعده من الآخر ذلك البعد ونوعه منه ذلك النوع فإن كانت طبيعته تختص بذلك الجانب وتبين سائر ما يشاركه في النوع فتكون هذه الجهة مبادنة لسائر الجوانب لذاتها لا من جهة هذا الجسم لأنها لو كانت من جهة هذا الجسم لكان بمحضها كحالها مع غير هذا الوضع بعينه : وقد فرضنا هذه الجهة متهددة به هذا خلف « وإن كان من طبيعة ليس يقتضي الاختصاص بذلك الجانب منه كيف اتفق بل أي بعد كان من الجسم الأول مساوايا للبعد الأول فإن كان الجسم الأول محيطاً كان هذا محاطاً ومكانه محاط ذلك الجسم على قياس المركز وأعني بالمركز لا النقطة بعينها بل كل محاط وإن كان غير محيط فالبعد منه كيف كان هو متعدد لا حالة بمحيط بذلك الجسم إذ بينما أن ذلك لا يتعدد بالخلاف « وقد فرض هذا غير محيط وعلم أن اختصاصه بذلك من جملة ماله أن يحصل فيه إذ ليس عن طبيعته فهو عن سبب خارج فهو جائز المفارقة لذلك الموضع بعينه وهو يطلب بالطبع فهو حاصل متميز قبل حصول

هذا الجسم فيه : وقد قيل أن الجسم سبب تحده هذا خلفه وهذا غير محدد ذلك  
البعد وقد فرض محدداً هذا حالاً فقد بان وصح أنه لا يمكن أن تتحدد الجهات  
إلا على سبيل المحيط والخاط فإذا كان كذلك كان التضاد فيها وهي غاية البعد  
بينها على سبيل المركز والمحيط فإن كان الجسم المحدد محيطاً كفى لتحديد  
الطرفين لأن الاحاطة ثبتت المركز فيثبتت غاية البعد منه وغاية القرب منه من  
غير حاجة إلى جسم آخر - وأما إن فرض محيطاً لم يتمدد به وهذه الجهات لأن  
القرب متهددة - وأما بعد منه فليس يتهدد به بل يتهدد لامحالة بجسم آخر إذ  
كان لا يجوز أن يتمدد في اثناء ولا بد على كل حال من وجود جسم محدد للجهات  
بالاحاطة فيكون ذلك الجسم كافياً في تحديد النهايتين جميعاً من غير حاجة إلى  
الخاط ويجب أن تكون الأجسام المستقيمة الحركة لا يتأخر عنها وجود الجهات  
لإمكانية وحركتها بل تكون الجهات قد حصلت ثم تحركت بحركاتها فيجب  
أن يكون الجسم الذي تمدد الجهات بالنسبة إليه جسماً متقدماً على الأجسام  
المستقيمة الحركة وتكون إحدى الجهات بالطبع غاية القرب منه وتقابليها الجهة  
الأخرى فتكون غاية البعد منه وأن لا تكون الجهات المفروضة في الطبيع غير  
جهاز المحيط والمركز وهو جهازها الفوق والسفل وسائر الجهات لا تكون واجبة  
في الأجسام بما هي أجسام بل بما هي حيوانات فيتميز فيها جهاز القدام الذي  
إليه الحركة الاختيارية واليمين الذي منه مبدأ القوة والفوق أما بقياس فوق  
العالم وأما الذي إليه أول حركة النشوء ومقابلاً لها اخلف واليسار والسفل  
والفوق والسفل محدودان بطرق البعد الذي الأولى به أن يسمى طولاً واليمين  
واليسار كذلك بما الأولى أن يسمى عرضاً والقدام واخلف كذلك بما الأولى  
أن يسمى عمقاً \*

المقالة الثالثة

» في الأمور الطبيعية وغير الطبيعية للأجسام «  
الأجسام منها بسيطة ومنها مركبة فاما المركبة فثبتت بالمشاهدة وأما البسيطة

غثتبت بتوسط الركبة لأن كل مركب فاتما يترك عن بساط للأجسام كلها  
أحيانا ضرورية وهي التي تتبادر بها الأجسام في الجهات بأوضاعها وببعضها  
إمكانية وهي الأجسام التي تحيط بها أجسام أخرى \*

﴿فصل في أن لكل جسم طبيعي حيزاً طبيعياً﴾

فأقول إن لكل جسم حيزاً ومكاناً طبيعياً لأنه إما أن يكون كل مكان  
له طبيعياً أو يكون كل مكان له منافياً طبيعته أو يكون كل مكان مكاناً لا طبيعياً  
ولا منافياً لطبيه وأعني هنا بالمكان الحيز والمكان جميعاً أو يكون بعض  
الإمكانية له بمحال وببعضها بخلافه فلا يمكن أن يكون كل مكان له طبيعياً فإنه يلزم  
منه أن يكون مفارقة كل مكان له خارجة عن طبيعه وتوجهه نحو كل مكان توجهاً  
نحو ملام بالطبع وليس شيء مما هو توجه نحو الملام خارجاً عن طبيعه هذا خلف  
وأيضاً فإن الأحياء غير منتفقة في استحقاق أن يكون فيها أجرام فإن منها علوا  
ومنها سفلاء وتتجدد في المشاهدة أجسام تتحرك إلى أسفل وأجسام تتحرك إلى العلو  
فإذاً الجسم إذا استدعي مكاناً من الأمكان فليس ذلك به هو جسم إذ الأجسام  
تنتفق في الجسمية وتختلف في استحقاق المكانة فإذاً إنما تستدعيها بقوة فيها  
والقوة التي فيها إما قوة ذات اختيار وهي إذا رُفعت لم يبطل وجود الجسم ولا  
بطل استدعاء المكان - وإنما قوة طبيعية فإذاً استدعاء المكان موجود لكل جسم  
وإن لم يكن هناك قوة اختيارية وإن كان هناك قوة اختيارية فليس ذلك عنها  
بل عن قوة طبيعية إذ الجسم إذا استحق أن يكون في مكان معين استحق ذلك  
ما دام على نوعه وإن اختلفت أغراضه الإرادية - وهذه القوة الطبيعية إن  
كانت واحدة فيه فقتضاها لذاتها واحد من الأمكان لا كل مكان وإن كانت اثنتين  
متتساوين وانختلف اقتضاهما للمكان لم يحصل الجسم في مكان واحد منها  
وإلا فهو الغالب وإن كان ولابد فانياً يحصل في المكان المتوسط بين مكانيهما  
لتشابه تجاذب القوتين وهو أيضاً واحد وإن كانت اثننتين متقاومتين فحصوله

بالطبع في مكان الأغلب وهو أيضاً واحد وبين من هنا القول أن المكان الطبيعي إن كان فهو واحد فإذا لا يمكن أن يكون كل مكان طبيعياً له ولا أيضاً يمكن أن يكون كل مكان خارجاً عن الطبيع منافياً له فإن هذا الجسم لا يمكن البقاء بالطبع وكيف يمكن وكل مكان مناف لطبيه والسكن بالطبع في المكان الطبيعي ولا يتحرك البقاء بالطبع وكيف يتحرك والحركة بالطبع تختص بجهة مطلوبة بالطبع وإذا تحرك إليها وحصل عندها إما أن يقف في آخر تلك الحركة فإذا أنهت المسافة ولابد من انتهائها فيكون ذلك المكان طبيعياً له أو يعود بالطبع إلى جهة أخرى ف تكون تلك الجهة تختص بالطبع وقد كان غيرها يختص بالطبع هذا خلف - فإذا هذا الجسم لا يتحرك بالطبع ولا يمكن وهذا خلف جداً • فإذا ليس كل مكان منافياً له ولا أيضاً يمكن أن يكون كل مكان لا طبيعياً ولا منافياً لأننا إذا اعتبرنا الجسم على حالته الطبيعية وقد ارتفع عنها القوايس والموارض التي تعرض من خارج بل تركاه وهو جسم فقط فينتذ لا بد له من حيز يختص به ويتحيز إليه لا عن قاصر بل عن نفسه فيكون على كل حال للجسم تحيز في تلك الحالة إلى ذلك الحيز بالطبع وكل ما كان كذلك فهو حيز طبيعي فيمن من هنا أن كل جسم فله مكان طبيعي واحد بيشه \*

**(فصل في أن لكل جسم طبيعي شكلان طبيعيان)**

ونقول أيضاً إن لكل جسم شكلان طبيعيان وذلك بين من أن كل جسم متناه وكل متناه يحيط به حد أو حدود وكل ما يحيط به حد أو حدود فهو مشكل بكل جسم مشكل وكل شكل إما طبيعي وإما قسري وإذا ارتفعت القسرات في التوأم بق الطبيعي وهو للبساط كرى لأن فعل الطبيعية الواحدة في مادة واحدة متشابه إذ ليس تفعل إلا فعلاً واحداً فلا يمكن أن تفعل في جزء زاوية وفي جزء خطأً مستقيماً أو منحنيناً فينبغي إذا أن تتشابه جميع الأجزاء فيكون الشكل حينئذ كرياً • وأما المركبات ف تكون أشكالها الطبيعية غير كريية \*

﴿ فصل في أن الأمكنة الأولى هي أمكنة البساطط ﴾

وأقول إن الأمكنة الأولى للأجسام البسيطة لأن المركبة إذا تركبت لم يخل إماماً أن تتركب من أجزاء متساوية القوى فمتساوي فيها استحقاق التكمن في أحياز الأجسام البسيطة فلا يكون لها بالطبع شيء من أمكنة البساطط ولا أيضاً لها بالطبع مكان غير تلك الأمكنة لأن الأجزاء كلها تتفق في أن ذلك المكان مكان خارج عن طبعها إذ ليس مكان شيء منها والكل جملة الأجزاء وليس جملة الأجزاء مكان خارج عن أمكنة الأجزاء إلا مناف وإن لم تكن متساوية القوى فالمكان الطبيعي هو مكان الغالب وأماماً إذا كان الجسم من كامن اسطقرين فقط فيمكن أن يكون التركيب فيما من أجزاء ذات قوى متساوية لأنه إذا كان مكاناً بسيط فيما مجاور بين مكانه الطبيعي في الحد المشترك بينهما ولا يمكن أن يتركب من أجزاء متساوية القوى فوق اثنين جسم البنة فإنه إن تحرك إلى جهة مكان من الأمكنة بالطبع فقوته بسيط ذلك المكان فيه غالبة وإن سكن في حيز من الأحياء بالطبع فقوته بسيط ذلك الحيز فيه غالبة ومحال أن لا يتحرك ولا يسكن فإذا لا يتركب من بساطط فوق اثنين متساوية القوى شيء - وهذا زيادة تلخيص مكانه الكتب المبسوطة \*

﴿ فصل في أن العالم واحد وأنه لا يمكن التعدد ﴾

وأقول إن الأجسام بما هي أجسام لا يتعذر عليها الاتصال فإذاً إن كانت أجسام لا تتصل فلعله لأن صورها صور تمازج أن تتحدد فيكون بينها منافرة في الطبع فإذاً الأجسام البسيطة المتشابهة الصور ليس يتعذر عليها الاتصال أو الانفصال بحسب مقتضى طبائعها وإذا فرضت متصلة تحيّرت إلى حيز واحد وصار مكانها واحداً وإذا افترقت وقوتها تلك القوة بعينها فـ مكانها ذلك المكان بعينه الذي صارت إليه في حال الاتصال إذ قلنا أنه لا يمكن أن يكون جسم واحد مكانان طبيعيان فإذاً الأجسام المتشابهة الصور والقوى حيزها الطبيعي واحد وجهتها

الطبيعية واحدة وبين من هذا أنه لا يكون أرضان في وسطين من عالدين وتاران  
في أفقين محيطين من عالدين فإنه ليس توجد أرض بالطبع إلا في علم واحد وكذلك  
إذا ار سائر الأجرام : وإذا كانت الامكنته الأولى للأجسام البسيطة وكانت امكنته  
البساط إذا انتهت فهناك تنتهي امكنته الأجسام كلها وكانت البسيطة إذا كانت  
على مقتضى طبائعها وشكلها الطبيعية كانت مستديرة إذ الشكل الطبيعي للبسيط  
مستدير فيجب أن يكون الكل كورة واحدة ثم أن وجد عالم آخر كان أيضاً  
مستديراً وقع بينما الخلاء ضرورة فيكون فرض الممكن وهو كون الأجسام على  
مقتضى طبائعها قد لزم منه محال وهو وجود الخلاء ومحال أن يلزم ممكناً محال في حين  
من هنا أنه لا يمكن أن يكون عالم آخر غير هذا العالم بل العالم واحد ولا تنسى  
في أفقه لأننا نحن في حيز الأجسام التي من شأنها أن تتحرك بالاستقامة فواجب  
أن يكون أفق العالم حيث الجسم الذي ليس من شأنه أن يتحرك على الاستقامة  
بل هو الجسم الذي بالقياس إليه تكون جهات الحركات المستقيمة وهذا  
الجسم يجب أن يكون بسيطاً لأنه لو كان مركباً كانت له أجزاء منها ركب  
وكان قابلة للحركة إلى الاجتماع والانفصال وذلك في الاستقامة وكان أيضاً قد  
تقررت الجهات قبله للبساط - وهذا كله محال وإذا كان بسيطاً كانت أجزاؤه  
متشابهة وأجزاء ما يلاقيه وأجزاء مكانه كذلك فلم تكن بعض الأجزاء أولى  
بأن تختص بعض أجزاء المكان « وبالجملة لم يكن بعض الأوضاع أولى به  
من بعضها ولم يجب أن يكون شيئاً منها له طبيعياً فإنه لا يخلو إيماناً أن يتخصص  
جزء من المسكن بذلك الجزء بعينه من المكان لطبيعته فقط أو لطبيعته وعارض  
محض مثل اختصاص هذا الجزء من الأرض بهذا الجزء من المكان لا تحدث  
هناك فأوجب طبعه الاختصاص به لا متناع حركته عن الحيز الطبيعي أو لاته  
كان وقع خارجاً عن حيزه وقوى بمحاذى به هذا الجزء من المكان فانتقل إليه بعينه  
لأنه كان أقرب منه « وبالجملة أي عارض كان مما يتخصص به هذا الجزء بعينه ويحصل له

فيه فهنان هما قسماً ووجه حصول الجزء في جزء من مكانه الطبيعي والقسم الأول  
باطل لأنَّه لو كان طبيعته وحدها ما اختصَّ بهذا الجزء من المكان بعينه فا  
يشاركه في طبعه يشاركه في هذا المعنى • والقسم الثاني كثُب إذ قد بان أنَّ هذا  
الجسم متقدم على الأجسام الكائنة الفاسدة وأنَّه لا يفارق مكانه الطبيعي حق  
يمود إليه وإنْ كان هذا الجسم من شأنه أن يكون على هذا الوضع لعملة عارضة  
وأنَّ لا يكون عليه لولا الملة فقد حصل مطلوبنا • ومطلوبنا هنا هو هذا وهو  
أنَّه لا يجب ضرورة أن يكون هذا الجسم على هذا الوضع ولا أنَّ لا يكون ولا  
أيضاً هنا يمتنع فهو أمر ممكِن غير ضروري والممكِن إذا فرض موجوداً  
يرضى منه الحال فليس من الحال أنَّ لا يكون على هذا الوضع ففي طباعه أن  
يزول عن هذا الوضع أو الـ<sup>أ</sup>بن بالقوة •

﴿فصل في اشتغال الفلك على مبدأ حركة مستديرة﴾

فنقول إنَّ ما كان في طباعه هذا فيجب أن يكون بالضرورة فيه مبدأ  
حركة ما مستديرة وتقديم له مقدمة وهي أنَّ كلَّ جسم لاميل له في طبعه فإنه لا يقبل  
الحركة عن سبب من خارج • وذلك أنَّه إذا كان في الجسم ميل إلى جهة وحركة  
إلى خلافها فكلا كانت القوة الميلية التي للجسم في ذاته أشدَّ كأنَّ قبوله للتحريك  
أخارج ابطأ وكلا كانت القوة أضعف كان القبول أشدَّ والتحريك أسرع ويكون  
نسبة السرعة إلى البطء كنسبة قلة الميل الذي في ذاته إلى كثرة حق لوتوم الميل  
ينقص داءما كانت السرعة تزداد داعماً فإذا لم يكن ميل البتة وتحرك عن سبب  
لم يكن بدمن أنَّ يتحرك في زمان ويكون لذلك الزمان إلى زمان المتحرك عن تلك  
القوة وقد فرض لميل مـاـنـسـبـةـمـاـلـأـنـ لـكـلـ زـمـانـ إـلـىـ زـمـانـ آـخـرـ نـسـبـةـمـاـهـ فـاـذـفـرـضـناـ  
في التوهم ميلاً نسبة إلى الميل المفروض أولاً في الشدة والضعف نسبة الزمانين .  
ووقع تحرك ذي الميل والذى لاميل له في زمان واحد فيكون الذى فيه عائق يقاوم  
القوة الحركة ويكسر فعلها على نسبة شدته وضمه كالذى لاعائق فيه بل يكون

مافرض فيه ميل هو أضعف ميلاً من الميل المفروض ثانياً قبل التحرير أشد من الذي لا ميل له هذا خلفه فإنه لا يجوز أن يكون التحرك العادل للنيل يتحرك عن قوة حركة تكون كحركته لو كان له ميل بوجه من الوجه فقد يان وصح أن كل قابل تحرير ففيه مبدأ ميل إلى جهة بالطبع فإذا الجسم قابل للتحرير فيه مبدأ ميل وليس إلى الاستقامة فهو إلى الاستدارة فهو بالطبع يتحرك على الاستدارة \*

(فصل في ثبات الحركة المبدعة واحدة بالعدد ومستديرة)

وقول أيضاً إذا ثبتت حركة مبدعة ليس لها ابتداء زمني فليس يمكن أن يكون ثباتها بال النوع لأن ثباتها أن كان بتعاقب الأحداث لم يمتنع أن لا يلحق متصرّفها متجردها \* ويعتبر أن تتصرف مثل هذه الحركة فإذا تلك الحركة واحدة بالعدد ولا يمكن أن تكون مستقيمة ولا أن تتركب من عدة حركات مستقيمة لأن كل حركة مستقيمة تأخذ في سافة مستقيمة أو غير مستقيمة فلها طرف وقطع بالفعل وإذا بلغت القوة الحركة تلك الفانية في الحركة بذلك تأثيرها بدل تكون هي قوة واحدة ممولة لها موصلة فتكون تلك الامالة والايصال اليه بذلك القوة التي هي ميل أو مبدأ ميل فإن كل حركة تكون بميل وتلك القوة كما توصل تكون موصوفة بأنها فعلت الآيميل و تكون موجودة لامحالة وإن كانت لاتسمى عند ذلك ميلاً أو مبدأ ميل فإن كل تأثير يحصل فوجبه حاصل معه ومدام موجوداً لم يحدث ميل آخر فإنه تكون موصلة فقط ويكون الجسم التحرك بها ساكناً فإذا ابتدأت حركة أخرى يجب أن يحدث ميل آخر وأن يبطل هذا ضرورة والميل من جملة ما يحدث في آن ليس مما يصار إلى أنه لا يحدث إلا في الزمان فإن كان يحدث في آن فيحدث في آن لا يكون فيه الميل الآخر موجوداً فإن كان بينهما زمان كان زمان سكون \* وإن كان لازمان تشافع آنان وهذا محال وإن كان أيضاً مما لا يجوز أن يكون زمانيا وهو أن يحدث الميل الثاني في زمان ظال

أن لا يحدث لا يكون سبباً للتحريك فلا تكون حركة \* فإذاً يجب أن ينتهي  
ميل هذه الحركة إلى سكون \* فإذاً كل حركة مستقيمة يعقبها سكون - وكذلك  
كل حركة في مسافة ذات نهاية معينة ولا تتصل حركتان على التوالي \* فإذاً ليس  
شيء من الحركات المستقيمة ولا من المركبة من المستقيمة بتلك الحركة المبدعة  
إذاً تلك المبدعة هي المستديرة ولجسم واحد بالعدد . فإذاً هذا الجسم مبدع فن  
الاجسام أجسام مبدعة : ومنها أجسام تقبل الكون والفساد بعدها وهذا مشهور  
ظاهر فينبغي أن يكون أحياز الاجسام الاولية المبدعة متجاورة وأحياز المكائنة  
الفالسدة متجاورة \* وذلك لأن الأجسام إذا كان استحقاقها لخصائص أمكنتها  
بصورها وطبعاتها \* فإذا تناست صورها تجاورت أمكنتها وإذا تنافت تباعدت  
أمكنتها \* فإذاً ينبغي أن يكون إحدى جعلت الحيزين لما ذكرنا من جملة العالم  
بكائيتها مطيفة بالآخرى وتكون مشتملة على الأحياز السماوية للاجسام التي  
يستحقها في العدد وقد يمكن أن يكون جسم واحد بسيط كرٍ فيه جسمان مختلفان  
في المكان كما ان الأرض والقمر في فلك القمر ولكن لا يمكن أن يكون مثل هنا  
الجسم مبدعاً ومكائناً الجسمين فاسدان لأن أحياز الفالسدة جملة لا يتخللها مبدع  
كما تبين \* ويمكن أن يكون كلامها مبدعين - وكذلك لا يمكن أن يكون  
المحيط فاسداً وكلا المخاطبين بالطبع ابداعيان ولا أيضاً أحد هم واحداً ابداعي والقوة  
الحركة للحركة الابداعية غير متناهية فليست إذاً بجسم فهى إذاً مبادئه فهى  
إذاً تحرك بتوسط قوة جسمانية كما قيل في المادي والحركة المستديرة فهى إذاً  
محرك بتوسط قوة جسمانية هي نفس - فإذاً لذلك النفس تأثير في الحركة من جهة  
قبول طبيعى من تلك القوة المفارقة وتحرك طاعة وشوقاً انبثاً في طبع تلك النفس  
قطاعه قوة الحديد لقوة المغناطيس وهو اختبار وارادة لازمة للجوهر \*

﴿فصل في الاجسام المنسكونة﴾

وأما الاجسام التي تتكون منها المكائن المركبة فإنها إذاً اجتمعت

أتحدث بالالتحام وليس ذلك لها باهـي أجسام والافـكل جسمـين، إذا التقـيـاـ  
 التـجـماـ فـاـذـاـ ذـلـكـ بـقـوىـ تـفـعـلـ بـهـاـ بـعـضـهاـ فـيـ بـعـضـ وـيـنـفـعـلـ بـهـاـ بـعـضـهاـ فـيـ بـعـضـ  
 وـيـنـبـغـيـ أـنـ تـكـوـنـ تـلـكـ الـأـجـامـ فـيـ حـيـزـناـ هـذـاـ لـاـنـ الـعـالـمـ وـاـحـدـ وـحـيـزـ الـفـلـمـسـاتـ  
 وـاـحـدـ وـفـيـ هـذـاـ حـيـزـ فـاسـدـاتـ فـهـوـهـوـ وـهـذـهـ الـأـجـامـ تـشـرـكـ فـيـ مـبـادـيـ الـكـيـفـيـاتـ  
 الـمـلـمـوـسـةـ وـفـيـ الطـبـاعـ الـمـوجـيـةـ لـهـاـ وـهـذـهـ إـمـاـ أـنـ تـكـوـنـ هـىـ صـورـ الـأـجـامـ أـوـ لـازـمـةـ  
 لـصـورـهـاـ وـلـاـ تـشـرـكـ فـيـ سـائـرـ الـكـيـفـيـاتـ فـاـذـاـ الـقـوىـ الـتـىـ تـهـاـيـزـ بـهـاـ الـأـجـامـ  
 الـبـسيـطـةـ الـتـىـ تـتـرـكـ مـنـهـاـ هـذـهـ الـمـرـكـبةـ هـىـ مـنـ الـكـيـفـيـاتـ الـمـلـمـوـسـةـ وـجـيـعـ الـكـيـفـيـاتـ.  
 الـمـلـمـوـسـةـ إـذـاـ عـدـتـ تـرـجـعـ إـلـىـ الـحـارـةـ وـالـبـرـودـةـ وـالـرـطـوبـةـ وـالـبـيـوـسـةـ وـهـذـاـ سـهـلـ  
 الـوـضـوـحـ عـنـدـ النـأـمـلـ \*ـ قـاـنـ الـصـلـبـ وـالـلـيـنـ \*ـ وـالـلـازـجـ \*ـ وـالـمـلـشـ \*ـ وـغـيـرـذـلـكـ يـرـجـعـ  
 إـلـىـ الـرـطـوبـةـ وـالـبـيـوـسـةـ وـالـفـاتـرـ هـوـ بـيـنـ الـحـارـ وـالـبـارـدـ وـلـيـسـ شـىـءـ مـنـ الـكـيـفـيـاتـ  
 الـمـلـمـوـسـةـ الـأـوـلـىـ يـفـعـلـ بـعـضـهـاـ فـيـ بـعـضـ بـالـتـغـيـرـ الصـادـرـ عـنـهـ تـغـيـرـ الـأـجـامـ الـأـحـرـارـةـ  
 وـالـبـرـودـةـ وـذـلـكـ لـأـنـ الـقـوـةـ الـتـىـ تـغـيـرـ الـجـسـمـ فـيـاـ قـلـنـاـ \*ـ إـمـاـ أـنـ تـغـيـرـهـ بـاـنـخـلـخـةـ  
 وـالـتـحـلـيلـ فـيـؤـمـ الـخـاسـ مـنـهـ \*ـ وـإـمـاـ أـنـ تـغـيـرـهـ بـالـتـقـبـيـضـ وـالـتـكـثـيـفـ فـيـؤـمـ الـخـاسـ  
 مـنـهـ \*ـ وـالـأـوـلـىـ حـارـةـ وـالـثـانـيـةـ بـرـودـةـ \*ـ وـلـكـنـ الـأـجـامـ يـلـزـمـهـاـ ضـرـرـةـ مـعـ هـاتـيـنـ  
 الـقـوـتـيـنـ قـوـتـانـ اـفـعـالـيـتـانـ لـاـنـ كـلـ جـسـمـ بـسـيـطـ مـوـضـوـعـ لـلـمـرـكـبـ فـاـنـهـ مـنـ فـعـلـ قـاـبـلـ  
 لـلـتـشـكـيلـ وـالـتـقـطـيـعـ وـذـلـكـ يـمـكـنـ أـنـ يـتـرـكـ عـنـهـ شـىـءـ فـاـمـاـ أـنـ يـكـونـ سـهـلـ الـقـبـولـ  
 لـلـتـفـرـيقـ وـالـجـمـعـ وـالـتـشـكـيلـ وـالـدـفـعـ فـتـكـوـنـ كـيـفـيـةـ تـلـكـ رـطـوبـةـ \*ـ وـأـمـاـ أـنـ يـكـونـ  
 عـسـرـ الـقـبـولـ لـذـلـكـ فـتـكـوـنـ كـيـفـيـةـ تـلـكـ بـيـوـسـةـ وـمـاـ كـانـ سـهـلـ الـقـبـولـ فـهـوـ سـهـلـ  
 الـتـرـكـ لـاـنـ طـبـاعـهـ مـعـرـضـ لـلـفـعـالـ وـمـاـ كـانـ عـسـرـ الـقـبـولـ فـهـوـ أـيـضاـ عـسـرـ الـتـرـكـ  
 فـبـيـنـ مـنـ هـذـاـ أـنـ بـسـائـطـ الـأـجـامـ الـمـرـكـبـ تـخـتـلـفـ وـتـهـاـيـزـ بـهـذـهـ الـقـوىـ الـأـرـبعـ  
 وـلـاـ يـمـكـنـ أـنـ يـكـونـ شـىـءـ مـنـهـ عـدـيـاـ لـوـاـحـدـةـ مـنـ الـقـوـتـيـنـ الـفـاعـلـيـتـانـ وـوـاحـدـةـ مـنـ  
 مـنـ الـقـوـتـيـنـ الـمـنـفـعـلـيـتـانـ لـاـنـ هـذـهـ الـأـجـامـ مـنـ شـاـئـهـاـ أـنـ تـفـرـقـ وـتـجـمـعـ وـالـمـاـتـصـلـتـ  
 مـنـهـ أـجـزـاءـ فـخـصـلـتـ مـنـهـ الـمـرـكـبـاتـ وـمـنـ شـاـئـهـاـ أـنـ تـخـتـلـفـ عـلـيـهـاـ الـأـشـكـالـ وـالـمـيـاـتـ

فتقبلها ومحفظها والتغريق والجمع لا يتم الا بقوة جامدة وأخرى مفرقة والتشكيل  
وحفظه لا يتم الا بقوة سهلة القبول وأخرى عسيرة الترك « فإذا الاستطعات  
أربع » جسم حار يابس : وأخر حار ورطب « وأخر بارد ورطب : وأخر بارد يابس »  
« فصل في الكلام على صور هذه الاجسام وكيفياتها وبيان الفرق بينهما »  
ويجب أن تنظر ونبحث عن هذه الكيفيات هل هي صور هذه الاجسام  
وكخصوص مقومة لها أو هي لوازم ولو احق والحق أن هذه لوازم لصورها وذلك  
لان هذه كما يظهر قد تستند وتتصف بل قد تبطل بالفعل عنها فيكون مثلاً نار  
أحسن من نار وماء أبرد من ماء بسل ليس بالفعل بارداً - ومع ذلك فإنحقيقة  
النارية والمائية ثابتة وغير قابلة للتنفس والاشتداد « فيجب إذاً أن تكون  
هذه الكيفيات لوازم وتوابع للصور المقدمة وتلك الصور يلزمها بالطبع هذه  
الكيفيات أي إذا تركت وطباعها ولم يعافها من خارج ممامع ظهر منهاجي اجرامها  
حرّ أو برد - ورطوبة أو يبس - كما إنها إذا تركت ولم يعنها ممامع ظهر منها - أماني  
الموضع الخارجة عن الطبيع فليل وحركة - وأما في مواضعها فسكن وليس بمعجب  
أن تكون صورة واحدة تلتحقها تسکین في مكان وتحريك إلى وتأثير بكيف  
فاعل واستعداد بكيف من فعل فمعنى قولنا إنها باردة بالطبع أي لها قوة تبرد بذاتها  
إذا لم يعن إلا أنا إذا عدمنا القوى أسماء موضوعة اشتقتها من أفعالها أسماء  
كتولنا قوة ناطقة للقوة التي تختض بالانسان - وهذه القوى التي ذكرناها تفعل  
أولاً في أجسامها هذه الاحوال « ثم بتوسطها تفعل في الاجسام الأخرى كما أنها  
تحدث الحركة في نفس جرمها ثم بتوسطها تحدث تحريك شيء آخر بالدفع » وهذه  
الاجسام إذا كان قد يمكن أن تفارق أجزاؤها كلياتها فيمكن أن يكون لها حركة  
بسقطة طبيعية وذلك إذا فارقت كلياتها وسكن طبيعي وذلك إذا وصلت كلياتها  
وأما الجسم المتحرك بالاستدارة فلا يمكن البينة أن يسكن بالطبع لأن الحركة  
الدائمة لا تنتقطع ولا أيضاً يمكن أن يتحرك بالاستقامة بالطبع لأن هذا الجسم

لا يمكن أن يفارق موضعه الطبيعي بالكلية ولا بالجزاء، والآن يمكن المبدأ الأول في تحديد الجهات ولا أيضاً يتحمل الانفصال والانفصال \* والا لا يتحمل الاندفاع إلى جهات غريبة وكان في طبعه مبدأ حركة مستقيمة كما علمت: فيمن من هنا أن هذا الجسم لا يتحرك بغير الاستدارة ولا أيضاً يسكن البتة بوجه من الوجوه فلا يكون إذاً للنفس الحركة له مادامت موجودة فيه قوة على أن لا تتحرك لأن هذا الحال ولا قوة على الحال – فإذاً هذا الجسم متتحرك بالطبع وإن لم يكن متتحركاً بالطبيعة الساذجة بل بالنفس وهذا الجسم بسيط لا حالة كافلنا لأن نملؤه متراكماً من بسائط لكان غير ممتنع أن يعود إلى ما منه تركب بالاقتران وقد ثبتت امتناع الاقتران فيه ولأنه بسيط فهو كرٍي الشكل ولا يمكن أن يتشكل بالقسر بغير شكله ولا فهو قابل للدفع وأجزاؤه لاختلف الوضع فهو قابل للاقتران وقد قيل ليس كذلك فإذاً شكله واحد \*

﴿المقالة الرابعة في الاشارة إلى الأجسام الأولى واصياع القول في قواها﴾

قد ثبت أن في حيزنا هذا أجساماً منها تركب المركبات ولا حالة أن جسم النار من جملتها وذلك لأنه لا يوجد أبسط منه في الحرارة وهو جسم غاية في الحرارة ونظن أنه يابس ويأخذ المكان إلى فوق . فلا يخلو مما أن يكون ذلك لأنه حار فيكون مكاناً حاراً فوق مكاناً بارداً أو يكون لأنه يابس فيكون مكاناً يابساً فوق مكاناً رطباً . وهذا القسم يظهر استحالته بالماء والارض – فإذاً القسم الأول صحيح فإذاً ينبغي أن يليه من تحته الجسم الحار الرطب ثم شاهدنا الماء بارداً بالطبع رطباً ولا يوجد جسم أبسط منه في البرودة والارض دونه في الحيز فالارض إذَا باردة إذَا البارد لا يعلو بالطبع الحار كاتبين والأرض يابسة بلا شك فإذاً الذي يعلو الماء وهو الهواء حار رطب حتى يكون بينه وبين الماء مناسبة ما في طبيعته فيكون بينهما مجاورة في المكان . وكيف لا يكون الهواء رطباً وهو من أقبل الأجسام بعد الرطب فتبقى النار يابسة بالحقيقة كما هي في الظن لكن النار حرها

أشد من يسها والأرض يسها أشد من بردتها والماء بردته أشد من رطوبته بل  
لترك وطبعه لكان لقائل أن يقول انه يجمد ويسىء إن لم يسله جسم حار إلا  
أنه ليس جوده كجمود الأرض لأن قبولة للتخلل شديد جداً فهو أرطب من  
الأرض « والهواء رطوبته أشد من حرارته وتنهى الاستقطاس عند النار » ومعلوم  
أنه لا توجد أجسام أبسط في هذه الطائفة وأكثر في هذه الكيفيات من هذه  
فهي العناصر وإن كانت في الوجود أيضاً قد خالطها غيرها الا أنا لانشك أن لها  
في جوهرها شيئاً هو الفالب في الخلط وإيه نفع بالاستقطاس ومعلوم أن المركب  
جوهره مركب من جرم لطيف وجرم كثيف به يثبت وان الكثيف منه يابس  
منعقد ومنه سيرال « واليابس الكثيف هو من جوهر الأرض والسيرال هو من  
جوهر الماء » وأما اللطيف فن البين أنه كان بحيث يستدحر حتى لو انفرد  
لاحرق كان ناراً وان كان بحيث يلين حرّه حينئذ كان هواء وان اللطيف المشتد  
حرّه موجود في العالم مثل الهواء العالى الذى أدى دخان وصل إليه آخره وحدث  
الشعب وكيف لا يكون في غاية السخونة والحركة قد تحيل الهواء محرقاً في الآلات  
النفحية فكيف الحرّة الدائمة الفلكلية »

### ﴿ فصل في احياز الأجسام الكائنة والمبدعة ﴾

وتنهى الموضع الطبيعية للأجسام القابلة للكون والفساد بسائلتها ومركباتها  
إذ مكان المركب في حيز البساطة كاتقدم وانتهاؤها يكون عند النار لانهاء الكون  
عند النار ولا يمكن أن يوجد خارجاً عنها جسم من طباع هذه الأجرام ولا بالقصر  
ولا جسم مركب البنة فيتبين أن من حيز فلك القمر ينتدى الحيز الكلى المشتمل  
على الأجسام الابداعية التي توجد متخركة على الدور فإذاً من الأرض إلى فلك  
القمر حيز الأجسام القابلة للكون والفساد ومن فلك القمر إلى آخر العالم حيز  
الابداعيات الدائمة الحرّة ولا حيز خارج الحيزين: وبين من الأصول التي سلفت  
أن الفلك خارج عن الطائفة الأربع وأنه ليس بمخفيف ولا ثقيل بوجه من الوجوه

وأنه حى ذو نفس وليس لقائل أن يقول إن من الممكن أن يكون جسم قابل للكون والفساد وليس بأسطقنس - فان الجسم القابل للكون والفساد حالع لصورته لعلة لا مخاللة مغيرة ملابس لصورة أخرى لامتناع خلو الميولى عن الصورة كما قيل في المبادىء - وهذه الصورة الأخرى ليس من شأنها أن تلام الأولي وإنما كان اختصاصها بالمادة عقيب ارتفاعها ولا مخاللة أن هذا الجسم إذا اخترط مع آخر فيه القوى التي هي ضد قوته فتفاعلت أنه يحصل منها جسم مركب ويكون هو أسطقنس المركب وليس لقائل أيضاً أن يقول ان الأرض والماء والماء - والنار إن وجدت على هذه الطبائع التي أشرنا إليها بالصحة قاتها غير بسيطة وكيف وكل واحد مما يتحرك إلى أحد الاحياز إنما يتحرك بقلبة واحدة منها وكل واحد من المركبات إذا خلس عن حيز واحدة منها رجع إليه وهذا يبين بأدنى تأمل \*

﴿فصل في فسخ ظنون قيلت في هذا الموضع﴾

وربما ظن أن هذه الأجسام لا تستحيل في كيافياتها بل الماء إنما يسخن لأن الحرارة النارية تخالطه من خارج أو لأنها تكون كامنة فيه فتظهر - أمّا الوجه الأول فيُظْهِرُ بطلانه أن هذه الأشياء تسخن بالحركة والحركة ولا يكون هناك نار وردت من خارج خالطته والانسان يغضب فتسخن جميع أعضائه من غير نار وردت عليه خالطته \* وإذا حك جسم جسماً فليس يمكن أن يقال ان ناراً افصلت من الحال ودخلت في المحكوك ولا بالعكس لأنه ليس ولا واحد منها يبرد بانفصالها فيسخن الآخر بنفوذها فيه لكنهما يسخنان ظاهراً وباطناً \* وأما الكون فليس له معنى البتة لأن الجسم يوجد بارداً في جميع أجزائه الباطنة والظاهرة ثم يسخن في جميعها ولو كانت النار كامنة في جزء منه - ثم ظهرت في جزء آخر لكان الحر موجوداً في ذلك الجزء ثم انتقل عنه وحل في ذلك الجزء مثل البرد الذي كان موجوداً في الجزء المنتقل إليه وليس كذلك - وكذلك الصلب

يلين واللين يصلب والملة فيه هذه الصلة أعني الاستعمال لا الكون ولا المخالطة لوارد خارج : وربما ظن أن هذه الأجسام وإن كانت أسطuccات فانها ليس من شأنها أن يستحيل بعضها إلى بعض والحق خلاف هذه وقد يمكن أن يتبيّن ذلك بوجوه شتى إلا أن اعتبار المشاهدات أولى بمثل هذا الموضع وذلك أنا رأينا الماء العنب انعقد حجراً جامداً في زمان غير محسوس وذلك الحجر جوهر أرضي لا محالة إنما يقصر به عن تمام الأرضية اجتماع ماء فيه وأدنى رطوبة ويمكن أن تزال فيعود كاساً وأن ترك الكاس حتى يعود رماداً - وقد يمكن بالحيل أن يحلل الجسم الصلب ماء - وأن تدام عليه الحيلة حتى يصير ماء زلاً وإن كانت فيه كيفية ما باقية فلا يبعد على الأيام أن تبطل تلك الكيفية وقد رأينا من حلل أجساماً صلبة بعاه حادة وبتحليل أخرى وإذا كان الأمر على هذا فللادة بين الماء والجوهر الأرضي مشتركة وليس ولا إحدى الصورتين لها ملازمة بل يصح انتقالها من صورة إلى صورة أخرى ثم الهواء قد شاهدناه وهو هواء مصوّر يغليظ دفعه فيستحيل أكثره أو كله ماء وبرداً وتلجلجاً ويسقط على ما تحته \* ويصحى كرّة أخرى في غاية ما يكون الهواء الصحو - ثم لا يلبث ساعة أن يغليظ دفعه أخرى ويستحيل لذلك فيحدث الفم لا عن بخار البنة يتصعد أو يرد من موضع بل عن ضباب ينزل وينصل بوجه الأرض وهذا في قلل العجال الباردة ورأينا ذلك يثبت على الدور حتى يجتمع في قليل مدة من الثلوج والبرد أمر عظيم كله هو إلا قد استحال ماء والعين تشاهده وتراه لأنه يكون بحيث البصر يحيط بجملته إذ المكان الفاعل لذلك التبريد في الهواء قليل العرضة وأنت قد تضع الجسد في كوز صفر فتجد في خارجه من الماء المجتمع على سطحه كالت قطر شيئاً له قدر صالح ولا يمكن أن ينبع ذلك إلى الرشح لأنه ربما كان ذلك حيث لا يمسه الجسد وكان فوق مكانه \* ثم لا تجد مثله إذا كان الماء حاراً والكوز مملواً - ثم قد يجتمع مثل ذلك داخل الكوز حيث لا يمسه الجسد وليس ذلك رشحاً البنة وقد يدفن

القدح في جد محفوراً حفراً مهندماً عليه ويشد رأسه فيجتمع فيه ماء كثير  
 وان وضع في الماء الحار الذى ينلى مدة وشد رأسه لم يجتمع فيه شيء \* وإذا بطل  
 أن يكون على سبيل الرشح فلا يخلو إما أن يكون على سبيل أن ما يجاور  
 القدح أو الكوز وهو الهواء قد استحال ماء أو أن المياه المتبنية في الهواء انجدبت  
 إلى مشاكلها في البرودة \* وهذا القسم الثاني محال \* وذلك أنه ليس في طبيعة  
 الماء أن يتحرك إلا على سبيل الاستقامة إلى السفل - ولو كان يجوز أن يتحرك  
 كيف اتفق لكان القطرات إذا خل عنها عند مستنقع ماء عظيم كثير بارد أو  
 عند جمع جد كثير أن تميل إليه عن جهتها المستقلة - فإذا ليس على سبيل  
 الرشح ولا على سبيل الانجداب \* فيبقى أن يكون على سبيل استحالة الهواء ماء  
 فتكون إذاً المادة مشتركة فيستحيل الماء أيضاً عند التبخير هواء ثم الهواء قد  
 يستحيل عند التحريك الشديد محرقاً وقد يعمل لذلك آلات حافنة مع تحريك  
 شديد على صورة المنافع فيكون ذلك الهواء بحيث يشتعل في الخشب وغيره  
 وليس النار إلا هواء بهذه الصفة فلا يخلو هنا أيضاً إما أن يكون قد استحال  
 ناراً أو تكون النار قد انجدبت إلى حيث هناك حركة وهذا يبطل بعث ما بطل  
 به انجداب الماء ثم نحن نشاهد الخشب نفسه فارصغيرة فيشتعل به ثم ينفصل  
 عنه على الاتصال فار بعد نار فإنه ليس شيء من نيران الاشتغال يثبت زماناً  
 البته بل ينفصل وينطفئ \* ويتبعد آخر وبعد ذلك فإن الباقى يبقى جرة تسري  
 النارية في ظاهرها وباطنها ومن المستحيل أن يكون في ذلك الخشب من النار  
 الكامنة ماله ذاك القدر بل النار الباقيه التي في الجرة وحدها لو كانت كامنة في  
 خشبها لكان كثيرة فإن من المعلوم أنها بعد الانتشار أضعافها عند الاجتماع  
 والكمون وكان يجب لا لة أن يكون في تكينها أكثر تسخيناً وأشد إحراضاً  
 وكان قد يوجد في الخشب لا محالة أقل جزء مثل الجرة \* وإذا ليس للكمون وجه  
 ولا أيضاً لفان من لعله يظن أن ناراً كثيرة وردت من خارج \* فيبقى أن يكون

على سبيل الاستحالة \* فيظهر إذاً أن من شأن هذه العناصر أن يكون بعضها من بعض ويفسد بعضها إلى بعض فإنها مادامت تتغير في الكيفيات نفسها فهي مستحيلة \* وإذا تغيرت في صورتها فسد ما بطلت صورته وكان ماحدث صورته وإنها إذا كانت إنما تختص بهذه الصورة باستعداد عرض لها مخصوص قبلت من خارج تلك الصورة على ما وصفنا في المبادى فإذا عرض لها الاستحالة في الكيف واشتد ذلك حدث الاستعداد للصورة التي يناسبها ذلك الكيف وذال الاستعداد الأول حدثت الصورة الأخرى وبطلت الأولى وإنما حدثت الصورة الأخرى لتخصيص الاستعداد به عند الاشتداد في الكيفية التي تناسبها لكن الصورة الأخرى تقع إليها الاستحالة دفعة والكيفية تقع إليها الاستحالة في زمان فإنه ليس يمكن أن يتبع اشتداد الكيفيات تغير الصورة التي هي غيرها إلا أن تكون تلك الكيفية تحمل المادة أولى بتلك الصور قل ناسبتها لها - وذلك بأن تزيد في استعدادها فتبطل الأولى وتحدث الصورة الأخرى إنما يفسد الاستعداد الأول ثم يتبع الاستعداد الاستكال من عند الجواب الفائض على الكل الذي يلبس كل استعداد كامل يحصل في طبيعة الأجسام كله \*

\* فصل \* ومن فساد الفلون ظن من رأى أن النار تتحرك إلى فوق بالقمر والارض تتحرك إلى أسفل بالقمر وكيف والاعظم يتحرك أسرع خصوصا ظن من يظن من هؤلاء أن هذا القمر ضغط وأن النار يعلو الهواء والهواء يعلو الماء والماء يعلو الارض بسبب ضغط الكثيف للطيف من فوق وكيف والاندفاع من الضغط يكون خلاف جهة الضاغط لانحصاره ويكون انضغاط الاعظم ابطأ فيمن من هذا غلط من ظن أن الأجسام كلها تهوى إلى أسفل ولكن الاكتاف يضغط الألطف \*

### ﴿فصل في التداخل والكاف﴾

وينبغي أن تعلم أن هذه الاجسام قبل التكاثف والتخلخل بأن يصير جسم أصغر مما كان من غير وصل جزء عنه أو أكبر مما كان من غير وصل جزء به وذلك بين من القارورة تنص فتكب على الماء فيدخلها الماء « فاما أن يكون وقع الخلاء وهو محال وإما أن يكون الجسم الكائن فيها قد خلخله القسر الحامل اياه على الخلية المكان ثم كثفه برد الماء أو تكاثف بطبعه فرجم إلى حجمه الطبيعي عند زوال السبب الخلخل اياه خارجاً عن طبعه وهذه الأزفاق والأوانى التي تتصدع عند غليان ما فيها أو تسخينه اما من طبعه وإما من نار توقد عليه لا يخلو إما أن يكون ذلك الانصداع لاجل حركة تعرض لما فيها مكانية قوية من تلقائه - أو الحركة تعرض لها من محرك دافع أو لحركة هامن بباب الكنب بتدخل وانبساط لا يسع مثله سطح الوعاء والقسم الأول محال لأن تلك الحركة إما أن تكون فيها إلى جهة واحدة أو إلى الجهات كلها « فان كانت إلى جهة واحدة فان نقل الاناء وحمله ربما كان أسهل من صدده فيجب أن تنقل الاناء وتحمله في أكثر الامر لأن تصدعه وان كانت إلى جهات مختلفة فيلزم من ذلك أن تكون طبيعة متشابهة يعرض فيها أن تتحرك حركات بالطبع مختلفة وهذا محال وان كان أنها يتحرك مثلاً دافع مثل ما يظن أن النار تدخل الماء المغلى فيصير أكبر حجماً فيتصدع الاناء فلا يخلو إما أن يدخل ثقباً خالية وإما أن لا يدخل ثقباً خالية بل يحدث ثقباً ومنافذ فيه ومحال أن يدخل ثقباً خالية فان الخلاء متمنع - وأيضاً إذا امتلأت الثقب الخالية لم يجب أن يزداد حجم الجسم كله بل وجب أن يكون على ما هو عليه « وأما القسم الثاني فلا يخلو إما أن يزيد في الحجم مع ملامة سطح الجسم الذى فيه قبل النفوذ في ثقب مستحدثة فيه أو بعد أن يثبت ويدخل وكلا القسمين باطل - أما مع الملامسة فان نفس الملامسة لا توجب زيادة حجم الشيء « نعم ربما كان الماء يدفع ويضطرد بقوته إلى جهة واحدة مخالفه لجهة حركته ومضطره

البها - ولا يجُب من ذلك أن ينصح ما يحتوى على المدفوع بل ينتقل على مابيننا على أنه كثيراً ما يعرض ذلك لا بسبب نار واصلة من خارج بل لأن المحوى يسخن من تلقاء نفسه « ومحال أن يقال إن الانصدام واقع بزيادة الحجم بسبب المخالطة من النافذ الثاقب » فنقول إن هذا القسم أيضاً محال لأنه لا يخلو أبداً أن تكون الزيادة في الحجم آن الانصدام أو يكون الحجم قد زاد قبله وكلا القسمين محال - أما الأول فلأن كل آن يكون فيه نافذاً يمكن أن يفرض قبله آن آخر كان فيه نافذاً لأن النفوذ بمحاذاة السطوح بالحركة ويكون له مسافة ما و تلك المسافة منقسمة وفي بعضها قد كان نافذاً أيضاً فقد كان الحجم زائداً قبل أن صدع وهذا محال لوجهين أحدهما لأن الآلة الذي ملاه شيئاً لا يسمع فيه ماله أكثر منه حتى يتبعه إلى أن يشفعه والثاني لأن الحجم إذا صار أكبر كان يشق لأنه أكبر فيجب أن يكون قد شق قبل أن شق - اللهم إلا أن يقال إنه دخل شيئاً وخرج شيئاً مثله فيكون الحجم لم يزدد إلى وقت الشق « ثم ترجع المسألة من رأس في القدر الذي إذا دخل فيه شيئاً لم يخرج منه فقد بطل أن تكون الحركة الصادعة من جهة حركة انتقالية تعرض لها في الآلة من تلقائه وبطل أن يكون لدفع بعرض من دافع » وليس يجوز أن تكون إلى جهة واحدة فينقل الآلة قبل أن يشفعه فقد يقع أنه إنما يعرض لانبساطه وأنه ينبعط فيشق بالدفع القوى والتمديد فيكون قد أزداد حجم جسم لا بداخلة جسم آخر - إما وهو باق بمدعي صورته في كليته « وإما أن بعض أجزائه استحال إلى صورة أخرى تتنفسى كأكبر - وإنما أن جميعه استحال إلى صورة تتنفسى مقداراً أكبر »

﴿ فصل في أن السماويات تفيض كيفيات غير ما للسماء العنصرية ﴾

وينبغى أن تعلم أن هنا برودة وحرارة تفيض من القوى الفلكية خارجة عن العنصريات والإفكيف يبرد الأفيون أقوى مما يبرد الماء والأرض والجزء البارد فيه مغلوب بالتركيب مع الأضداد وكيف يفعل ضوء الشمس في العيون

العشاء ويفعل النبات بأدنه تسخين مالا تفعله النار بتسخين يكون فوقه أو مساويا  
له بل هنا قوى تفيس من تلك الأجسام في هذه الأجسام إذا تركت فربما  
كانت مجاسة \* وإن لم تكن هذه القوى موجودة في تلك الاجرام أو أشياء  
أخرى غيرها تجربى في افاضة ذلك مجرها \*

﴿فصل في بيان آثار الحرارة والبرودة في الأجسام﴾

ويتبين أن تعلم أن الحرارة التي من قوى البساط إذا صادفت مادة مختلطة  
من رطب وبابس حللت الرطب الذي فيها فازداد الجسم قبولاً لحد الرطب حتى  
إذا أبادته عنه بالتبيخير اجتمع فيه اليابس وصلب فيحصل عنها في أول الأمر لين \*  
عندما لا ين ولا ين البارد ذلك الجسم كثفه فصار تكتيفه أشد مما كان أولاً إذ اليابس  
فيه الآن أكثر مما كان ثم إذا فنيت الرطوبة بأسرها يق بابساً لا اجتماع له  
لأن الاجتماع إنما كان بالنداء وقد تبخرت وربما سخنت الحرارة من الشيء  
ظاهره فتبرد باطنها بالتعاقب الجارى بين الطيائين المتضادتين وليس معنى هذا  
التعاقب أن الحرارة والبرودة تنتقل وتتحرك من جزء إلى جزء ولا أنها تشعر  
بعضها ببعض عنده - بل إذا استولى ضد على ظاهر الشيء غصبت القوة المسخنة  
التي فيه أو المبردة بعض المادة المطيفة به المنفعلة عنه فيبقى المنفعل أقل مما كان  
وإذا قل المنفعل اشتدي فيه الفعل وقوى وظهر ثم إذا سلمت المادة له كلها انتشرت  
التأثير في الكل فضلاً فذا اتفق أن كان في شيء واحد قوة مسخنة ومبردة فأيهما  
غلب على الظاهر قوى فعل ضده في الباطن إلا أن يغلب فيغصب جميع المادة  
ظاهرها وباطنها - وقد يفعل الحقن ضد فعل التبيخير مثل إن الحرارة إذا بخرت  
الجوهر المسخن في الباطن ضعفت الحرارة الباطنة ون البرودة إذا حققت الجوهر  
المسخن في الباطن قوياً الحرارة الباطنة ولذلك تجد الأجوار في الصيف أبداً  
والبرودة ربما خلخلت الشيء بالعرض فتقوى الحرارة في باطن الجسم بالاحتقان  
ثم تستولى البرودة على المادة أخيراً \* والبرودة تفعل في جميع ما قلناه ضد

فعل الحرارة فيصلب المركب من يابس ورطب أولاً فيمكن حينئذ أن يعرض ما قبلنا من تقوّى الحرارة باطنًا \* ويمكن أن لا يمرض فيزول التصليب البنت بل لا يزال يشتد . وهذه السُّكَيْفِيَّات إذا اجتمعت في المركب فعل بعضها فضل من المركب من اتج مخالف لـ كيـفيـات الـ بـسـاطـة فـتـكون الـ بـسـاطـة فيـه لاـ عـلـى مـاهـى عـلـى حد الـ بـسـاطـة المـفـرـدـة عـن التـرـكـيـب بل تكون صورـهـاـ الـذـانـيـة مـحـفـوـظـةـ غـيرـ فـاسـدـةـ لـأـنـ فـاسـدـهـاـ إـلـىـ أـضـادـهـاـ دـفـعـةـ وـأـضـادـهـاـ أـيـضاـ بـسـيـطـةـ وـعـنـاصـرـ لـأـمـرـكـيـكـاتـ \* وـكـيـفـ لاـ تـكـوـنـ فـيـهـ ثـابـتـهـ وـالـثـانـيـهـ المـرـكـبـ إـنـاـ هـوـ مـرـكـبـ عنـ أـجـزـاءـ فـيـهـ مـخـتـلـفـ وـإـلـاـ كـانـ بـسـيـطـاـ وـلـاـ يـقـبـلـ الـأـشـدـ وـالـأـضـعـفـ \* وـأـمـاـ كـيـفيـاتـهـاـ وـلـوـاحـقـهـاـ فـتـكـوـنـ قـدـ توـسـطـتـ وـنـقـصـتـ عـمـاـ كـانـتـ فـيـهـ مـنـ حدـ الـصـرـافـةـ وـالـسـوـرـةـ لـبـسـاطـةـ \*

» المقالة الخامسة في المركبات الناقصة والمعادن «

ان العناصر الأربع عساها أن لا توجد كلياتها صرفة خالصة بل يكون فيها لا حالة اختلاط \* ويشبه أن تكون النار أبسطها في موضعها ثم الأرض - أما النار فإن ما يخالطها في حيزها يستحيل إليها لقوتها على الاحتياطة - وأما الأرض فإن نفوذ قوى ما يحيط بها في كليتها بأسرها كالقليل بل عسى أن يكون باطنها القريب من المركز يقرب من البساطة ولكن ذلك دون بساطة النار لأن نفوذ القوى الفلكية المسخنة في الأرض جائز - وذلك مما يحدث فيها حالة ما ومع ذلك فإن الأرض لا تقوى على حالة كل ما يخالطها من الجوهر القريب إلى الأرضية قوة النار على حالة ما يخالطها ثم يشبه أن تكون العناصر طبقات ( الطبقة السفل ) هي الأرض القريبة إلى البساطة ( والطبقة الثانية ) الطين ( والطبقة الثالثة ) بعضاً ماء وبعضاً طين جفنته الشمس وهو البر \* ثم يحيط بالبر والبحر الهواء بالبخارى إلا أنه ذو طبقتين إحداهما تصاقب كرة الأرض فتسخن من شعاع الشمس المسخن للأرض المسخنة لما يجاورها \* وبعضاً يبعد عنها فتسنوى عليه

الطبيعة التي في جوهر المائة وهو البرد - وهذا تكون أعلى الجبال ومواضع انعقاد السحاب أبداً ثم فوق هاتين الطبقتين طبقة الهواء الذي هو أقرب إلى البساطة ثم فوقه طبقة الهواء الدخاني وذلك أن الدخان أبيض وأسرع حركة وأشبه كيفية النار فهو يعلو البخار والهواء إن لم يبرد في الوسط فينزل ريمًا فان لم يبرد علا وطفا فوق الهواء إلا أنه كما أظن أنه لا يكون محاطاً ولا كثيراً بل يسيراً منتشرًا والاكثر يحترق شهياً كما سندكره بعد ثم فوق هذا كله الطبقة النارية وجميع العناصر الأربعية بطبقاتها طوع الاجرام العالية الفلكية : والكائنات الفاسدات تولد من تأثير تلك وطاعة هذه والفلك وإن لم يكن حاراً ولا بارداً فانه قد ينبعث منه في الأجسام السفلية حرارة وبرودة بقوى تفيس منه عليها ويشاهد هذا من إحراق شعاعها المنعكس عن المرايا فانه لو كان سبب الاحتراق حرارة الشمس دون شعاعها لكان كذا هو أقرب إلى العلو أحسن « وقد يكون مطرح الشعاع إلى الشيء يحترق وما فوقه لا يحترق - بل يكون في غاية البرد » فإذاً سبب الاسخان التفاف الشعاع الشمسي المحسن لما يلتئف به فيسخن الهواء وربما يلعن من اسخانه أن يبعد الهواء لقبول طبيعة النار ويخرجه عن الاستعداد للصورة الهوائية فإذا وقعت القوى الفلكية في العناصر فركتها وخلطتها حصل من اختلاطها موجودات شقي فتها ان الفلك إذا هيج باسخانه الحرارة يخرج من الأجسام المائية ودخن من الأجسام الأرضية وأنوار شيئاً بين البخار والدخان من الأجسام المائية والأرضية ولأن الأرض والماء يوجدان في أكثر الأحوال متلازمين فليس يوجد بخار بسيط ولا دخان بسيط إلا ندرة وشذوذًا وإنما يسمى التأثير باسم الأغلب والبخار أقل مسافة في صعوده من الدخان لأن الماء إذا سخن كان حاراً رطباً والأجزاء الأرضية إذا سخنت ولطفت كانت حارة يابسة والحار الرطب أقرب إلى طبيعة الهواء والحار اليابس أقرب إلى طبيعة النار واليابس كأنه يوجب زيادة في الحركة إلى جهة فوق وإذا كان البخار حاراً رطباً لم يمكن أن يتتجاوز

حيز الحار الرطب بل يقصر عنه فإذاً لا يتعدى صعودُ حيز الهواء بل إذا وافى الطبقة  
 الثانية من الهواء والبخار منقطع تأثير الشعاع بَرَدٌ وَكَنْفٌ \* وأما الدخان فإنه يتعدى  
 حيز الهواء حتى يوافى تخوم النار هذا إذا تأنى أن يتخلصا من جرمي الأرض والماء  
 وأما إذا احتبس فيما محدث أمور وكانت آخرى غير التي تحدث عن المخلصين  
 فيما فالدخان إذا وافى حيز النار اشتعل وإذا اشتعل فربما سرى فيه الاشتعال فيرى  
 أن كوكباً يندف به وربما اشتعل بل احترق وثبت فيه الاحتراق فرئيت العلامات  
 الظاهرة الحر والسود \* وربما اشتعل وكان غليظاً متداً فيثبت فيه الاشتعال  
 ووقف تحت كوكب ودارت به النار الدائرة بدوران الفلك وكان ذنبًا له وربما  
 كان عريضاً فرأى بأنه لحية للكوكب وربما حيت الأدخنة في برد الهواء للتعاقب  
 المذكور فانضفت مشتعلة \* وأما البخار الصاعد فنه ما يلطف جداً أو يرتفع جداً  
 فيتراكم ويكثر مده في أقصى الهواء عند منقطع الشعاع فيبرد فيكتفي قطر  
 فيكون التكافف منه سحاباً والقاطر مطراً ومنه ما يقصر لثقله عن الارتفاع بل  
 يبرد سريعاً وينزل كاللوبيا فيه برد الليل سريعاً قبل أن يتراكم سحاباً وهذا هو  
 الطل وربما جد البخار المتراكم في الأعلى أعلى السحاب فنزل وكان ثلجاً وربما  
 جد البخار الغير المتراكم في الأعلى أعلى مادة الطل فنزل وكان صقيعاً وربما جد  
 البخار بعدما استحال قطرات فكان بَرَداً وإنما يكون جموده في الشتاء وقد  
 فارق السحاب وفي الربيع وهو داخل السحاب وذلك إذا سخن خارجه فبطنت  
 البرودة إلى داخله فتكافف في داخله واستحال ماء وأجمد شدة البرودة وربما  
 تكافف الهواء بنفسه لشدة البرد فاستحال سحاباً واستحال مطراً ثم ربما وقع  
 على صقيل الظاهر من السحاب وأجزاءها صور النيرات وأضواؤها كما يقع في  
 المرايا والجدران الصقيقة فيرى ذلك على أحوال مختلفة بحسب اختلاف بعدها  
 من النير وقربها وبعدها من الرأي وقربها وصفاتها وكدوتها واستواها وتضرسها  
 وكثرتها وقلتها فيرى هالة وقوساً وشمساً وشمالاً : والظاهرة تحدث عن انكسار

البصر عن الرش المطيف بالنير إلى النير حيث يكون الغام المتوسط لا يخفى النير  
ولأن الزوايا تكون متساوية يكون الأجزاء المنعكسة عنها الضوء متساوية البعد  
عن النير فرؤى دائرة كأنها منطقة محورها الخط الواصل بين الناظر وبين النير  
ولأنها تؤدى الضوء إلى البصر ترى نيرة ولأن ما سواها لا يفعل ذلك يرى غير  
نير فتتميز دائرة مضيئه نيرة وخصوصاً وما في داخلها ينفذ عنه البصر إلى النير  
ونوره الغالب على أجزاء الرش يجعله كأنه غير موجود وكأن الفيم هناك هواء  
شفاف ولأن الناظر في الاهلاة والغام بينهما وزوايا العكس مطيفة بالنير فلذلك ترى  
دائرة - وأما القوس فان الغام يكون في خلاف جهة النير فتشعكز الزوايا عن  
الرش إلى النير لابين الناظر والنير بل الناظر أقرب إلى النير منه إلى المرأة فتفتح  
الدائرة التي هي كالمنطقة أبعد من الناظر إلى النير فان كانت الشمس على الأفق  
كان الخط المار بالناظر والنير على بسيط الأفق وهو المحور فيجب أن يكون  
سطح الأفق يقسم المنطقة بنصفين فيرى القوس نصف دائرة فان ارتفعت  
الشمس انخفض الخط المذكور فصار الظاهر من المنطقة المohoمة أقل من نصف  
دائرة - وأما تحصيل الألوان على الجهة الشافية فانه لم يستثن بعد والسحب ربما  
تفرقت وذابت فصارت ضباباً وربما اندفعت بعد التلطف إلى أسفل فصارت  
رياحاً وربما هاجت الرياح لاندفاع بعضها من جانب إلى جهة « وربما هاجت  
لانبساط الهواء بالتخالل عند جهة واندفعه إلى أخرى » وأكثر ما يهيج لبرد  
الدخان المتتصاعد المجتمع الكبير ونزوله فلذلك كان مبادى الرياح فوقانية وربما  
عطفها مقاومة الحركة الدورية التي تتبع الهواء العالى فانعطفت رياحاً والسحوم  
ما كان من هذا محترقاً وربما كان من جهة مادة الشهب إذا احترق ونزل رمادها  
وربما كان ملروها بالأراضي الحارة - وربما احتبست الأبخنة في داخل  
الأرض فتميل إلى جهة فتبرد بها فتستabil ماء فيستمد مداداً متدافعاً فلا تسعم  
الأرض فتشق فيصعد عيوناً وربما لم تدعها السخونة تكشف فتصير ماء وكثرة

عن أن تتحلل وغليظت عن أن تنفذ في مجارى مستحصنة وكانت مجاربها أشد استحصاناً من مجرى آخر فاجتمعت ولم يعكها أن تثور خارجة فزالت الأرض وأولى بان بزلزل الدخان الريحى وربما اشتدت الزلزلة فحسبت الأرض وربما حدث في حركتها دوى كا يكون من نموج الهواء في الدنان • وربما حدثت الزلزلة من تساقط عوالى وهذه في باطن الأرض فيما يموج بها الهواء المختنق فيزلزل الأرض وربما تبع الزلزلة نبوع عيون - وهذه الأبنحة إذا نبعث عيوناً أمتت البحار بصب الأنهر إلها ثم ارتفع من البطاعم والبحار والأنهار وبطون الجبال خاصة أبنحة أخرى ثم قطرت ثانية إلها فقامت بدل ما يتحلل منها على الدور دائرياً - وربما احتبست الأبنحة في باطن الجبال فانعقدت وجدت خدث منها الجوادر المشفة التي لا تُنطرق وأكثرها تكون مختلطة بالمائية وربما انعقد كذلك على ظاهر الأرض لطبيعة الموضع والأدخنة التي تختبئ داخل الأرض ربما اضطربها شدة حركتها وما تتكلفه من شقها الأرض أن تشتعل وتخرج ناراً • وربما احتبس في باطن الجبال والكهوف فتولد منها الجوادر الغير القابلة للذوب والأدخنة أيضاً تختنق في البحار فتملح مياهها لأن الأشياء الأرضية ذات التهوة أى التي عملت فيها الحرارة وما بلغت في الاحالة تكون مرة فإذا خاللت المائية ملحت وقد يتخذ من الرماد والكلس وغيرها ملح بأن يطبخ في الماء ويصنف ويطبخ حتى ينعقد ملحاً أو يترك فيصير ملحاً - وأما الجوادر البحارية الدخانية المركبة من مادتي الرطوبة والبيوسة فتها ما يخلص من الأرض فيكون منها الرياح وإذا تصاعدت فتميز البحار من الدخان إنعقد البحار سحاباً ببرد وتقلقل فيه الدخان طلباً لنفوذ إلى العلو فيحصل من تقلله فيه ضرب من الرعد وهو صوت دفع عاصفة في سحاب كثيف • وربما امتد ذلك التقلقل لكثره وصول المواد ويكون أعلى السحاب أكثف لأن البرد هناك أشد أو تكون هناك ريم مقاومة تعيقها عن النفوذ فتندفع إلى أسفل • وقد أشعلته الحاكمة والحركة ناراً فينشق

السحب شعلة كجمر يطفى فيسمع من ذلك ضرب من الرعد . وإذا كان قويًا شديدًا غليظ المادة كان صاعقة — وربما وجد منفذًا فيه سهل الانشقاق فخرج بلا رعد ولا اشتعال فإن كان المد كثيراً والمادة كثيفة تولدت منه أنواع الرياح السحابية وربما وقعت بمحابة تحت التي تندفع منها الريح فتمنع الريح من النفوذ وتمكها إلى وراء وتدفعها المواد المندفعة فتنقلب من بين السحابتين مستدررة وربما اشتمل دوره على قطعة من السحب تحمله في جهة حركتها فيرى كأن تنينا يجتاز في الجو : وربما اشتمل دوره على بخار مشتعل فيري ناراً تدوره والزوابع العظام تكون من هذا وأكثرها نازلة : وقد تكون الزوابع أيضًا لانقاء بريجين متقابلتين قويتين تلتقيان فتستدiran — ومن هذه ما لا تخلص بل تختبس في الأرض فيحدث عنها بحسب اختلاف الموضع والأزمان والمداد جملة من الجواهر القابلة للإذابة والطرق كالذهب والفضة ويكون قبل تصلبه زيفاً ونقطاً وما جرى بمراها وانطراها بكثرة رطوبتها وعصياتها على الجود التام وذلك لها لاستحالة بعض رطوبتها دهناً فهذه حكاية كون ما يتكون بتصعيد القوى الفلكية المسخنة للأجسام القابلة للتحليل \*

#### ﴿المقالة السادسة في النفس﴾

وقد يتكون من هذه العناصر أولاً كأن أيضًا بسبب القوى الفلكية إذا امتزجت العناصر امتزاجاً أكثر اعتدالاً أى أقرب إلى الاعتدال من هذه المذكورة وأوها النبات \* فنه ما يكون ميزراً يفرز جسماً حاملاً لقوى المولدة \* ومنه كائن من تلقاء نفسه من غير بذر ولأن النبات يفتدى بذاته فله قوة غاذية ولأن النبات ينمى بذاته فله قوة منمية ولأن من النبات ما يولد المثل ويولد عن المثل بذاته فله قوة مولدة والقوة المولدة غير الغاذية \* فإن الفج من الثمار له القوة الغاذية دون المولدة \* وكذلك القوة المنمية دون المولدة والغاذية غير المنمية \* ألا ترى الهرم من الحيوان فإن له الغاذية وليس له المنمية والغاذية تفعل الغذاء

وتورده بدل ما يتحلل والمنية تزيد في جوهر الاعضاء الاصلية طولاً وعرضًا  
وعمقًا لا يكفي اتفق بل على جهة تبلغ إلى غاية النشو : والمولدة تعطى المادة  
صورة الشيء وتبيّن منه جزأً وتحلّه قوّة من سنه إذا وجدت المادة — والموضع  
المتهيّ لقبول فعله فعل مثله « ومعلوم مما سلف أن جميع الأفعال النباتية والحيوانية  
والإنسانية تكون من قوى زائدة على الجسمية بل وعلى طبيعة المزاج ويلى  
النبات الحيوان » وإنما يحدث عن تركيب في العناصر مزاجه أقرب إلى الاعتدال  
جداً من الأولين يستعد مزاجه لقبول النفس الحيوانية بعد أن يستوفى درجة  
النفس النباتية وكلّاً أعنى في الاعتدال ازداد قبولاً لقوّة نفسانية أخرى أطف  
من الأولى « والنفس كجنس واحد ينقسم بضرب من القسمة إلى ثلاثة أقسام  
( أحدها ) النباتية وهي ( كال أول لحم طبيعي آلي ) من جهة ما يتولد ويربو  
ويقتني « والغذاء جسم من شأنه أن يتشبه بطبيعة الجسم الذي قيل إنه غذاؤه  
ويزيد فيه بقدر ما يتحلل أو أكثر أو أقل ( والثاني ) النفس الحيوانية وهي  
كال أول الجسم طبيعي آلي من جهة ما يدرك الجرئيات وينحرّك بالارادة  
( والثالث ) النفس الإنسانية وهي كال أول جسم طبيعي آلي من جهة ما يفعل  
الأفعال الكائنة بالاختيار الفكري والاستبطاط بالرأي « ومن جهة ما يدرك  
الامور الكلية « والنفس النباتية قوى ثلاث \* القوة الفاذية وهي القوة التي  
تحيل جسماً آخر إلى مشاكلة الجسم الذي هي فيه فتنلصقه به بدل ما يتحلل عنه  
والقوة المنية وهي قوة تزيد في الجسم الذي هي فيه بالجسم المتشبه في أقطاره طولاً  
وعرضًا وعمقاً متناسبة للقدر الواجب لتبلغ به كماله في النشو « والقوة المولدة وهي  
القوّة التي تأخذ من الجسم الذي هي فيه جزأً هو شبيه له بالقوّة فتفعل فيه باستمداد  
أجسام أخرى تتشبه به من التخليق والتزييج ما يصير شبيها به بالفعل »

﴿ فصل في النفس الحيوانية ﴾

والنفس الحيوانية بالقسمة الأولى قوتان محركة ومدركة « والمحركة على

قسمين إما محركة بانها باعنةٍ . وإما محركة بانها فاعلةٌ « والمحركة على أنها باعنةٍ .  
القوة التزويعية والشوقية وهي القوة التي إذا ارتسن في التخيل الذي سند كره بعد  
صورة مطلوبة أو مهرب عنها حلت القوة التي نذكرها على التحريك وهاشعبتان  
شعبة تسمى قوة شهوانية وهي قوة تبعث على تحريك يقرب به من الاشياء المتخيلة  
ضرورية أو نافعة طلباً للذمة \* وشبة تسمى قوة غضبية وهي قوة تبعث على  
تحريك يدفع به الشيء المتخيل ضاراً أو مفسداً طلباً للفدمة \* وأما القوة المحركة  
على أنها فاعلة فهي قوة تبعث في الاعصاب والعضلات من شأنها أن تشنج  
العضلات فتجنب الاوتار والرباطات إلى جهة المبدأ أو ترخيها أو عددها طولاً  
فتثير الاوتار والرباطات إلى خلاف جهة المبدأ \* وأما القوة المدركة فتنقسم  
قسمين فان منها قوة تدرك من خارج ومنها قوة تدرك من داخل \* والمدركة من  
خارج هو الحواس الخمسة أو الثانية ( فنها البصر ) وهي قوة مرتبة في العصبة  
المجوفة تدرك صورة ما ينطبع في الرطوبة الجليدية من اشباع الاجسام ذرات اللون  
المتأدية في الاجسام للشفافة بالفعل إلى سطوح الاجسام الصغيرة ( ومنها السمع )  
وهي قوة مرتبة في العصب المفرقع في سطح الصمام تدرك صورة ما يتأنى اليه  
بتوجه الهواء المنضغط بين قارع ومقرع مقاوم له انضغطاً بعنف يحدث منه  
توجّه فاعل للصوت يتأنى إلى الهواء المحصور الراكد في تجويف الصمام ويوجه  
بشكل نفسه وبعكس امواجه بذلك الحركة تلك العصبة فيسمع ( ومنها الشم ) وهي  
قوة مرتبة في زائد قدم الدماغ الشبيهتين بحملقى الثدي يدرك ما يؤدى اليه  
الهواء المستنشق من الرائحة المخالطة لبخار الريح أو المنطبع فيه بالاستhalة من  
جرم ذى رائحة ( ومنها الذوق ) وهي قوة مرتبة في العصب المفروش على جرم  
اللسان يدرك الطعم المتخللة من الاجرام الماسة له المخالطة للرطوبة الالعابية التي  
فيه فتستحيل اليه ( ومنها اللمس ) وهي قوة منبثقة في جلد البدن كله وملحه فاشية  
فيه والاعصاب تدرك ما يمسه ويؤثر فيها بالمضادة وينيره في المزاج او الاهيئه ويشبه

أن تكون هذه القوة لأنواعاً واحداً بل جنساً لأربع قوى منبثة معاً في الجلد كله  
(الواحدة) حاكمة في التضاد الذي بين الحار والبارد (والثانية) حاكمة في التضاد  
الذي بين اليابس والرطب (والثالثة) حاكمة في التضاد الذي بين الصلب واللين  
(والرابعة) حاكمة في التضاد بين الخشن والأملس إلا أن اجتماعها معاً في آلة  
واحدة يوم تأخذها في الذات: والمحسوسات كلها تتأدي صورها إلى آلات الحس  
وتنطبع فيها فتدركها القوة الحاسة وهذا في اللمس والذوق والشم والسمع كالظاهر  
وأما البصر فقد ظن به خلاف هذا فان قوماً ظنوا أن البصر قد يخرج منه شيء  
فيلاقى البصر ويأخذ صورته من خارج ويكون ذلك أبصاراً وفي أكثر الأمر  
يسعون ذلك الخارج شعاعاً \* وأما المحققون فيقولون ان البصر إذا كان بينه  
 وبين البصر شفاف بالفعل وهو جسم لا لون له متوسط بينه وبين البصر تأدي  
شبح ذلك الجسم ذي اللون الواقع عليه الضوء إلى الحدقة فادركه البصر - وهذا  
التؤدي شبيه بتؤدي الألوان بتوسيط الضوء إذا انعكس الضوء من شيء ذي لون  
فضيبيء بلونه جسماً آخر وإن كان بينهما فرق بل هو أشبه بما يتخيّل في المرأة وما  
يبدل على بطلان الرأي الأول أن ذلك الخارج إما أن يكون جسماً أولاً يكون  
جسمًا فان لم يكن جسماً فالحكم بالحركة والانتقال عليه باطن إلا على المجاز بأن  
يكون في البصر قوة تخيل ما يلاقيه من الهواء وغيره إلى كيفية ما فيقال إن تلك  
الكيفية خرجت من البصر ومحال أن يكون جسماً وذلك لانه إما أن يخرج  
وأتصاله ثابت فيلاقي كرة الثوابت فيكون قد خرج من البصر في صغره جسم  
محروط وعظامه هنا العظم ويكون مع ذلك قد ضغط الهواء ودفعه والآفالك كلها  
ودفعها أو نفذ في خلاء وكلا الوجهين ظاهر البطلان أو يكون قد انفصل وتشظى  
وتفرق فيجب من ذلك أن يكون الحيوان يحس بشيء منفصل عنه متشرذلي  
متفرق وأن يحس بالمواضع التي يقع عليها ذلك الشعاع دون مالا يقع فيحس من  
الجسم بتغيرات قطبية ويفوته الغالب منه \* وإما أن يكون هذا الجسم يتصل

و يتحد بالهواء والفلك حتى تصير الجملة كمضى واحد للحيوان ف تكون جملة ذلك حسناً وهذه الاحالة أيضاً عجيبة ويجب إذا تزاحت الأ بصار أن تكون هذه الاحالة أقوى فيكون الواحد إذا اجتمع مع الجماعة أشد أبصاراً منه إذا كان وحده فإن الكثير أشد احالة من المنفرد بذاته ثم هذا الجسم الخارج لا محالة إما أن يكون بسيطاً وإما أن يكون مركباً وعلى مزاج خاص وحركته لأنخلو إما أن تكون بالارادة أو تكون بالطبيعة و نعلم أن ذلك ليس بحركة إرادية اختيارية وإن كان فتح الأجنان وغلقها إرادتين فبقي أن يكون طبيعياً والطبيعي البسيط يكون إلى جهة لا إلى جهات شقي والمركب يتحرك بحسب الغالب إلى جهة واحدة لا إلى جهات شقي وليس كذلك حال هذه الحركة عندهم ثم إن كان المحسوس يرى من جهة القاعدة الماسة من المخروط لامن جهة الزاوية فيجب أن يكون المحسوس بعيداً يحس شكله وعظمته كما يحس لونه إذا كان الحاس يلاقيه ويشتمل عليه - وأما إذا أحسن من جهة الزاوية أعني الفصل المشترك بين الجليدية وبين المخروط المتوجه كان كلما كان الشيء أبعد كانت أصغر وكان الفصل المشترك أصغر « وكان الشبح المنطبع فيه أصغر فيرى أصغر وربما كانت الزوايا بحيث قفوت الحس فلا يرى - وأما القسم الثاني فهو أن يكون الخارج لا جها بل عارضاً أو كيفية فيجب أن يكون كلما كان الناس أكثر أن تكون هذه الاحالة والاستحالة أقوى ويعرض الحال<sup>(١)</sup> الذي ذكرنا ثم يكون الهواء حينئذ أمامه دينه وإنما حسناً بنفسه فإن كان مدياً غير حساس فالاحسان كما تقوله هو عند الحدقة لا من خارج وإن كان الحساس هو الهواء عرض الحال الذي ذكرنا أيضاً ووجب إذا كان ريح أو اضطراب في الهواء أن تضطرب الأ بصار بتجدد الاستحالة وتجدد الحاس شيئاً بعد شيء - كما إذا عدا الإنسان في هواء مسكن

(١) قوله ويعرض الحال الخ وهو قوله فيما سبق فيكون الواحد إذا اجتمع مع الجماعة أشد أبصاراً الخ \*

فانه حينئذ تضطرب عليه الأ بصار للأشياء الدقيقة فإذاً ليس الأ بصار بخروج  
شيء منها إلى المحسوس فهو إذاً بورود شيء من المحسوس علينا وإذاً ليس ذلك  
جسمه فهو إذاً شبحه • ولو لا أن الحق هنا الرأي لكان خلقة العين على طبقاتها  
و رطوباتها وشكل كل واحدة منها وهيئتها معطلة •  
﴿فصل في الحواس الباطنة﴾

وأما القوى المدركة من باطن فبعضها قوى تدرك صور المحسوسات  
وبعضها قوى تدرك معانى المحسوسات . ومن المدركات ما يدرك وي فعل معاً  
ومنها ما يدرك ولا يفعل ومنها ما يدرك إدراكاً أولياً ومنها ما يدرك إدراكاً  
ثانياً • والفرق بين ادراك الصورة وادراك المعنى أن الصورة هو الشيء الذي  
تدركه النفس الباطنة والحس الظاهر معاً لكن الحس الظاهر يدركه أولاً ويؤديه  
إلى النفس مثل ادراك الشاة لصورة الذئب أعني شكله وهيئة ولونه فإن نفس  
الشاة الباطنة تدركها ويدركها أولاً حسها الظاهر • وأما المعنى فهو الشيء الذي  
تدركه النفس من المحسوس من غير أن يدركه الحس الظاهر أولاً مثل ادراك  
الشاة معنى المضاد في الذئب وهو المعنى الموجب خلوفها لها وهر بها عنه من غير  
أن يكون الحس يدرك ذلك البتة فالذى يدرك من الذئب أولاً بالحس ثم القوى  
الباطنة هو الصورة والذي تدركه القوى الباطنة دون الحس فهو المعنى • والفرق  
بين الادراك مع الفعل والا دراك لا مع الفعل أن شأن أفعال بعض القوى  
الباطنة أن تركب بعض الصورة والمعنى المدركة مع بعض وتفصله عن بعض  
فيكون لها ادراك وفعل أيضاً فيها أدرك • وأما الادراك لا مع الفعل فإن يكون  
الصورة أو المعنى يرسم في الشيء فقط من غير أن يفعل فيه تصريفاً البتة • والفرق  
بين الادراك الأول والادراك الثاني - أن الادراك الأول هو أن يكون حصول  
الصورة على نحو ما من الحصول قد وقع للشيء من نفسه والادراك الثاني هو أن  
يكون حصولها له من جهة شيء آخر أداها إليه فن القوى المدركة الباطنة الحيوانية

قوة فنطاسيا<sup>(١)</sup> أي الحس المشترك وهي قوة مرتبة في أول التجويف المقدم من الدماغ تقبل بذاتها جميع الصور المنطبعة في الحواس الحس متأدبة إليه منها ثم الخيال والمصورة وهي قوة مرتبة أيضاً في آخر التجويف المقدم من الدماغ يحفظ ما قبله الحس المشترك من الحواس الجزئية الحس وتبقى فيه بعد غيبة الحسوسات « واعلم أن القوة التي بها القبول غير القوة التي بها الحفظ فاعتبر ذلك في الماء فإن له قوة قبول النقيض وليس له قوة حفظه ثم القوة التي تسمى متخيلاً بالقياس إلى النفس الحيوانية وتفكيره بالقياس إلى النفس الإنسانية وهي قوة مرتبة في التجويف الأوسط من الدماغ عند الدودة من شأنها أن ترکب بعض ما في الخيال مع بعض وتفصل بعضه عن بعض بحسب الاختيار ثم القوة الوهمية وهي قوة مرتبة في نهاية التجويف الأوسط من الدماغ تدرك المعانى الغير الحسوس الموجودة في الحسوسات الجزئية كالقوة الحاكمة بأن الذئب مهرب منه وإن الولد معطوف عليه ثم القوة الحافظة الذاكرة وهي قوة مرتبة في التجويف المؤخر من الدماغ تحفظ ما تدركه القوة الوهمية من المعانى الغير الحسوس الموجودة في الحسوسات الجزئية ونسبة القوة الحافظة إلى القوة الوهمية كنسبة القوة التي تسمى خيالاً إلى الحس ونسبة تلك القوة إلى المعانى كنسبة هذه القوة إلى الصور الحسوسية - فهذه هي قوى النفس الحيوانية ومن الحيوان ما يكون له الحواس الحس كلها ومنه ما له بعضها دون بعض - أما الذوق واللمس فضروري أن يخلق في كل حيوان ولكن من الحيوان مالا يشم ومنه مالا يسمع ومنه مالا يبصر

#### ﴿فصل في النفس الناطقة﴾

وأما النفس الناطقة الإنسانية فتنقسم قواها أيضاً إلى قوة عاملة وقوة عالة وكل واحدة من القوتين تسمى عقلاً باشتراك الاسم فالعاملة قوة هي مبدأ محرك لبدن الإنسان إلى الأفعال الجزئية الخاصة بالرواية على مقتضى آراء تخصها

(١) قوله فنطاسيا في أكثر الكتب بالموحدة في الأول «

الصلاحية ولها اعتبار بالقياس إلى القوة الحيوانية التزوعية واعتبار بالقياس إلى القوة الحيوانية المتخيلة والمتوهمة واعتبار بالقياس إلى نفسها « وقياسها إلى القوة الحيوانية التزوعية أن تحدث فيها هيئات تخص الإنسان تهدياً بها لسرعة فعل وانفعال مثل الخجل والحياء والضعف والبكاء وما أشبه ذلك « وقياسها إلى القوة الحيوانية المتخيلة والمتوهمة هو أن تستعملها في استنباط التدابير في الأمور الكائنة والفاشدة واستنباط الصناعات الإنسانية « وقياسها إلى نفسها أن فيها بينها وبين العقل النظري تتولد الآراء الدائمة المشهورة مثل أن الكتب قبيح والفلم قبيح وما أشبه ذلك من المقدمات المبينة الانفصال عن العقلية المحضة في كتب المنطق - وهذه القوة هي التي يجب أن تسلط على سائر قوى البدن على حسب ما توجيهه أحكام القوة الأخرى التي نذكرها حتى لا تتفعل عنها البنته بل تنفعل هي عنها وتكون مقومة دونها لا يُحدس فيها عن البدن هيئات اقيادية مستفاده من الأمور الطبيعية وهي التي تسمى أخلاقاً رذيلية بل أن تكون غير منفعلة البنته وغير منقاده بل متسلاطة فيكون لها أخلاق فضيلية « وقد يجوز أن تنسحب الأخلاق إلى القوى البدنية أيضاً ولكن إن كانت هي الغالبة تكون لها هيئة فعلية وهذه هيئة انفعالية فيكون شئ واحد يحدث منه خاق في هذا وخلق في ذلك « وإن كانت هي المغلوبة يكون لها هيئة انفعالية وهذه هيئة فعلية غير غريبة أو يكون الخلق واحداً وله نسبتان « وإنما كانت الأخلاق عند التحقيق هذه القوة لأن النفس الإنسانية كما يظهر من بعد جوهر واحد وله نسبة وقياس إلى جنبيتين جنبة هي تحته وجنبة هي فوقه وهو بحسب كل جنبة قوة بها تننظم العلاقة بينه وبين تلك الختنة وهذه القوة العاملة هي القوة التي لها بالقياس إلى الجنبة التي فوقه لينفعل ويستفيد منها ويقبل عنه « وكان للنفس منا وجهين وجه إلى البدن ويجب أن يكون هذا الوجه غير قابل للبنته أثراً من جنس

مُقتضى طبيعة البدن ووجه إلى المبادئ العالية ويجب أن يكون هذا الوجه دائم القبول عما هنالك والتأثير منه هذا ٠

﴿ فصل في القوة النظرية ومراتبها ﴾

وأما القوة النظرية فهي قوة من شأنها أن تنطبع بالصور الكلية المجردة عن المادة فإن كانت مجردة بذاتها فذاك وإن لم تكن فتها تصيرها مجردة بتجريدها إليها حتى لا يبقى فيها من علائق المادة شيءٌ وسنوضح هذا بعد ٠ وهذه القوة النظرية لها إلى هذه الصور نسب وذلك لأن الشيء الذي من شأنه أن يقبل شيئاً قد يكون بالقوة قابلاً له ، وقد يكون بالفعل ٠ والقوة تقال على ثلاثة معان بالتقديم والتأخير فيقال قوة الاستعداد المطلق الذي لا يكون خرج منه إلى الفعل شيءٌ ولا أيضاً حصل مابه يخرج - وهذه كثرة الطفل على الكتابة ويقال قوة لهذا الاستعداد إذا كان لم يحصل للشيء إلا ما يعكّنه به أن يتوصّل إلى اكتساب الفعل بلا واسطة كقوة الصبي الذي ترعرع وعرف القلم والدواة وبائط الحروف على الكتابة ويقال قوة لهذا الاستعداد إذا تم بالآلة وحدث مع الآلة أيضاً كمال الاستعداد بأن يكون له أن يفعل متى شاء بلا حاجة إلى الكتاب بل بكيفية أن يقصد فقط كقوة الكاتب المستكملاً للصناعة إذا كان لا يكتب ٠ والقوة الأولى تسمى قوة مطلقة وهي هيلانية ، والقوة الثانية تسمى قوة ممكنة ، والقوة الثالثة تسمى ملكرة وربما سميت الثانية ملكرة والثالثة كمال فورة . فالقوة النظرية إذا تارة تكون نسبتها إلى الصورة المجردة التي ذكرناها نسبة مما بالقوة المطلقة حتى تكون هذه القوة للنفس التي لم تقبل بعد شيئاً من الكمال الذي يحسبها . وحينئذ تسمى عقلابهيلانية . وهذه القوة التي تسمى عقلابهيلانيا موجودة لكل شخص من النوع . وإنما سميت هيلانية تشبهها بالهيولى الأولى التي ليست هي بذاتها ذات صورة من الصور وهي موضوعة لكل صورة : وتارة نسبة ما بالقوة الممكنة . وهي أن تكون القوة الهيلانية قد حصل فيها من الكمالات

المقولات الأولى التي يتوصى منها وبها إلى المقولات الثانية ، وأعني بالمقولات الأولى المقدمات التي يقع بها التصديق لا باكتساب ولا بأن يشعر المصدق بها أنه كان يجوز له أن يخلو عن التصديق بها وقتاً لبته مثل إعتقدانا بأن الكل أعظم من الجزء وأن الأشياء المتساوية لثى واحد متساوية فadam إنما يحصل فيه من العقل هذا القدر بعد فانه يسمى عقلا بالملائكة . ويجوز أن يسمى هنا عقلا بالفعل بالقياس إلى الأولى لأن تلك ليس لها أن تعقل شيئاً بالفعل .  
ولما بهذه قائمـا تقول إذا أخذت نفسـا بالفعل ، وتارة تكون له نسبة ما بالقوة السكانـية . وهذا أن يكون فعلـا فيها أيضا الصورة المقولـة الأولى إلا أنه ليس يطالـها ويرجـع إليها بالفعل بل كائـنا عنده مخزـونـة فـي شـاء طـالـع تلك الصورة بالفعل فـيـلـها . وـعلـ أنـ عـلـها وـسمـ عـقـلاـ بالـفـعلـ لـأنـ عـقـلـ وـعـقـلـ مـنـ شـاءـ بلاـ تـكـافـ وـأـكتـسـابـ . وـإنـ كانـ يـجـوزـ أـنـ تـسمـ عـقـلاـ بالـقـوـةـ بـالـقـيـاسـ إـلـيـهـ ماـ بـعـدـهـ . وـتـارـةـ تكونـ لهاـ نـسـبةـ مـنـ بـالـفـعلـ المـطـلـقـ وـهـوـ أـنـ تـكونـ الصـورـةـ المـقـولـةـ حـاضـرـةـ فـيـهـ وـهـوـ يـطالـفـهاـ بـيـقـلـهاـ بـالـفـعلـ وـيـقـلـ أـنـ يـقـلـهاـ بـالـفـعلـ فـيـكـونـ حـيـنـئـذـ عـقـلاـ مـسـتـفـادـاـ لـأـنـ تـلـذـنـ المـقـلـ بـالـقـوـةـ إـنـماـ يـخـرـجـ إـلـيـ الفـعلـ بـسـبـبـ تـقـلـ هـوـ دـائـمـاـ بـالـفـعلـ . وـأـنـهـ إـذـ التـصـلـ بـهـ العـقـلـ بـالـقـوـةـ نـوـعـاـ مـنـ الـاـنـصـالـ اـنـطـبـعـ خـتـهـ بـالـفـعلـ فـيـهـ نـوـعـ مـنـ الصـورـ تـكـونـ مـسـتـفـادـةـ مـنـ خـارـجـ . فـهـذـهـ أـيـضاـ مـراتـبـ القـوـىـ الـتـيـ تـسـمـ عـقـولاـ نـظـرـيـةـ وـعـنـدـ العـقـلـ مـسـتـفـادـاـ يـتمـ الـجـنـسـ الـحـيـوـانـيـ وـالـنـوـعـ الـأـنـسـانـيـ مـنـهـ وـهـنـاكـ تـكـونـ القـوـةـ الـأـنـسـانـيـ تـشـبـهـ بـالـبـادـيـ الـأـوـلـيـ الـلـاـلـوـجـودـ كـاهـ .

#### ﴿ فـصـلـ فـيـ طـرـقـ أـكـتـسـابـ النـفـسـ النـاطـقـةـ لـلـعـلـومـ ﴾

واعلم أن التعلم سواء حصل من غير المتعلم أو حصل من نفس المتعلم متفاوت هـلـنـ مـنـ الـمـتـلـعـينـ مـنـ يـكـونـ أـقـرـبـ إـلـيـ التـصـورـ لـأـنـ استـفـادـاـهـ الذـيـ قـبـلـ الاستـمـدادـ الذـيـ ذـكـرـناـهـ أـقـوىـ فـاـنـ كـانـ ذـلـكـ الـأـتـسـانـ مـسـتـعـداـ لـلـاـسـتـكـالـ فـيـمـاـ بـيـنـهـ وـبـيـنـ تـكـسـهـ سـعـىـ هـذـاـ الـاستـمـدادـ القـوـىـ حدـداـ . وـهـذـاـ الـاستـمـدادـ قدـ يـشـتـدـ فـيـ بـعـضـ النـاسـ .

حتى لا يحتاج في أن يتصل بالعقل الفعال إلى كثبيري شىء وإلى تخرج وتعلم بل يكون شديد الاستعداد لذلك كأن الاستعداد الثاني حاصل له . بل كأنه يعرف كل شىء من نفسه . وهذه الدرجة أعلى درجات هذا الاستعداد . ويجب أن تسمى هذه الحال من العقل الميولاني عقلاً قديسياً وهو من جنس العقل بالملائكة إلا أنه رفيع جداً ليس مما يشترك فيه الناس كلهم ولا يبعد أن تغيب هذه الافعال النسوية إلى الروح القدس لقوتها واستعمالها فيضانًا على المتخيلة أضافتها إليها المتخيلة أيضاً بأمثلة محسوسة ومسموعة من الكلام على النحو الذي سلفت الاشارة إليه . وما يتحقق هذا أن من المعلوم الظاهر أن الأمور المقوولة التي يتوصل إلى اكتسابها إنما تكتسب بمحصول الحد الأوسط في القياس . وهذا الحد الأوسط قد يحصل ضربين من الحصول فنارة يحصل بالحدس والحدس فعل للنهن يستنبط به بذاته الحد الأوسط \* والذكاء قوة الحدس ونارة يحصل بالتعليم وبمادى التعليم الحدس فإن الأشياء تنتهي لا محالة إلى حدوس يستنبطها أرباب تلك الحدوس ثم أدوها إلى المتعلمين . فلما زان يقع للإنسان بنفسه الحدس وأن ينعقد في ذهنه القياس بلا معلم وهذا مما يتفاوت بالكم والكيف \* أما في الكم فلأن بعض الناس يكون أكثر عدد حدس للحدود الوسطى \* وأما في الكيف فلأن بعض الناس أسرع زمان حدس . ولأن هذا التفاوت ليس منحصراً في حد بل يقبل الزيادة والنقصان دائعاً وينتهي في طرف النقصان إلى من لا حدس له البتة فيجب أن ينتهي أيضاً في طرف الزيادة إلى من له حدس في كل المطلوبات . أو أكثرها أو إلى من له حدس في أسرع وقت وأقصره فيتمكن أن يكون شخص من الناس مؤيد النفس بشدة الصفاء وشدة الاتصال بالمبادئ العقلية إلى أن يشتعل حدساً أعني قبولاً لا لام العقل الفعال في كل شىء فترتسم فيه الصور التي في العقل الفعال من كل شىء إما دفمة وإما قريراً من دفة إرتساماً لاقليدياً بدل بترتيب يشتمل على الحدود الوسطى فإن التقليديات في الأمور التي إنما تعرف

بأسبابها ليست بيقينية عقلية - وهذا ضرب من النبوة بل أعلى قوى النبوة والأولى.  
أن تسمى هذه القوة قوة قدسية • وهي أعلى مراتب القوى الإنسانية •  
﴿ فصل في ترتيب القوى من حيث الرئاسة والخدمة ﴾

فاعتبر الآن وانظر إلى هذه القوى كيف يرأس بعضها بعضاً وكيف يخدم  
بعضها بعضاً فأنك تجد العقل المستفاد بل العقل القدس رئيساً يخدمه الكل وهو  
الغاية القصوى ثم العقل بالفعل يخدمه العقل بالملائكة • والعقل الميولاني بما فيه  
من الاستعداد يخدم العقل بالملائكة • ثم العقل العملي يخدم جميع هذه لأن العلاقة  
البدنية كما سيتضح لاحل تكمل العقل النظري وتزكيته والعقل العملي هو  
مدبر تلك العلاقة • ثم العقل العملي يخدمه الوهم • والوهم يخدمه قوتان قوة قبله  
وقوة بعده فالقوة التي بعده هي القوة التي تحفظ ما أداه والقوة التي قبله هي جميع  
القوى الحيوانية ثم المتخيلة تخدمها قوتان مختلفتا المأخذ • فالقوة التزويعية  
تخدمها بالأثير لأنها تبعها على التحرير • والقوة الخيالية تخدمها بقبول  
التركيب والتفصيل في صورها ثم إن هذين رئيسان لطائفتين - أما القوة الخيالية  
فيخدمها فنطاسيا وفقطاسيا تخدمها الحواس الخمس - وأما القوة التزويعية فيخدمها  
الشهوة والغضب • والشهوة والغضب تخدمهما القوة المحركة المبنية في العضل وإلى  
هنا تنتهي القوى الحيوانية - ثم القوى الحيوانية بالجملة تخدمها النباتية وأوتها  
وأرأسها المولدة • ثم النامية تخدم المولدة - ثم الفاذية تخدمهما جيما - ثم القوى  
الطبيعية الأربع تخدم هذه فالماء خدمها من جهة والماء من جهة والجاذبة  
من جهة والدافعة من جهة وتخدم جميعها الكيفيات الأربع لكن الحرارة تخدمها  
البرودة ويخدم كلها اليوسة والرطوبة • وهنها آخر درجات القوى •

﴿ فصل في الفرق بين إدراك الحس وإدراك التخيل وإدراك الوهم وإدراك العقل ﴾  
ويشبه أن يكون كل إدراك إنما هو اخذ صورة المدرك فان كان المادي فهو  
أخذ صورة بمجردة عن المادة فقط تغير يدأ ما لأن أصناف التجربة مختلفة ومراقبتها

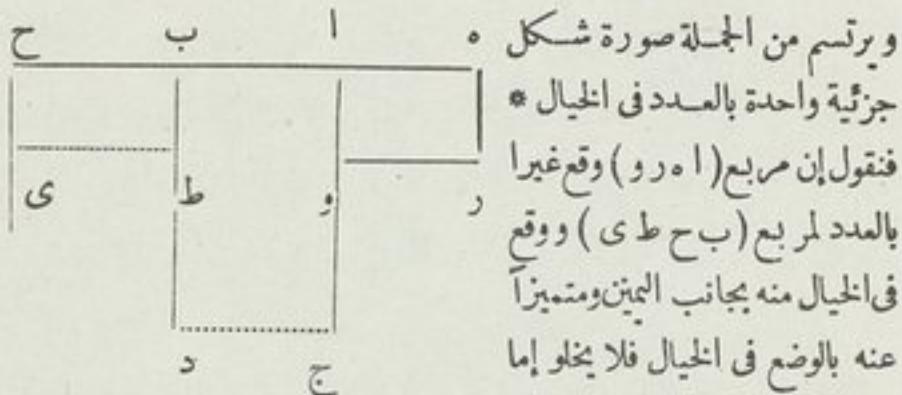
متفاوته فان الصورة المادية تعرض لها بسبب المادة أحوال وأمور ليست هي لها  
بناتها من جهة ما هي تلك الصورة فنارة يكون التزع نزعاً للعلاق كلها أو بعضها  
ونارة يكون التزع نزعاً كاملاً بأن تجرد عن المادة وعن الواقع التي لها من جهة  
المادة مثله أن الصورة الإنسانية والناهية الإنسانية طبيعة لامحالة يشترك فيها  
أشخاص النوع كأهم بالسوية وهي بمحدها شئ واحد وقد عرض لها أن وجدت في هذا  
الشخص وذلك الشخص فتكتيرت وليس لها ذلك من جهة طبيعتها الإنسانية ولو  
كانت طبيعة الإنسانية يجب فيها التكرر لما كان يوجد إنسان محولاً على واحد  
بالعدد ولو كانت الإنسانية موجودة لزيد لاجل أنها إنسانيته لما كانت لعمرو  
فذاً إحدى العوارض التي تعرض للصورة الإنسانية من جهة المادة هو التكرر  
والانقسام ويعرض لها أيضاً غير هذه العوارض وهي أنها إذا كانت في مادة ما  
حصلت بقدر من الكم والكيف والابن والوضع - وجميع هذه أمور غريبة عن  
طبعها وذلك لأنه لو كان لاجل الإنسانية كونها على هذا الحد أو حد آخر من  
الكم والكيف والابن الوضع لكان يجب أن يكون كل إنسان مشاركاً للآخر  
في تلك المعانى ولو كان لأجل الإنسانية كونها على حد آخر وجهة أخرى من الكم  
والكيف والابن والوضع لكان كل واحد من الناس يجب أن يشترك فيها فذاً  
الصورة الإنسانية بذاتها غير مستوجبة أن يلحقها شئ من هذه الواقع . فهذه  
الواقع عارضة لها من جهة المادة ضرورة لأن المادة التي تقاربها تكون قد لحقتها  
هذه الواقع فالحس يأخذ الصورة عن المادة مع هذه الواقع ومع وقوع نسبة  
بينها وبين المادة وإذا زالت تلك النسبة بطل ذلك الأخذ وذلك لأنه لا يتزوج  
الصورة عن المادة بمجردة من جميع لواحقها ولا يمكنه أن يستثبت تلك الصورة  
وإن غابت المادة فيكون كانه لم يتزوج الصورة عن المادة نزعاً محكماً بل يحتاج إلى  
وجود المادة أيضاً في أن تكون تلك الصورة موجودة له . وأما انتقال فإنه يبرىء  
الصورة المتنزوعة عن المادة ببرءة أشد وذلك بأخذها عن المادة بحيث لا يحتاج

في وجودها فيه إلى وجود مادة لأن المادة وإن غابت أو بطلت فإن الصورة تكون ثابتة الوجود في الخيال إلا أنها لا تكون مجرد عن الواقع المادي فالحس لم يجردها عن المادة تجريدها تماماً ولا جردها عن الواقع المادة - وأما الخيال فإنه قد جردها عن المادة تجريدها تماماً ولكن لم يجردها البتة عن الواقع المادة لأن الصورة في الخيال هي على حسب الصور المحسوسة وعلى تقدير ما وتكيف ما ووضع ما .  
وليس يمكن في الخيال البتة أن يتخيل صورة هي بحال يمكن أن يشترك فيه جميع أشخاص ذلك النوع فإن الإنسان المتخيل يكون كواحد من الناس ويجوز أن يكون إنساناً موجودين ومتخيلين ليسوا على نحو ما تخيل الخيال ذلك الإنسان .  
وأما الوهم فإنه قد تعمد قليلاً عن هذه المرتبة في التجريد لأنه ينال المعانى التي ليست هي في ذاتها مادية . وان عرض لها أن تكون في مادة وذلك لأن الشكل واللون والوضع وما أشبه ذلك أمر لا يمكن أن تكون إلا لمواد جسمانية • وأما التغير والشر والموافق والمخالف وما أشبه ذلك فهو أمر في أنفسها غير مادية وقد يعرض لها أن تكون في مادة والدليل على أن هذه الأمور غير مادية أن هذه الأمور لو كانت بالذات مادية لما كان يعقل خير أو شر أو موافق أو مخالف إلا عارضاً لجسم ولكن قد يمقل ذلك فيبين أن هذه الأمور هي في أنفسها غير مادية - وقد عرض لها إن كانت مادية - والوهم إنما ينال ويدرك أمثال هذه الأمور فإذا هي تدرك أموراً غير مادية وتأخذها عن المادة فهذا التزعزع أشد استقصاء  
وأقرب إلى البساطة من التزعزع الأولين إلا أنه مع ذلك لا يجرد هذه الصورة عن الواقع المادة لأنها يأخذها جزئية وبحسب مادة مادة وبالقياس إليها ومتعلقة بصورة محسوسة مكيفة ب الواقع المادة ولأنه يأخذها بمشاركة الخيال فيها - وأما القوة التي تكون الصور المستبترة فيها إما صور موجودات ليست بمادية البتة لا يعرض لها أن تكون مادية أو صور موجودات ليست بمادية ولكن قد يفترض لها أن تكون مادية أو صور موجودات مادية ولكن مبرأة عن علائق

المادة من كل وجه - فبین أنها تدرك الصور بأن تأخذها أخذآً مجرداً عن المادة من كل وجه - أما ما هو متجرد بذاته عن المادة فالأمر فيه ظاهر - وأما ما هو موجود المادة إما لأن وجوده مادي وإما عارض له ذلك فتنزعها عن المادة من كل وجه وعن الواقع المادة منها في أخذها أخذآً مجرداً حتى يكون الانسان الذي يقال على كثيرين فتأخذ الكثيرة طبيعة واحدة وتفرزه عن كل كم وكيف وأين ووضع مادي - ثم تجرده عن ذلك بما يصلح أن يقال على الجميع ففيها يفترق ادراك الحاكم الحسي ، وادراك الحاكم الظيفي ، وادراك الحاكم الوهمي ، وادراك الحاكم العقلي و إلى هنا المعنى أردنا أن نسوق الكلام في هذا الفصل \*

﴿ فصل في أنه لا شيء من المدرك لجزئي بمفرد ولا من المدرك للكلي بمادي ﴾ وكل إدراك جزئي فهو باللة جسمانية أما المدرك من الصور الجزئية كما تدركه الحواس الظاهرة وهو المدرك على هيئة غير تامة التجريد والتفريق عن المادة ولا مجردة أصلاً عن علائق المادة فالامر فيه واضح سهل - وذلك لأن هذه الصور إنما تدرك ما دامت المواد حاضرة موجودة والجسم الحاضر الموجود إنما يكون حاضراً موجوداً عند جسم وليس يكون حاضراً عند ما ليس بجسم فإنه لا نسبة له إلى قوة مجردة من جهة الحضور والغياب فان الشيء الذي ليس في مكان لا يكون الشيء المكان إليه نسبة في الحضور عنده والغياب عنده بل الحضور لا يقع إلا على وضع وقرب وبعد للحاضر عند الحضور - وهذا لا يمكن إذا كان الحاضر جسماً إلا أن يكون الحضور جسماً أو في جسم \* وأما المدرك للصور الجزئية على تجريد تام من المادة وعدم تجريد البناء من العلائق كالخيال فهو لا يتخيّل إلا أن ترسم الصورة الظيفية منه في جسم ارتساماً مشتركاً بينه وبين الجسم ولنفرض الصورة المرتسمة في الخيال صورة زيد على شكله وتخطيطه ووضع أحصائه ببعضها عن بعض \* فنقول إن تلك الأجزاء والجهات من أحصائه يجب أن

ترسم في جسم وتحتفل جهات تلك الصورة في جهات ذلك الجسم وأجزاؤها في أجزاءه ولنقل صورة زيد إلى صورة مربع (أ ب ج د) المحدود المدار والجهة والكيفية واختلاف الزوايا بالعدد ول يكن متصلًا بزاويق (أ ب) منه من بعده كل واحد منها مثل الآخر ولكل واحد جهة معينة لكنهما متشابهان الصور



أن تكون لصورة المربعة أو تكون لعارض خاص له في المربعة غير صورته أو يكون المادة التي هي تتطبع فيها ولا يجوز أن يكون مغایرته له من جهة الصورة المربعة وذلك أنا فرضناها، متشابهان متساوين ولا يجوز أن يكون ذلك لعارض يخصه - أما أولًا لأن لا تحتاج في تخيله بعيناً إلى اعتبار إيقاع عارض فيه ليس في ذلك ° وأما ثانياً فلأن ذلك العارض إما أن يكون شيئاً فيه نفسه لذاته أو يكون شيئاً له بالقياس إلى ما هو شكله في الموجودات حتى يكون كأنه شكل متزوع عن موجود هو بهذه الحال أو يكون شيئاً له بالقياس إلى القوة القابلة أو يكون شيئاً له بالقياس إلى المادة الخامدة - ولا يجوز أن يكون شيئاً له في نفسه من العواوض التي تخصه لأنه إما أن يكون لازماً أو زائلاً ولا يجوز أن يكون لازماً له بالذات إلا وهو لازم لمشاركة في النوع فإن المربعين وضع متساوين في النوع فلا يمكن لهذا عارض لازم ليس بذلك - وأيضاً فإنه لا يجوز إن كان هو في قوة غير متتجزة أن يعرض له شيء دون الآخر الذي هو مثله ومثلهما واحد غير متتجزء وهو القوة القابلة ولا يجوز أن يكون زائلاً لأنه يجب إذا زال ذلك الأمر

أن يتغير صورته في الخيال « وانخيل إنما يتخيله هكذا لا بسبب شيء يقرنه به بل يتخيله كذلك كيف كان ولها لا يجوز أن يقال إن فرض الفارض جعله بهذا الحال كما يجوز أن يقال في مثله المقول منه وذلك لأنه لا تبقى المسألة بحالها فيقال كيف أمكن الفارض أن يفرضه بهذا الحال فتمييز عن الثاني وما الشيء الذي يجعله به حتى يفرض هذا هكذا وذلك كذلك - وأما في الكل في هناك حصل ذلك بأمر يقرنه به العقل وهو حد التبامن مع حد القياس وذلك الحد لأمر معقول كلي يصح - وأما لهذا الجزء فليس يوجد له هذا الحد دون صاحبه إلا لأمر به يستحق زيادة هذا الحد دون صاحبه ولا انخيل يفرضه هكذا بشرط يقرنه به بل يتخيله كذلك دفعة على أنه في نفسه كذلك لا يفرضه فيتخيل هذا عيناً وذلك يساراً إلا بسبب شرط يقرن بذلك أو بهذا - وحد التبامن والتيسير يلحق هناك الرابع وهو مربع لم يعرض له شيء آخر لحوق الكل بالكل « وأما هنا هنا لم يقع له أولاً وضع محدود جزئي فلا يقع تحت الحد ليس الفرض هنا يجعله بذلك الوضع في الخيال بل وقوع ذلك الوضع الخيالي يجعله بحيث يصدق عليه الفرض والخيال ليس عنده حد البتة لأن الحد كلي فكيف يلحق هو به الحد فقد بطل أن يكون هذا التمييز بسبب غارض لازم أو غير لازم في ذاته أو، ففرض - فنقول ولا يجوز أن يكون ذلك بالقياس إلى الشيء الموجود الذي هو خياله وذلك لأنه كثيراً ما يتخيل ما ليس - ولا يكون نسبة البتة إلى ما ليس - وأيضاً فإن وقع لأحد المربيين نسبة إلى جسم وللمربي الرابع نسبة أخرى فليس يجوز أن يقع وحملهما غير منقسم فليس أحد المربيين الخياليين أولى بأن ينسب إلى أحد المربيين الموجودين دون الآخر إلا أن يكون قد وقع هذا في نسبة تتحامل إلى الجسم لا يقع الآخر فيها فيكون إذاً محمل ذلك غير محمل هذا - وتكون القوة منقسمة ولا تنقسم بذاتها بل بانقسام ما هي فيه فتكون جسمانية والصورة مرتبطة في جسم فإذاً ليس يصح أن يفترق المربيان في الخيال لافتراق المربيين

الموجودين وبالقياس إليها فيق أن يكون ذلك إما بسبب افتراق الجزء من القوة القابلة أو الجزء من الآلة التي بها تفعل القوة وكيف كان فإن الحاصل يق أن الأدراك عادة جسمانية - أما القوة القابلة فلأنها لا تنقسم إلا بانقسام مادتها - وأما الآلة الجسمانية فهي التي إليها نفع فقد اتضح أن الأدراك الخيالي هو أيضاً بجسم وما يبين ذلك أن إنما تخيل الصورة الخيالية كصورة الإنسان بخلاف ذلك الشيء يعني لأنها ارتسست في مثل ذلك الشيء فالتفاوت في الصغر والكبير إما أن يكون بالقياس إلى المأخوذ عنه الصورة - وإنما بالقياس إلى الآخر - وإنما بالقياس إلى الصورتين وليس يجوز أن يكون بالقياس إلى المأخوذ عنه - فكثير من الصور الخيالية غير مأخوذ عن شيء البتة ولا يجوز أن يكون بسبب الصورتين في أنفسهما فانهما لما اتفقا في الحد والماهية واختلفا في الصغر والكبير فليس ذلك لنفسهما فإذاً ذلك بالقياس إلى الشيء القابل لأن الصورة قارة ترسم في جزء منه أكبر وقاربة في جزء منه أصغر - وأيضاً فإنه ليس يمكننا أن تخيل السواد والبياض في شبح خيالي واحد مما - و يمكننا ذلك في جزئين منه ولو كان الجزآن لا يتميزان في الوضع بل كان كلاً اخباريين برسان في شيء غير منقسم لكان لا يفترق الأمر بين المتعذر منهما وبين الممكن فإذاً الجزآن متميزان في الوضع - ولما علمت هذا في الخيال فقد علمت في الوهم الذي ما يدركه إنما يدركه متعلقاً بصور جزئية خيالية على ما أوضحتنا قبله

﴿فصل في تفصيل الكلام على مجرد الجوهر الذي هو محل المقولات﴾

ثم يقول إن الجوهر الذي هو محل المقولات ليس بجسم ولا قائم بجسم على أنه قوة فيه أو صورة له بوجه فانه إن كان محل المقولات جسماً أو مقداراً من المقادير فاما أن يكون محل الصور فيه طرفاً منه لا ينقسم أو يكون إنما يحول منه شيئاً منقساً ولنتحن أولاً إنه هل يمكن أن يكون طرفاً غير منقسم \* فأقول إن

هذا محال وذلك أن النقطة هي نهاية مالا تميز لها في الوضع عن الخلط والمقدار الذي هو منه إليها حق ينافي فيها شيء من غير أن يكون ذلك النفي في جزء من ذلك الخلط بل كما أن النقطة لا تفرد بذاتها وإنما هي طرف ذاتي لما هو بالذات مقدار كذلك إنما يجوز أن يقال بوجه ما أنه يحيل فيها شيء إذا كان ذلك الشيء حالاً في المقدار الذي هي طرفه فيتقدر بها بالعرض فكما أنه يتقدر بها بالعرض كذلك يتناهى بالعرض مع النقطة ولو كانت النقطة منفردة تقبل شيئاً من الأشياء لكن يتميز لها ذات فكانت النقطة حينئذ ذات جهة منها تلي الخلط الذي يحيط عنه وجهة منها مخالفة لها مقابلة ف تكون حينئذ منفصلة عن الخلط والخلط نهاية غيرها يلاقتها ف تكون تلك النقطة نهاية الخلط لاهنة والكلام فيها وفي هذه النقطة واحدٌ و يؤدي هذا إلى أن تكون النقطة متشافهة في الخلط إما متناهية وإما غير متناهية وهذا أمر قد بان لنا في مواضع أخرى استحالته<sup>(١)</sup> فقد بان أن النقط لا تترك بتشافعها وبان أيضاً أن النقطة لا يتم لها وضع خاص ونشير إلى طرف منها<sup>(٢)</sup> فنقول إن النقطتين حينئذ اللتين يطغيان ب نقطة واحدة من جنبتيها إما أن تكون النقطة المتوسطة تحجز بينهما فلا يتماسان فيلزم حينئذ في البديهة العقلية الأولى أن يكون كل واحد منها يختص بشيء من الوسطى عما سبق فتنقسم حينئذ الوسطى وهذا محال \* وإنما أن تكون الوسطى لأنجز المكتتفتين عن التمس فحينئذ تكون الصورة المعقولة حالة في جميع النقط وجميع النقط كنقطة واحدة وقد وضعت هذه النقطة الواحدة منفصلة عن الخلط فالخلط من جهة ما ينفصل عنها طرف غيرها به ينفصل عنها فتلك النقطة تكون عبارة عنه في الوضع وقد وضعت النقط كلها مشتركة في الوضع هذا خلف فقد بطل أن يكون محل المقولات من الجسم شيئاً غير منقسم فبقي أن يكون محلها

(١) أي عند الكلام على بطلان الجواهر الفرد الكلامي (٢) أي من تلك المواضع التي تبين فيها بطلان الجواهر الفرد الكلامي \*

من الجسم إن كان محلها جماداً شيئاً منقساً<sup>(١)</sup> فلنفرض صورة معقولة في شيء منقسم فإذا فرضناها في الشيء المنقسم اقساماً ما عرض للصورة أن تنقسم - فينتدلا يخلو إما أن يكون الجزآن متشابهين أو غير متشابهين فإن كانا متشابهين فكيف يجتمع منهما ماليس إياهما - اللهم إلا أن يكون ذلك الشيء شيئاً يحصل فيما من جهة الزيادة في المقدار أو الزيادة في العدد لامن جهة الصورة فيكون حينئذ الصورة المعتولة شكل ما أوعده دمماً وليس صورة معقولة بشكلاً وتصير حينئذ الصورة خيالية لا عقلية وأظهر من ذلك أنه ليس يمكن أن يقال أن كل واحد من الجزأين هو بمثابة الكل في المعنى لأن الثاني إن كان غير داخل في معنى الكل فيجب أن نضع في الابتداء معنى الكل لهذا الواحد لا لكتلهما وإن كان داخلاً في معناه فمن البين الواضح أن الواحد منها وحده ليس يدل عليه على التمام وإن كانا غير متشابهين فلننظر كيف يمكن أن يكون الصورة المعقولة أجزاء غير متشابهة فإنه ليس يمكن أن تكون الأجزاء الغير المتشابهة إلا أجزاء الحد التي هي الأجناس والفصول ويلزم من هنا محالات منها أن كل جزء من الجسم يقبل القسمة أيضاً في القوة قبولاً غير متنه فيجب أن تكون الأجناس والفصول بالقوة غير متناهية وقد صح أن الأجناس والفصول الذاتية للشيء الواحد ليست في القوة غير متناهية ولأنه ليس يمكن أن يكون توهم القسمة يفيد الجنس والفصل تميزاً بينهما بل مالا يشكي فيه أنه إذا كان هناك جنس وفصل يستحقان تمييزاً في الحال أن ذلك التمييز لا يتوقف على توهم القسمة فيجب أن تكون الأجناس والفصول بالفعل أيضاً غير متناهية - وقد صح أن الأجناس والفصول وأجزاء الحد للشيء الواحد متناهية من كل وجه - ولو كانت غير متناهية بالفعل لما كان يجوز أن يجتمع في الجسم اجتماعاً على هذه الصورة فإن ذلك يوجب أن يكون الجسم الواحد أفضل بأجزاء غير متناهية وأيضاً لكن القسمة وقعت من جهة

(١) شيئاً خبر يكون من قوله فيق أذ يكون \*

فأفرزت من جانب جنساً ومن جانب فصلاً \* فلو غيرنا القسمة لكان يقع منهاف جانب نصف جنس ونصف فصل أو كان ينقارب الجنس إلى مكان الفصل والفصل إلى مكان الجنس فكان فرضنا الوهمي يدور مقام الجنس والفصل فيه وكان يغير كل واحد منها إلى جهة ما بحسب ارادة من بدن خارج على أن ذلك أيضاً لا يغنى طاله يمكننا أن نوقع قسماً في قسم \* وأيضاً ليس كل ممقوول يمكن أن يقسم إلى مقولات أبسط منه فإن هنا مقولات هي أبسط المقولات ومباد للتركيب في صادر المقولات وليس لها أجناس ولا فصول ولا هي منقسمة في الكم ولا هي منقسمة في المعنى فإذاً ليس يمكن أن تكون الأجزاء المتوجهة فيه غير متشابهة كل واحد منها هو في المعنى غير الكل وإنما يحصل الكل بالاجماع فإذاً كان ليس يمكن أن تنتهي الصورة المعقولة ولا أن تحل طرفاً من المقادير غير منقسم ولا بد لها من قابل فيما بين أن محل المقولات جوهر ليس بجسم ولا أيضاً قوة في جسم فيلحقه ما يلحق الجسم من الانقسام ثم يتبعه سائر الحالات \*

﴿برهان آخر في البحث المذكور﴾

ولنا أن نبرهن على هذا ببرهان آخر - فنقول إن القوة العقلية هي التي ت مجرد المقولات عن الكم المحدود والابن والوضع وسائر ما قيل فيجب أن تنظر في ذات هذه الصورة المجردة عن الوضع كيف هي مجردة عنه هل ذلك التجدد بالقياس إلى الشيء المأخوذ منه أو بالقياس إلى الشيء الآخر أعني أن هذه الذات المعقولة تتجدد عن الوضع في الوجود الخارجي \* أو في الوجود المتصور في الجوهر العاقل ومحال أن تكون كذلك في الوجود الخارجي فبقي أن تكون إنما هي مفارقة للوضع والابن عند وجودها في العقل فإذا إذا وجدت في العقل لم تكن ذات وضع وبحيث تقع إليها أشاره تجزئ أو انقسام أو شئ مما أشبه هذا المعنى فلا يمكن أن تكون في جسم - وأيضاً إذا انطبعت الصورة الأحادية الغير منقسمة التي هي لأشياء غير منقسمة في المعنى في مادة منقسمة ذات جهات فلا يخلو إما

أن يكون ولا لشيء من أجزائها (أجزاء المادة) التي تفرض فيها بحسب جهاتها نسبة إلى الشيء المقول الواحد الذات الغير المنقسم المتجرد عن المادة أو يكون ذلك لكل واحد من أجزائها التي تفرض أو يكون لبعضها دون بعض فان لم يكن ولا لشيء منها نسبة فليس ولا لكلها لا محالة نسبة وإن كان لبعضها نسبة إليه دون بعض فالبعض الذي لا نسبة له إليه ليس هو من معناه في شيء وإن كان لكل جزء يفرض نسبة ماماً أن يكون لكل جزء يفرض نسبة إلى الذات بأسرها أو إلى جزء من الذات فان كان لكل جزء يفرض نسبة إلى الذات بأسرها فليست الأجزاء إذاً أجزاء معنى المقول بل كل واحد منها معقول في نفسه مفرد بل المقول كما هو فيكون معقولاً مرات لا نهاية لها بالفعل في آن واحد وإن كان كل جزء له نسبة غير الأخرى إلى الذات فيلزم أن الذات منقسمة في العقل وقد وضعناها غير منقسمة هذا خلف وإن كان نسبة كل واحد إلى شيء من الذات غير ما إليه نسبة الآخر فاقسام الذات أظهر إلا أنه لا يعقل « ومن هنا يتبين أن الصور المنطبعة في المادة لا تكون إلا أشباحاً لأمور جزئية منقسمة ولكل جزء منها نسبة بالفعل أو بالقوة إلى جزء منها وأيضاً فإن الشيء المتكرر أيضاً في أجزاء الحد له من جهة التمام وحدة وهي مما لا ينقسم فتلك الوحدة بما هي وحدة كيف ترجم في المنقسم وإلا فيعرض أيضاً ما قلنا في غير المتكرر أجزاء حدهـ وأيضاً فإنه قد يصح لنا أن المقولات المفروضة التي من شأن القوة الناطقة أن تعقل بالفعل واحداً واحداً منها غير متناهية بالقوة ليس واحد أولى من الآخرـ وقد صح لنا أن الشيء الذي يقوى على أمور غير متناهية بالقوة لا يجوز أن يكون ملماً جسماً ولا قوة في جسم قد يبرهن على هذا في الساع الطبيعى فلا يجوز إذاً أن تكون الذات القابلة للمقولات قائمة في جسم البتة ولا عقلها بكائن في جسم ولا بجسم »

﴿ فصل في إن تعقل القوة المقلية ليس بالآلة الجسدية ﴾

وتفول إن القوة المقلية لو كانت تعقل بالآلة الجسدانية حتى يكون فعلها

انخاص إنما يتم باستعمال تلك الآلة الجسدانية لكن يجب أن لا تعقل ذاتها  
 وأن لا تعقل الآلة ولا أن تعقل أنها عقلت فانه ليس بينها وبين ذاتها آلة وليس  
 بينها وبين آتها ولا بينها وبين أنها عقلت آلة لكنها تعقل ذاتها وآتها التي  
 تدعى آتها وأنها عقلت فإذاً إنما تعقل بذاتها لا بالآلة وأيضاً لا يخلو إما أن يكون  
 تعلقها آتها بوجود ذات صورة آتها إما تلك واما أخرى مخالفة لها وهي صورتها  
 أيضاً فيها وفي آتها أو لوجود صورة أخرى غير صورة آتها تلك فيها وفي آتها  
 فإن كان لوجود صورة آتها فصورة آتها في آتها وفيها بالشركة دائمًا فيجب أن  
 تعقل آتها دائمًا التي كانت تعقل لوصول الصورة إليها - وإن كان لوجود صورة  
 غير تلك الصورة فإن المغابرة بين أشياء مشتركة في حد واحد إما لاختلاف  
 المواد وإما لاختلاف ما بين الكلي والجزئي والمجرد عن المادة والموجود في المادة  
 وليس هنا اختلاف مواد فإن المادة واحدة وليس هنا اختلاف التجريد والوجود  
 في المادة فإن كلها في المادة وليس هنا اختلاف بالخصوص والعموم لأن أحدهما  
 إنما يستفيد الجزئية بسبب المادة الجزئية والواحدة التي تتحققها من جهة المادة التي  
 فيها وهذا المعنى لا يختص بأحدهما دون الآخر ولا يجوز أن يكون لوجود صورة  
 أخرى معقولة غير صورة آتها - فإن هذا أشد استحالة لأن الصورة المعقولة إذا  
 حللت الجوهر القابل جعلته عاقلاً لما تلك الصورة صورته أو لما تلك الصورة مضافة  
 إليه فتكون صورة المضاف داخلة في هذه الصورة وهذه الصورة المعقولة ليست  
 صورة هذه الآلة ولا أيضًا صورة شيء مضاف إليها بالذات - لأن ذات هذه الآلة  
 جوهر ونحن إنما نأخذ ونعتبر صورة ذاته والجوهر في ذاته غير مضاف إليه فهذا  
 برهان عظيم على أنه لا يجوز أن يدرك المدرك لآلة هي آلة في الادراك ولهذا  
 كان الحسن إنما يحس شيئاً خارجاً ولا يحس ذاته ولا آلة ولا إحساسه وكذلك  
 الخيال لا يتخيّل ذاته ولا فعله ولا آلة بل إن تخيّل آلة تخيّلها لا على نحو يخصها  
 بأنه لا محالة لها دون غيرها إلا أن يكون الحسن أورد عليه صورة آلة لو أمكن

فِي كُونْ حِينَهُ إِنَّمَا يَحْكِي خِيالاً مَأْخُوداً مِنَ الْحُسْنِ غَيْرِ مُضَافٍ عَنْهُ إِلَى شَيْءٍ  
حَتَّى لَوْمَ يَكْنِي هُوَ أَنَّهُ كَذَلِكَ لَمْ يَنْخِلِهِ •  
﴿ بِرهان آخر في هذا البحث ﴾

وَأَيْضًا مَا يَشَهِدُ لَنَا بِهَذَا وَيَقْنَعُ فِيهِ أَنَّ الْقُوَى الدُّرَّا كَهْ بِانْطِبَاعِ الصُّورِ فِي  
الْآلاتِ يَعْرُضُ لَهَا مِنْ ادَامَةِ الْعَمَلِ أَنْ تَكُلُّ لِأَجْلِ أَنَّ الْآلاتِ تَكُلُّهَا ادَامَةُ  
الْحَرْكَةِ وَتَفْسُدُ مِنْ أَجْهَا الَّذِي هُوَ جُوهرُهَا وَطَبِيعَتِهَا وَالْأُمُورُ الْقَوِيَّةُ الشَّاقَةُ الْإِدَرَاكُ  
تَوْهِنُهَا وَرِبْعًا أَفْسَدَهَا وَحْتَى لَا تَدْرِكُ بَعْدُهَا إِلَّا ضَعْفُ مِنْهَا لَا نَفْسَهَا فِي الْأَفْعَالِ  
عَنِ الشَّاقِ كَافِ الْحُسْنِ فَإِنَّ الْمُحْسُوسَاتِ الشَّاهِدَةِ الْمُتَكَرِّرَةِ تَضَعُفُهُ وَرِبْعًا أَفْسَدَهُ كَالضَّوْءِ  
لِلْبَصَرِ وَالرَّعْدِ الشَّدِيدِ لِلْسَّمْعِ وَعِنْدِ إِدَرَاكِ الْقُوَى لَا يَقُوِيُ عَلَى إِدَرَاكِ الْفَضْعِيْفِ  
فَإِنَّ الْمُبَصِّرَ ضَوْءًا عَظِيمًا لَا يَبْصِرُ مَعْهُ وَلَا عَقِيبَهُ نُورًا ضَعِيفًا وَالسَّامِعُ صَوْتًا عَظِيمًا  
لَا يَسْمَعُ مَعْهُ وَلَا عَقِيبَهُ صَوْتًا ضَعِيفًا وَمِنْ ذَاقَ الْحَلَاوَةِ الشَّدِيدَةِ لَا يَجْسُسُ بَعْدُهَا  
بِالْضَّعِيفَةِ وَالْأُمُورِ فِي الْقُوَّةِ الْعَقْلِيَّةِ بِالْمَكْسِ فَإِنَّ أَدَامَتِهَا لِلتَّعْقُلِ وَتَصْوِرِهَا لِلْأُمُورِ  
الْأَقْوَى يَكْسِبُهَا قُوَّةً وَسُهُولَةً قَبْوُلِ لِمَا بَعْدُهَا مَا هُوَ أَضْفَفُ مِنْهَا - فَإِنْ عَرَضَ لَهَا  
فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ مَلَلَ وَكَلَّ فَذَلِكَ لِاسْتِعَانَةِ الْعَقْلِ بِالْخَيَالِ الْمُسْتَعْمَلِ لِلَّاهَةِ  
الَّتِي تَكُلُّ هِيَ فَلَا تَخْدُمُ الْعَقْلَ وَلَوْ كَانَ لِنَفِيرِ هَذَا لِكَانَ يَقْعُدُ دَائِمًا وَفِي أَكْثَرِ  
الْأَحْوَالِ الْأُمُرِ بِالْفَضْدِ • ﴿ بِرهان ثَالِثٌ ﴾

وَأَيْضًا فَإِنَّ الْبَدْنَ تَأْخُذُ أَجْزَاءَهُ كَلَّا تَضَعُفُ قَوَاهُا بَعْدَ مَنْتَهِي النَّشُوْ وَالْوَقْوفِ  
وَذَلِكَ دُونَ الْأَرْبَعِينِ أَوْ عِنْدَ الْأَرْبَعِينِ وَهَذِهِ الْقُوَّةُ إِنَّمَا تَقْوِيُ بَعْدَ ذَلِكَ فِي  
أَكْثَرِ الْأُمُرِ وَلَوْ كَانَتْ مِنَ الْقُوَّاتِ الْبَدْنِيَّةِ لِكَانَ يَجْبُ دَائِمًا فِي كُلِّ حَالٍ أَنْ  
تَضَعُفَ حِينَهُ لَكِنْ لَيْسَ يَجْبُ ذَلِكَ إِلَّا فِي أَحْوَالٍ وَمَوَافَةٍ عَوَائِقَ دُونَ جَمِيعِ  
الْأَحْوَالِ فَلِيَنْسِتَ إِذَاً مِنَ الْقُوَّاتِ الْبَدْنِيَّةِ •

﴿ سُؤَالٌ وَشَرْحٌ شَافٌ لِلْإِجَابَةِ عَنْهُ ﴾

وَأَمَّا الَّذِي يَتَوَهَّمُ مِنْ أَنَّ النَّفْسَ تَنْسَى مَعْقُولَاهَا وَلَا تَفْعَلُ فَعَلَهَا مَعَ مَرْضِ الْبَدْنِ

عند الشيوخة أن ذلك لها بسبب أن فعلها لا يتم إلا بالبدن - فظن غير ضروري ولاحق - وذلك أنه بعد ماصح لنا أن النفس تعقل بذاتها يجب أن نطلب العلة في هذا المعارض المشكك فان كان يمكن أن يجتمع أن للنفس فعلاً بذاتها وإنما أيضاً ترك فعلها مع مرض البدن ولا تفعل من غير تناقض فليس لهذا الاعتراض اعتبار - فنقول إن النفس لها فعل بالقياس إلى البدن وهو السياسة و فعل بالقياس إلى ذاتها وإلى مبادئها وهو التعلق وهذا متعارضان متعارمان فانها إذا اشتغلت بأحد هما انصرفت عن الآخر - ويصعب عليها الجمع بين الأمرين - وشواغلها من جهة البدن الاحساس والتخيل والشهوة والغضب والخوف والفهم والوجع - وأينت تعلم هذا بأنك إذا أخذت تفكير في المعقول تمطل عليك كل شيء من هذه إلا أن تغلب وتفسر النفس بالرجوع إلى جهتها وأنت تعلم أن الحس يمنع النفس عن التعمق فان النفس إذا أكبت على المحسوس شغلت عن المعقول من غير أن يكون أصاب آلة العقل أو ذاتها آفة بوجهه وتعلم أن السبب في ذلك هو اشتغال النفس بفعل دون فعل فلهذا السبب ما يتعطل أفعال العقل عند المرض ولو كانت الصورة المعقولة قد بطلت وفدت لأجل الآلة لكان رجوع الآلة إلى حالها يموج إلى اكتساب من الرأس وليس الأمر كذلك فإنه قد تعود النفس عاقلة لجميع ماعقلته بحاله فقد كان إذا ما كسبته موجوداً معها بنوع ما إلا أنها كانت مشغولة عنه - وليس اختلاف جهوى فعل النفس فقط يوجب في أفعالها الممانع بل تذكر أفعال جهة واحدة قد يوجب هذا بعينه فان الخوف يشغل عن الجوع - والشهوة تصد عن الغضب والغضب يصرف عن الخوف والسبب في جميع ذلك واحد وهو انحراف النفس بالكلية إلى أمر واحد فإذا ليس يجب إذا لم يفعل شيء فعله عند إشغاله بشيء أن لا يكون فاعلاً فعله إلا عند وجود ذلك الشيء - ولنا أن توسع في بيان هذا الباب - إلا أن بلوغ الكفاية يسبب الانسياق إلى تكلف مالا يحتاج إليه فقد ظهر من أصولنا التي قررناها أن النفس ليست منطبعة في

البدن ولا قاعدة به — فيجب أن يكون سبيل إختصاصها به سبيل مقتضى هيئة فيها جزئية جاذبة إلى الاشتغال بسياسة هذا البدن الجزئي على سبيل عنابة ذاتية مختصة به

﴿فصل في إعانة القوى الحيوانية للنفس الناطقة﴾

ثم قول إن القوى الحيوانية تعين النفس الناطقة في أشياء منها أن الحس يورد عليها الجزئيات فيحدث لها من الجزئيات أمور أربعة (أحدها) إنتزاع النفس الكليات المفردة عن الجزئيات على سبيل تحرير دلائلها عن المادة وعن علاقتها والمادة ولو احتجها ومراعاة المشترك فيه والمتباين به والذاتي وجوده والمرضى وجوده فيحدث للنفس من ذلك مبادى النصور وذلك بمعاونة إستعمالها للخيال والوهم (والثاني) إيقاع النفس مناسبات بين هذه الكليات المفردة على مثل سلب وإيجاب فما كان التأليف فيما بسلب أو إيجاب بينما بنفسه أخذته وما كان ليس كذلك تركته إلى مصادفة الواسطة (والثالث) تحصيل المقدمات التجريبية وهو أن يوجد بالحس محولاً لازم الحكم لموضوع لزوم الإيجاب أو السلب أو منافيه أو تاليها وجوب الاتصال أو مسليبه أو وجوب العناد أو مسليبه غير مناف له وليس ذلك في بعض الأحيان دون بعض ولا على المساواة بل دائماً حتى تسكن النفس إلى أن يتبين أن من طبيعة هذا المحمول أن تكون فيه هذه النسبة إلى هذا الموضوع — وبالتالي أن يلزم هذا المقدم أو ينافي لذاته لا بالاتفاق فيكون ذلك إعتقداداً حاصلاً من حس وقياس — أما الحس فلا يجل مشاهدة ذلك — وأما القياس فلأنه لو كان إتفاقياً لما وجد داعياً أو في أكثر الأمر وهذا كالحكم منا أن السقمونيا مسهل للصغراء بطبعته لاحساننا بذلك كثيراً وبقياسنا أنه لو كان لا عن الطبع يل عن الاتفاق لوجد في بعض الأحيان (والرابع) الأخبار التي يقع التصديق بها لشدة التواتر — فالنفس الإنسانية تستعين بالبدن لتحصيل هذه المبادى التصور والتصديق ثم إذا حصلت لها رجعت إلى ذاتها فإن عرض لها

شيء من القوى التي دونها يشغله عن فعلها أو أضررت بفعلها إذا لم تشغله فلا تحتاج إليها بعد ذلك في خاص فعلها إلا في أمور تحتاج النفس فيها خاصة إلى أن تعاود القوى الخيالية مرة أخرى لاقتناص مبدأ غير الذي حصل أو معاونته باحضار خيال — وهذا يقع في الابتداء كثيراً ولا يقع بعده إلا قليلاً وأما إذا استكملت النفس وقويت فانها تفرد بأفعالها على الاطلاق وتكون القوى الحسية والخيالية وسائر القوى البدنية صارفة لها عن فعلها — ومثال هذا أن الانسان قد يحتاج إلى ذاته وآلات يتوصل بها إلى مقصد ما فإذا وصل إليه ثم عرض من الأسباب ما يحمله على مفارقته صار السبب الموصى به عائقاً — ثم إن البراهين التي أقناها على أن محل المقولات أعني النفس الناطقة ليس بجسم ولا هي قوة في جسم فقد كفتنا<sup>(١)</sup> مؤونة الاستشهاد على صحة قيام النفس بذاتها مستعينة عن البدن إلا أنا نشهد لذلك أيضاً من فعلها<sup>(٢)</sup>

#### ﴿فصل في إثبات حدوث النفس﴾<sup>(٣)</sup>

ونقول إن الأنفس الإنسانية متفرقة في النوع والمعنى فان وجدت قبل البدن ظاماً أن تكون متكررة الذوات أو تكون ذاتاً واحدة — ومحال أن تكون خوات متكررة وأن تكون ذاتاً واحدة على ما يتبين فحال أن تكون قد وجدت قبل البدن فنبدأ ببيان إستحالة تكررها بالعدد — فنقول إن مغارة الأنفس قبل الابدان بعضها البعض إما أن يكون من جهة الماهية والصورة وإما أن يكون من جهة النسبة إلى العنصر والمادة متكررة بالأمكانية التي تشتمل كل مادة على جهة منها والأزمنة التي تختص كل نفس بوحدة منها في مادتها —

(١) قوله فقد كفتنا خيران من قوله تم ان البراهين التي الخ والفاء زائدة \*

(٢) قوله من فعلها يعني الفعل الاستقلالي الذي ينتهي فيها تقدم وتزيد الكتب المسوطة في ذلك قوله لو كانت (٣) قوله في إثبات حدوث النفس قبل هنا مما خالف فيه ارسطو شبيه افلاطون الاهلي حيث حكم بقدم النفس اقول وفي الاستدلال الذي استدل به المشاؤن شبيه ارسطو على حدوث النفس مواضع انتظار لا يساعدنا وقتنا الان على تبيانها \*

والملل القاسمة لذاتها وليس متغيرة بالماهية والصورة لأن صورتها واحدة فإذا  
إنما تغير من جهة قابل الماهية أو المنسوب اليه الماهية بالاختصاص - وهذا هو  
البدن - وأما قبل البدن فالنفس مجرد ماهية فقط فليس يمكن أن تغير نفس نفساً  
بالعدد والماهية لاتقبل إختلافاً ذاتياً وهذا مطلق في كل شيء فإن الأشياء التي  
ذواتها معان فقط فتكثر نوعياتها إنما هو بالحوامل والقوابيل والمنفعلات عنها أو  
بنسبة ما إليها وإلى أزمنتها فقط - وإذا كانت مجرد أصل لم تفرق بعاقلنا فحال  
أن يكون بينها مغایرة وتکثر فقد بطل أن تكون الأنفس قبل دخولها الأبدان  
متکثرة الذات بالعدد - فأقول ولا يجوز أن تكون واحدة الذات بالعدد لانه إذا  
حصل بدنان حصل في البدنين نفسان - فاما أن يكونا قسمى تلك النفس الواحدة  
فيكون الشيء الواحد الذي ليس له عظم وحجم منقساً بالقوة - وهذا ظاهر  
البطلان بالأصول المترورة في الطبيعيات - وأما ان تكون النفس الواحدة بالعدد  
في بدنين وهذا لا يحتاج أيضاً إلى كثير تكافف في أبطاله فقد صح إذاً أن النفس  
تحدث كلما يحدث البدن الصالح لاستعمالها إياه ويكون البدن الحادث مملكتها  
وآلتها ويكون في هيئة جوهر النفس الحادثة مع بدن ماذاك البدن الذي استحق  
حدوثها من المبادي الأولية نزاع طبیعی<sup>(١)</sup> إلى الاشتغال به واستعماله والاهتمام  
بأحواله والانجذاب إليه يخصها به ويصرفها عن كل الأجسام غيره بالطبع إلا  
بواسطته فلابد أنها إذا وجدت متشخصة فإن مبدأ تشخيصها يلحق بها من الهيئات  
ماتتعين به شخصاً و تلك الهيئات تكون مقتضية لاختصاصها بذلك البدن وناسبة  
لصلاح أحد هما للآخر وإن خف علينا تلك الحال وتلك المناسبة وتكون مبادي  
الاستكمال متوقعة لها بواسطته وتزيد فيه بالطبع لا بواسطته وأما بعد مفارقة البدن  
فإن الأنفس قد وجد كل واحد منها ذاتاً منفردة باختلاف موادها التي كانت وبخلاف  
أزمنة حدوثها واختلاف هيئاتها التي يحسب أبدانها المختلفة لامحالة باحواها

(١) قوله نزاع اسم يكون من قوله ويكون في هيئة جوهر النفس الحادثة الخ

﴿ فصل في أن النفس لا تموت بموت البدن ﴾<sup>(١)</sup> ولا تقبل الفساد  
ونقول إنها لا تموت بموت البدن ولا تقبل الفساد أصلاً أما إنها لا تموت  
بموت البدن فلأن كل شيء يفسد بفساد شيء آخر فهو متعلق به نوعاً من التعلق  
وكل متعلق بشيء نوعاً من التعلق فاما أن يكون تعلقه به تعلق المكافئ في الوجود  
وإما أن يكون تعلقه به تعلق المتأخر عنه في الوجود — وإما أن يكون تعلقه به  
تعلق المتقديم عليه في الوجود الذي هو قبله بالذات لا بالزمان — فان كان تعلق  
النفس بالبدن تعلق المكافئ في الوجود وذلك أمر ذاتي له لاعتراض فكيل واحد  
منهما يضاف الذات إلى صاحبه فليس لا النفس ولا البدن بجواهر لكنهما  
جوهران — وإن كان ذلك أمراً عرضياً لا ذاتياً فإذا فسد أحدهما بطل العارض  
الآخر من الإضافة ولم تفسد الذات بفساده وإن كان تعلقه به تعلق المتأخر  
عنه في الوجود فالبدن علة للنفس في الوجود حينئذ والعمل أربع فاما أن يكون  
البدن علة فاعلية للنفس معطية لها الوجود — وإنما أن يكون علة قابلية لها بسبيل  
التركيب كالعناصر للأبدان أو بسبيل البساطة كالنحاس للصنم — وإنما أن يكون  
علة صورية — واما أن يكون علة كالية ومحال أن يكون علة فاعلية فان الجسم  
يعا هو جسم لا يفعل شيئاً وإنما يفعل بقواه ولو كان يفعل بذلك لا بقواه لكن كل  
جسم يفعل ذلك الفعل ثم القوى الجسمانية كلها أما اعراض وما صور مادية ومحال  
أن تفيد الاعراض أو الصور القائمة بالمواد وجود ذات قائلة بنفسها لا في مادة  
ووجود جوهر مطلق ومحال أيضاً أن يكون علة قابلية فقد بينا وبرهنا أن النفس  
ليست منطبعة في البدن بوجه من الوجه فلا يكون إذاً البدن متصوراً بصورة  
النفس لا بحسب البساطة ولا على سبيل التركيب بأن يكون أجزاء من أجزاء

(١) قوله فصل ان النفس لا تموت بموت البدن هذه القضية بدئية عند الحكماء، واعتبروها  
موضع النظريات وطلعوا الكلام عليه تنازلاً الى مران الطبقات النازلة من الناس ومكالمة  
مهم على حسب ما يطبقون كما هو سنة الانبياء — والافتراق ما يمقد له الفصل هو ان يقوله  
فصل في ان النفس تسكم بموت البدن \*

البدن تتركب وتغترج تركيًّا مَا وزرا جامًا فتنطبع فيها النفس — ومحال أن يكون علة صورية للنفس أو كالية فإن الأولى أن يكون الأمر بالعكس فإذاً ليس تعلق النفس بالبدن تعلق معلول بعلة ذاتية — نعم البدن والمزاج علة بالعرض للنفس فإنه إذا حدثت مادة بدن يصلح أن يكون آلة النفس وملكة لها أحدثت العلل المفارقة النفس الجزئية — وحدث عنها ذلك لأن أحدانها بلا سبب خصص أحداث واحدة دون واحدة محال ومع ذلك ينبعن وقوع الكثرة فيها بالعدد لما قد بيناه وأنه لابد لكل كائن بمقدار ما لم يكن من أن تقدمه مادة تكون فيها تهيؤ قبولة أو تهيؤ لنسبته إليه كما تبين في العلوم الأخرى وأنه لو كان يجوز أيضًا أن تكون النفس الجزئية تحدث ولم يحدث لها آلة بها تستكمل وتفعل لكيانت معطلة الوجود ولا شيء مُمْطَل في الطبيعة ولكن إذا حدث التهيؤ للنسبة والاستعداد للآلة يلزم حينئذ أن يحدث من العلل المفارقة شيء هو النفس وليس إذا وجَّب حدوث شيء مع حدوث شيء يجب أن يبطل مع بطلانه — إنما يكون ذلك إذا كانت ذات الشيء قاعدة بذلك الشيء وفيه — وقد تحدث أمور عن أمور وتبطل هذه الأمور وتبقى تلك الأمور إذا كانت ذواتها غير قاعدة فيها وخصوصاً إذا كان مفید الوجود لها شيئاً آخر غير الذي إنما تهياً لأفاده وجودها مع وجوده ومفید وجود النفس شيء غير جسم كابيننا ولا قوة في جسم بل هو لا محالة جوهر آخر غير جسم فإذا كان وجوده من ذلك الشيء ومن البدن يحصل وقت استحقاقه للوجود فقط فليس له تعلق في نفس الوجود بالبدن ولا البدن علة له إلا بالعرض فلا يجوز إذاً أن يقال إن التعلق بينهما على نحو يوجب أن يكون الجسم متقدماً تقدم العلية بالذات على النفس — وأما القسم الثالث مما كنا ذكرنا في الابتداء وهو أن يكون تعلق النفس بالجسم تعلق المتقدم في الوجود . فاما أن يكون التقدم مع ذلك زمانياً فيستحيل أن يتعلق وجوده به وقد تقدمه في الزمان . وأما أن يكون التقدم في الذات لا في الزمان لأنه في الزمان لا يفارقه وهذا النحو من

التقدم هو أن تكون الذات المتقدمة كلاماً توجد يلزم أن يستفاد عنها ذات المتأخر في الوجود . وحيث لا يوجد هذا المتقدم في الوجود إذا فرض المتأخر قد عدم لا أن فرض عدم المتأخر أوجب عدم المتقدم ولكن لأن المتأخر لا يجوز أن يكون عدم إلا وقد عرض أولاً بالطبع للتقدم ما أعدمه فيحتمل عدم المتأخر فليس فرض عدم المتأخر يجب عدم المتقدم ولكن فرض عدم المتقدم نفسه لأنه إنما افترض المتأخر معدوماً بعد أن عرض للتقدم أن عدم في نفسه . وإذا كان كذلك فيجب أن يكون السبب المعدم يعرض في جوهر النفس فيفسد معه البدن وإن لا يكون البدن يفسد بسبب يخصه لكن فساد البدن يكون بسبب يخصه من تغير المزاج أو التراكيز فباطل أن تكون النفس تتعلق بالبدن تتعلق المتقدم بالذات ثم يفسد البدن البدنة بسبب في نفسه فليس إذاً بينهما هذا التعلق . وإذا كان الأمر على هذا فقد بطل اتحاد التعاقد كلها وبقى أن لا تتعلق النفس في الوجود بالبدن بل تعلقه في الوجود بالمبادئ الأخرى التي لا تستحيل ولا تبطل - وأما أنها لا تقبل الفساد أصلاً - فأقول أن شيئاً آخر لا يعده النفس البدنة وذلك أن كل شيء من شأنه أن يفسد بسبب ما فيه قوة أن يفسد وقبل الفساد فيه فعل أن يبقى ومحال أن يكون من جهة واحدة في شيء واحد قوة أن يفسد وفعل أن يبقى بل تهويه للفساد ليس لعلة أن يبقى فإن معنى القوة مغایر لمعنى الفعل - وإضافة هذه القوة مغایرة لاضافة هذا الفعل لأن إضافة ذلك إلى الفساد واضافة هذا إلى البقاء فإذاً لأمررين مختلفين في الشيء يوجد هذان المعنيان - فنقول إن الأشياء المركبة والأشياء البسيطة التي هي قائمة في المركبة يجوز أن يجتمع فيها فعل أن يبقى وقوة أن يفسد - وأما في الأشياء البسيطة المفارقة الذات فلا يجوز أن يجتمع هذان الأمرين - وأقول وجه آخر مطلق أنه لا يجوز أن يجتمع في شيء أحدي الذات هذان المعنيان - وذلك لأن كل شيء يبقى وله قوة أن يفسد فله قوة أيضاً أن يبقى لأن بقاءه ليس بواجب ضروري - وإذا لم يكن

وأجباً كان ممكناً والامكان هو طبيعة القوة فإذاً يكون له في جوهره قوة أن يبقى وفعل أن يبقى لا محالة ليس هو قوة أن يبقى منه وهذا بين - فيكون إذاً فعل أن يبقى منه أمر يعرض لشيء الذي له قوة أن يبقى منه فذلك القوة لا تكون لذات ما بالفعل بل لشيء الذي يعرض لذاته أن يبقى بالفعل لا أنه حقيقة ذاته فيلزم من هذا أن تكون ذاته مركبة من شيء إذا وجد له كان به ذاته موجوداً بالفعل وهو الصورة في كل شيء ومن شيء حصل له هذا الفعل وفي طباعه قوته وهو مادته . فان كانت النفس بسيطة مطلقة لم تنقسم إلى مادة وصورة - فلم تقبل الفساد وإن كانت مركبة فلنترك المركب ولننظر في الجوهر الذي هو مادته ولنصرف القول إلى نفس مادته ولنتكلم فيما ونقول إن تلك المادة إما أن تنقسم هكذا دائماً ويثبت الكلام دائماً وهذا محال وإما أن لا يبعط الشيء الذي هو الجوهر والسند وكلامنا في هذا الشيء الذي هو السند والأصل لا في شيء مجتمع منه ومن شيء آخر - وبين أن كل شيء هو بسيط غير مركب أو هو أصل مركب وسند فهو غير مجتمع فيه فعل أن يبقى وقوة أن يعدم بالقياس إلى ذاته فان كانت فيه قوة أن يعدم فحال أن يكون فيه فعل أن يبقى وإذا كان فيه فعل أن يبقى وان يوجد فليس فيه قوة أن يعدم - وبين إذا أن جوهر النفس ليس فيه قوة أن يفسد - وأما الكائنات التي تفسد فان الفاسد منها هو المركب المجتمع وقوة أن تفسد وأن تبقى ليس في المعنى الذي به المركب واحد بل في المادة التي هي بالقوة قابلة كلا الضدين فليس إذا في المركب لا قوة أن يبقى ولا قوة أن يفسد فلم يجتمعما فيه - وأما المادة فاما أن تكون باقية لا بقاء تستعد بها للبقاء كما يظن قوم - وإما أن تكون باقية بقوتها بها تبقى وليس لها قوة أن تفسد بل قوة أن تفسد لشيء آخر فيها يحدث والبساطة التي في المادة فان قوة فسادها هو للمادة لا في جوهرها والبرهان الذي يوجب أن كل كائن فاسد من جهة تناهى قوى البقاء والبطلان إنما يوجب فيما كونه من مادة وصورة ويكون في المادة قوة



وتتخيل - فتكون القوة الواحدة تصدر عنها أفعال مختلفة الأجناس - أو يكون قد اجتمع الاحساس والغضب في قوة واحدة فلا يكون إذا قد تفرق في قوتين لا يجمع لهما بل لما كانت هذه تشغل بعضها بعضاً وبرد تأثير بعضها على بعض فاما أن يكون كل واحد منها من شأنه أن يستحيل باستحالة الآخر أو يكون شيئاً واحداً هو يجمع هذه القوى - وكلها تؤدي إليه فتقبل عن كلها ما يورده والقسم الأول الحال لأن كل قوة فعلها خاص بالشيء الذي قيل إنه قوته وليس يصلح كل قوة لكل فعل فقوة الغضب بما هي قوة الغضب لاتحس وقوه الحس بما هي قوه الحس لانه لا ينفع في القسم الثاني وهو أنها كلها تؤدي إلى ميده واحد - فان قال قائل إن قوه الغضب ليس تنفع عن الصورة المحسوسة لكن الحس إذا أحس بالمحسوس لزمه إنفعال قوه الغضب وإن لم يكن ينفع بصورة المحسوس - فالجواب عن هذا أن ذا الحال وذلك أن قوه الغضب إذا افتعلت عن قوه الحس فاما أن ينفع عنه لأن تأثيراًوصل إليه منه وذلك التأثير هو تأثير ذلك المحسوس فيكون افعلاً عن ذلك المحسوس - وكلما افعلاً عن المحسوس بما هو محسوس فهو حاس - وأما أن يكون ينفع عنه لامن جهة ذلك المحسوس فلا يكون الغضب من ذلك المحسوس وقد فرض من ذلك المحسوس هذا خلف وأيضاً فانا نقول إنما أحسنا بكذا غضينا ويكون هذا كلاماً حقاً فيكون شيئاً واحداً وهو الذي أحس فغضباً - وهذا الشيء الواحد إما أن يكون جسم الانسان أو نفسه . فان كان جسم الانسان فاما أن يكون جلة أعضائه وإما أن يكون بعض أعضائه ولا يصح أن يكون جلة أعضائه فإنه لا يدخل في هذه اليدين والرجل ولا يجوز أيضاً أن يكون عضوان من أعضائه هذا أحس وهذا غضب فإنه لا يكون حينئذ شيئاً واحداً أحس فغضباً - ولا أيضاً عضواً واحداً وهو عند أصحاب هذا القول موضوع للأمر بن جعفر فمسى أن الحق هو أن قولنا إننا أحسنا فغضينا معناه أن شيئاً بمنا أحس و شيئاً بمنا غضب لكن مراد القائل إننا أحسنا فغضينا ليس أن هذا منا في شيئاً بل أن الشيء الذي

أدى إليه الحس هذا المعنى عرض له ان غضب - فاما أن يكون هذا القول بهذا المعنى كاذبا . وإما أن يكون الحق هو أن الحاس والذى يغضب شيئاً واحداً لكن هذا القول بين الصدق - فإذا الذى يؤدي إلى الحس محسوسة هو الذى يغضب وكونه بهذه المنزلة وإن كان جسماً فليس له بما هو جسم فهو إذاً له بما هو ذوقه بها يصلح لاجتماع هذين الأمرين فيه وهذه القوة ليست طبيعية فهى إذا نفس فإذا ليس موضوع إجتماع هذين الأمرين جملة جسمنا ولا عضوان منا ولا عضواً واحداً بما هو طبيعى فيقى أن يكون المجتمع نفساً بذاته أو جسماً من جهة ما هو ذه نفس بالحقيقة فالجتمع هو النفس ويكون ذلك النفس هو المبدأ لهذا القوى كلها ويجب أن يكون تعلقه بأى عضو يتولد فيه الحياة فحال أن يحيى عضواً بلا تعلق قوة نفسانية به وأن يكون أولى ما يتعلق بالبدن لا هذا المبدأ بل قوة تحدث بعده - وإذا كان كذلك فيجب أن يكون متعلق هذا المبدأ هو القلب لامحالة وهذا الرأى خالفة من الفيلسوف لرأى الآلهى (أفلاطون) وفيه موضع شك وهو إنما نجد القوى النباتية تكون في النبات ولا نفس حساسة ولا نفس ناطقة ويكونان معافاً في الحيوان ولا نفس ناطقة فإذاً كل واحد منها قوة أخرى غير متعلقة بالآخر والذي يجب أن يعرف حتى ينحل به هذا الشك أن الأجسام العنصرية ينبعها صرفية التضاد عن قبول الحياة - وكلما أمعنت في هدم صرفية التضاد وردهته إلى التوسط الذي لا ضد له جعلت تقرب إلى شبه بالأجسام السماوية فتستتحق بذلك القدر لقبول قوة محبية من المبدأ المفارق المدبر ثم إذا ازدادت قرباً من التوسط إزدادت قبولاً للحياة حتى تبلغ الغاية التي لا يمكن أن يكون أقرب منها إلى التوسط وأهدم للطرفين المتضادين فتقبل جوهراً مقارب الشبه من وجه ما للجوهر المفارق كما قبلته الجواهر السماوية واتصلت به فيكون حينئذما كان يحدث فيه قبل وجوده يحدث فيه منه ومن هذا الجوهر - ومثال هذا في الطبيعتيات أن تتوهم مكان الجوهر المفارق ناراً بل شمساً - ومكان البدن جرماً يتأثر عن النار

ولiken كوماً ما ولiken مكان النفس النباتية تسخينها إياه ومكان النفس الحيوانية  
إنارتها له ومكان النفس الإنسانية إشتعلها فيه ناراً - فنقول إن ذلك الجسم  
المنثر كالكوم إن كان ليس وضعه من ذلك المؤثر فيه وضعأً يقبل إضاءته وإنارتة  
ويشتعل شيء منه ولكنه يكون وضعأً يقبل تسخينه ولم يقبل غير ذلك فأن  
كان وضعه وضعأً يقبل تسخينه ومع ذلك فهو مكشوف له أو مستشف أو على نسبة  
إليه يستثير عنه إستنارة قوية فانه يسخن عنه ويستفني مما فيكون الضوء الواقع  
فيه منه هو مبدأ أيضاً مع ذلك المفارق لتسخينه فان الشمس تسخن بالشمام ثم  
إن كان الاستعداد أشد وهناك مامن شأنه أن يشتعل عن المؤثر الذي من شأنه  
أن يحرق بقوته أو شعاعه إشتعل خدث الشعلة جرماً شبهاً بالمفارق من وجهه ثم  
ذلك الشعلة أيضاً تكون مع المفارق علة للتنوير والتسخين معاً ولو بقيت وحدها  
لاستمر التنوير والتسخين ومع هذا فقد كان يمكن أن يوجد التسخين وحده أو  
التسخين والتنوير وحدهما وليس المتأخر عنهما مبدأ يفاض عنه المتقدم وكان إذا  
اجتمعت الجملة تصير حينئذ كل ما فرض متآخراً مبدأ أيضاً للمتقدم وفيضاً  
عنه المتقدم فهكذا فليتصور في القوى النفسانية وقد وضع لنا من ذلك أيضاً أن  
وجود النفس مع البدن - وليس حدوثها عن جسم بل عن جوهر هو صورة

غير جسمية \*

#### ﴿ فصل في الاستدلال باحوال النفس الناطقة على وجود

العقل الفعال وشرحه بوجه ما ﴾

فنقول إن القوة النظرية في الإنسان أيضاً تخرج من القوة إلى الفعل باتارة جوهر  
هذا شأنه عليه وذلك لأن الشيء لا يخرج من القوة إلى الفعل إلا بشيء يفيده  
الفعل لابداته وهذا الفعل الذي يفيده إياه هو صورة معقولاته - فإذا هنا شيء  
يفيد النفس ويطبع فيها من جوهر صور المعقولات فذات هذا الشيء لا محالة  
عنه صور المعقولات وهذا الشيء إذاً بذاته عقل ولو كان بالقوة عقلاً لامتد

الامر إلى غير نهاية وهذا محال أو وقف عند شىء هو بجوهره عقل وكان هو السبب لكل ما هو بالقوة عقل في أن يصير بالفعل عقلاً وكان يكنى وحده سبباً لخروج المقول من القوة إلى الفعل وهذا الشىء يسمى بالقياس إلى المقول التي بالقوة وتخرج منها إلى الفعل عقلاً فعالاً كما يسمى العقل الميولانى بالقياس إليه عقلاً منفعلاً أو يسمى الخيال بالقياس إليه عقلاً منفعلاً آخر - ويسمى العقل الكائن فيما بينهما عقلاً مستفاداً ونسبة هذا الشىء إلى أنفسنا التي هي بالقوة عقل وإلى المقولات التي هي بالقوة مقولات نسبة الشمس إلى أبصارنا التي هي بالقوة رائىة وإلى الألوان التي هي بالقوة مرئية فأنها إذا اتصل بالمرئيات بالقوة منها ذلك الآخر وهو الشعاع عادت مرئيات بالفعل وعاد البصر رائياً بالفعل فكذلك هذا المقال الفعال يفيض منه قوة تسيح إلى الأشياء المتخيلة التي هي بالقوة مقوله لتجعلها مقوله بالفعل وتجعل العقل بالقوة عقلاً بالفعل وكما أن الشمس بذاتها مبصرة وبسبب لأن تجعل البصر بالقوة مبصراً بالفعل فكذلك هذا الجوهر هو بذاته مقول وبسبب لأن يجعل سائر المقولات التي هي بالقوة معمولة بالفعل لكن الشىء الذي هو بذاته مقول هو بذاته عقل فإن الشىء الذي هو بذاته مقول هو الصورة المجردة عن المادة وخصوصاً إذا كانت مجردة بذاتها لا بغیرها - وهذا الشىء هو العقل بالفعل أيضاً فإذا هذا الشىء مقول بذاته أبداً بالفعل وعقل بالفعل \*

﴿تم قسم الطبيعيات ويليه (فهرس الطبيعيات) ثم قسم الآيات﴾

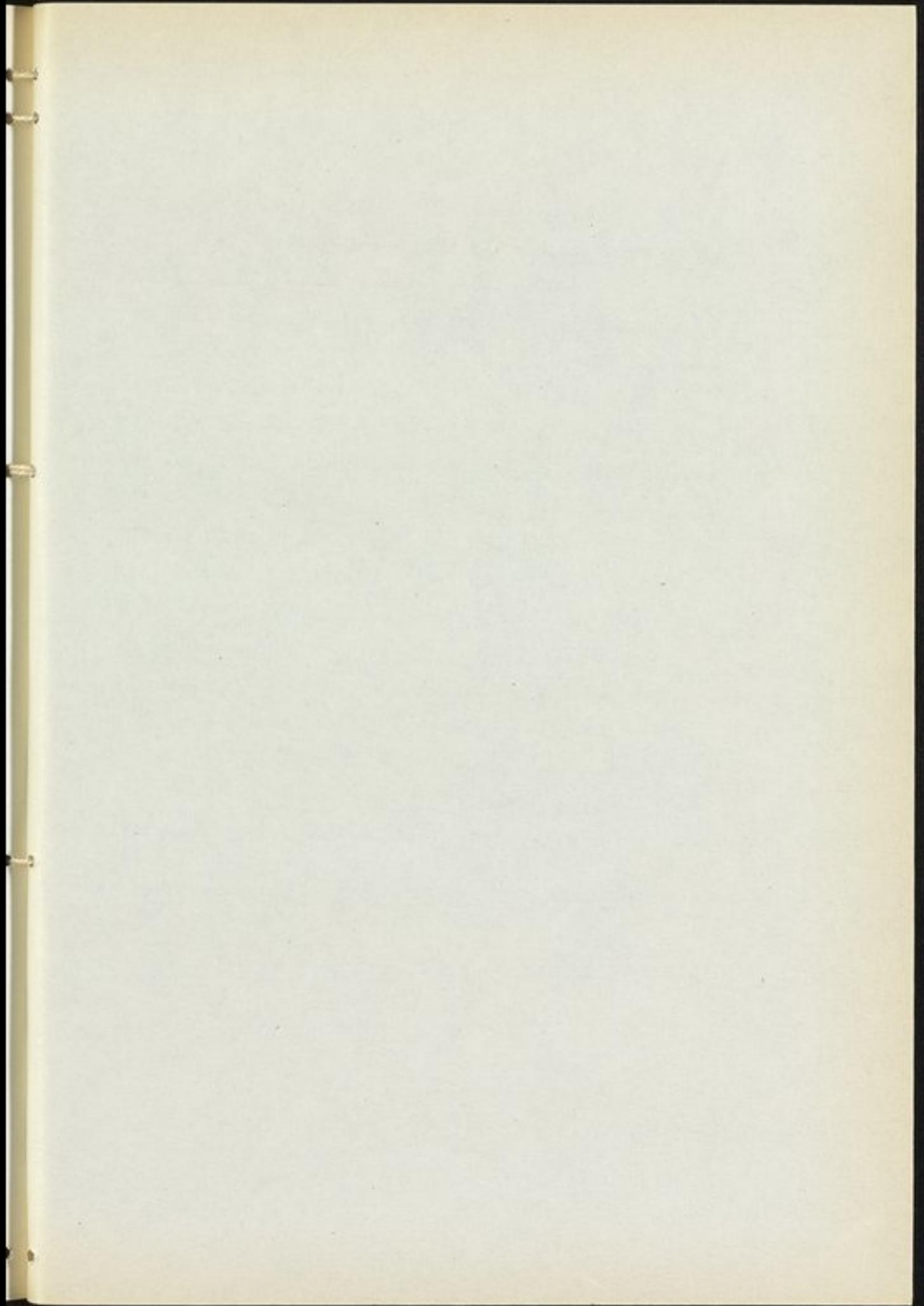
﴿ فِرْسُ الْقَسْمِ الثَّانِي « الَّذِي فِي الطَّبِيعَاتِ » مِنْ كِتَابِ النَّجَاهَةِ ﴾

صحيحة	صحيحة
٩٨ المقالة الاولى من طبيعيات كتاب المتألهة بحسب المدة للقسام	٩٨ المقالة الاولى من طبيعيات كتاب المتألهة بحسب المدة للقسام
١٣٠ فصل في الجهات .	١٣٠ فصل في الجهات .
١٣٣ المقالة الثالثة في الامور الطبيعية .	١٣٣ فصل في المبادئ التي يتقدّمها الطبيعي .
١٠٢ « تجوهر الأشياء .	١٠٢ « غير الطبيعية للأجسام .
١٠٤ المقالة الثانية من الطبيعيات في ١٣٤ فصل في أن لكل جسم طبيعي لواحق الأشياء الطبيعية .	١٣٤ فصل في أن لكل جسم طبيعي حيزاً طبيعياً .
١٠٥ فصل في أن لكل جسم طبيعي .	١٠٥ فصل في الحركة .
١٠٨ « إن لكل متحرك علة شكله طبيعياً .	١٠٨ « إن لكل متحرك علة معرفة غيره .
١٣٦ فصل في أن المكانة الاولى هي حرفة غيره .	١٣٦ فصل في أنه لا يجوز أن ينحني في المكانة الاولى .
١٠٩ فصل في أنه لا يجوز أن ينحني في المكانة البسيطة .	١٠٩ فصل في أنه لا يجوز أن ينحني في المكانة البسيطة .
الشيء بالطبيعة وهو على حاله .	الشيء بالطبيعة وهو على حاله .
٠٠٠ فصل في أن العالم واحد وأنه لا يمكن التعدد .	٠٠٠ فصل في أن العالم واحد وأنه لا يمكن التعدد .
١١٠ فصل في أنه لا يمكن أن تكون ١٣٨ فصل في اشتمال الفلك على مبدأ حرفة مكانية غير متوجّلة .	١١٠ فصل في أنه لا يمكن أن تكون ١٣٨ فصل في اشتمال الفلك على مبدأ حرفة مكانية غير متوجّلة .
١٣٩ فصل في اثبات أن الحركة المبدعة واحدة .	١٣٩ فصل في الحركة الواحدة .
٠٠٠ « تضاعيف الحركات .	٠٠٠ « تضاعيف الحركات .
١١٢ « تضاد الحركات .	١١٢ « تضاد الحركات .
١١٤ « التقابل بين الحركة والسكون ١٤٢ فصل في الكلام على صورة هذه الأشياء وكيفياتها .	١١٤ « التقابل بين الحركة والسكون ١٤٢ فصل في الكلام على صورة هذه الأشياء وكيفياتها .
١٤٣ المقالة الرابعة في الاشارة إلى الأشياء الأولى .	١٤٣ المقالة الرابعة في الاشارة إلى الأشياء الأولى .
١٢٤ فصل في النهاية واللامبادية .	١٢٤ فصل في النهاية واللامبادية .
١٢٨ « عدم امكان وجود قوة غير ١٤٤ فصل في أحیاز الأشياء الكائنة والمبدعة .	١٢٨ « عدم امكان وجود قوة غير ١٤٤ فصل في أحیاز الأشياء الكائنة والمبدعة .
٠٠٠ « عدم قبول القوة الغير ١٤٥ فصل في فسخ ظنون قبلت في المتألهة بحسب المدة للتجزي .	٠٠٠ « عدم قبول القوة الغير ١٤٥ فصل في فسخ ظنون قبلت في المتألهة بحسب المدة للتجزي .
٠٠٠ « عدم قبول القوة الغير ١٤٨ فصل ومن فساد ظنون الغير .	٠٠٠ « عدم قبول القوة الغير ١٤٨ فصل ومن فساد ظنون الغير .

صحيحة	صحيحة
١٤٩ فصل في التخلخل والتكتاف.	للحجز في مجرد الخ .
١٥٠ « « أن المساويات تقىض ١٧٤ فصل في تفصيل الكلام على مجرد	كيفيات غير ما للبسائط العنصرية الجوهر الخ .
١٥١ فصل في بيان آثار الحرارة والبرودة ١٧٧ برهان آخر في البحث المذكور	
١٧٨ فصل في أن تعقل القوة المقلية ليس بالآلة الجسدية .	في الأجسام .
١٨٠ برهان آخر في هذا البحث .	١٥٢ المقالة الخامسة في المركب الخ .
٠٠٠ سؤال وشرح شاف للإجابة عنه	١٥٧ المقالة السادسة في النفس .
١٨٢ فصل في اعنة القوى الحيوانية للنفس الناطقة .	١٥٨ فصل في النفس الحيوانية .
١٨٣ « القوة النظرية ومراتبها . ١٨٣ فصل في اثبات حدوث النفس .	١٦٢ « الحواس الباطنة .
١٨٥ « طرق اكتساب النفس ١٨٥ « « أن النفس لا تموت بموت	١٦٣ « النفس الناطقة .
البدن ولا تقبل الفساد	
١٨٩ فصل في ترتيب القوى من حيث بطلان القول بالتناسخ .	١٦٨ فصل في ترتيب القوى من حيث ارتباطها بالخدمة .
٠٠٠ « وحدة النفس .	
١٩٢ فصل في الفرق بين ادراك الحس ١٩٢ فصل في الاستدلال بأحوال النفس وادراك التخييل الخ .	
١٧١ فصل في أنه لا شيء من المدرك وشرحه بوجه ما .	

### ﴿تم الفهرس﴾

(تنبيه) وقع خطأً مطبعيًّا في صحيفـة (١٠٠) في سطر ١٧ بسقوط  
كلـة (غير) وصوابـه من غير اختيار .



# القسم الثالث

من

# النحو

﴿في الحكمة الامامية﴾

(لاشيخ الرئيس أبي على الحسين بن سينا)

تلذّب بيك

لا يجوز لأحد أن يطبع أي قسم من أقسام كتاب النجاه من  
هذه النسخة وكل من اجترأ على ذلك يكون مكلفاً  
بابراز أصل قديم يثبت أنه طبع منه والا  
يكون مسؤولاً عن التعويض فانونا

بهمجي الارض الكريبي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿المقالة الأولى من الآيات كتاب النجاة﴾

نريد أن نحصر جوامع العلم الالهي فنقول إن كل واحد من علوم الطبيعيات وعلوم الرياضيات فانما ي Finch عن حال بعض الموجودات وكذلك سائر العلوم الجزئية وليس لشيء منها النظر في أحوال الموجود المطلق ولو احتجه ومبادئه (١) فظاهر أن هنا علما باحثا عن أمر الموجود المطلق ولو احتجه التي له بذاته ومبادئه وأن الله تعالى على ما اتفقت عليه الآراء كلها ليس مبدأ موجود معلول دون وجود معلول آخر بل هو مبدأ لا وجود المعلول على الاطلاق فلما حالت أن العلم الالهي هو هذا العلم فهذا العلم يبحث عن الموجود المطلق وينتهي في التفصيل إلى حيث تنتهي منه سائر العلوم فيكون في هذا العلم بيان مبادىء سائر العلوم الجزئية \* **﴿فصل في مساواة الواحد للموجود باعتبار ما وأنه بذلك**

﴿يستحق لموضوعية هذا العلم﴾

وما كان كل ما يصح عليه قولنا إنه موجود فيصح أن يقال له واحد حتى أن الكثرة مع بعدها عن طباع الواحد قد يقال لها كثرة واحدة وبين أن لهذا العلم النظر في الواحد ولو احتجه بما هو واحد - ولهذا العلم النظر في الكثرة أيضاً ولو احتجها \*

﴿فصل في بيان الأعراض الذاتية والغريبة﴾

ولو احتج الشيء من جهة ما هو هو ما ليس يحتاج الشيء في لحوقه له إلى أن

(١) قوله ومبادئه لو ترك لكان أولى وأصولي فإنه لا مبدأ للموجود المطلق أصلاً ولا لكان مبدأ لنفسه وخصوصاً وإن الوجوب كلاماً كان نسبة من نسب الحق الاندنس «الذات البحث» وإن كانت نسبة الوجوب إليه أقرب «ظيفتهم» فإنه من أدق دفائق الراسخين

تلحق شيئاً آخر قبله أو إلى أن يصير شيئاً آخر فتلحقه بعده فان الذكورة والأنوثة والمصير من موضع إلى موضع بالاختيار هو للحيوان بذاته - وأما التحرز والتذكر والحركة والسكن فذلك له لا بأنه حيوان بل ذلك له بما هو جسم - وأما الحس والتذكرة والنطق فهي له بتوسط أنه حيوان ونام وأنسان ومن هذه الظاهرة التي تلتحق الشيء من جهة ما هو هو ما هو أخص منه ومنها ما ليس أخص منه والتي هي أخص منه فنها فصول ومنها أعراض - وبالفصول ينقسم الشيء إلى أنواعه وبالأعراض ينقسم إلى اختلاف حالاته (أى إلى أحواله المختلفة) \*

﴿ فصل في بيان أقسام الموجود وأقسام الواحد ﴾

وأقسام الموجود إلى المقولات يشبه الانقسام بالفصول وإن لم يكن كذلك وأقسامه إلى القوة - والفعل - والواحد - والكثير والقدم - والحدث - والنام - والنافق - والعلمة - والملوول - وما يجري بمحارها يشبه الانقسام بالعوارض فتكون المقولات كأنها أنواع وتلك الآخر كأنها فصول عرضية أو أصناف - وكذلك أيضاً للواحد أشياء تقوم مقام الأنوع وأشياء تقوم مقام الأصناف والواضح وأنواع الواحد بوجه التوسيع - الواحد بالجنس - والواحد بال النوع - الواحد بالعرض <sup>(١)</sup> والواحد بالمشاركة في النسبة <sup>(٢)</sup> والواحد بالعدد - ولو احتجه المساواة <sup>(٣)</sup> والمشابهة - والمطابقة - والمجانسة - والمشاركة - وهو هو -

(١) قوله والواحد بالعرض أي الكم والكيف (٢) قوله في النسبة أي الوضع والاشارة

(٣) قوله المساواة هو على طريقة الاف والثغر المذوش فان المساواة اسم للمشاركة في الكم وللشابة اسم للمشاركة في الكيف والمطابقة اسم المشاركة في الوضع والمجانسة اسم المشاركة في الجنس والمشاركة اسم للمشاركة في الاشارة ويقال لها المتساوية ايضاً وهو هو اسم المشاركة في النوع ويقال لها المتساوية ايضاً ولم يعدل عن لفظ المتساوية الى المتر هو ليشمل كل امه الانحاد في للأوضاع كالكاتب والمضاحك الحمويين على الانسان والانحداد في المخلوق كالقطن والذاج القذين يحمل عليهما الاييض فقدر

وأنواع الكثير مقابلات لتلك ولو احتجه الغيرية<sup>(١)</sup> والمقابلة واللامشامة — واللامساواة — واللامجانسة — واللامشاكلة — فينبني أن نتحقق أحوال هذه وحدودها ومبادئها وما الذي يعرض لها بالذات — فنقول إن الموجود لا يمكن أن يشرح بغير الاسم لأنّه مبدأ أول لكل شرح فلا شرح له بل صورته تقوم في النفس بلا توسط شيء — وهو ينقسم نحواً من القسمة إلى جوهر وعرض — وإذا أردنا تحقيق الجوهر احتجنا أن نقدم أمامه مقدمات — فنقول إذا اجتمع ذاتان ثم لم تكن ذات كل واحد منها مجامعة للأخرى بأسرها ك الحال في الوتد والخائط فأنهما وإن اجتمعما فداخل الوتد غير مجتمع لشيء من الخائط بل إنما يجتمع به ببساطة فقط وإذا لم يكونا كالوتد والخائط بل كان كل واحد منها يوجد شيئاً بمجيمع ذاته في الآخر ثم إن كان أحدهما ثابتًا بحاله مع مفارقة الآخر وكان أحدهما مفيداً لمعنى به يصير الجميع موصوفاً بصفة والآخر مستفيداً له فإن الثابت والمستفيد لذلك يسمى محلاً — والآخر يسمى حالاً فيه ثم إذا كان الحال مستغنياً في قوامه عن الحال فيه فأنما نسميه موضوعاً له — وإن لم يكن مستغنياً عنه لم نسمه موضوعاً بل ربما ممتناه هيولى وكل ذات لم يكن في موضوع فهو جوهر وكل ذات قوامها في موضوع فهو عرض . وقد يكون الشيء في الحال ويكون مع ذلك جوهرًا أعني لا في موضوع إذا كان الحال القريب الذي هو فيه متقدماً به ليس متقدماً بذاته ثم يكون مع هذا متقدماً له ونسميه صورة . وأما ثباتاته فقد يأتينا من بعد وكل جوهر ليس في موضوع فلا يخلو إما أن لا يكون في محل أصلاً أو يكون في محل لا يستغني في القوام عنه ذلك الحال فانا نسميه صورة مادية وإن لم يكن في محل أصلاً فاما أن يكون محلاً بنفسه لا تركيب فيه أو لا يكون فان كان محلاً بنفسه لا تركيب فيه فانا نسميه الهيولي المطلقة . وأن لم يكن فاما أن يكون من كلاما مثل أجسامنا المركبة من مادة

(١) قوله الغيرية ادرج فيها ثلاثة اللامات واللامشاركة في الموضوع واللامشاركة في المحتوى فليتأمل

ومن صورة جسمية وإنما أن لا يكون<sup>(١)</sup> ونحن نسمي صورة مفارقة كالعقل والنفس وأما إذا كان الشيء في محل هو موضوع فانا نسميه عرضاً ومادة الصورة الجسمية لأنها عن الصورة الجسمية ولو كانت خلواً عن الاقطار وكانت حينئذ غير ذات كم البتة وكانت غير متجزئة الذات بل متأبية عليه أى ولم يكن في قوتها أن تتجزى ذاتها حتى تكون جوهراً مفارقها فما كان يمكن أن يحملها مقدار لأن غير المتجزى لا يطابق المتجزى وهذا مبدأ لطبيعتيات

﴿فصل في أثبات المادة وبيان ماهية الصورة الجسمية﴾

ونزيد هذا المعنى شرحاً فنقول إن الجسم ليس هو جسماً بـان فيه بالفعل أبعاداً ثلاثة فإنه ليس يجب أن يكون في كل جسم نقط أو خطوط بالفعل لأنه يمكن أن يكون الجسم جسماً وهو كرة لاقطع فيه بالفعل البتنة والخلوط والنقط قطوع وليس يجب أن تكون أبعاد ثلاثة فيه متعينة من أطراف متعينة دون غيرها إلّا أن تعرّض مع شرط زائد على الجسم مثل تحرك أو مماسة - وأما السطح فليس هو داخلاً في حد الجسم من حيث هو جسم بل من حيث هو متناه . وليس التناهى داخلاً في ماهية الجسم بل هو من الواحد الذي تلزم ويفصل أن يعقل ماهية الجسم وحقيقة ويستثبت في النفس دون أن يعقل متناهياً بل إنما يعرف بالبرهان والنظر بل الجسم إنما هو جسم لأنّه بحيث يصح أن يفرض فيه أبعاد ثلاثة كل واحد منها قائم على الآخر ولا يمكن أن تكون فوق ثلاثة فالذى يفرض أولاً هو الطول والقائم عليه هو العرض والقائم عليهما في الحد المشترك هو العمق وليس يمكن غيره فالجسم من حيث هو هكذا هو جسم وهذا المعنى منه هو صورة الجسمية وأما الأبعاد المتتجدة التي تقع فيه فليست صورة له بل هي من باب الـكم . وهي لواحد لا مقومات ولها صورة جسمانية لا تزول عنه . وله مع ذلك أبعاد يتعدد بها نهاياته وشكاله ولا يجب أن يتثبت شيء منها له بل مع كل شكل يتجدد عليه يبطل

(١) أى لا يكون مركباً

كل بعد متعدد كان فيه وكل مقدار متعد مفروض كان فيه فإذاً هذا غير الأول لكنه ربما اتفق في بعض الأجسام أن تكون هذه الأبعاد المتعددة لازمة لاتفاق ملازمة أشكالها وكأن الشكل لاحق فكذلك ما يتعدد به الشكل وكأن ملازمة الشكل لا يدل على أنه داخل في تحديد جسميته كذلك ملازمة هذه الأبعاد المتعددة والمعنى الأول هو الصورة الجسمية وهو موضوع لصناعة الطبيعيين أو داخل في موضوعها والمعنى الثاني هو الجسم<sup>(١)</sup> الذي هو من مقوله الـكم وهو موضوع لصناعة التعاليمين أو داخل في موضوعها وهو عارض للجواهر الجسمانية وليس هو مما يقوم بذاته ولا المعنى الأول أيضاً . فان ذلك يقوم في مادة وهذا في موضوع أي إن ذلك صورة وهذا عارض . فنقول إن الأبعاد والصورة الجسمية لا بد لها من موضوع أو هيولى تقوم فيه (أما الأبعاد) التي هي من مقوله الـكم فأمرها ظاهر فإنها قد توجد وتعدم . والموضوع الموصوف بها ثابت فإنه لا يثبت شيء موجود منها مع تغير الشكل والموضع واحد . وأما الصورة الجسمية فلأنها إما أن تكون نفس الاتصال أو تكون طبيعة يلزمها الاتصال حتى لا توجد هي إلا والاتصال لازم لها . فان كانت نفس الاتصال فقد يكون الاتصال بما هو إتصال قابل للانفصال لأن قابل الاتصال لا يعدم عند الانفصال والاتصال يعدم عند الانفصال فإذاً شيء غير الاتصال هو قابل للانفصال وهو يعنيه قابل الـاتصال فليس الاتصال هو بالقوة قابلا للانفصال . ولا أيضاً طبيعة يلزمها الاتصال لذاتها . فظاهر أن هناجوهـا غير الصورة الجسمية هو الذي يعرض له الانفصال والاتصال معاً وهو مقارن لصورة الجسمية وهو الذي يقبل الاتحاد بصورة الجسمية فيصير جسماً واحداً بما يقومه أو يلزمـه من الاتصال الجسماني \*

(١) اي الجسم التعليمي \*

﴿فصل في أن الصورة الجسمية مقارنة للمادة في جميع الأشياء عموماً﴾  
فإذاً الصورة الجسمية يعاشرها الصورة الجسمية لأنها مختلفة فلا يجوز أن يكون  
بعضها قائماً في المادة وبعضها غير قائم فيها فإنه من الحال أن تكون طبيعة لا  
اختلاف فيها من جهة ماهي تلك الطبيعة ويمرض لها اختلاف في نفس وجودها  
لأن كونها ذلك الواحد متفق وأيضاً فإن وجودها ذلك الواحد لا يخلو إما أن  
يكون قائماً في مادة أو غير قائم في مادة أو بعضه قائماً فيها وبعضه غير قائم ومحال  
أن يكون بعضه قائماً فيها وبعضه ليس لأن الاعتبار إنما تناول ذلك الوجود من  
حيث هو واحد غير مختلف فبقي أن يكون ذلك الواحد إما كله غير قائم فيها أو  
كله قائم فيها ولكن ليس كله غير قائم فيها فبقي أن يكون كله قائماً فيها﴾

﴿فصل في أن المادة لا تتجزأ عن الصورة﴾

ونقول إن تلك المادة أيضاً لا يجوز أن تفارق الصورة الجسمية وتقوم موجودة  
بالفعل لأنها إن فارقت الصورة الجسمية فلا يخلو إما أن يكون لها وضع وحيز في  
الوجود الذي لها حينئذ أولاً يكون فإن كان لها وضع وحيز وكان يمكن أن تنقسم  
فهي لاحالة ذات مقدار وقد فرضت لا مقدار لها هذا خلف وإن لم يكن أن  
تنقسم ولها وضع فهي لاحالة نقطة ويمكن أن ينتهي إليها لاقاها بنقطة أخرى غيرها ثم  
منفردة الذات منحازتها لأن خطأ إذا انتهى إليها لاقاها بنقطة أخرى غيرها ثم  
إن لاقاها خط آخر لاقاها بنقطة أخرى غيرها ثم لا يخلو إما أن تبيان النقطتان  
عن جنبتها تكون المتوسطة (التي تلاقتها إثنان لا تلاقيان) تنقسم بينهما  
وقد فرضت غير منقسمة وإما أن تكون النقطتان تلاقيان وبلاقيهما تكون  
ذاتهما سارية في ذات كل واحد منها ذاتها منحازة عن الخطين فذاتا هما منحازتان  
منقطعتان عن الخطين فالخطين نقطتان غير الأولتين هما نهائاهما وفرضناها  
نهائاهما هذا خلف . فيكون إذاً ذلك الجوهر غير منحاز منفرد بالخط  
فيكون نقطة لكن النقطة يوجد قائمة في جسم وفي مادة لا مادة الجسم . وأما إذا كان

هذا الجوهر لا دفع له ولا إشارة إليه بل هو كالجوهر المعمولة لم يدخل إما أن يحصل  
فيه المقدار الحصول دفعه أو يتحرك إليه على الاتصال . فان حل فيه المقدار دفعه  
ففي آن إنضياف المقدار إليه يكون قد صادفه المقدار حيث إنضاف إليه فيكون  
لامحالة صادفه وهو في الحيز الذي هو فيه فيكون ذلك الجوهر متخيلاً إلا أنه عسام  
أن لا يكون محسوساً وقد فرض غير متخيلاً البتة هذا خلف . ولا يجوز أن يكون  
التحيز قد حصل له دفعه مع قبول المقدار لأن المقدار لا يوافيه إلا وهو في حيز  
مخصوص - وأما إن كان قبولة المقدار لادفعه بل على ابسط وكل مامن شأنه أن  
ينبسط فله جهات . وكل ماله جهات فهو ذو وضع وحيز فيكون ذلك الجوهر دالدفع  
وقيل لا دفع له ولا حيز هذا خلف والذي أوجب هذا كله فرضنا أنه يفارق  
الصورة الجسمية فمتنع أن يوجد بالفن إلا متقوماً بالصورة الجسمية . وكيف  
تكون ذات لاجزء لها بالقوة ولا بالفعل تقبل المك وتتساوى فيه وبين أن المادة لاتبني  
مفارقة بل وجودها وجود قابل لغير كما أن وجود العرض وجود مقبول لغير .  
وأيضاً فإنها لا تخلو إما أن يكون وجودها وجود قابل ف تكون دائمة قابلة للشيء  
وإما أن يكون لها وجود خاص متقوم - ثم تقبل ف تكون بوجودها انخاص المتقوم  
غير ذات كم وقد قامت غير ذات كم فيكون المقدار الجساني عرض لها وصير ذاتها  
بحيث لها بالقوة أجزاء : وقد تقومت جوهراً في نفسها غير ذي جزء باعتبار نفسها  
البتة لعدمها الامتداد في حد نفسها فيكون ما هو متقوم بأنه لاجزء له يعرض له  
أن يبطل عنه ما يتقوم به بالفعل لورود عارض عليه ف تكون حينئذ المادة منفردة  
صورة غير عارضة بها تكون واحدة بالقوة والفعل - وصورة أخرى عارضة بها  
تكون غير واحدة بالفعل فيكون بين الأمرين شيء مشترك هو قابل للأمرين  
من شأنه أن يصير مرة ليس في قوته أن ينقسم ومرة في قوته أن ينقسم أعني  
القوة القريبة التي لا واسطة لها فلنفرض الآن هذا الجوهر قد صار بالفعل اثنين  
وكل واحد منها بالعدد غير الآخر وحكمه أن يفارق الصورة الجسانية فليفارق

كل واحد منها الصورة الجسمانية فيبقى كل واحد منها جوهراً واحداً بالقوة والفعل ولنفرضه بعينه لم يقسم الا أنه ازيل عنه الصورة الجسمانية حق بقى جوهراً واحداً بالقوة والفعل فلا يخلوا إما أن يكون هنا الذي بقى جوهراً وهو غير جسم بعينه مثل الجزء الذي بقى كذلك أو يخالفه . فان خالقه فلا يخلو إما أن يكون لأن هذا بقى وذلك عدم أو بالعكس أو كلامها بقيا . ولكن يختص بهذا كيفية أو صورة لا توجد لذلك أو مختلفان بالمقدار . فان بقى أحدهما وعدم الآخر والطبيعة واحدة متشابهة وإنما عدم أحدهما رفع الصورة الجسمانية فيجب أن ي عدم ذلك بعينه الآخر وإن اختص بهذا كيفية واحدة والطبيعة واحدة ولم يحدث حالة إلا مفارقة الصورة الجسمانية لم يحدث مع هذه الحالة إلا مايلزم هذه الحالة فيجب أن يكون حال الآخر كذلك . فان قيل إن الأولين وهما إثنان يتحداان فيصيران واحداً : فنقول من الحال أن يتحدد جوهراً لأنهما إن التحدا وكل واحد منها موجود فهما إثنان لا واحد وان التحدا أحدهما معدوم والآخر موجود فالمعدوم كيف يتحدد بالوجود وإن عدما جيماً بالاتحاد وحدث شيء ثالث فهما غير متعددين بل فاسدين وبينهما وبين الثالث مادة مشتركة . وكلامنا في نفس المادة لافي شيء ذي مادة . وأما إن اختلفا في القدر فيجب أن يكونا وليس لها صورة جسمانية ولهما صورة مقدارية هذا خلف . وأما إن لم يختلفا بوجه من الوجوه فيكون حينئذ حكم الشيء مع غيره وحكمه وحده من كل جهة واحداً هذا خلف . فبقي أن المادة لا تتعري عن الصورة الجسمانية \*

﴿ فصل في إثبات النخلخل والنكاف ﴾

ولأن هذا الجوهر إنما صار كأي مقدار حله فليس بكم بذاته فليس يجب أن يختص ذاته بقبول قطر بعينه دون قطر وقدر دون قدر ونسبة ما هو غير منجز في ذاته بل إنما يتجزى بغيره إلى أي مقدار يجوز وجوده له نسبة واحدة ( وإنما مقدار في ذاته يطابق مايساويه دون مايفضل عليه ) وهو في الكل والجزء

واحد لانه محال أن يكون جزء منه يطابق جزأ من المقدار وليس له في ذاته جزء  
فيين من هذا! أنه يمكن أن تصغر المادة بالتكلف وتكبر بالتلخلل وهذا محسوس  
بل يجب أن يكون تغير المقدار عليها بسبب يقتضي في الوجود ذلك المقدار وإن  
لم يتمكن لها مقدار لذاتها وذلك السبب لا يخلو إما أن يكون فيما فيكون الحكم  
تابعاً لصورة أخرى في المادة أو يكون لسبب من خارج فان كان السبب من خارج  
فلا يخلو إما أن يوجب السبب ذلك التغير من غير أن يؤثر فيها أثراً آخر  
يتبع الحكم ذلك الآخر أو يكون ويفعل فيها أثراً آخر - ثم يتبعه الحكم فان كان  
تابعاً له أفاده بقدر ما تأدى السبب لأن الجسم يختص به لنسبته إلى استعداد  
معين واحد فتساوي الأحجام وهذا محال . فإذا إنما يختلف بحسب  
إختلاف الاستعدادات وهي قاعدة لمعان غير نفس المواد فالحكم يتبع لا حالة  
أثراً ما يوجد في المادة فيرجع الحكم إلى القسم الأول<sup>(١)</sup> وهذا أيضاً مبدأ  
للطبيعيات - وأيضاً فإنه يختص لاحالة بمحيز من الأحياز . وليس له حيزه  
الخاص به بما هو جسم - وإلا لكان كل جسم كذلك فهو إذاً لاملاعنة المختص  
به لصورة ما في ذاته - وهذا بين فإنه إما أن يكون غير قابل للتشكلات  
والتفصيلات كالفلك فيكون لصورة ما صار كذلك لانه بما هو جسم قابل لها  
وإما أن يكون قابلاً بسهولة أو بعسر وأياماً كان فهو على إحدى الصور المذكورة  
في الطبيعيات . فإذا المادة الجسمية لا توجد مفارقة للصور . فالمادة إذاً إنما تقوم  
بالفعل بالصورة فإذا أخذت في التوهن مفارقة لها عدلت الصورة إما صورة  
لا تفارق المادة وإما صورة تفارقها المادة ولا تخلو المادة عن مثلها : والصورة  
التي تفارقها المادة إلى عاقب فان معقبها به يستتبعها بتعقب تلك الصور ف تكون  
الصورة من جهة واسطة بين المادة والمستيقن والواسطة في التويم أولى بتنقّم ذاته  
ثم يقوم به غيره - وهي العلة القريبة من المستيقن في البقاء فان كانت تقوم بالصلة

(١) هو قوله فيكون لكم تابعاً لصورة أخرى في المادة .

المبقية للمادة بوساطتها فالقوام لها من الاولى أولاً . وإن كانت قاعدة لا ينفك العلة  
بل بنفسها ثم تقوم المادة بها فذلك أظهر فيها - وأما الصورة التي لا تفارق فلا فضل  
للمادة عليها في الثبات . ثم المادة إذا إنما خصصت بها العلة فأفادتها إليها ولو كان  
هذا ذلك الصورة لذاتها لكان لكل مادة جسمانية ذلك فإذا تلك العلة إنما تقييمها  
بها - ولو لا هذه الصورة ل كانت إنما تمسك موجودة بصور أخرى أو ت عدم  
فإذا مفيدة هذه الصورة يقييمها بها كما في الأولى كانت فإذاً الصورة أقدم من  
الهيولى فلا يجوز أن يقال إن الصورة نفسها موجودة بالقوة وإنما تشير بالفعل  
بالمادة لأن جوهر الصورة وهو الفعل وبالفعل وما بالقوة محله المادة فتكون المادة  
هي التي يصلح فيها أن يقال لها إنها في نفسها بالقوة تكون موجودة وأنها بالفعل  
بالصورة والصورة وإن كانت لا تفارق الهيولى لكن لا تتقوم بها بل بالعلة  
المفيدة إليها للهيولى . وكيف تتقوم الصورة بالهيولى . وقد بينما أنها علتها والعلة  
لاتقوم بالمعلول ولا شيشان اثنان يتقوم أحدهما بالأخر فان كل واحد منها يفيد  
الأخر وجوده وقد بان استحالة هذا - ويبين ذلك الفرق بين الذي يتقوم به  
الشيء وبين الذي لا يفارقه - والصورة لا توجد إلا في هيولى لا أن علة وجودها  
الهيولى أو كونها في الهيولى كما أن العلة لا توجد إلا مع المعلول لا أن علة وجود  
العلة هي المعلول أو كونها مع المعلول - بل كما أن العلة إذا كانت علة بالفعل وجد  
عنها المعلول لأن المعلول يكون معها كذلك الصورة إذا كانت صورة موجودة  
يلازم عنها أن تقوم شيئاً ذاك الشيء مقارن لذاتها وكان ما يقوم شيئاً بالفعل  
ويفيده الوجود منه ما يفيده وهو مباين ومنه ما يفيده وهو ملاقي وإن لم يكن جزءاً  
منه مثل الجوهر للعرض (والمزاجات التي تلزمها) فيبين بهذا أن كل صورة توجد  
في مادة مجسمة فعلة ما توجد . أما الحادثة فذلك ظاهر فيها - وأما الملازمة للمادة  
فلا لأن الهيولى الجسمانية إنما خصصت بها العلة - وستبين هنا بأظاهر في مواضع  
أخرى - وجملة هذه مبادئ للطبيعيات \*

### ﴿فصل في ترتيب الموجودات﴾

فأولى الأشياء بالوجود هي الجوادر ثم الاعراض والجوادر التي ليست بأجسام أولى الجوادر بالوجود إلا الميولي لأن هذه الجوادر ثلاثة - هيولي . وصورة . ومقارن لا جسم ولا جزء، جسم ولابد من وجوده لأن الجسم وأجزاءه معلولة وينتهي إلى جوهر هو علة غير مقارنة بل مفارقة ألبة . فأول الموجودات في استحقاق الوجود الجوهر المفارق الغير الجسم ثم الصورة . ثم الجسم - ثم الميولي - وهي وإن كانت سبباً للجسم فإنها ليست بسبب يعطي الوجود بل هي محل لنبيل الوجود - والجسم وجودها وزيادة وجود الصورة فيه التي هي أكمل منها - ثم العرض وفي كل طبقة من هذه الطبقات جملة موجودات تتفاوت في الوجود - وأما أنواع المقولات فقد شرحنا حالها في المنطقيات بنوع لا يحتمل هذا الموضع زيادة عليه والكم منها ينقسم إلى المتصل وقد أثبتناه في الطبيعيات حيث بيننا أن الجسم متصل وليس مركباً من أجزاء متماسة . وإذا صر وجود الجسم وصح تناهيه صر صر وجود السطح وقطع السطح خط . وقطع الخط نقطة - وإلى المتصل وهو ظاهر الوجود خفي الحد . ومن حيز الـ km المتصل ينتهي الهندسة ويتشعب دونها التنجيم والمساحة والانتقال والتحليل . ومن حيز المتصل ينتهي الحساب ثم يتشعب دونه الموسيقى وعلم الزجاجات ولا نظر لهذه العلوم الرياضية في ذات شيء من الجوادر ولا في هذه الـ kmيات من حيث هي في الجوادر . وأما العلم الطبيعي فينتهي من حيز الجسم والصورة الغير المفارق من الموجودات . ويبحث عن أحواها وهي من باب الكيف - والكم - والأين - والوضع - والفعل - والانفعال \* وعلم الأخلاق ينتهي من نوع من أنواع الحال والملائكة التي هي من مقولات الكيف وما كان من الاعراض قاراً فهو قبل ما كان منها غير قار وما كان من غير القار وجوده بتوسط قار فهو قبل الذي يوجد منه بتوسط الغير القار والذي يوجد منه بتوسط الغير القار فهو الزمان ومتى فلذلك هو في أقصى مراتب الوجود وأحسن

أصحابه وليس هو سبباً لشيء البة . ولاشك أن الاضافات والاعراض - والفعل - والانفعال - والجدة - والنسبة إلى الزمان والكون في المكان هي اعراض يذ من شأنها أن تكون في موضوع . ويفارقها الموضوع مع المتناع وجودها دونه وإنما يقع الشك في مقولتي الکم والكيف : وقد بينا أن المقادير التي من مقوله الکم اعراض : والزمان قد بين أنه هيئه عارضة والمكان هو سطح لا محللة - وأما العدد فإنه تابع في الحجم للواحد فإن كان الواحد في نفسه جوهرًا فالعدد المؤلف منه لا محللة بمجموع جواهره فهو جوهر . وإن كان الواحد عرضًا فالثنية وما أشبهها اعراض . والعدد يقال للصورة القارة التي في النفس وحكمها حكم سائر المقولات ولستنا نقصد قصدها في كونها عرضًا أو غير عرض ويكال للعدد الذي في الأشياء المجتمعه التي كل واحد منها واحد وجلتها في الوجود لا محللة عدد -

﴿ فصل في أن الوحدة من لازم الماهيات لأن مقوماتها ﴾

لكن طبيعة الواحد من الأعراض الازمة للأشياء وليس الواحد مقوماً ماهية شيء من الأشياء بل تكون الماهية شيئاً إما إنساناً وإما فرساً أو عقلاً أو نفساً : ثم يكون ذلك موصفاً بأنه واحد موجود ولذلك ليس فهمك ماهية شيء من الأشياء وفيهك الواحد يوجب أن يصح لك أنه واحد فالواحدية ليست ذات شيء منها ولا مقومة لذاته بل صفة لازمة لذاته - كما فهمت الفرق بين اللازم والذاتي في المنطق فتكون الواحدية من اللازم وليس جوهرًا لشيء من الجواهر ولذلك المادة يعرض لها الوحدة والتذكر فتكون الوحدة عارضة لها وكذلك الكثرة ولو كانت طبيعة الوحدة طبيعة الجوهر لكن لا يوصف بها إلا الجوهر وليس يجب إن كانت طبيعتها طبيعة العرض أن لا توصف بها الجوهر لأن الجوهر توصف بالأعراض - وأما الأعراض فلا تتحمل عليها الجوهر حتى يتطرق لها منها الاسم فقد بين بهذه الوجوه الثلاثة التي أحدها كون الوحدة غير ذاتية للجوهر جل لازمة لها - والثانية كون الوحدة معاقة للكثرة في المادة - والثالث كون

( ١٤ - النجاء قسم الآلهيات )

الوحدة مقوله على الاعراض أن طبيعة الوحدة طبيعة عرضية - وكذلك طبيعة المدح  
الذى يتبع الوحدة ويتركب منها \*

﴿ فصل في أن الكيفيات المحسوسة أعراض لجواهر ﴾

ويشكل أيضاً الحال من مقوله الكيف فيما كان من باب المحسوسات . فيظن  
البياض والسود والحرارة والبرودة وما أشبهها جواهر وأنها تختلط الأشياء  
بكون وغير كون أو تتركب منها الأشياء ( فلتتкамف فسخ هذا الرأي فنقول )  
إن هذه الكيفيات إن كانت جواهر إما أن تكون جواهر جسمانية أو غيرها  
جسمانية فإن كانت غير جسمانية فاما أن تكون بحيث يجتمع من تركيبها الأشياء  
أولاً يجتمع ، فإن كانت لا يجتمع وهي سارية في الأشياء فاما أن تكون بحيث  
يصح أن تفارق الجسم الذي هي فيه أولاً يصح فإن كان يصح أن تفارق الجسم .  
فاما أن تنتقل من جسم إلى جسم آخر وتسرى فيه ويكون هكذا دائماً أو يصح أن  
لاتطبق في جسم أصلاً - فاما إن كانت جواهر جسمانية فيكون طول وعرض وعمق  
ليس معنى أنه لون فقد بزول اللون - ويبقى ذلك الطول والعرض والعمق بعينه فاما  
أن يكون قد كان اللون طول وعرض وعمق غير هذا أو يكون لم يكن إلا هنا فإن  
كان اللون مقدار غير هذا فقد دخل بعد في بعد . وقد يبينا فساد هذا . وإن كان  
اللون ليس له مقدار غير هذا فليس لذات اللون مقدار بل يتقدّر بما يحمله . وهذا  
ما لا تختلف فيه - وأما إن فرضت غير جسمانية ويجتمع من تركيبها جسم فيكون ملا  
قدر له يجتمع منه ماله قدر وقد يبيان بطلان هذا وإن كانت غير جسمانية وتسرى  
في الأشياء ولا يصح لها قوام دونها فهي أعراض لجواهر وإن كان يصح لها  
أن تختلط الجواهر الجسمانية وتسرى فيها ثم تنتقل من بعضها إلى بعض ولا تقوم  
إلا في واحد منها فيجب إذا فبد البياض في جسم أن يوجد في الأشياء الملاحة  
له وكذلك سائر الكيفيات وليس الأمر كذلك بل يفسد ولا يتحقق منه أثر البنية  
فليس إذا قوامه إنه في الانتقال . وإن كان إذا فارق الجسم قام بنفسه . فاما أن

يقوم وهو تلك الكيفية بعينها فيكون حيلتها بياض في الوجود وليس بمحضها  
وكلامنا في البياض بما هو محضه فإن إمام البياض يقع على اللون الذي من  
 شأنه أن يفعل في البصر تفرقا فما ليس كذلك ليس بياضاً . وإنما أن يقوم بنفسه  
 وليس هو تلك الكيفية . فيكون هنا مشترك من شأنه أن يقارن الأجسام  
 فيصـير بياضاً وينارقها فيصير لاـبياضاً - فيكون أولاً البياض بما هو بياض قد  
 فـسـدـ لـكـنهـ يـكـونـ لهـ مـوـضـعـ تـارـةـ يـصـيرـ بـصـفـةـ الـلـوـنـ الـذـىـ هـوـ الـبـيـاضـ وـتـارـةـ يـصـيرـ  
 بـصـفـةـ أـخـرىـ فـتـكـونـ الـبـيـاضـيـةـ عـارـضـةـ لـذـاكـ المـوـضـعـ . وـيـكـونـ الـمـوـضـعـ لـالـبـيـاضـيـةـ  
 هـوـ الـمـارـقـ لـكـنـاـ قـدـ بـيـنـاـ أـنـ الـمـارـقـ الـمـعـقـولـ لـيـسـ مـنـ شـانـهـ أـنـ يـقـارـنـ الـكـمـ وـلـاـ  
 أـنـ يـحـصـلـ فـيـ الـوـضـعـ وـالـتـحـيزـ قـدـ بـاـنـ وـأـنـضـحـ أـنـ هـذـهـ الـكـيـفـيـاتـ لـيـسـ جـواـهـرـ  
 فـهـيـ إـذـاـ أـعـرـاضـ ٥

### ﴿فصل في أقسام العلل وأحوالها﴾

والمبداً يقال لكل ما يكون قد استلزم له وجود في نفسه إما عن ذاته وإما  
عن غيره ثم يحصل عنه وجود شئ آخر وي تقوم به ثم لا يخلو إما أن يكون كالجزء  
 لما هو معلول له أو لا يكون كالجزء - فإن كان كالجزء فاما أن يكون جزأليس يجب  
 عن حصوله بالفعل أن يكون ما هو معلول له موجوداً بالفعل - وهذا هو العنصر  
 فإنك تتوجه العنصر موجوداً ولا يلزم من وجوده بالفعل وحده أن يحصل الشئ  
 بالفعل بل ربما كان بالقوة - وإنما أن يجب عن وجوده بالفعل وجود المعلول له بالفعل  
 وهذا هو الصورة - مثال الأول الخشب للسرير - مثال الثاني الشكل والتاليف  
 للسرير . وإن لم يكن كالجزء فاما أن يكون مبياناً أو ملاقياً لذات المعلول . فإن  
 كان ملاقياً فاما أن ينبع المعلول به وهذا هو الصورة للهيولى - وإنما أن ينبع  
 بالمعلول - وهذا هو الموضع للعرض وإن كان مبياناً فاما أن يكون الذي منه  
 الوجود وليس الوجود لأجله وهو الفاعل - وإنما أن لا يكون منه الوجود بل لأجله  
 الوجود وهو الغاية . ف تكون العلل هيولى للمركب وصورة للمركب وموضع للعرض

وِصُورَةُ الْبَيْوَلِيِّ وَفَاعِلًا وَغَايَةً وَيُشَرِّكُ الْهِيَوَلِيِّ الْمُرَكَّبِ وَالْمُرْسُوْعَ لِلْمَرْضِ بِأَنَّهُما  
الشَّيْءَ الَّذِي فِيهِ قَوَّةٌ وَجُودٌ الشَّيْءُ وَتُشَرِّكُ الصُّورَةُ الْمُرَكَّبُ وَالصُّورَةُ الْهِيَوَلِيُّ بِأَنَّهُ  
مَا يَهُوَ كَوْنُ الْمَعْلُولِ، وَجُودًا بِالْفَعْلِ وَهُوَ غَيْرُ مِبَانٍ وَالْغَايَةُ تَأْخِرُ فِي بَحْصُولِ الْوِجُودِ  
عَنِ الْمَعْلُولِ وَتَقْدِيمُ سَائِرِ الْعَمَلِ فِي الشَّيْئَيْهِ . وَمِنَ الْبَيْنِ أَنَّ الشَّيْئَيْهِ غَيْرُ الْوِجُودِ فِي  
الْأَعْيَانِ فَإِنَّ الْمَعْنَى لَهُ وِجُودُهُ فِي الْأَعْيَانِ وَوِجُودُهُ فِي النَّفْسِ وَأَمْرُ مُشَرِّكٍ فَذَلِكُ  
الْمُشَرِّكُ هُوَ الشَّيْئَيْهِ . وَالْغَايَةُ بِمَا هُوَ شَيْءٌ فَإِنَّهَا تَقْدِيمُ سَائِرِ الْعَمَلِ وَهِيَ عَلَةُ الْعَمَلِ  
فِي أَنَّهَا عَمَلٌ وَبِمَا هُوَ مَوْجُودٌ فِي الْأَعْيَانِ قَدْ تَأْخِرُ وَإِذَا لَمْ تَكُنِ الْعَلَةُ الْفَاعِلَةُ هِيَ  
بِعِينِهَا الْعَلَةُ الْغَايَةُ كَانَ الْفَاعِلُ مَتَّا خَرَأَ فِي الشَّيْئَيْهِ عَنِ الْغَايَةِ وَذَلِكُ لِأَنَّ سَائِرَ الْعَمَلِ  
إِنَّمَا تَصْبِيرُ عَلَلًا بِالْفَعْلِ لِأَجْلِ الْغَايَةِ وَلَيْسَ هِيَ لِأَجْلِ شَيْءٍ آخَرَ وَهِيَ تَوْجِيدُ  
أُولَاءِ نَوْعَيِ الْوِجُودِ فَصِيرُ الْعَمَلِ عَلَلًا بِالْفَعْلِ وَيُشَبِّهُ أَنَّ يَكُونَ الْحَاضِلُ عِنْدَ التَّقْيِيزِ  
هُوَ أَنَّ الْفَاعِلَ الْأُولَاءِ وَالْمُحْرِكُ الْأُولَاءِ فِي كُلِّ شَيْءٍ هُوَ الْقَاتِلَةُ فَإِنَّ الطَّبِيبَ يَفْعُلُ  
لِأَجْلِ الْبَرِّ وَصُورَةُ الْبَرِّ هِيَ لِلصَّنَاعَةِ الْطَّبِيبَةِ الَّتِي فِي النَّفْسِ وَهِيَ الْمُحْرِكُ لِأَرَادَتِهِ  
إِلَى الْعَمَلِ وَإِذَا كَانَ الْفَاعِلُ أَعْلَى مِنَ الْأَرَادَةِ كَانَ نَفْسُ مَا هُوَ فَاعِلٌ هُوَ مُحْرِكُ مِنْ  
غَيْرِ تَوْسِطِ مِنَ الْأَرَادَةِ الَّتِي تَحْمِلُ عَنْ تَحْمِيلِ الْغَايَةِ . وَأَمَّا سَائِرُ الْعَمَلِ فَإِنَّهُ  
الْفَاعِلُ وَالْقَابِلُ قَدْ يَقْدِمُ مِنَ الْمَعْلُولِ بِالزَّمَانِ وَأَمَّا الصُّورَةُ فَلَا تَقْدِيمُ بِالزَّمَانِ الْبَرِّةُ .  
وَالْقَابِلُ دَائِمًا أَخْسَنُ مِنَ الْمُرَكَّبِ وَالْفَاعِلُ أَشْرَفُ لِأَنَّ الْقَابِلَ مُسْتَفِدٌ لِمَفْيِدٍ  
وَالْفَاعِلُ مُفْيِدٌ لِمَسْتَفِدٍ . وَالْعَلَةُ تَكُونُ عَلَةً لِلشَّيْءِ بِالذَّاتِ مُثِلُ الطَّبِيبِ لِلِّعَلَاجِ  
وَقَدْ تَكُونُ عَلَةً بِالْعَرْضِ إِمَّا لِأَنَّهُ لَمْ يَعْنِي غَيْرَ الْذِي وَضَعَ صَارَ عَلَةً كَمَا يُقَالُ إِنَّ الْكَاتِبَ  
يَعْالِجُ وَذَلِكُ لِأَنَّهُ يَعْالِجُ لَامِنَ حِيثُ هُوَ كَاتِبٌ بِلِمَعْنَى آخَرَ غَيْرِهِ . وَهُوَ أَنَّهُ طَبِيبٌ  
وَإِمَّا لِأَنَّهُ بِالذَّاتِ يَفْعُلُ فَعْلًا لَكِنَّهُ قَدْ يَتَبعُ فَعْلَهُ فَعْلٌ آخَرُ مُثِلُ السَّقْمُونِيَّةِ فَإِنَّهَا  
تُورَّدُ بِالْعَرْضِ لِأَنَّهَا بِالذَّاتِ تَسْتَغْرِفُ الصَّفَرَاءَ وَيَلْزَمُهُ نَقْصَانُ الْحَرَارَةِ الْمُؤْذِيَّةِ . وَمُثِلُ  
مُرَيِّنَ الدَّعْلَمَةِ عَنِ الْحَائِطِ فَإِنَّهُ عَلَةٌ لِنَقْطَةِ الْحَائِطِ بِالْعَرْضِ . لِأَنَّهُ لَمَّا أَزَالَ الْمَانَعَ  
لِزْمٍ فَبِلِهِ الْفَعْلُ الْطَّبِيبُ وَهُوَ أَنْهَادَ الرَّثْقَيْلَ بِالْعَلِيِّ وَالْعَلَةُ قَدْ تَكُونُ بِالْفَوْتِ

كالنحجار قبل أن ينجز . وقته تكون بالفعل كالنحجار حين ماينجز . وقد تكون الصلة قريبة مثل العفونة للحمى . وقد تكون بعيدة مثل الأحقان مع الامتناع لها وقد تكون جزئية مثل قولنا إن هذا البناء غلة لهذا البناء وقد تكون كالية كقولنا البناء غلة البناء وقد تكون الغلة خاصة كقولنا إن البناء علة للبيت وقد تكون عامة كقولنا إن الصانع علة البيت - واعلم أن العامل القريبة التي لا واسطة بينها وبين الأجسام - الطبيعية هي الميولى والصورة - وأما الفاعل فإنه إما علة الصورة وحدها أو للصورة والمادة ثم يتصير بتوسيط ما هو علة له منها علة للمركب . وأما الغاية فأنها علة لكون الفاعل علة الكون الذي هو غلة لوجود الصورة التي هي علة لوجود المركب »

﴿ فصل في إن علة الحاجة إلى الواجب هي الامكان لا الحدوث على ما يتوجه ضعفاء التكاملين ﴾

واعلم أن الفاعل الذي يفيد الشيء وجوداً بعده عدمه يكون لفعله أمران عدم قد مسبق وجود في الحال . وليس للفاعل في عدمه السابق تأثير بل تأثيره في الوجود الذي للمفعول منه فالمفعول إنما هو مفعول لأجل أن وجوده من غيره لكن عرض إن كان له عدم من ذاته وليس ذلك من تأثير الفاعل ، فإذا توھينا أن التأثير الذي كان من الفاعل وهو أن وجود الآخر منه لم يعرض بعد عدمه بل ربما كان داعياً كان الفاعل أفعال لأنه أدوم فعلاً (فإن لاج) . وقال إن الفعل لا يصح إلا بعد عدم المفعول فقد صح أن العدم للمفعول ليس من الفاعل بل الوجود . والوجود الذي منه في آن ما فلتفرض ذلك متصلًا . فإن أزاغه عن هذا الحق قوله إن الموجود لا يوجد موجود فلتعلم أن المغالطة وقعت في لفظة يوجده فإن عنى أن الموجود لا يستأنف له وجود بعد مالم يكن فهذا صحيح ( وإن عنى أن الموجود لا يكون البتة بمحض ذاته وماهيتها لا يقتضي الوجود له بما هو هو بل شئ آخر هو الذي له منه الوجود ) فانا نبين ما فيه من الخطأ - وتقول إن المفعول الذي

نقول إن موجداً يوجد لا يخلو إما أن يوصف بأنه موحد له ومفيده لوجوده في حال العدم أو في حال الوجود ألم في الحالين جيئاً وملوحاً أنه ليس موجداً له في حال العدم فبطل أن يكون موجداً له في الحالتين جيئاً فبقي أن يكون موجداً له إذ هو موجود. فيكون الموجد إنما هو موجود للموجود، والموجود هو الذي يوصف بأنه موحد فعم عنى لا يوصف بأنه يوجد لأن لفظة يوجد توم وجوداً مستقبلاً ليس في الحال فإن أزيل هذا الإبهام صح أن يقال إن الموجود يوجد أي يوصف بأنه موحد وكأنه في حال ما هو موجود يوصف بأنه يوجد وللفظة يوصف لا يعنى بها أنه في الاستقبال يوصف كذلك الحال في لفظة يوجد \*

#### ﴿فصل في معانى القوة﴾

ويقال قوة مبدأ التغير في آخر من حيث أنه آخر - ومبداً التغير - إما في المنفعل وهو القوة الانفعالية - وإنما الفاعل وهو القوة الفعلية . ويقال قوة لما به يجوز من الشيء فعل أو افعال ولما به يصير الشيء مقوماً لا آخر ولما به يصير الشيء غير متغير وناتجاً فإن التغير مجذوب للضعف . وقوة المنفعل قد تكون محدودة نحو شيء واحد كقوة الماء على قبول الشكل فإن فيه قوة قبول الشكل وليس فيه قوة حفظه . وفي الشمع قوة عليهما جيئاً . وفي الهيولى الأولى قوة الجميع ولكن بتوسط شيء دون شيء ، وقد يكون في الشيء قوة إفعالية بحسب الضدين كما أن في الشمع قوة أن يتسرخ وأن يتبرد . وقوة الفاعل قد تكون محدودة نحو شيء واحد كقوة النار على الاحتراق فقط وقد تكون على أشياء كثيرة كقدرة المختارين . وقد يكون في الشيء قوة على كل شيء ولكن بتوسط شيء دون شيء . وقد تكون القوة الفعلية على الضدين جيئاً كقدرة المختارين منا والقوة الفعلية المحدودة إذا لاقت القوة المنفعلة حصل منها الفعل ضرورة وليس كذلك في غيرهما يستوي فيها الأضداد وقد تفلط لفظة القوة فيتوهم أن القوة على الفعل هي القوة المقابلة لما بالفعل . والفرق بينهما أن هذه القوة الأولى تبقى موجودة عند ما تفعل . والثانية

إنما تكون موجودة مع عدم الذي هو بالفعل. وأيضاً فان القوة الأولى لا يوصف بها إلا المبدأ الحرك والقوة الثانية يوصف بها في أكثر الأحوال المنفعل. وأيضاً فان الفعل الذي بازاء القوة الأولى هو نسبة إستعمال أو كون أو حركة مما إلى مبدأ لا ينفع بها . والفعل الذي بازاء القوة الثانية يوصف بأكل نحو من الوجوه الخالص وإن كان إفعاً أو حالاً لافعاً ولا إفعاً . وكل جسم فإنه إذا صدر عنه فعل ليس بالعرض ولا بالقسر فإنه يفعل بقوة ما فيه . أما الذي بالإرادة والاختيار فذلك ظاهر فيه . وأما الذي ليس بالإرادة والاختيار فلأن ذلك الفعل إما أن يصدر عن ذاته أو يصدر عن شيء مبين له جسماني أو عن شيء مبين له غير جسماني . فان صدر عن ذاته وذاته تشارك الأجسام الأخرى في الجسمية وتختلف في صدور ذلك الفعل عنها . فإذاً في ذاته معنى زائد على الجسمية هو مبدأ صدور هذا الفعل عنها وهذا هو الذي يسمى قوة . وإن كان ذلك عن جسم آخر فيكون هذا الفعل عن هذا الجسم بقسر أو عرض . وقد فرض لا بقسر ولا عرض . وإن كان عن شيء مفارق فلا يخلو . إما أن يكون إختصاص هذا الجسم بقبول هذا التأثير عن ذلك المفارق هو لما هو جسم أو لقوة فيه أو لقوة في ذلك المفارق . فإن كان لما هو جسم بكل جسم يشاركه فيه لكن ليس يشاركه فيه وإن كان لقوة فيه فذلك القوة مبدأ صدور ذلك الفعل عنه وإن كانت لنفسه من المفارق . وإن كان لقوة في ذلك المفارق . فاما أن يكون نفس تلك القوة توجب ذلك أو إختصاص إرادة . فإن كان نفس القوة توجب ذلك فلا يخلو إما أن يكون إيجاب ذلك من هذا الجسم بعينه لأجل الأمور المذكورة وقد رجع الكلام من الرأس . وإما أن يكون على سبيل الإرادة فلا يخلوا إما أن تكون الإرادة مبنت على هذا الجسم بخاصية يختص بها من سائر الأجسام أو جزءاً فكان جزءاً كيف اتفق لم يتم على النظام البدني والأكثرية فان الأمور الاتفاقية هي التي ليست دائمة ولا أكثرية لكن الأمور الطبيعية دائمة أو أكثرية وليس باتفاقية . فبقى أن تكون خاصية يختص بها

من سائر الأجسام . وتكون تلك الخاصية من ذاتيتها صدور ذلك الفعل — ثم لا يخلو إما أن يراد ذلك لأن تلك الخاصية توجب ذلك الفعل أو يكون منها في الأكثـر أولاً توجـب ولا يـكون منها في الأكـثر فـإن كانت توجـب فـهي مـبدأ ذلك وإن لم تـوجـب وـكان في الأـكـثر والـذـى في الأـكـثر هو بـعـينـه الذـى يـوجـب لـكـن له عـائـق لـأنـ اختـصـاصـه بـأنـ يـكـونـ الـأـمـرـ مـنـهـ فيـ الأـكـثرـ بـيـلـ منـ طـبـيعـتـهـ إـلـىـ جـهـتـهـ فـانـ لـمـ يـكـنـ فـيـكـونـ لـعـائـقـ فـيـكـونـ أـيـضـاـ الأـكـثرـ فـيـ نـفـسـهـ مـوجـبـاـ إـنـ لـمـ يـكـنـ عـائـقـ وـالـمـوجـبـ هـوـ الذـىـ يـسـلمـ لـهـ الـأـمـرـ بـلـاعـائـقـ وـإـنـ كـانـ لـاـيـوجـبـهـ وـلـاـيـكـونـ مـنـهـ فـيـ الأـكـثرـ فـكـوـنـهـ عـنـهـ وـعـنـ غـيرـهـ وـاحـدـ فـاـخـصـاصـهـ بـهـ جـزـافـ . وـقـيلـ لـيـسـ بـجـزـافـ — وـكـذـاكـ إـنـ قـيلـ إـنـ كـوـنـهـ فـيـهـ أـولـىـ فـعـنـاهـ صـدـورـهـ مـنـهـ أـوـفـقـ فـهـوـ إـذـاـ مـوجـبـ لـهـ أـوـ مـيسـرـ لـوـجـوـهـ وـالـمـيسـرـ عـلـةـ إـمـاـ بـالـذـاتـ وـإـمـاـ بـالـعـرـضـ وـإـنـ لـمـ يـكـنـ عـلـةـ أـخـرـ بـالـذـاتـ غـيرـهـ فـلـيـسـ هـوـ بـالـعـرـضـ لـأـنـ الذـىـ بـالـعـرـضـ هـوـ عـلـىـ أـحـدـ الـنـجـوـيـنـ المـذـكـورـيـنـ . فـبـقـىـ أـنـ تـلكـ خـاصـيـةـ بـنـفـسـهـ مـوجـبـةـ وـخـاصـيـةـ المـوجـبـةـ تـسـمىـ قـوـةـ »

#### ﴿ فـصـلـ فـيـ الـاسـتـطـرـادـ لـاـثـيـاتـ الدـائـرـةـ وـالـردـ عـلـىـ الـمـتكلـمـيـنـ ﴾

وهـنـهـ القـوـةـ عـنـهـ تـصـدـرـ الـأـفـاعـيـلـ الـجـمـانـيـةـ كـلـهـاـ مـنـ التـحـيـزـاتـ إـلـىـ أـمـاـ كـنـهاـ الطـبـيعـيـةـ وـالـتـشـكـلـاتـ الطـبـيعـيـةـ فـقـدـ قـيـلـ إـنـهـ لـاـ تـجـبـزـ أـنـ تـكـونـ ذـاتـ زـاوـيـةـ فـلـاـ تـكـونـ الـأـكـرـةـ لـأـنـ سـائـرـ مـاـ لـاـ زـاوـيـةـ لـهـ مـنـ الـأـشـكـالـ الـبـيـضـيـةـ وـالـمـفـرـطـةـ يـكـونـ فـيـهـ اـخـتـلـافـ اـمـتـادـعـنـ الـمـرـكـزـ وـتـغـلـوتـ فـيـ الـطـلـوـنـ وـالـعـرـضـ وـالـطـبـيعـةـ الـبـسيـطـةـ لـاـ تـوجـبـ اـخـتـلـافـ فـاـذاـ صـحـ وـجـودـ الـكـرـةـ صـحـ وـجـودـ الدـائـرـةـ الـتـىـ هـىـ نـهـاـيـةـ قـطـعـ يـمـدـدـتـ أـوـ يـتـوـمـ فـيـهـ . فـالـدـائـرـةـ وـهـىـ مـبـداـ لـلـهـنـدـسـيـنـ مـوـجـودـةـ وـاـنـلـخـطـ الـمـسـتـقـيمـ وـهـوـ الـبـعـدـ الـوـاـصـلـ بـيـنـ كـلـ نـقـاطـيـنـ ظـاهـرـ الـوـجـودـ : وـأـصـحـابـ الـجـزـءـ أـيـضـاـ يـلـزـمـهـمـ وـجـودـ الدـائـرـةـ فـاـنـهـ إـذـاـ فـرـضـ الشـكـلـ الـمـرـنـ مـسـتـدـيرـاـ مـضـرـسـاـ فـكـانـ مـوـضـعـ مـنـهـ اـخـفـضـ مـنـ مـوـضـعـ عـقـىـ إـذـاـ أـطـبـقـ طـرـفـاـ خـطـ مـسـتـقـيمـ عـلـىـ نـقـطةـ تـفـرـضـ وـسـطاـ وـعـلـىـ نـقـطةـ فـيـ الـحـيـطـ إـسـتـوـتـ عـلـيـهـ فـيـ مـوـضـعـ كـانـ أـطـولـ : ثـمـ إـذـاـ أـطـبـقـ عـلـىـ الـجـزـءـ الـمـرـكـزـيـ وـعـلـىـ

الجزء الذى ينخفض من المحيط كان أقصر فامكن أن يتم قصره بجزء أو أجزاء  
فإن كان زيادة الجزء عليه لاتسوية بل تزيد عليه فهو ينقص عنه بأقل من جزء  
وإن كان لا يصله به بل يبقى فرجة فليدبر في الفرجة هذا التدبر بعينه فان ذهب  
الانفراج إلى غير النهاية فى الفرج إقسام بلا نهاية - وهذا خلف على منههم  
وأما على رأى مثبت الاتصال فوجود الدائرة والخلط المنحني يثبت عما أقول - إذا  
فرض جسم ثقيل ورأسه أعظم قدرا من أصله وذكر على بسيط سطح وهو قائم  
عليه قياما مستويافعلوم أنه يمكن أن يثبت إذا لم يكن ميله إلى جهة أكثر من  
ميله إلى جهة أخرى . فان أزيل عن الاستقامة إزالة ما واصلة<sup>(١)</sup> ولنفرض نقطة  
معasse لذاك المركز فن المعلوم أنه يتحرك إلى أسفل ويلقى السطح المسطح حينئذ  
لابخلوا إما أن تثبت النقطة في موضعها فيكون كل نقطة تفرضها في رأس ذلك  
الجسم قد فعلت دائرة - وإما أن يكون مع حركة هذا الطرف إلى أسفل يتحرك  
الطرف الآخر إلى فوق فيكون قد فعل كل واحد من الطرفين دائرة من كرها  
النقطة المتحدة بين الجزء الصاعد والجزء الهابط . وإنما أن تتحرك النقطة  
المتحيزة على السطح فيفعل الطرف الآخر قطعاً وخطاً منحنياً ولكن الميل إلى  
المركز هو على المخازاة فمحال أن تتحرك النقطة على السطح لأن تلك الحركة  
إما أن تكون بالقسر أو بالطبع وليس بالطبع ولا بالقسر لأن ذلك القسر لا يتصور  
إلا عن الأجزاء التي هي أثقل وتلك ليست تدفعها إلى تلك الجهة بل إن دفعتها  
على حفظ الاتصال دفعتها إلى خلاف حركتها فقلبتها يمكن أن ترك العالية منها  
إذا هي أثقل فيطلب حركة أسرع . والمتوسط أبطأ وهناك اتصال يمنع مثلاً أن  
ينعطاف فيضطر العالى إلى أن يشيل السافل حتى ينحدر . فيكون حينئذ الجسم  
منقسما إلى جزئين جزء يميل إلى فوق قسراً وجزء يميل إلى أسفل طبعاً وبينهما

(١) مكانا في الأصول التي بناها وأول الموجب فاذ ادير عن الاستقامة ادارة : يوملة  
او اميل عن الاستقامة امالة متواصة \*

حد هو من كُل الحركتين . وقد خرج منه خط مستقيم مَا في فعل الدائرة فيبين أَنْه إن لِزْم عن انحدار الجسم زوال فهو إلى فرق . وإن لم يلزم عنه وجود الدائرة أَصْحَّ فَإِذَا ثبَّتَ الدائرة ثبَّتَ المُنْحَنِي لأنَّه إِذَا ثبَّتَ الدائرة ثبَّتَ المثلثات والقائم الزاوية أَيْضًا وثبت جواز دوران أحد ضلعى القاعدة على الزاوية فارتسم خطوط فصح قطع فصح منحنى . وقد يمكنك أن تثبت الدائرة أَيْضًا من بيان صحة وضع أي خط فرضت على أي خط فرضت وأنَّه إِذَا كان خطان على زاوية مَا وعلى أحدهما خط فانه جائز أن يصير من حال إلى حال مَا حتى ينطبق على الخط الآخر ويعود من ذلك الخط إلى الأول ولا يمكن هذا البتة إِلا أن يكون حركة مَا مستديرة وأَنْت تعرف هذا بالاعتبار \*

### ﴿فصل في القديم والحدث﴾

يقال قديم للشيء إِما بحسب الذات وإِما بحسب الزمان فالقديم بحسب الذات هو الذي ليس لذاته مبدأً هي به موجودة : والقديم بحسب الزمان هو الذي لا أول لزمانه . والحدث أَيْضًا على وجهين . أحدهما هو الذي لذاته مبدأً هي به موجودة . والآخر هو الذي لزمانه ابتداء وقد كان وقت لم يكن وكانت قبلية هو فيها معروم وقد بطلت تلك القبلية — ومعنى ذلك كله أنه يوجد زمان هو فيه معروم وذلك لأنَّ كل ما لزمان وجوده بداية زمانية دون البداية الابداعية فقد سبقه زمان وسبقه مادة قبل وجوده لأنَّه قد كان لا محالة معروضاً — فاما أن يكون عدمه قبل وجوده أو مع وجوده . والقسم الثاني محال . فبقي أن يكون معروضاً قبل وجوده فلا يخلو إِما أن يكون لوجوده قبل أولاً يكون : فإن لم يكن لوجوده قبل فلم يكن معروضاً قبل وجوده وإن كان لوجوده قبل فاما أن يكون ذلك قبل شيئاً معروضاً أو شيئاً موجوداً فان كان شيئاً معروضاً فلم يكن له قبل موجود كان فيه معروضاً وأَيْضاً فان القبل المعروم موجود مع وجوده فيقُول أن القبل الذي كان له شيء موجود وذلك الشيء الموجود ليس إلا موجوداً فهو شيء قد مضى وكان

موجوداً - وذلك إما ماهية لذاته وهو الزمان - وإما ماهية لنيره وهو زمانه فينبت  
الزمان على كل حال \*

{فصل في أن كل حادث زماني فهو مسبوق باللادة لا محالة }

ونقول إنه لا يمكن أن يحدث ما لم يتقدمه وجود القابل وهو اللادة ولنبرهن  
على هذا فنقول إن كل كائن فيحتاج أن يكون قبل كونه ممكناً الوجو في نفسه  
فإنه إن كان ممتنع الوجود في نفسه لم يكن البتة . وليس امكان وجوده هو أن  
الفاعل قادر عليه بل الفاعل لا يقدر عليه إذاً يكن هو في نفسه ممكناً ألا ترى  
أنا نقول إن الحال لا قدرة عليه ولكن القدرة هي على ما يمكن أن يكون فهو  
كان امكان كون الشيء هو نفس القدرة عليه كان هذا القول كأننا نقول إن  
القدرة إنما تكون على ما عليه القدرة . والحال ليس عليه قدرة لأنه ليس  
عليه قدرة . وما كنا نعرف أن هذا الشيء مقدور عليه أو غير مقدور عليه  
بنظرنا في نفس الشيء بل بنظرنا في حال قدرة القادر عليه هل له عليه قدرة  
أم لا . فإن أشكل علينا أنه مقدور عليه أو غير مقدور عليه لم يمكننا أن  
نعرف ذلك البتة لأننا إن عرفنا ذلك من جهة أن الشيء محال أو ممكناً . وكان معنى  
الحال هو أنه غير مقدور عليه - ومعنى الممكناً أنه مقدور عليه كما عرفنا المجهول  
بالمحظوظ . وبين واضح أن معنى كون الشيء ممكناً في نفسه هو غير معنى كونه  
مقدوراً عليه . وإن كانت بالذات واحداً وكونه مقدوراً عليه لازم لكونه ممكناً  
في نفسه وكونه ممكناً في نفسه هو باعتبار ذاته وكونه مقدوراً عليه باعتبار إضافته  
إلى موجده فإذا تقرر هذا فانتنا نقول إن كل حادث فإنه قبل حدوثه إما أن  
يكون في نفسه ممكناً أن يوجد أو محالاً أن يوجد . وال الحال أن يوجد لا يوجد  
والإمكان أن يوجد قد سبقه إمكان وجوده فلا يخلو امكان وجوده من أن يكون  
معنى معدوماً أو معنى موجوداً ومحال أن يكون معنى معدوماً و إلا فلم يسبق  
الإمكان وجوده فهو إذاً معنى موجود وكل معنى موجود قاماً قائم لا في موضوع أو

حليم في موضوع وكل ما هو قائم لافي موضوعه عليه وجود خاص لا يجب أن يكون به  
مضافاً . وامكان الوجود إنما هو ماهو بالإضافة إلى ماهو إمكان وجوده فليس  
إمكان الوجود جوهراً لافي موضوع فهو إذاً معنى في موضوع عارض لموضوع  
ونحن نسمى إمكان الوجود قوة الوجود، ونسمى حامل قوة الوجود الذي فيه قوة  
وجود الشيء موضوعاً وهبولي ومادة وغير ذلك فإذاً كل تحدث فقد تقدمه الملة  
﴿ فصل في تحقيق معنى الكل ﴾

المعنى الكلى بما هو طبيعة ومعنى كالإنسان بما هو انسان شىء وبما هو عام  
أو خاص أو واحد أو كثير وذلك له بالقوة أو بالفعل شيئاً آخر فإنه بما هو انسان  
فقط بلا شرط آخر البنتة شىء ثم العموم شرط زائد على انه انسان والخصوص  
كذلك وأنه واحد كذلك وأنه كثير كذلك وليس ذلك إذا فرضت هذه الاحوال  
بالفعل فقط بل وإذا فرضت هذه الاحوال أيضاً بالقوة واعتبرت الإنسانية بالقوة  
كان هناك إنسانية واعتبار غير الإنسانية مضائق تكون الإنسانية وأضافة ما  
فالإنسانية بما هي إنسانية لاعامة ولا خاصة لا بالقوة أحد هما ولا بالفعل بل يلزمها  
ذلك وليس إذا كانت الإنسانية لا توجد إلا واحدة أو كثيرة تكون الإنسانية  
بما هي إنسانية إنما واحدة وإنما كثيرة ففرق بين قولنا إن هذا لا يوجد إلا في  
أحد الحالين وبين قولنا إن أحد الحالين له بما هو إنسانية وليس يلزم من قولنا  
أن الإنسانية ليست بما هي إنسانية واحدة إن الإنسانية بما هي إنسانية كثيرة  
كما لو فرضنا بدل الإنسانية الوجود الذي هو من جهة أعم من الواحد والكثير  
ولا أيضاً نقيض قولنا إن الإنسانية بما هي إنسانية واحدة أن الإنسانية بما هي  
إنسانية كثيرة بل إن الإنسانية ليست بما هي إنسانية واحدة ولا كثيرة - وإذا  
كان ذلك كذلك جاز أن توجد لا بما هي إنسانية بل بما هي موجودة واحدة أو  
كثيرة - وإذا عرفت هذا فقد يقال كلى للإنسانية بلا شرط ويقال كلى للإنسانية  
بشرط أنها بقوله بوجه ما من الوجوه المعلومة على كثيرين . والكلى بالاعتبار

الأول موجود بالفعل في الأشياء وهو المحمول على كل واحد لا على أنه واحد  
بالمذات ولا على أنه كثير فأن ذلك ليس له بما هو انسانية \* وأما اعتبار الناف فله  
في جهان أحدهما اعتبار القوة في الوجود - والثاني اعتبار القوة إذا صار مضافا إلى  
الصورة المعقولة عنها - أما اعتبار القوة في الوجود حتى يكون انسانية في الوجود  
وهي بالقوة بعينها محمولة على كل واحد فتنتقل من واحد إلى واحد فتكون لم  
تفسد ذات الأول بل الخواص و تكون هي بعينها بالفعل شرط واحد في الوجود ممولا  
على كل واحد وقتاً ما فهذا غير موجود في بين ظاهر أن الإنسان الذي اكتتبته  
الأعراض المخصوصة بشخص لم تكتتبته أعراض شخص آخر حتى يكون ذلك  
بعينه في شخص زيد وبشخص عمرو ويكون بعينه مكتتبنا بأعراض متضادتين وأما  
اعتبار القوة بالوجه الآخر في وجود فان الإنسانية التي في زيد إذا قيست إلى  
الصورة المعقولة عنها لم تكن ما يعقل منها أولى بالحمل على زيد منه بالحمل على  
عمرو ولا تأثيرها في النفس صورة عقلية مأخوذة عنه أولى من الذي في عمرو  
بل من الجائز أن يكون لوبن الذي في عمرو إلى العقل لا يأخذ منه هذه الصورة  
بعينها فليهما سبق فائز هذا الأمر لم يوزر الآخر بعده شيئاً فاذًا هذه الصورة  
المعقولة جائز من حالها أن ترسم في النفس عن أي ذلك سبق إليها. فليس قياسها  
إلى واحد من تلك أولى من قياسها إلى الآخر بل هي مطابقة للجميع فلا كلى  
عالي في الوجود <sup>(١)</sup> بل وجود الكلى علما بالفعل إنما هو في العقل وهي الصورة  
التي في العقل التي نسبتها بالفعل أو بالقوة إلى كل واحد واحدة . والكلى الذي  
يوجد في القضايا والمقومات هو القسم الأول وقد أشير إليه في كتب المنطق \*

{ فصل في التام والباقي }

التام هو الذي يوجد له جميع مامن شأنه أن يوجد له والذى ليس شئ مما  
يمكن أن يوجد له ليس له وذلك إما في كمال الوجود وإما في القوة الفعلية وإما في

(١) حاصله ان الموجود في الخارج من اقسام الكلى الثلاثة هـ الـ كلى الطبيعى والمذهب بلاشرط \*

القوة الافتراضية - وإنما في التكية والنافع مقابلة ٠

﴿فصل في التقدم والتأخر﴾

والقبل يقال قبل بالطبع وهو إذا كان لا يمكن أن يوجد الآخر إلا وهو موجود . ويوجد وليس الآخر موجوداً كالتين والواحد ويقال في الزمان وذلك ظاهر ويقال في المرتبة وهو في الأضافة إلى مبدأ محدود وهو إنما المبدأ الذي يضاف إليه سائر الأشياء بالقياس إلى تلك الأشياء وإنما واحداً من تلك الأشياء هو منها أقرب إليه وهذا قد يكون بالذات كـ في الاجناس والأنواع المتالية وقد يكون بالاتفاق<sup>(١)</sup> كالذي يقع متقدماً في الصـفـ الأولى فيكون أقرب إلى القـبـلـيةـ وقد يكون بالآخرـىـ كـتـقـدـيمـ كـتـابـ (ـإـسـاغـوـجـيـ وـقـاطـيفـوـدـيـاسـ)ـ عـلـىـ المـنـطـقـ . ويـقـالـ قـبـلـ فـيـ السـكـالـ كـتـوـلـنـاـ أـبـاـ بـكـرـ قـبـلـ عـرـفـ . ويـقـالـ قـبـلـ بـالـعـلـىـ فـانـ لـلـعـلـةـ اـسـتـحـقـاقـ الـوـجـودـ قـبـلـ الـمـعـلـولـ فـاـنـمـاـ عـاـهـاـ دـاـنـاـنـ لـيـسـ يـلـزـمـ فـهـمـاـ خـاصـيـةـ التـقـدـمـ وـالتـأـخـرـ وـلـاـ خـاصـيـةـ الـمـعـ وـبـاـ هـمـاـ مـتـضـايـفـانـ عـلـةـ وـمـعـلـولـ فـهـمـاـ مـعـاـ وـأـيـمـاـ كـانـ بـالـقـوـةـ فـكـلـاـهـاـ كـذـلـكـ . وـاـنـ كـانـ أـحـدـهـاـ بـالـفـعـلـ فـكـلـاـهـاـ كـذـلـكـ وـلـكـنـ عـاـنـ أـحـدـهـاـ الـوـجـودـ أـوـلاـ غـيـرـ مـسـتـفـادـ مـنـ الـأـخـرـ وـالـأـخـرـ فـاـنـ الـوـجـودـلـهـ مـسـتـفـادـ مـنـ الـأـوـلـ فـهـوـ مـتـقـدـمـ عـلـيـهـ . وـإـذـاـ تـوـمـلـ حـالـ الـمـتـقـدـمـ فـيـ جـيـعـ الـأـنـحـاـيـ وـجـدـ الـمـتـقـدـمـ هـوـ الـذـىـ لـهـذـاـ الـوـصـفـ خـيـثـ لـيـسـ الـأـخـرـ وـالـأـخـرـ لـيـسـ لـهـ الـأـوـلـلـكـ لـمـذـكـرـأـنـهـ أـوـلـ . وـالـتـأـخـرـ مـقـابـلـ الـمـتـقـدـمـ فـيـ كـلـ وـاحـدـ ، وـقـدـيـكـونـ مـاـهـوـ أـقـدـمـ بـالـعـلـىـ قـدـ بـزـولـ وـيـقـيـقـ الـمـعـلـولـ بـعـةـ أـخـرـىـ تـقـوـمـ مـقـامـهـ مـثـلـ السـكـونـ الـوـاحـدـ الـذـىـ يـبـتـئـ شـيـئـانـ مـتـعـابـيـانـ فـهـوـ مـتـأـخـرـ عـنـهـمـاـ فـيـ الـمـفـلـوـلـةـ وـقـدـ يـوـجـدـ لـامـعـ كـلـ وـاحـدـهـمـاـ . وـكـذـلـكـ الـهـيـوـيـ مـعـ الصـورـةـ . وـاعـلـمـ أـنـ فـرـقـ بـيـنـ أـنـ يـقـالـ إـذـاـ رـفـقـتـ هـذـاـ اـزـقـعـ هـذـاـ وـبـيـنـ أـنـ يـقـالـ إـنـ هـذـاـ لـاـ يـوـجـدـ حـيـنـ لـاـ يـوـجـدـ ذـاكـ . فـاـنـ مـقـىـ الـأـوـلـ أـنـ إـذـاـ وـجـبـ عـدـمـ هـذـاـ وـجـبـ أـنـ يـعـدـ ذـاكـ فـعـدـمـ هـذـاـ عـلـةـ لـعـسـمـ .

(١) أـيـ بـالـاسـطـلـاحـ وـالـوـسـعـ \*

ذاك . ومعنى الآخر أنه أى وقت يصدق فيه أن هذا ليس فإنه يصدق فيه أن ذلك ليس ويصبح أن يقال إنه إذا لم توجد العلة لم يوجد المعلول وأنه إذا لم يوجد المعلول لم توجد العلة . ولا يصح أن يقال إذا رفع المعلول ارتفعت العلة . كما يصح أن يقال إذا ارتفعت العلة ارتفع المعلول بل إذا رفعت العلة ارتفع المعلول وإذا رفع المعلول قد كانت العلة ارتفعت أولاً لعنة أخرى حتى يصح رفع المعلول . لا أن نفس رفع المعلول هو رافع العلة . كما أن نفس وقع العلة هو رافع المعلول .

﴿فصل في بيان الحدوث الذاتي﴾

واعلم أنه كما أن الشيء قد يكون محدثاً بحسب الزمان فكذلك قد يكون محدثاً بحسب الذات فإن الحديث هو الكائن بعد أن لم يكن فالبعديية كالقبلية قد تكون بالزمان وقد تكون بالذات فإذا كان الشيء له في ذاته أن لا يجب له وجود بل هو باعتبار ذاته وحدها بلا علتها لا يوجد . وإنما يوجد بالعلة والذى بالذات قبل الذى من غير الذات فيكون لكل معلول في ذاته أولاً أنه ليس ثم عن العلة : وثانياً أنه ليس فيكون كل معلول محدثاً أى مستفيداً الوجود من غيره بعد ما له في ذاته أن لا يكون موجوداً فيكون كل معلول في ذاته محدثاً . وإن كان مثلاً في جميع الزمان موجوداً مستفيداً لذلك الوجود عن موجود فهو محدث لأن وجوده من بعد لا وجوده بعديية بالذات ومن الجهة التي ذكرناها وليس حدوثه إنما هو في آن من الزمان فقط بل هو محيدث في جميع الزمان والدهر ولا يمكن أن يكون حادث بعد ما لم يكن بالزمان إلا وقد تقدمته المادة التي منها حدث \*

### ﴿فصل في أنواع الواحد والكثير﴾

يقال واحد لما هو غير منقسم من الجهة التي قيل له انه واحد فمن غير المنقسم مالا ينقسم في الجنس فيكون واحداً في الجنس ومنه ما لا ينقسم في النوع فيكون واحداً في النوع . ومنه ما لا ينقسم بالعرض العام فيكون واحداً بالعرض كالغرابة .

والفار في اليواد . ومنه ما لا ينقسم بالمناسبة فيكون واحداً في المناسبة كما يقال إن نسبة الملك إلى المدينة والعقل إلى النفس واحد . ومنه ما لا ينقسم في الموضوع فيكون واحداً في الموضوع وإن كان كثيراً في الحد . وهذا يقال إن الذابل والنائم واحد في الموضوع ومنه مالا ينقسم معناه في العدد أى لا ينقسم إلى أعداد لها معانٍ أى ليست بالفعل أعداد لها معانٍ فهو واحد بالعدد . ومنه مالا ينقسم بالحد أى حده ليس لغيره وليس له في كمال حقيقة ذاته نظير فهو واحد بالكلية . وهذا يقال إن الشمس واحدة . والواحد بالعدد إما أن يكون فيه وجہ من الوجه كثرة بالفعل فيكون واحداً بالتركيب والاجتماع . وإما أن لا يكون وإن لم تكن بالفعل وكانت بالقوة فهو متصل واحد بالاتصال وإن لم تكن ولا بالقوة فهو واحد بالعدد على الإطلاق . والكثير يكون كثيراً على الإطلاق وهو العدد المقابل للواحد وهو ما وجد فيه واحد وليس بالواحد في الحد من جهة ما هو فيه أى يوجد واحد ليس هو وحده فيه وهذا مبدأ عنه يأخذ الحساب في البحث . وقد يكون الكثير كثيراً بالإضافة وهو الذي يترتب بازائه القليل . وأقل العدد اثنان والمشابهة اتحاد في الكافية . والمساواة اتحاد في الكمية . والمحانسة اتحاد في الجنس والمشاكلة اتحاد في النوع . والموازاة اتحاد في وضع الأجزاء . والمعطافه اتحاد في الأطراف . والمهوهو اتحاد بين اثنين جملأ اثنين في الوضع فيصير بينهما اتحاد بنوع من الاتحادات الواقعه بين اثنين مما قبل . ويقابل كل واحد منها من باب الكثير اخلاف التقابل والتضاد \*

﴿المقالة الثانية من الآيات﴾

﴿فصل في بيان معانى الواجب ومعانى الممكن﴾

إن الواجب الوجود هو الموجود الذي مقى فرض غير موجود عرض منه محال وأن الممكن الوجود هو الذي مقى فرض غير موجود أو موجوداً لم يعرض منه محال والواجب الوجود هو الفروري الوجود والممكن الوجود هو الذي لا ضرورة

فيه بوجه آى لاف وجوده ولا ف عدمه - فهذا هو الذى نعنيه في هذا الموضع يمكن  
الوجود وإن كان قد يعني يمكن الوجود ما هو في القوة ويقال الممكن على كل صحيح  
الوجود وقد فصل ذلك في المنطق<sup>(١)</sup> ثم إن الواجب الوجود قد يكون واجباً  
بذاته وقد لا يكون بذاته - أما الذي هو واجب الوجود بذاته فهو الذي لذاته لا  
لشيء آخر آى شيء كان يلزم محال من فرض عدمه - وأما الواجب الوجود لا  
بذاته فهو الذي لو وضع شيء مما ليس هو صار واجب الوجود مثلاً أن الأربعة  
واجبة الوجود لا بذاتها ولكن عند فرض اثنين واثنين والاحتراق واجب الوجود  
لا بذاته ولكن عند فرض التقاء القوة الفاعلة بالطبع والقوة المنفعة بالطبع  
أعنى الحركة والمحترقة \*

### \* فصل في أن الواجب بذاته لا يجوز أن يكون واجباً بغيره وأن الواجب بغيره ممكن }

ولا يجوز أن يكون شيء واحد واجب الوجود بذاته وبغيره مما فإنه إن  
رفع غيره أو لم يعتبر وجوده لم يخل إما أن يبقى وجوب وجوده على حاله فلا  
يكون وجوب وجوده بغيره - وإما أن لا يبقى وجوب وجوده فلا يكون وجوب  
وجوده بذاته وكل ما هو واجب الوجود بغيره فإنه يمكن الوجود بذاته لأن ما هو  
واجب الوجود بغيره فوجوب وجوده تابع لنسبة مما واصفاته : والنسبة والاضافة  
اعتبارهما غير اعتبار نفس ذات الشيء التي لها نسبة واصفاته : ثم وجوب الوجود  
إنما يتقرر باعتبار هذه النسبة فأعتبر الذات وحدتها لا يخلو إما أن يكون مقتضياً  
لوجوب الوجود أو مقتضاً لامكان الوجود أو مقتضاً لامتناع الوجود ولا يجوز  
أن يكون مقتضاً لامتناع الوجود لأن كل ما امتنع وجوده بذاته لم يوجد ولا بغيره  
(ولا أن يكون موجوداً مما وإنما أن لا يكون موجوداً مما فإن لم يكن موجوداً

(١) هناك بين أن الممكن صفة اطلاقات منها المكن العامي والمكن الخاص والمكن

سب الاستعمال وغير ذلك ظاهراً جمع \*

(١٥) - النجاء قسم الافتراضات )

معاً غير المتناهى في زمان واحد ولكن واحد قبل الآخر أو الآخر - ولنؤخر الكلام  
في هذا<sup>(١)</sup> وإما أن يكون موجوداً مقتضياً لوجوب الوجود فقد قلنا إن ما وجب  
وجوده بذاته استحال وجوده بغيره فبقي أن يكون باعتبار ذاته ممكناً  
الوجود وباعتبار إيقاع النسبة إلى ذلك الغير واجب الوجود وباعتبار قطع النسبة  
إلى ذلك الغير ممتنع الوجود بذاته بلا شرط ممكناً الوجود \*

### ﴿فصل في أن ما لم يجب لم يوجد﴾

فقد بان أن كل واجب الوجود بغيره فهو ممكناً الوجود بذاته - وهذا  
ينعكس فيكون كل ممكناً الوجود بذاته فإنه ان حصل وجوده كان واجب الوجود  
بغيره لأنّه لا يخلو إما أن يصح له وجود بالفعل وإنما أن لا يصح له وجود بالفعل  
ومحال أن لا يصح له وجود بالفعل وإلا كان ممتنع الوجود فبقي أن يصح له  
وجود بالفعل خيئته إما أن يجب وجوده وإنما أن لا يجب وجوده وما لم يجب  
وجوده فهو بمقدار ممكناً الوجود لم يتميز<sup>(٢)</sup> وجوده عن عدمه ولا فرق بين هذه  
الحالة فيه والحالة الأولى لأنّه قد كان قبل الوجود ممكناً الوجود والآن هو بحاله  
كما كان فان وضع أن حالاً تجددت فالسؤال عن تلك الحال ثابت هل هي ممكناً  
الوجود أو واجبة الوجود فان كانت ممكناً الوجود فان تلك الحال كانت قبل أيضاً  
موجودة على امكانها فلم يتجدد حاله وإن وجب وجودها وهي موجبة للأول فقد  
رجب لهذا الأول وجود حالة وليس تلك الحالة إلا خروجه إلى الوجود فـ «وجه  
إلى الوجود واجب وأيضاً» فـ «أن كل ممكناً الوجود فاما أن يكون وجوده بذاته أو  
يكون لسبب ما فـ «أن كان بذاته واجبة الوجود لا ممكناً الوجود وإن كان  
بسبيـب فاما أن يجب وجوده مع وجود السبب وإنما أن يبقى على ما كان عليه قبل  
وجود السبب وهذا محال فيجب اذاً أن يكون وجوده مع وجود السبب فـ «كل

(١) اعلم ان ما بين المقلعين جعلناه كذلك لأنّه حشو في وسط الكلام المنظم المتشتم بهـ «بعض طبقات» (٢) اي لم يرجع \*

مُمْكِن الوجود بذاته فهو إنما يكون واجب الوجود بغيره \*  
 » فصل في كمال وحدانية واجب الوجود وأن كل متلازمين في الوجود متساكنين  
 فيه فلهمما علة خارجة عنهما )

ولا يجوز أن يكون اثنان يحدث منهما واجب وجود واحد ولا أن يكون في  
 واجب الوجود كثرة بوجه من الوجه ولا يجوز أن يكون شيئاً أن اثنان ليس هذا  
 ذاك ولا ذلك هذا وكل واحد منهما واجب الوجود بذاته وبالآخر فقد بان أن  
 واجب الوجود بذاته لا يكون واجب الوجود بغيره ولا يجوز أن يكون كل واحد  
 منها واجب الوجود بالآخر حتى يكون (أ) واجب الوجود (ب) لا بذاته  
 (وب) واجب الوجود (بأ) لا بذاته وبكل واحد منها وجوب وجود واحد وذلك لأن  
 اعتبارها ذاتين غير اعتبارها متضارعين ولكل واحد منها وجوب وجود لا بذاته  
 فكل واحد منها ممكн الوجود بذاته ولكل ممكн الوجود بذاته علة في وجوده  
 أقدم منه لأن كل علة أقدم في وجود الذات من المعلول وإن لم يكن في الزمان  
 فلكل واحد منها في الذات شيء آخر يقوم به أقدم من ذاته وليس ذات  
 أحدهما أقدم من ذات الآخر على ما وصفنا فلهمما إذاً علل خارجة عنهما أقدم  
 منها فليس إذاً وجوب وجود كل واحد منها مستفاداً من الآخر بل من العلة  
 الخارجة التي أوقفت العلاقة بينهما وأيضاً فإن ما يجب بغيره فوجوده بالذات  
 منآخر عن وجود ذلك الفير ومتوقف عليه: ثم من المستحيل أن تتوقف ذات في  
 أن توجد على ذات توجد بها فكانها تتوقف في الوجود على وجود نفسها - وبالجملة  
 فإذا كان ذلك الفير يجب به كان هذا أقدم مما هو أقدم منه ومتوقف على ما هو  
 متوقف عليه فوجودها الحال \*

» فصل في بساطة الواجب )

ونقول أيضاً إن واجب الوجود لا يجوز أن يكون لذاته مبادىً تجتمع فيقوم  
 منها واجب الوجود لا أجزاء الكمية ولا أجزاء الحد والقول سواء كانت كالمادة

والصورة أو كانت على وجه آخر بأن تكون أجزاء القول الشارح لمعنى اسمه فيدل كل واحد منها على شيء هو في الوجود غير الآخر بذاته . بذلك لأن كل ما هنا صفتة فذات كل جزء منه ليس هو ذات الآخر ولا ذات المجتمع فاما أن يصح لكل واحد من جزئيه مثلا وجود منفرد لكنه لا يصح المجتمع وجود دونها خلا يكون المجتمع واجب الوجود أو يصح ذلك لبعضها ولكن لا يصح المجتمع وجود دونه فاما لم يصح له من المجتمع والاجزاء الأخرى وجود منفرد فليس واجب الوجود ولم يكن واجب الوجود الا الذي يصح له وإن كان لا يصح تلك الاجزاء مقارنة الجملة في الوجود ولا للجملة مقارنة الاجزاء وتتعلق وجود كل بالآخر وليس واحد أقدم بالذات فليس شيء منها بواجب الوجود ( فقد أو ضحت هذا على أن الاجزاء بالذات أقدم من الكل ) فتكون العلة الموجبة للوجود توجب أولا الاجزاء ثم الكل ولا يكون شيء منها بواجب الوجود وليس يمكننا أن نقول إن الكل أقدم بالذات من الاجزاء فهو إما متأخر وإما معاً وكيف كان فليس بواجب الوجود فقد اتضحت من هنا أن واجب الوجود ليس بجسم ولا مادة جسم ولا صورة جسم ولا مادة معقولة لصورة معقولة ولا صورة معقولة في مادة معقولة ولا له قسمة لا في الكم ولا في المبادى ولا في القول فهو واحد من هذه الجهات الثلاث

﴿ فصل في أن الواجب تمام وليس له حالة متوقرة ﴾

ونقول إن واجب الوجود بذاته واجب الوجود بجميع جهاته وإلا فإن كان من جهة واجب الوجود ومن جهة يمكن الوجود فكانت تلك الجهة تكون له ، لا تكون له ولا تخلو عن ذلك وكل منها بصلة يتعلق الأمر بها ضرورة فكانت ذاته متعلقة الوجود بعلق أمرين لا يخلو منها فلم يكن واجب الوجود بذاته مطلقا بل مع العلتين سواء كان أحدهما وجودا والاخر عدما أو كان كلامها وجوديين فيبين من هذا أن الواجب الوجود لا يتأخر عن وجوده وجود منتظر بل كل ما هو ممكن له فهو واجب له فلله إرادة متوقرة ولا طبيعة منتظرة ولا علم منتظر

ولا صفة من الصفات التي تكون لذاته منتظرة \*

**﴿فصل في أن واجب الوجود بذاته خير محس﴾**

وكل واجب الوجود بذاته فإنه خير محس وكل محس والخير بالجملة هو ما يتשוקه كل شيء ويتم به وجوده : والشر لذاته بل هو إنما عدم جوهر أو عدم صلاح حل الجوهر فالوجود خيرية وكل الوجود خيرية الوجود والوجود الذي لا يقارنه عدم لا عدم جوهر ولا عدم شيء للجوهر بل هو دائم بالفعل فهو خير محس والممك الوجود بذاته ليس خيراً محساً لأن ذاته بذاته لا يجب له الوجود فذاته بذاته تحتمل العدم وما احتمل العدم بوجه ماً فليس من جميع جهاته بريئاً من الشر والنقص فإذاً ليس الخير المحس إلا الواجب الوجود بذاته وقد يقال أيضاً خير لما كان نافعاً ومفيدةً لكلات الأشياء - ونبين أن الواجب الوجود يجب أن يكون لذاته مفيدةً لـ كل وجود ولكل كمال وجود فهو من هذه الجهة خير أيضاً لا يدخله نقص ولا شر \*

**﴿فصل في أن الواجب حق بكل معانى الحقيقة﴾**

وكل واجب الوجود بذاته فهو حق محس لأن حقيقة كل شيء خصوصية وجوده الذي يثبت له فلاحق إذاً أحق من الواجب الوجود . وقد يقال أيضاً حق لما يكون الاعتقاد بوجوده صادقاً فلاحق أحق بهذه الحقيقة مما يكون الاعتقاد بوجوده صادقاً ومع صدقه دائماً ومع ذلك دوامه لذاته لا لغيره \*

**﴿فصل في أن نوع واجب الوجود لا يقال على كثيرين إذ لا مثل له ولا ضد﴾**

ولا يجوز أن يكون نوع واجب الوجود لغير ذاته لأن وجود نوعه له يعنيه أمّا أن تقتضيه ذات نوعه أولاً تقتضيه ذات نوعه بل تقتضيه علة فإن كان معنى نوعه له لذات معنى نوعه لم يوجد إلا له وإن كان لعلة فهو معلول ناقص وليس واجب الوجود وكيف يمكن أن تكون الماهية المجردة عن المادة لذاتين والشيشان إنما يكونان اثنين إنما بسبب المعنى وإنما بسبب الحامل للمعنى وإنما بسبب

الوضع والمكان أو بسبب الوقت والزمان \* وبالجملة لملة من العدل وكل اثنين  
لا يختلفان بالمعنى فاما مخالفان بشي غير المعنى وكل معنى موجود بعينه لكثيرين  
مخالفين فهو متافق الذات بشي ممما ذكرناه من العدل ولو احق العدل فليس  
واجب الوجود وأقول قوله مرسلا إن كل ما ليس اختلافه لمعنى ولا يجوز أن يتعلق  
إليهاته فقط فلا يخالف مثله بالمقدار فلا يكون إذاً له ممثل لأن المثل مخالف بالمقدار  
فيمن من هذا أن واجب الوجود لذاته لا ند له ولا مثل ولا ضد لأن الاضداد  
متناصدة ومتشاركة في الموضوع واجب الوجود برى من المادة

﴿ فصل في أنه واحد من وجوه شئي ﴾

وأيضا فهو تام الوجود لأن نوعه له فقط فليس من نوعه شيء خارج عنه واحد  
ووجوه الواحد أن يكون تاماً فان الكثير والزائد لا يكونان واحدان فهو واحد من  
جهة تمامية وجوده وواحد من جهة أن حده له وواحد من جهة أنه لا ينقسم لا بالكم  
ولا بالبادى المقومة له ولا بأجزاء الحد وواحد من جهة أن لكل شيء وحدة تخصه  
وبها كل حقيقته الذاتية وأيضا هو واحد من جهة أخرى وتلك الجهة هي أن  
مرتبته من الوجود وهو وجوب الوجود ليس إلا له \*

﴿ فصل في البرهان على أنه لا يجوز أن يكون اثنان واجبي الوجود اي أن الوجود  
الذى يوصف به ليس هو لغيره وإن لم يكن من جنسه ونوعه ﴾

ولا يجوز أن يكون وجوب الوجود مشركا فيه ولبرهان على هذا فنقول إن  
وجوب الوجود إما أن يكون شيئاً لازماً لما هيبة تلك الماهية هي التي لها وجوب  
الوجود كما نقول للشيء إنه مبدأ فتكون لذلك الشيء ذات وماهية ثم يكون معنى المبدأ  
لازماً لذلك الذات كأن امكان الوجود قد يوجد لازماً لشيء له في نفسه معنى مثل  
أنه جسم أو ياض أو لون ثم هو ممكن الوجود ولمكان الوجود يلزمـه ولا يكون  
داخلـاً في حقيقته وإما أن يكون وجوب الوجود هو نفس واجب الوجود ويكون  
نفس وجوب الوجود طبيعة كلية ذاتية له فنقول أولاً إنه لا يمكن أن يكون وجوب

الوجود من المعنى اللازم لما هيّة فإن تلك الماهية حينئذ تكون سبباً لوجوب الوجود فيكون وجوب الوجود متعلقاً بسبب فلا يكون وجوب الوجود موجوداً بذاته فإن وجوب الوجود من المعلوم أنه إذا لم يكن داخلاً في ما هيّة شيءٍ بل كان الشيء كأنسان أو شجرة أو سواه، أو غير ذلك مما قد علمت أن الوجود ووجوبه ليس داخلاً في ماهيته كان لازماً له كالتخصيّة أو العارض العام لا كالجنس والفصل وإذا كان لازماً كان تابعاً غير متقدّم والتابع معلول فكان وجوب الوجود معلولاً فلم يكن وجوب وجود بالذات وقد أخذناه بالذات فإن لم يكن وجوب الوجود كاللازم بل كان داخلاً في الماهية أو ماهية فإن كان ماهية عاد إلى أن النوعية واحدة وإن كان داخلاً في الماهية فتلك الماهية إما أن تكون بعينها لكل مما فيكون نوع وجوب الوجود مشتركاً فيه وقد أبطلنا هذا أو يكون لكل ماهية أخرى فإن لم يشترك في شيءٍ لم يجب أن يكون كل واحد منها قائماً لا في موضوع وهو معنى الجوهريّة المقول عليهما بالسوبيّة وليس لأحد هما أولاً وللثاني آخر فلذلك هو جنس لهما فإذا لم يجب ذلك كان أحد هما قائماً في موضوع فيكون ليس واجب الوجود وإن اشتراك في شيءٍ ثم كان لكل واحد منها بعده معنى على حدة تم به الماهية ويكون داخلاً فيها بكل واحد منها منقسم بالقول « وقد قيل أن واجب الوجود لا ينقسم بالقول فليس ولا واحد منها واجب الوجود وإن كان لأحد هما ما يشترك فيهما فقط وللثاني معنى زائد عليه فأما الأول فيفارقه بعدم هذا المعنى وجود ذلك المعنى المشترك فيه بشرط تجريده عمّا لغيره وعدمه فيه فيكون الذي لأنج리ده منقسماً في القول غير واجب الوجود ويكون الآخر هو الواجب الوجود وحده ويكون المعنى المشترك فيه لا يوجب وجوب وجود إلا أن يشترط فيه عدم مساواه من غير أن تكون تلك الأعدام وجودات أشياء ذواتاً فإنه ليس كل أعدام تكون لأشياء تكون ذاتاً ومعنى زائد ولو كان كذلك لكن في كل شيءٍ واحد أشياء بلا نهاية موجودة لأن في كل شيءٍ أعدام أشياء بلا نهاية ومع هذا

كاله فان كل ما يجحب وجوده فليس يجحب وجوده بما يشارك به غيره ولا يتم به وحدة وجود ذاته بل إنما يتم وجوده بجميع ما يشارك به غيره وبما يتم به وجود ذاته فالذى يتم به وجوده ويزيد على ما يشارك به غيره فاما أن يكون شرطا في نفس وجود الوجود وجب أن يوجد لكل واجب الوجود فكل ما يوجد لكل واحدة من الماهية يوجد للأخرى فلا يكون بينهما انفصال البترة بقوع ، وقد وضع بينهما اختلاف في هذا النوع هذا خلف وأما إن لم يكن شرطا في نفس وجود الوجود وما ليس بشرط في شيء فالشيء يتم دونه فوجوب الوجود يتم دون ما اختلف فيه فيكون ما اختلفا فيه عارضين لوجوب الوجود وهما متفقان في ماهية وجود الوجود ونوعيته واحتلما بالمواضيع دون الانواع هذا خلف فان جعل الشرط في وجوب الوجود أحد الفصلين لا يعنيه فليس أحد هما يعنيه شرطا ولا الآخر يعنيه شرطا (فإن قال قائل) هذا مثل المادة ليست هذه الصورة لها يعنيها شرطا ولا ضدتها ولكن أحد هما لا يعنيه أو مثل أن اللون لا يتقدرو وجوده إلا أن يكون سوادا أو بياضا لا يعنيه ولكن أحد هما فقد ذهب عليه الفرق فيقال له أما المادة فاحدى الصورتين يعنيها شرط طاغي زمان والأخرى ليست بشرط في ذلك الزمان وفي الزمان الآخر فان الصورة الأخرى يعنيها شرط لها والابلى ليست بكل واحدة منها في نفسها ممكنة فإذا أخذت مطلقة بلا شرط والمادة أيضاً ممكنة فإذا وجبت بعلة إحدى الصورتين أو جبت تلك الصورة يعنيها وكيفما كان الحال فان المادة سواء كان أحد هما شرطا في وجوبها يعنيه أو إحداهما لا يعنيه فلها شرط في الوجوب غير نفس طبيعتها ولو كان لوجوب الوجود شرط متعلق بشيء خارج عنه لكان ليس وجوب الوجود بالذات \* وأما اللونية فليست تصير لونية بسواه أو بياض بل هي لونية بأمر يعمهما لكن لا توجه

مفردة إلا مع فصل كل واحد منها فليس ولا واحد من الأمرين لـ **اللونية** بشرط **اللونية** ولكنه شرط في الوجود المحس تم في كل زمان وفي كل مادة فالشرط أحدها يعنيه لا إلا آخر فـ **اللونية** التي يحسب الزمان وبمحاسب هذه المادة إنما يوجد لها فصل السواد وكذلك الأخرى موجودها فصل البياض ولـ **اللونية** المطلقة إنما أن يكون ولا واحد منها شرطاً في وجوده البتة أو يكون اجتماعهما شرطاً في وجوده فيكون كل واحد منها شرطاً في وجوده على أنه بعض الشرط لا شرط تام والشرط التام هو اجتماعهما وبالجملة فإن الشيء الواحد من جهة واحدة يكون شرطه شيئاً واحداً لا أى شيئاً اتفقاً إنما يكون هذا إذا كان له جهتان ولكل جهة شرط يعنيه فلا يخلو عندهما فلما يتحقق بأحدتها يعنيه لذلك بل يتحقق سبب من جهة وأما ذاته بذلك فالشرط له إلا الواحد كـ **اللونية** شرطها بذلك أمر واحد وشرطها في جهات وجودها أمور تكون لكل وقت يعنيه وكـ **اللونية** في أنها لـ **لونية** ليس أحد الأمرين يعنيه وبغير يعنيه شرطاً لها في ماهية لونيتها بل في آنية لونيتها وحصولها بالفعل كذلك يجب أن لا يكون أحد الأمرين شرطاً في وجوب الوجود من جهة ماهية كونه وجوب الوجود بل من جهة آنيته فتكون آنية وجوب الوجود غير ماهيته وهذا خلاف فإنه يلزم أن يكون واجب الوجود يطرأ عليه وجود ليس له في حد نفسه كـ **يطرأ** على الإنسانية والفرسية وكـ **كافي اللونية** بل كما أنه يجب أن يقال في اللونية إن أحدهما لا يعنيه شرط في اللونية لا نفس اللونية بل لا خلاف وجودات اللونية كذلك إن كان اوجوب الوجود أحد الفضائل لا يعنيه شرطاً في يجب أن يكون لا لأن وجوب الوجود فيكون وجوب الوجود متقرراً دونه غير محتاج إليه ولكن شرط في تخصيص وجوده فإن كان سبب تخصيص وجوده أن رفع يطالعه فهو غير واجب الوجود وإن لم يكن يطالعه فيقي حينئذ واجب الوجود واحداً أو كثيراً لا اختلاف بين أحاده البتة وكلها على الوضع المفروض محال فقد بان أنه ليس ولا واحد من خاصيـ **الماهيتين** المذكورتين شرطاً في وجوب الوجود بوجه

من الوجوه لا بعنه ولا لا بعنه فقد بطل أن يكون وجوب الوجود مشتركا فيه على أن يكون لازماً أو يكون جنساً « وقول ولا على أن يكون مثوماً ل Maher الشيء » وهذا أظهر فان وجوب الوجود إذا كان طبيعة نفسها فليكن (أ) ثم انقسمت إلى كثرين فانها تنقسم في مختلفين بالمعدل فقط وقد منعنا هذا : إذاً فختلف في منقسمين بالنوع فينقسم بفصول فلتكن هى (ب و ج) وتلك الفصول لا تكون شريطة فيها ( وهي في نفسها طبيعة منفردة أظهر ) فان طبيعة وجوب الوجود إن كانت تحتاج إلى ( ب و ج ) حتى يكون لها وجوب الوجود طبيعية وجوب الوجود ليست طبيعية وجوب الوجود هذا خلف « وبالجملة يجب أن تعرف أن حقيقة وجوب الوجود ليست كطبيعة اللون والحيوان الجنسيين الذين يحتاجان إلى فصل وفصل حتى يتقرر وجوبها لأن تلك الطبائع معلولة وإنما يحتاجان إلى الفصول لا في نفس اللونية والحيوانية المشتركة فيما بل في الوجود وهبنا فوجوب الوجود هو مكان اللونية والحيوانية وكما أن ذيتك لا يحتاجان إلى فصول في أن يكونا لوناً وحيواناً فكذلك هذا لا يحتاج إلى الفصول في أن يكون وجوب وجود ثم وجوب الوجود ليس له وجود ثان يحتاج فيه اليها لأن اللون هناك يحتاج بعد اللونية إلى الوجود وإلى علاته فيحصل اللازم لللونية فقد ظهر أنه لا يمكن أن يكون وجوب الوجود مشتركا فيه لأن كان لازماً طبيعية ولا أن كان طبيعة بذاته فإذاً واجب الوجود واحد لا بالنوع فقط أو بالمعدل أو عدم الانقسام أو التام فقط بل في أن وجوده ليس لغيره وإن لم يكن من جنسه ولا يجوز أن يقال واجب الوجود لا يشتركان في شيء « كيف وهما مشاركان في وجوب الوجود ومشتركان في البراءة عن الموضوع فإن كان وجوب الوجود يقال عليهمما بالاشتراك فكلامنا ليس في معنى منع كثرة ما يقال له واجب الوجود بالاسم بل بمعنى واحد من معانى ذلك الاسم فإن كان بالتواطؤ فقد حصل معنى عام عموم لازم أو عموم جنس وقد يبينا استحالة ذلك وكيف يكون عموم وجوب الوجود لشيئين على سبيل الوازن

التي تفرض من خارج واللازم معلولة ووجوب الوجود المحس غير معلول «

﴿فصل في اثبات واجب الوجود﴾

لا شك أن هنا وجودا وكل وجود قاما واجب و إما يمكن فان كان واجبا قد  
صح وجود الواجب وهو المطلوب وان كان ممكنا فانا نوضح أن الممكن ينتهى  
وجوده إلى واجب الوجود قبل ذلك فانا نقدم مقدمات فن ذلك أنه لا يمكن أن  
يكون في زمان واحد لـ كل ممكنا الذات علل ممكنة الذات بلا نهاية وذلك لأن  
جميعها إما أن يكون موجودا معا واما أن لا يكون موجودا معا فان لم يكن موجودا  
معا غير المتناهي في زمان واحد ولكن واحد قبل الآخر فلنؤخر الكلام في هذا  
وأما أن يكون موجودا معاً ولا واجب وجود فيه فلا يخلو اما أن تكون الجملة عامه  
ذلك الجملة سواء كانت متناهية أو غير متناهية واجبة الوجود بذاتها أو ممكنة  
الوجود فان كانت واجبة الوجود بذاتها وكل واحد منها يمكن يكون الواجب الوجود  
متقويا بممكنت الوجود لهذا خاف وان كانت ممكنة الوجود بذاتها فالجملة محتاجة  
في الوجود إلى مفهود الوجود فاما أن يكون خارجا منها أو داخلا فيها فان كان داخلا  
فيها فاما أن يكون واحدا منها واجب الوجود وكان كل واحد منها يمكن الوجود  
هذا خلف - واما أن يكون ممكنا الوجود فيكون هو علة ا وجود الجملة وعلة الجملة علة  
أولا لوجود أجزائها ومنها هو فهو علة لوجود نفسه وهذا مع استحالته إن صحي فهو من  
وجه ما نفس المطلوب فان كل شيء يكون كانيا في أن يوجد ذاته فهو واجب الوجود  
وكان ليس واجب الوجود لهذا خلف فبقي أن يكون خارجا عنها ولا يمكن أن يكون  
علة ممكنة فانا جمعنا كل علة ممكنة الوجود في هذه الجملة فهي إذا خارجة عنها  
وواجبة الوجود بذاتها فقد انتهت الممكنت إلى علة واجبة الوجود فليس لـ كل  
ممكن علة ممكنة بلا نهاية «

﴿فصل في أنه لا يمكن أن يكون الممكنت في الوجود بعضها علة لبعض

على سبيل الدور في زمان واحد وإن كانت عدداً متناهياً﴾

ونقول أيضاً إنه لا يجوز أن يكون للعمل عدد متناه وكل واحد منه ممكن الوجود في نفسه لكنه واجب بالآخر إلى أن ينتمي إليه دوراً ولتقدمة مقدمة أخرى فنقول إن وضع عدد متناه من ممكنتاً الوجود بعضها البعض علل في الدور فهو أيضاً محال وتبين بذلك بيان المآل الأولى ويختصها أن كل واحد منها يكون علة لوجود نفسه ومعلولاً لوجود نفسه ويكون حاصل الوجود عن شيء إنما يحصل بعد حصوله بالذات وما توقف وجوده على وجود مالا يوجد إلا بعد وجوده البعدية الذاتية فهو محال الوجود وليس حل المضادين هكذا فانهما معاً في الوجود وليس يتوقف وجود أحددهما فيكون بعد وجود الآخر بل توجدهما مما العملة الموجدة لها والمعنى الموجب أيهما معاً فان كان لأحددهما تقدم وللآخر تأخر مثل الأب والابن فنقدمه من جهة غير جهة الاضافة فان نقدمه من جهة وجود الذات ويكونان معاً من جهة الاضافة الواقعية بعد حصول الذات ولو كان الابن يتوقف وجوده على وجود الأب والأب يتوقف وجوده على وجود الاب ثم كانوا ليسا معاً بل أحدهما بالذات بعد لكان لا يوجد ولا أحد منهم وليس الحال هو أن يكون وجود ما يوجد مع الشيء شرطاً في وجوده بل وجود ما يوجد عنه وبعد أنه \*  
﴿فصل آخر في التجدد لاثبات واجب الوجود وبيان أن الحوادث تحدث بالحركة ولكن تحتاج إلى عمل باقية وبيان أن الأسباب القريبة الحركة كلها متغيرة﴾  
وبعد هاتين فتاناً نبرهن أنه لا بد من شيء واجب الوجود لأنه إن كان كل موجود ممكناً فاما أن يكون مع إمكانه حداناً أو غير حداث فان كان غير حداث فاما أن يتمتع ثبات وجوده بعلة أو بذاته فان كان بذاته فهو واجب لامكناً وإن كان بعلة فلت معه والكلام فيها كالكلام في الأول وإن كان حداثاً وكل حداث فله علة في حدوثه فلا يخلو إما أن يكون حداثاً باطلاً مع الحدوث لا يبقى زماناً وإنما أن يكون إنما يفعل بعد الحدوث بلا فصل زمان وإنما أن يكون بعد الحدوث باقياً واقتضى الأول محال ظاهر الأحكام - والقسم الثاني أيضاً محال لأن الآيات

لا تنالى وحدوث أعيان واحدة بعد الأخرى متباعدة في العدد لا على سبيل  
 الاتصال الموجود في مثل الحركة يوجب تنالى الآيات وقد بطل ذلك في العلم  
 الطبيعي ومع ذلك فليس يمكن أن يقال إن كل موجود هو كذلك فان في  
 الموجودات موجودات باقية بأعيانها فلنفرض الكلام فيها (فنتول) إن كل  
 حادث فله علة في حدوثه وعلة في ثباته ويمكن أن يكونا ذاتاً واحدة مثل القالب  
 في تشكيله الماء ويمكن أن يكونا شيئاً مثل الصورة الصنمية فان محدثها الصانع  
 ومشتبهها يومية جوهر العنصر المتخدنة منه ولا يجوز أن يكون الحادث ثابت الوجود  
 بعد حدوثه بذاته حق يكون إذا حدث فهو واجب أن يوجد وثبتت لعلة في  
 الوجود والثبات ولنأخذ في بيان أن كل حادث فان ثباته بعلة ليكون مقدمة معينة  
 في الفرض المذكور قبله فانا نعلم أن ثباته ووجوده ليس واجباً بنفسه فحال أن يصير  
 واجباً بالحدث الذي ليس واجباً بنفسه ولا ثابتاً بنفسه ووجوب ثباته بعلة الحدوث  
 إنما كان يجوز لو كانت الملة باقية معه - وأما إذا عدمت فقد عدم مقتضاهما وإلا  
 فسواء وجودها وعدتها في وجود مقتضاهما فليست بعلة ولنجد هذا شرحاً (فنتول)  
 إن هذه الذات قبل الحدوث قد كانت لا ممتنعة ولا واجبة وكانت ممكنة فلا يخلو  
 إما أن يكون امكانها لا بشرط أو امكانها بشرط أن تكون معدومة أو امكانها  
 هو في حال أن تكون موجودة ومحال أن يكون امكانها بشرط عدتها لأنها  
 ممتنعة أن توجد ما دامت معدومة واشترط لها العدم كأنها ما دامت موجودة  
 فهي بشرط أنها موجودة واجبة الوجود فبقي أحد الأمرين أما لأن الامكان  
 أمر في طبيعتها وفي نفس جوهرها فلا تزيلها هذه الحقيقة في حال وأما في حال  
 الوجود بشرط الوجود وهذا وإن كان محلاً (لأنما إذا اشتربطا الوجود وجب)  
 فليس يضرنا في غرضنا وذلك أنك تعلم أن كل حادث بل كل ممлюول فإنه باعتبار  
 ذاته ممكن الوجود ولكن الحق أن ذاته ممكنة في نفسها وإن كانت باشتراط عدمها  
 ممتنعة الوجود وباعتراض وجودها واجبة الوجود وفرق بين أن يقال وجود زيد

الموجود واجب وبين أن يقال وجود زيد ماداً موجداً فانه واجب وقد بين هذا في المنطق - وكذلك فرق بين أن يقال إن ثبات الحادث واجب بذاته وبين أن يقال إنه واجب ما دام وجوده للأول كاذب والثاني صادق بما يبينه فإذا لم ت تعرض لهذا الشرط كان ثبات الوجود غير واجب <sup>هـ</sup> واعلم أن ما أكبه الوجود وجوباً أكبه العدم امتناعاً ومحال أن يكون حال العدم ممكناً ثم يكون حال الوجود واجباً بل الشيء في نفسه ممكناً ويعدهم يوجد وأي الشرطين شرط له دوامه صارع شرط دوامه ضروري الحكم لامكناً لم يتناقض ذلك فإن الامكان باعتبار ذاته والوجوب والامتناع باعتبار شرط لاحق به فإذا كانت الصورة كذلك فليس لل乾坤 في نفسه وجود واجب بغير اشتراط البتة بل ما دام ذاته تلك الذات لم تكن واجبة الوجود بالذات بل بالغير وبالشرط فلم يزل متعلق الوجود بالغير وكل ما احتج فيه إلى غير وشرط فهو محتاج فيه إلى سبب فقد بان أن ثبات الحادث وجوده بعد الحدوث بسبب عدم وجوده وهو بنفسه غير واجب وليس لأحد من المنطقين أن يعرض علينا (فنتقول) إن الامكان الحقيق هو الكائن في حال العدم للشيء <sup>هـ</sup> وإن كل ما يوجد فهو ضروري <sup>هـ</sup> فإن قيل له ممكناً باشتراك الاسم فإنه يقال <sup>(١)</sup> له قد يبين في كتبنا المنطقية أن اشتراط العدم للممكناً الحقيق اشتراط غير صحيح في أن يجعل جزءاً من الممكناً بل هو أمر يتحقق ويلزم الممكناً في أحوال وبيننا أن الموجود ليس ضروري لأنّه موجود بل بأن يشترط شرط وهو اماوضع الموضوع أو المحمول أو العلة والسبب لانفس الوجود فينبغي أن تتأمل ماقلناه في الكتب المنطقية فتعلم أن هذا الاشتراط غير لازم فإن نظرنا هنا هو في الواجب بذاته والممكناً بذاته فإن كان الحصول يلحقه بالضروري الوجود فإن العدم أيضاً يجب أن يلحقه بالضروري العدم ولا يحفظ عليه الامكان فإنه كما أنه متى كان موجوداً كان واجباً أن يكون موجوداً ما دام موجوداً كذلك متى كان معدوماً كان واجباً أن

(١) قوله فإنه الغ علة لتوله وليس لآخر <sup>هـ</sup>

يكون معدوماً ما دام معدوماً لأن نظرنا هناف الواجب بذاته والممكن بذاته ونظرنا في المطلق ليس كذلك فبين من هذا أن المطلولات مفتقرة في ثبات وجودها إلى العلة وكيف وقد بينما أنه لا تأثير للعلة في العدم السابق فان علته عدم العلة ولا في كون هذا الوجود بعد العدم فان هذا مستحيل أن يكون الا هكذا فان الحادثات لا يمكن أن يكون لها وجود بالطبع إلا بعد عدم فالمتعلق بالعلة هو الوجود الممكن بذاته لا في شيء من كونه بعد عدم أو غير ذلك فيجب أن يدوم هذا التعلق فيجب أن تكون العمل التي لوجود الممكن في ذاته من حيث هو وجوده الموصوف مع المطلول وإذا اتضحت هذه المقدمات فلا بد من واجب الوجود وذلك لأن المكنات إذا وجدت ثبت وجودها كان لها علل ثبات الوجود ويجوز أن تكون العلل علل الحدوث بعينها إن بقيت مع الحادث ويجوز أن تكون علاجاً أخرى ولكن مع الحادثات وتنتهي لا محالة إلى واجب الوجود إذ قد بينما أن العمل لا تذهب إلى غير النهاية ولا تدور وهذا في مكنات الوجود التي لا تفرض حادثة أولى وأظاهر فان تشكيك متشكيك وسائل فقال إنه لما كان إنما يثبت المكن الحادث بصلة وتلك العلة لا تخال إما أن تكون دائماً علة لثباته أو حدث كونها علة لثباته فان كانت دائماً علة لثباته وجب أن لا يكون المكن حادثاً وضمناه حادثاً وإن حدث كونها علة لثباته فيحتاج أيضاً كونها علة لثباته والسبة التي لها إليه إلى علة أخرى لثباته بعد العلة وهي المحدثة هذه النسبة فان النسبة التي بينهما قد كانت لسبب ما فيجب أن يدوم وبقي بسبب والكلام في الأخرى كالكلام في الأولى بعينه ووجب هذا وضع العمل الممكنة الحادثة معاً بلا نهاية (فقول) في جوابه هنا أنه لو لا ثبوت شيء من شأن ذلك الشيء أن يكون حدوثه بلا ثبات أو ثباته على سبيل الحدوث والتتجدد على الانسال فيلزم منه انتهاء علل محدثة ومبثثة إلى علل أخرى في زمان آخر (يتناقض تلك أو يزيد عليها تأثير حادثها) من غير شافع آنات بل مع بقاء كل علة ومعلول.

«(ربما ينادى إلى الآخر) لكان هذا الاعتراض لارماً»

﴿فِي إِثْبَاتِ اتْهَامِ مِبَادِئِ الْكَائِنَاتِ إِلَى الْعُلُلِ الْمُحْرَكَةِ لِحَرْكَةِ مُسْتَدِيرَةٍ﴾  
 فَإِنَّمَا مَا هَذَا الشَّيْءُ، فَهُوَ الْحَرْكَةُ وَخُصُوصًا الْمَكَانِيَّةُ وَخُصُوصًا الْمُسْتَدِيرَةُ وَإِنَّمَا  
 وُجُودُهَا مِنْ حِيثُ وُقْطَعِ مَسْلَغَةٍ أَنْ يَكُونَ مِنْهَا شَيْءٌ كَانَ وَشَيْءٌ يَكُونُ وَلَا يَكُونُ  
 فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَنَّاتِ مِنْهَا شَيْءٌ مُوْجَدٌ وَلَكِنْ فِيهَا هُوَ طَرْفُهُ وَإِنَّمَا اتِّصَالُهُ بِاتِّصالِ  
 الْمَسَافَةِ۔ وَأَمَّا مَا سَبَبَهُ فَأَسْبَابُهُ تِلْاثٌ طَبِيعَةً وَإِرَادَةً وَقُسْرًا وَلَبِدًا بِتَفَهُّمِ حَالِ الطَّبِيعَةِ  
 مِنْهَا (فَنَوْلُ) إِنَّهُ لَا يَصْحُ أَنْ يَقَالُ إِنَّ الطَّبِيعَةَ الْمُجْرِدَةَ سَبَبَ لَشَيْءٍ مِنَ الْحَرْكَاتِ  
 بِذَاتِهَا وَذَلِكَ لِأَنَّ كُلَّ حَرْكَةٍ فِي زَوَالٍ عَنْ كِيفِيَّةِ أُوكُمْ أَوْ أَيْنَ أَوْ جَوْهِرِ أَوْ وَضْعِ  
 وَأَحْوَالِ الْأَجْسَامِ بِلِلْجَوَاهِرِ كُلُّهَا إِمَّا أَحْوَالُ مَنَافِي وَإِمَّا أَحْوَالُ مَلَائِكَةِ وَالْأَحْوَالُ  
 الْمَلَائِكَةُ لَا تَزُولُ عَنْهَا الطَّبِيعَةُ وَإِلَّا فِي مَهْرُوبِهَا بِالْطَّبِيعَةِ لَا مُطْلُوبَةٌ فَإِذَا  
 الْحَرْكَةُ الطَّبِيعَةُ هِيَ إِلَى حَالَةِ مَلَائِكَةِ عَنْ حَالَةِ غَيْرِ مَلَائِكَةٍ فَإِذَا الطَّبِيعَةُ نَفَّسَهَا لَيْسَ  
 تَكُونُ عَلَيْهَا حَرْكَةٌ مَا لَمْ يَقْتَرُنْ بِهَا أَمْرٌ بِالْفَعْلِ وَهُوَ الْحَالُ الْمَنَافِيُّ وَالْحَالُ الْمَنَافِيُّ  
 دَرَجَاتٌ قَرْبٌ وَبَعْدُ عَنِ الْحَالِ الْمَلَائِكَةُ وَكُلُّ دَرْجَةٍ تَوْهُ مِنَ التَّرْبِ وَالْبَعْدِ إِذَا  
 بِلْفَتِهَا تَمِينٌ عَلَيْهَا الْحَرْكَةُ بِعِدَهَا فَتَكُونُ تِلْكَ الْحَرْكَةُ الَّتِي فِي ذَلِكَ الْجَزْءِ عَلَيْهَا الطَّبِيعَةُ  
 هِيَ حَالَةٌ غَيْرُ مَلَائِكَةٍ فِي دَرْجَةٍ مُوْصَبُولٍ إِلَيْهَا وَكَمَا أَنَّ هَذِهِ الْعَلَةَ تَتَجَدَّدُ دَائِعًا وَيَكُونُ  
 مَا يَبْقَى عَلَيْهِ مَا سَلَفَ فَالْحَدِيثُ عَلَى الاتِّصالِ كَذَلِكَ الْحَرْكَةُ فَتَكُونُ إِذَا عَلَةً  
 لِحَرْكَةٍ يَمْحُدُثُ مِنْهَا شَيْءٌ عَنْ شَيْءٍ مِنْهَا عَلَى الاتِّصالِ (وَلَا يَبْقَى مِنْهَا شَيْءٌ فَيَطْلُبُ  
 عَلَةً مُنْقَسِمَةً هُوَ وَيَكُونُ مَا أَوْجَبَهُ هَذِهِ الْاعْتَرَاضُ بِالْحَرْكَةِ) وَمَا سَلَفَ مِنْ تِلْكَ الْحَدِيثِ  
 الْحَرْكَةُ عَلَةٌ بِوَجْهِ مَا أَوْشَرَطَ عَلَةً لَمَّا يَبْقَى مِنَ الْحَرْكَةِ الْمُتَجَدِّدةِ الَّتِي مِنْ ذَلِكَ الْحَدِيثِ  
 الْمُوْصَبُولُ إِلَيْهِ بِالْحَرْكَةِ وَتَكُونُ الطَّبِيعَةُ عَلَةً الرَّدِّ إِلَى الْحَالِ الطَّبِيعَةِ فَتَكُونُ الْمَسَافَةُ  
 شَرْطًا لِتَصْيِيرِ مَعِنَّهُ الطَّبِيعَةُ عَلَةً لِتِلْكَ الْحَرْكَةِ بِعِيْنِهَا مِنْ حِيثُ أَنْ كَوْنُ الطَّبِيعَةِ  
 فِيهَا أَمْرٌ غَرِيبٌ وَتَكُونُ هَذِهِ الْعَلَةُ وَالْمُعْلُولُ مَعًا دَائِعًا وَيَمْحُدُثُ كُلُّ وقتٍ اسْتِحْقَاقَ  
 آخَرَ (وَأَمَّا الْحَرْكَةُ الْإِرَادِيَّةُ) إِنَّمَا عَلَيْهَا أَمْوَالُ إِرَادَةٍ وَإِرَادَةٌ فَابْتِهَةٌ وَاحِدَةٌ كَأَنَّهُ

كلية نحو نحو الغرض الذي يحصل في التصور أولاً فهى محفوظة بعلة واحدة ثابتة وإرادة بعد إرادة بحسب تصور بعد بعد وأين بعد أين يتبعه حركة بعد حركة ويكون كل ذلك على سبيل التجدد لا على سبيل الثبات ويكون هناك شيء واحد ثابت دائماً وهو الإرادة الثابتة الكلية كما كانت الطبيعة هناك وأشياء تتجدد وها تصورات جزئية وإرادات مختلفة كما كان هناك اختلاف مقادير القرب والبعد ويكون جميعها على سبيل الحدوث ولو لا حدوث أحوال على علة باقية بعضها علة بعض على الاتصال لما أمكن أن تكون حركة فانه لا يجوز أن يلزم عن علة ثابتة أمر غير ثابت - وأنت تعلم من هذا أن العقل المجرد لا يكون مبدأ قريباً لحركة بل يحتاج إلى قوة أخرى من شأنها أن تتجدد فيها الإرادة وتنخيل الآيات الجزئية وهذا يسمى النفس وأن العقل المجرد إذا كان مبدأ لحركة فيجب أن يكون مبدأ أمراً مثلاً أو مشروقاً أو شيئاً مما أشبه هذا - وأما مباشرة التحريك فكلاً بل يجب أن يباشر التحريك بالإرادة ما من شأنه أن يتغير بوجه ما ويحدث فيه إرادة بعد إرادة على الاتصال « وقد أشار المعلم الأول في كلامه في النفس إلى أصل ينفع به في هذا المعنى إذ قال « إن لذلك أى العقل النظري الحكم السكري وأما لهذا فالأفعال الجزئية والمعقلات الجزئية (أى العقل العملي) وليس هذا في إرادتنا فقط بل وفي الإرادة التي تحدث عنها حركة السماء هذا ( وأما الحركة القسرية ) فإن كان المحرك يلزمه فعلتها حركة المحرك بعلة علتها آخر الأمر طبيعة أو إرادة فإن كل قسر ينتهي إلى إرادة أو طبيعة وإن كان المحرك لا يلزمه بالـ كان التحريك على سبيل جذب أو دفع أو فعل آخر مما يشبه هذا فالرأى الحقيق الصواب في ذلك هو أن المحرك يحدث في التحريك قوة محركة إلى جهة تحريكه غالباً قوته الطبيعية وأن التحريك بحسب تلك القوة المحركة الدالة يصلح مكاناً ينتهي لولامعاقة القوة الطبيعية واستمدادها من مصادف الهواء أو الماء أو غير ذلك مما يتحرك فيه مددًا يوهن القوة الغريبة ( ١٦ - النجاه قسم الآيات )

فینتذ تستولى القوة الطبيعية وتحدث حرکة مائلة من تجاذب القوتين إلى جهة القوة الطبيعية ولو لا حال معاكمة المتوسط وكسرة القوة الغريبة لكان القوة الطبيعية لا تستولى عليه البتة إلا بعد بلوغه الغاية التي يوجهها تناهى كل قوة جسمانية وكل قوة محركة على الاستقامة فسكنها في تلك الغاية لأن هذه الحرکة تطلب ذلك السكون فإذا بطل الميل والدفع الحادث عن تلك القوة بـ «واتها» مكانها المطلوب عادت القوة الطبيعية إلى فعلها إذ وهنت القوة الغريبة تمامًا فعلها أو بأسباب أخرى وإنما حكمنا بهذا الحكم لأن القوة الغريبة لو لا أنها استولت على القوة الطبيعية لما قهرت ميلها ثم لا يجوز أن يستحيل المغلوب غالباً أو الغالب مغلوباً إلا بورود سبب على أحددهما أو كليهما ومحال أن تتوهم أن القوة العرضية بـ «باتها» فلا يجوز أبداً يكون شيء من الأشياء يبطل بـ «اتها» أو يوجد بـ «اتها» بعد أن يكون له ذات ثبوت وتوجد فالقوة الطبيعية إنما تعود غالباً على القوة العرضية بـ «معاوق» ينضم إليها وذلك المعاوق يعاوّقها معاوقة بعد معاوقة تكون مقاومة لما يتحرك بها فيكون لذلك تأثير في القوة الغريبة بعد تأثير وقد أشبعنا الكلام في هذا حيث تكاملنا الكلام المبسوط على الأحوال كلها فان القوة القسرية حالها في إيجاب الحرکة بتجدد الأحوال عليها حال الطبيعة إلى أن تبطل فان قال قائل إنما تبطل حرارته المستفادة بـ «اتها» لأنها عرضية فـ «اتها» نقول له كلاماً بل إن الحرارة إنما ثبتت قوتها في الماء لحضور علتها الجديدة لقوتها دائمًا فإذا بطلت علتها وتتجددتها في الحرارة شيئاً بعد شيء أقبل عليها بـ «رد الماء» والقوة المبردة في الماء فـ «باتها» وكانت قبل يعجزان عن إبطالها إن بقيت العلة المسخنة الحاضرة الممدة دائمًا بـ «سخونتها» بعد سخونتها وتسخن الماء المياس لذلك الماء مع الماء فقد بان إذاً أن شيئاً ثباته على سبيل الحدوث وهو الحرکة وأن له علة إنما تكون علة بالفعل لتجدد بعد تجدد يعرض في حالها على الاتصال أو يكون لها ذات باقية بالعدد متغير الأحوال ولو لا أنها متغيرة الأحوال لم يحدث عنها تغيير ولو لا أن

ها ذاتاً باقية لم ي يحدث عنها إتصال التغير وأنه لابد للتغير من حامل باق (كأن يغير المؤثر حتى يؤثر أو يغير المتأثر) فقد اكتشفت الشبهة المسئول عنها إذ ظهر أن علل ثبات الحالات تنتهي إلى علل أولى لها ثابتة النوات متبدلة الاحوال تبدلا يكون سبب كل ما يتجدد وتلك الذات الثابتة مع الحال المعلولة لتلك الذات سبب أمر آخر مؤدي إلى الحال الثانية التي تصير الذات بها علة لما تجدد ثانيةً ولا بأس في أن يكون الشيء الواحد علة لنفسه ومعلولاً من جهتين وأن يكون حال فيه علة حال آخر - وهذا الحالان في الطبيعي قرب بعد قرب وفي الارادي تصور بعد تصور واختلاف نسبة ثباته ونسبة متبدلة والنسبة الثابتة مثل وجود الشمس فوق الأرض لكون النهار أو زوال العشاء فان معنى كون الشمس فوق الأرض واحد في جميع النهار وإن كان على سبيل تغير وانتقال من مكان إلى مكان (ف تكون النسبة الواحدة يبقى معها أمر ما و تكون النسبة المتتجدة أدت إلى علة مضادة لعلة بقائه فتوجب فساده وليس ينعكس فليس كل تجدد يصل إلى أن ينفع المنفعت إلى علة مضادة لعلة ثباته بل يكون ذلك إذا أوصل بينهما بعد تبادل منهما إلى أن تصل إحدى العلتين إلى الأخرى المفسدة إليها ف تكون ثابتة موجودة ) وبذلك يحفظ نظام الأكوان والاستحالات وما يجري بغيرها فقد بان أيضاً من هذا أنه لابد في اتصال الكون من حركة متصلة ولا تتصل غير المكانية والوضعية ولا من المكانية غير المستديرة فان كان كون ماً كانت حركة متصلة لا محالة \*

### ﴿فصل في أن واجب الوجود بذاته عقل وعاقل ومعقول﴾

وإذ قد ثبتت واجب الوجود (فنقول) إنه بذاته عقل وعاقل ومعقول أما أنه معقول الماهية فلأنك تعرف أن طبيعة الوجود بما هي طبيعة الوجود وطبيعة أقسام الوجود بما هي كذلك غير ممتنع عليها أن تعقل وإنما يعرض لها أن لا تعقل إذا كانت في المادة أو مكنونة بعوارض المادة فانها من حيث هي كذلك

محسوسه أو منتخيلة وظهر فيما سلف أن ذلك الوجود إذا جرد عن هذا العائق كان وجوداً ومامهية معقوله وكل ما هو بذاته مجرد عن المادة والعوارض فهو بذاته معقول والأول الواجب الوجود مجرد عن المادة وعوارض المادة فهو بما هو هوية مجردة عقل وبما يعتبر له من أن هويته المجردة لذاته فهو معقول لذاته وبما يعتبر له من أن ذاته لها هوية مجردة هو عاقل ذاته فان المعقول هو الذي مامهيته المجردة لشيء والعاقل هو الذي له مامهية مجردة لشيء وليس في شرط هذا الشيء أن يكون هو أواخر بل شيء مطلقاً والشيء المطلق أعم من أن يكون هو أو غيره كما سنوضح فالاول لأن له مامهية مجردة لشيء هو عاقل وبما مامهيته مجردة لشيء هو معقول وهذا الشيء هو ذاته فهو عاقل بأن له المامهية المجردة التي لشيء هو ذاته ومعقول بأن مامهيته المجردة هي لشيء هو ذاته فكل من تفكير قليلاً علم أن العاقل يقتضي شيئاً معقولاً وهذا الاقضاء لا يتضمن أن ذلك الشيء آخر أو هو وأيضاً فان المحرك يقتضي شيئاً متحركاً وهذا الاقضاء نفسه ليس يوجب أن يكون شيئاً آخر بل نوعاً آخر من البحث يوجب ذلك ولذلك لم يمتنع أن تتصور شيئاً يتحرك بذاته إلى وقت أن يقوم البرهان على امتناعه ولم يكن نفس تصور المحرك والمتحرك يوجب ذلك إذ كان المتحرك يوجب أن يكون له شيء يتحرك عنه بلا شرط أنه آخر أو هو أو المحرك يوجب أن يكون له شيء متحرك عنه بلا شرط أنه آخر أو هو ولذلك المضادات تعرف أنيتها لا، آخر لا لنفس النسبة والاضافة المفروضة في الذهن فانا نعلم يقيناً (أن لنا قوة نعقل بها الأشياء) فاما أن تكون القوة التي تعقل هذا المعنى هي هذه القوة نفسها فتكون هي بعينها تعقل ذاتها فيثبت المطلوب أو تعقل ذلك بقوة أخرى ف تكون لنا قوتان قوة نعقل بها الأشياء وقوة نعقل بها هذه القوة ثم يتسلل الكلام إلى غير النهاية فيكون فينا قوى تعقل الأشياء بلا نهاية بالفعل ولكن هذا حال . فقد بان أن المعقول لا يوجب أن يكون معقول شيئاً آخر وبهذا يبين أنه ليس يقتضي العاقل أن يكون عاقل شيئاً آخر بل كل ما يوجد له

الماهية المجردة فهو عقل وكل ما هو ماهية مجردة توجد لشيء فهو معقول وإذا كانت هذه الماهية لذاتها تعقل ولذاتها أيضاً تعقل كل ماهية مجردة تتصل بها ولا تفارقها فهي بذاتها عاقل ومعقول فقد فهمت أن نفس كونه معقولاً وعاقلاً لا يوجب أن يكون إثناان في الذات ولا اثنان في الاعتبار أيضاً فأن ليس تحصيل الامرين إلا اعتبار أن له ماهية مجردة هي ذاته وأن ماهية مجردة هي ذاته له وهذا تقديم وتأخير في ترتيب المعانى والغرض المحصل شيء واحد بلا قسمة فقد بان أن كونه عاقلاً ومعقولاً لا يوجب فيه كثرة البتة \*

﴿ فصل في أنه بذاته معشوق وعاشق ولذيند وملنذ

وأن اللذة هي إدراك الخير الملازم ﴾

ولابد أن يكون جمال أو بهاء فوق أن تكون الماهية عقلية محضة خيرية محضة بريئة عن كل واحد من أنحاء النقص واحدة من كل جهة والواجب الوجود له الجمال والبهاء المحس و هو مبدأ كل اعتدال لأن كل اعتدال هو في كثرة تركيب أو مزاج فيحدث وحدة في كثرته وجمال كل شيء وبهاؤه هو أن يكون على ما يجب له فكيف جمال ما يكون على ما يجب في الوجود الواجب وكل جمال ملام وخير مدرك فهو محبوب ومعشوق ومبدأ إدراكه إما الحس وإما الخيال وإما الوهم وإما النظر وإما العقل وكما كان الإدراك أشد إكتناها وأشد تحقيقاً والمدرك أجمل وأشرف ذاتاً فاحباب القوة المدركة إيه والتذاذها به أكثر فالواجب الوجود الذي في غاية الجمال والكمال والبهاء والذى يعقل ذاته بتلك الغاية في البهاء والجمال وب تمام التعقل ويتعقل العاقل والمعقول على أنهما واحد بالحقيقة يكون ذاته لذاته أعظم عاشق ومعشوق لا ذ وملنذ فإن اللذة ليست إلا إدراك الملام من جهة ما هو ملام فالحسية منها إحساس باللام والعقلية تعقل الملام والأول أفضل مدرك بأفضل إدراك لأفضل مدرك فهو أفضل لا ذ وملنذ ويكون ذلك أمراً لا يفاس إليه شيء وليس عندنا هذه المعانى أسماء غير هذه الأسماء فلن استثنعها واستعمل غيرها

ويجب أن تعلم أن إدراك العقل للمعمول أقوى من إدراك الحس للمحسوس لانه  
أعني العقل يعقل ويدرك الامر الباقي الكلوي ويتحدد به ويصير هو هو<sup>(١)</sup> على  
وجه ما ويدركه بكتنه لا بظاهره وليس كذلك الحس للمحسوس واللهة التي توجب  
لنا بان تتعقل ملائعا هي فوق التي تكون لنا بان نحس ملائعا ولا نسبة بينهما ولكنه  
قد يعرض أن تكون القوة الدراكه لا تستلزم ما يجب أن تستلزم به لموارض كا  
أن المريض لا يستلزم الخلو وبكره لعارض فكذلك يجب أن تعلم من حالنا  
مادمنافي البدن فانا لانجد إذا حصل لقوتنا العقلية كما لها بالفعل من اللهة ما يجب  
الشيء في نفسه وذلك لعائق البدن فلو انفردنا عن البدن لكننا بطالمنا ذاتنا  
وقد صارت عالماً عقلياً مطاماً للموجودات الحقيقة والحالات الحقيقة والملذات  
الحقيقة متصلة بها إنصال معمول بمعمول نجده من اللهة والبهاء مالاتهيا له  
وسنوضح هذه المعانى بعد - واعلم أن اللهة كل قوة حصول كالملاطف للحس المحسوسات  
الملائعة وللغضب الانتقام وللرجاء الظفر ولكل شيء ما يخصه وللنفس الناطقة  
مصيرها عالماً عقلياً بالفعل فالواجب الوجود معمول عقل أو لم يعقل معشوق عشق  
أولم يعشق لذيد شعر بذلك أولم يشعر •

﴿ فصل في أن واجب الوجود بذاته كيف يعقل ذاته والأشياء ﴾

وليس يجوز أن يكون واجب الوجود يعقل الأشياء من الأشياء وإلا فذاته  
إما متفوقة بما يعقل فيكون تقوتها بالأشياء وإما عارض لها أن تعقل فلا تكون  
واجبة الوجود من كل جهة وهذا محال إذ لا تكون بمحال لو لا أمور من خارج لم  
يكن هو أو يكون له حال لأنلزم عن ذاته بل عن غيره فيكون لغيره فيه تأثير  
والأصول السالفة تبطل هذا وما أشبهه ولأنه كما سبق مبدأ كل وجود فيعقل  
من ذاته ما هو مبدأ له وهو مبدأ للموجودات التامة بأعيانها والموجودات الكائنة  
الفاشدة بأنواعها أولاً و بتوسط ذلك باشخاصها وبوجه آخر لا يجوز أن يكون

(١) انظر كيف أثر ذلك على الانحدار هنا وانكره في كتابه الموسوم بالتنبيهات والاشارات

عقل هذه التغيرات مع تغيرها من حيث هي متغيرة عقلاً زمانياً متشخصاً بل على نحو آخر نبينه فإنه لا يجوز أن يكون تارة يعقل منها أنها موجودة غير معدومة وفارة يعقل منها أنها معدومة غير موجودة ولكل واحد من الأمراء صورة عقلية على حدة ولا واحدة من الصورتين تبقى مع الثانية فيكون واجب الوجود متغير الذات ثم الفاسدات إن عقلت بالماهية المجردة وبما يتبعها مما لا يشخص لم تقل بما هي فاسدة وإن أدركت بما هي مقارنة لمادة وعارض مادة وقت وتشخص لم تكن معقولة بل محسوسة أو متخيلة ، ونحن قد بيننا في كتب أخرى أن كل صورة محسوسة وكل صورة خيالية فاما ندر كها من حيث هي محسوسة وتخيلها يآلء متجرئة وكما أن إثبات كثير من الأفاعيل للواجب الوجود نقص له كذلك إثبات كثير من التعقلات بل واجب الوجود إنما يعقل كل شيء على نحو كل ومع ذلك فلا يغزب عنه شيء شخصي فلا يعزب عنه مثقال ذرة في السمواب ولا في الأرض - وهذا من العجائب التي يحوج تصورها إلى لطف قريحة \*

﴿ فصل في أن واجب الوجود كيف يعقل الاشياء ﴾

فاما كيفية ذلك فلانه إذا عقل ذاته وعقل أنه مبدأ كل موجود عقل أوائل الموجودات عنه وما يتولد عنها ولا شيء من الاشياء يوجد إلا وقد صار من جهة ما واجباً بسببه وقد بينا هذا فتكون هذه الأسباب تتأدي بتصادماتها إلى أن يوجد عنها الأمور الجزئية فالاول يعلم الأسباب ومطابقتها فيعلم ضرورة ماتتأدي إليه وما بينها من الأزمنة وما لها من المودات لأنه ليس يمكن أن يعلم تلك ولا يعلم هذه فيكون مدركاً للأمور الجزئية من حيث هي كليّة أعني من حيث لها صفات وإن تخصصت بها شخصاً فبالاضافة إلى زمان متشخص أو حال متشخصة لو أخذت تلك الحال بصفاتها كانت أيضاً هنالكها لكنها تكونها مستندة إلى مبادي كل واحد منها نوعه في شخصه فيستند إلى أمور شخصية : وقد قلنا إن من هذا الأسناد قد تجعل الشخصيات رسم وصفاً مقصراًًا عليها فإن ذلك

الشخص مما هو عند العقل شخصي أيضاً كان للعقل إلى ذلك المرسوم سبيل وذلك هو الشخص الذي هو واحد في نوعه لاظهير له ككرة الشمس مثلاً أو كالشترى وأما إذا كان منتشرأً في الأشخاص لم يكن للعقل إلى رسم ذلك الشئُ سبيل إلا أن يشار إليه ابتداء على ما عرفته ونحوه (فقول) وكأنك إذ تعلم الحركات السماوية كلها فأنت تعلم كل كسوف وكل اتصال وانفصال جزئي يكون بيته ولكن على نحو كل لأنك تقول في كسوف ما أنه كسوف يكون بعد زمان حركة كوكب كذا من موضع كذا شماليّاً بصفة كذا ينفصل القمر منه إلى مقابلة كذا ويكون بيته وبين كسوف منه سابق عليه أو متاخر عنه مدة كذا - وكذلك حال الكسوفين الآخرين حتى لا يبق عارض من عوارض تلك الكسوفات إلا علمته ولكنك علمته كلياً لأن هذا المعنى قد يجوز أن يحمل على كسوفات كثيرة كل واحدة منها تكون حالة تلك الحال لكنك تعلم بمحاجة ما<sup>(١)</sup> أن ذلك الكسوف لا يكون إلا واحداً بيته وهذا لا يدفع الكلية إن تذكرت ما قلناه قبل ولكنك مع هذا كله ربما لم تُجز أن تحيط بوجود هذا الكسوف في هذا الان أول وجوده إلا أن تعرف جزئيات الحركات بالمشاهدة الحسية وتعلم ما بين هذا المشاهد وبين ذلك الكسوف من المدة وليس هذا نفس معرفتك بأن في الحركات حركة جزئية صفتها ما شاهدت وبينها وبين الكسوف الفلافي كذا فإن ذلك قد يجوز أن تعلمه على هذا النوع من العلم ولا تعلمه بوقت ما فتسأل أنها هل هي موجودة بل يجب أن يكون قد حصل لك بالمشاهدة شيء مشار إليه حتى تعلم حال ذلك الكسوف فإن منع مانع أن يسمى هذا معرفة للجزئي من جهة كايتها فلامناقضة معه لأن غرضنا الآن في غير ذلك وهو تعريفنا أن الأمور الجزئية كيف تعلم وتدرك علمًا وإدراكاً لا يتغير معهما العالم وكيف تعلم وتدرك علمًا يتغير معه

(١) قوله بمحاجة ما معناه أنه لا يمكن في زمان واحد الا كسوف لأن الشمس التي هي موضوع الكسوف واحدة كذا قال في التعليقات \*

العالم فانك إذا علمت أمر الكسوفات كما تؤخذ كلية أو موجودة دائماً أو كان لك  
علم لا بالكسوفات المطلقة بل بكل كسوف كائن ثم كان وجود ذلك الكسوف  
وعدمه لا يغير منك أمر آن عملك في الحالين يكون واحداً وهو ان كسوفاً  
له وجود بصفات كذا بعد كسوف كذا أو بعد وجود الشمس في الحال كذا  
في عدة كذا ويكون بعده كذا وبعد كذا ويكون هنا العقل منك صادقاً قبل  
ذلك الكسوف وعده وبعد ما ان أدخلت الزمان في ذلك فللت في آن مفروض  
ان هذا الكسوف ليس موجود ثم علمت في آن آخر أنه موجود ثم لا يبق عملك  
ذلك عند وجوده بل يحدث علم آخر بعد التغير الذي أشرنا إليه قبل ولم يصح  
أن تكون في وقت الانجلاه على ما كنت قبل الانجلاه فهذا لأنك زماني وأنت  
وأنت الأول الذي لا يدخل في زمان وحكمه فهو بعيد أن يحكم حكمي هذا الزمان  
وذلك الزمان من حيث هو فيه ومن حيث هو حكم منه جديد أو معرفة جديدة  
واعلم أنك إنما كنت تتوصل إلى إدراك الكسوفات الجزئية لاحاطتك بأسبابها  
وإحاطتك بكل ما في السماء وإذا وقعت الاحاطة بجميع الأسباب في الأشياء  
ووجودها انتقل منها إلى جميع المسببات ونحن سنبين هنا بزيادة كشف على  
ما بينناه من ذى قبل فتعلم كيف نعلم الغيب وتعلم من هذين أن الأول من ذاته  
كيف يعلم كل شيء لأنه مبدأ شيء هو مبدأ شيء أو أشياء حالها وحركتها  
كذا وما ينتفع عنها كذا إلى التفصيل الذي لا تفصيل بعده نعم على الترتيب  
الذى يلزم ذلك التفصيل لزوم التعديه والناديه ، فنكون هذه الأشياء  
مفاسيح الغيب \*

» فصل في تحقيق وحدانية الأول بأن علمه لا يخالف قدرته

وإرادته وحياته في المفهوم بل ذلك كله واحد ولا تجزأ

لحادي هذه الصفات ذات الواحد الحق »

فال الأول يعقل ذاته ويمثل نظام الخير الموجود في السكل وأنه كيف يكون

فذلك النظام لأن يعلمه هو مستفيض كائن موجود وكل معلوم الكون وجة الكون عن مبدئه عند مبدئه وهو خير غير مناف وتابع تطبيق ذات المبدأ وكالها المشوقين لذاتهما فذلك الشيء مراد لكن ليس مراد الأول هو على نحو مرادنا حتى يكون له فيما يكون عنه غرض فكأنك قد علمت استحالة هذا وستعلم بل هو لذاته مرید هذا التحوم من الإرادة العقلية المحسنة وحياته حالمها هنا أيضاً بعينه فإن الحياة التي عندنا تكمل بإدراك وفعل هو التحرير ينبعثان عن قوتين مختلفتين وقد صرحت أن نفس مدركه وهو ما يعلمه من الكل هو سبب الكل وهو بعينه مبدأ فله وذلك إيجاد الكل فمعنى الحياة واحد منه هو إدراك وسبيل إلى الإيجاد فالحياة منه ليست مما تفتقر إلى قوتين مختلفتين حتى تم بقوتين فلا الحياة منه غير العلم وكل ذلك له بذاته وأيضاً فإن الصورة المعقولة التي تحدث فيها فتصير سبباً لصورة الموجودة الصناعية لو كانت بنفس وجودها كافية لأن تكون منها الصور الصناعية بأن تكون صوراً هي بالفعل مبادلها هي صوراً كان المقول عندنا هو بعينه القدرة ولكن ليس كذلك بل وجودها لا يتحقق في ذلك لكن يحتاج إلى إرادة متتجدة منبعثة من قوة شوقية يتحرك منها مما تتحرك الماءة فلذلك لم يكن نفس وجود هذه الصورة المعقولة قدرة ولا إرادة بل عسى القدرة فيما بعد المبدأ المحرك وهذه الصورة محركة لمبدأ القدرة فتكون محركة المحرك لكن واجب الوجود ليست إراداته معايرة الذات لعلمه ولا معايرة المفهوم لعلمه فقد بينا أن العلم الذي له هو بعينه الإرادة التي له وكذلك قد تبين أن القدرة التي له هي كون ذاته عاقلة للكل عقلاً هو مبدأ الكل لاماؤه عن الكل ومبدأ بذاته لا متوقف على وجود شيء وهذه الإرادة على الصورة التي حققناها التي لا لاتتعلق بفرض فيض الوجود فيكون غير نفس الفيض هو الجود فقد كان حققنا ذلك من أمر الجود ما إذا تذكرته علمت أن هذه الإرادة نفسها تكون جوداً

فإذا حفقت تكون الصفة الأولى لواجب الوجود أنه إنْ موجود ثم الصفات الأخرى يكون بعضها المتعين فيه هذا الوجود مع إضافة وبعضها هنا الوجود مع السلب وليس ولا واحد منها موجباً في ذاته كثرة البتة ولا معايرَةَ فاللواتي تختلط السلب إنه لو قال قائل في الأول (بلا تماش) إنه جوهر لم يعن إلا هذا الوجود وأنه مسلوب عنه الكون في الموضوع وإذا قال له واحد لم يعن به إلا الوجود نفسه مسلوباً عنه القسمة بالكم أو القول أو مسلوباً عنه الشريك - وإذا قيل عقل ومقول وعاقل لم يعن بالحقيقة إلا أن هذا الوجود مسلوباً عنه جواز مخالطة المادة وعلاقتها مع اعتبار إضافة ما . وإذا قيل له أول لم يعن إلا إضافة هذا الوجود إلى الكل . وإذا قيل له قادر لم يعن به إلا أنه واجب الوجود مضافة إلى أن وجود غيره إنما يصح عنه على التحو الذي ذكر - وإذا قيل له حي لم يعن إلا هذا الوجود العقلي مأخوذاً من إضافة إلى الكل المعقولة أيضاً بالقصد الثاني إذ الحي هو الدراك الفعال . وإذا قيل مرید لم يعن إلا كون واجب الوجود مع عقليته أى سلب المادة عنه مبدأ لنظام اخثير كاه وهو يعقل ذلك فيكون هذا مؤلفاً من إضافة سلب - وإذا قال جواد عناء من حيث هذه الإضافات مع السلب بزيادة سلب آخر وهو أنه لا ينحو غرضاً لذاته : وإذا قيل خير لم يعن إلا كون هذا الوجود مبراً عن مخالطة مابالقوة والنقص وهذا سلب أو كونه مبدأ الكل كمال ونظام وهذا إضافة . فإذا عقلت صفات الأول الحق على هذه الجهة لم يوجد فيها شيء يوجب لذاته أجزاء أو كثرة بوجه من الوجوه \*

#### ﴿فصل في صدور الأشياء عن المدبر الأول﴾

فقد ظهر لنا أن للكل مبدأ واجب الوجود غير داخل في جنس أو واقع تحت حد أو برهان بريئاً عن الكم والكيف والماهية والآين والمعنى والحركة لأنذه ولا شريك ولا ضدوانه واحد من جميع الوجوه لانه غير منقسم لافي الأجزاء بالفعل ولا في الأجزاء بالفرض والوهم كالنصل ولافق العقل بأن تكون ذاته مركبة من معان

عقلية متغيرة يتعدد بها جملته وأنه واحد من حيث هو غير مشارك البتة في وجوده الذي له فهو بهذه الوجه فرد وهو واحد لانه تام الوجود ما يقى له شيء ينتظر حتى يتم . وقد كان هذا أحد وجوه الواحد وليس الواحد فيه إلا على الوجه السلي ليس كالواحد الذي للأجسام لاتصال أو اجتماع أو غير ذلك مما يكون الواحد فيه بوحدة وهي معنى وجودي يلحق ذاتاً أو ذواتاً °

﴿فصل في إثبات دوام الحركة بقول بجمل ثم بعده بقول مفصل﴾

وقد أوضح لك فيما سلف من العلوم الطبيعية وجود قوة غير متناهية ليست مجسمة وأنها مبدأ الحركة الأولية وبان لك أن الحركة المستديرة ليست مكونة تكوناً زمانياً فقد بان لك من هناك من وجه ما أن هنا مبدأ دائم الوجود وقد بان لك بعد ذلك أن واجب الوجود بذاته واجب الوجود من جميع جهاته وأنه لا يجوز أن تستأنف له حالة لم تكن مع أنه قد بان لك أن العلة لذاتها تكون موجبة للمعلول فإن دامت أوجبت المعلول دائماً فلو اكتفيت بذلك الأشياء لكتفك ما نحن في شرحه إلا أنا نزيدك بصيرة (فتقول) إنك قد علمت أن كل حادث فله مادة فإذا كان لم يحدث ثم حدث لم يخل إما أن تكون علته الفاعلية والقابلية لم تكونا خدتنا أو كانتا ولكن كان الفاعل لا يحرك والقابل لا يتحرك أو كان الفاعل ولم يكن القابل أو كان القابل ولم يكن الفاعل (فتقول) قوله بجملة قبل العود إلى التفصيل أنه إذا كانت الأحوال من جهة العمل كما كانت ولم يحدث البتة أمر لم يكن كان وجود السكائن أولاً وجوده على ما كان فلم يجز أن يحدث كائن البتة فإن حدث أمر لم يكن فلا يخلو إما أن يكون حدوثه على سبيل ما يحدث بحدث علته دفعه لا على سبيل ما يحدث لقرب علته وبعدها أو يكون حدوثه على سبيل ما يحدث لقرب علته أو بعدها ° فاما القسم الأول فيجب أن يكون حدوثه لحدوث العلة ومعها غير متأخر عنها البتة فإنه إن كانت العلة غير موجودة ثم وجدت أو موجودة وتتأخر عنهم المعلول لزم ما قلناه في الأول من وجوب

حدث آخر غير الملة فكان ذلك الحادث هو الملة القريبة فإن تمامي الأمر على هذه الجهة وجبت علل وحوادث دفعه غير متناهية ووجبت معاً وهذا مما عرفنا الأصل القاضي ببطلانه فبقي أن لا تكون العلل الحادثة كلها دفعه لا لقرب من ملة أولى أو بعدها فبقي أن مباديء الكون تنتهي إلى قرب علل أو بعدها بذلك بالحركة فإذا قد كان قبل الحركة حركة وتلك الحركة أوصلت العلل إلى هذه الحركة فهما كالمتسين والا رجع الكلام إلى الرأس في الزمان الذي بينهما وذلك أنه إن لم يمسها حركة كانت الحوادث الغير متناهية منها في آن واحد إذ لا يجوز أن يكون في آنات متلاقيه متماسة فاستحال ذلك بل يجب أن يكون واحد قد قرب في ذلك الآن بعد أو بعد بعد قرب فيكون ذلك الآن نهاية الحركة الأولى يؤدي إلى حركة أخرى أو أمر آخر فأن أدت إلى حركة أخرى وأوجبت كانت الحركة التي هي كملة قريبة لهذه الحركة مماسة لها والمعنى في هذه المماسة مفهوم على أنه لا يمكن أن يكون زمان بين حركتين ولا حركة بهذا النحو من البيان يعرفنا إن كانت حركة قبل حركة ولا يعرفنا أن تلك الحركة كانت علة لحدوث هذه الحركة فقد ظهر ظهوراً واضحأً أن الحركة لا تحدث بعد مالم تكن إلا بحادث وذلك الحادث لا يحدث إلا بحركة مماسة لهذه الحركة ولا نبالي أي حادث كان ذلك الحادث كان قصداً من الفاعل أو إرادة أو علم أو آلة أو طبعاً أو حصول وقت أو فرق للعمل دون وقت أو حصول تهيئة واستعداد من القابل لم يكن أو وصول من المؤثر لم يكن فأنه كيف كان حدوثه متعلق بالحركة لا يمكن غير هذا ولترجع إلى التفصيل \* ونقول إن كانت الملة القابضة والفاعلة موجودة الذات ولا فعل ولا انفعال بينهما فيحتاج إلى وقوع نسبة بينهما توجب الفعل والانفعال - أما من جهة الفاعل فمثل إرادة موجبة للفعل أو طبيعة موجبة للفعل أو آلة أو زمان - وأما من جهة القابض فمثل استعداد لم يكن

أو من جهتهمما جميعاً مثل وصول أحد هما إلى الآخر وقد صح أن جميع هذه  
بحركة ما - وأما إن كان الفاعل موجوداً ولم يكن قابل البتة فهذا محال - أما أولاً  
فلا ن القابل كاً بينما لا يحدث إلا بحركة أو اتصال فيكون قبل الحركة حركة -  
وأما ثانياً فإنه لا يمكن أن يحدث ما لم يتقدمه وجود القابل وهو المادة فيكون قد  
كان القابل وإما أن وضع أن القابل موجود والفاعل ليس موجود فالفاعل محدث  
ويلزم أن يكون حدوثه بعده ذات حركة على وصفنا **﴿بيان آخر﴾**

وأيضاً مبدأ الكل ذات واجبة الوجود وواجب الوجود واجب أن يوجد  
ما يوجد عنه وإلا فله حال لم تكن فليس واجب الوجود من جميع جهاته فان  
وضعت الحال الحادثة لا في ذاته بل خارجة عن ذاته كاً يضع بعضهم الارادة  
فالكلام على حدوث الارادة عنه ثابت فهو بالأرادة أو طبعاً أو لأمر  
آخر أي أمر كان ومهما وضع أمر حدث بعد ان لم يكن فاما أن بعض حدثنا  
في ذاته وإما غير حدث في ذاته بل على أنه شيء مبين لذاته فيكون الكلام  
فيه ثابتاً وأن حدث في ذاته كان ذاته متغيراً وقد بين أن واجب الوجود بذاته  
واجب الوجود من جميع جهاته وأيضاً إذا كان هو عند حدوث البيانات عنه كما  
كان قبل حدوثها ولم يعرض البتة شيء لم يكن وكان الأمر على ما كان ولم يوجد  
عنه شيء فليس بحاجة أن يوجد عنه شيء بل يكون الأمر والحال على ما كان فلا  
بد من تمييز لوجوب الوجود عنه أو ترجيح الوجود عنه بمحادث متوسط لم يكن  
حين كان الترجيح للعدم عنه وكان التعطل عن الفعل حاله وليس هذا أمر اخارجاً  
عنده فانتنا نتكلم في حدوث الحادث عنه نفسه بلا وحدها أمر يحدث فيحدث به  
الثاني كا يقولون في الارادة والمراد والعقل الصريح الذي لم يكذب يشهد أن  
الذات الواحدة إذا كانت من جميع جهاتها كما كانت وكان لا يوجد عنها فيما قبل  
شيء وهي الآن كذلك فالآن أيضاً لا يوجد عنها شيء فإذا صار الآن يوجد

عنها شيء فقد حدث في الذات قصد أو إرادة أو طبيع أو قدرة وتمكن أو شيء مما يشبه هذا لم يكن ومن أنكر هذا فقد فارق مقتضى عقله لساناً ويعود إليه ضميراً فإن الممكن أن يوجد وأن لا يوجد لا يخرج إلى الفعل ولا يتراجع له أن يوجد إلا بسبب وإذا كانت هذه الذات التي للعملة كانت ولا يتراجع ولا يجب عنها هذا الترجح ولا داعي ولا مصلحة ولا غير ذلك فلا بد من حادث يوجب الترجح في هذه الذات إن كانت هي الفاعلة وإلا كانت نسبتها إلى ذلك الممكن على ما كان قبل ولم يحدث لها نسبة أخرى فيكون الأمر بحاله ويكون الامكان إمكاناً صرفاً بحاله وإذا حدثت لها نسبة متساوية فقد حدث أمر ولا بد من أن يحدث لذاته وفي ذاته فإنها إن كانت خارجة عن ذاته كان الكلام فيها ثابتاً ولم تكن النسبة المطلوبة فانا نطلب النسبة الموقعة لوجود كل ما هو خارج عن ذاته بعد مالم يكن أجمع كأنها جملة واحدة وفي حال مالم يوجد شيء وإنما قد أخرج من الجملة شيء فننظر في حال ما بعده فإن كان مبدأ النسبة مبادئه فليست هي النسبة المطلوبة فإذا الحادث الأول يكون على هذا القول في ذاته لكنه محال فكيف يمكن أن يحدث في ذاته شيء وعن يمتحن بحدث وقد بان أن واجب الوجود بذاته واحد أفترى أن ذلك عن الحادث منه ف تكون ليست النسبة المطلوبة لأننا نطلب النسبة الموجبة للخروج الممكن الأول إلى الفعل أو هي عن واجب وجود آخر وقد قيل إن واجب الوجود واحد على أنه إن كان عن واجب آخر فهو العملة الأولى والكلام ثابت فيه \*

﴿ فصل في أن ذلك يقع لانتظار وقت ولا يكون وقت أولى من وقت ﴾  
ثم كيف يجوز أن يتميز في العدم وقت ترك وقت شروع وبم يخالف الوقت الوقت وأيضاً إذ بان أن الحادث لا يحدث إلا بحدث حال في المبدأ فلا يخلو إما أن يكون حدوث ما يحدث عن الأول بالطبع أو عرض فيه غير الإرادة أو بالإرادة إذ ليس بقسرى ولا اتفاق فإن كان بالطبع فقد تغير الطبع أو كان

بالعرض فقد تغير المرض وإن كان بالارادة فلينزل إنها حدثت فيه أو مبادنة له بل نقول إنما أن يكون المراد نفس الإيجاد أو غرضاً ومنفعة بعد فان كان المراد نفس الإيجاداته فلم يوجد قبل أتراه استصلحه الآن أو حديث وقته أو قدر عليه الآن ولا نعني فيما نقوله قول القائل إن هذا السؤال باطل لأن السؤال في كل وقت عائد بل هذا السؤال حق لانه في كل وقت عائد ولازم وإن كان لنفرض ومنفعة فعلوم أن الذي هو للشىء بمحض كونه ولا كونه بمنزلة واحدة فليس بغير ضر والذى هو للشىء بمحض كونه ولا كونه بمنزلة واحدة فليس هو نافعاً والذى كونه منه أولى فهو نافع والحق الأول كامل الذات لا ينتفع بشىء كيف وهو غاية الخيرات هـ

﴿ فصل في أنه يلزم على قول الخالقين أن يكون الله تعالى سابقاً على الزمان

والحركة بزمان }

وأيضاً فان الأول بماذا يسبق أفعاله الحادثة أبداًاته أم بالزمان فان كان بذلكه فقط مثل الواحد للاثنين وإن كانوا معًا بالزمان وكم حركة المتحرك بأن يتحرك بحركة ما يتحرك عنه وإن كانوا معًا بالزمان فيجب أن يكون كلامهما محدثين أو قدم الأول وقدم الأفعال الكائنة عنه وإن كان قد سبق لا بذاته فقط بل بذاته وبالزمان بأن كان وحده ولا عالم ولا حركة ولا شئ أن لفظة كان تدل على أمر مضى وليس الآن وخصوصاً ويعقبه قوله ثم فقد كان كون ثم مضى قبل أن خلق الخلق وذلك الخلق متنه فقد كان إذا زمان قبل الحركة والزمان لأن الماضي إما بذاته وهو الزمان وإما بالزمان وهو الحركة وما فيها ومعها فقد كان ذلك هذا فان لم يسبق بأمر هو ماض لآخر الأول من حدوث الخلق فهو حادث مع حدوثه وكيف لا يكون سبق على أوضاعهم بأمر ماض لآخر الأول من الخلق وقد كان ولا خلق وكان وخلق وليس كان ولا خلق ثابنا عند كونه كان وخلق ولا كونه قبل الخلق ثابت مع كونه مع الخلق وليس كان ولا خلق نفس وجوده وحده فان ذاته حاصلة بعد الخلق ولا كان ولا خلق هو وجوده مع عدم الخلق بلا شىء ثالث فان وجود

ذاته وعدم الخلق وصوف بأنه قد كان وليس الآن وتحت قولنا كان معنى معقول دون معقول الأمرين لأنك إذا قلت وجود ذات وعدم ذات لم يكن مفهوماً منه السبق بل قد يصبح أن يفهم منه التأخير فإنه لو عدمت الأشياء صح وجوده وعدم الأشياء ولم يصح أن يقال لذلك كان بل إنما يفهم السبق بشرط ثالث فوجود الذات شيء وعدم الذات شيء ومفهوم كان شيء موجود غير المعنين وقد وضع هذا المعنى للخالق عز ذكره ممتدًا لاعت البداية وجوز فيه أن يخلق قبل أى وقت توم فيه أنه خلق فإذا كان هذا هكذا كانت هذه القبلية مقدرة مكملة وهذا هو الذى نسميه الزمان إذ تقديره ليس تقدير ذى وضع ولا ثبات بل على سبيل التجدد ثم ان شئت فتأمل أقاويلنا الطبيعية إذ بينما أن ما يدل عليه معنى كان ويكون عارض لهيئة غير قارة والهيئة الغير القارة هي الحركة فإذا تحققت علمت أن الأول إنما سبق الخلق عندهم ليس سبباً مطلقاً بل سبباً بزمان معه وحركة وأجسام أو جسم •

» فصل في أن الخالفين يلزمهم أن يضعوا وقتاً قبل وقت بلا نهاية وزماناً ممتدًا في الماضي بلا نهاية وهو بيان جدلى إذا استقصى مال إلى البرهان « وهؤلاء المغفلة الذين عطّلوا الله تعالى عن جوده لا يخلو أمرهم إما أن يسلوا أن الله عز وجل كان قادرًا قبل أن يخلق الخلق أن يخلق جسماً ذا حركات تقدر أوقاته وأزمنته ينتهي إلى وقت خلق العالم أو يبقى مع خلق العالم ويكون له إلى وقت خلق العالم أوقات وأزمنة محدودة أو لم يكن الخالق قادرًا أن يبدىء الخلق الآخر الاحين ابتدأ - وهذا القسم الثاني محال بوجب انتقال الخالق من العجز إلى القدرة أو انتقال المخلوقات من الامتناع إلى الامكان بلا علة . والقسم الاول يقسم عليهم قسمين فيقال لا يخلو إما أن يكون كأن يمكن أن يخلق الخالق جسماً غير ذلك الجسم إنما ينتهي إلى خلق العالم بعده وحركات أكثر أو أقل أولًا يمكن وحال أنه لا يمكن لما بيناه فاما أن يكون خلقه مع خلق ذلك الجسم

( ١٧ - النجاة قسم الآيات )

الاول الذى ذكرناه قبل هذا الجسم أو إنما يمكن قبله فان فرض امكانه فهو حال  
فانه لا يمكن أن يكون ابتداء خلقين متبايني الحركة في السرعة يقع بحيث  
ينتهيان إلى خلق العالم ومدة أحدهما أطول وان لم يكن معه بل كان امكانه  
مباينًا له متقدماً عليه أو متأخراً عنه يقدر في حال العدم امكان خلق شيء بصفته  
ولا امكانه وذلك في حال دون حال وقع ذلك متقدماً أو متأخراً ثم ذلك إلى غير  
نهاية فقد وضع ما قدمناه من وجود حركة لابد لها في الزمان إنما البدأ لها من جهة  
الخلق وإنما هي المساوية \*

﴿فصل في أن الفاعل القريب للحركة الأولى نفس﴾

فيجب أن تعلم أن العلة القريبة للحركة الأولى نفس لا عقل وان النساء  
حيوان مطبيع لله عز وجل فنقول إنما يتناهى الطبيعيات ان الحركة لا تكون  
طبيعية للجسم على الاطلاق والجسم على حالته الطبيعية إذ كان كل حركة بالطبع  
مقارقة ما بالطبع حالة والحالة التي تفارق بالطبع هي حالة غير طبيعية لا محالة وظاهر  
ان كل حركة تصدر عن طبع فمن حالة غير طبيعية ولو كان شيء من الحركات  
مقتضى طبيعية شيء لما كان شيء من الحركات باطل الذات مع بقاء الطبيعة بل  
الحركات إنما تقتضيها الطبيعة لوجود حال غير طبيعية إما في الكيف كما إذا استحر  
الماء بالسر - وأما في الكم كما يذبل البدن الصحيح فيها ذبلاً مرضياً - وأما  
في المكان كما إذا نقلت المدرة إلى حيز الهواء وكذلك ان كانت الحركة في مقوله  
آخرى والعلة في تجدد حركة بعد حركة تجدد الحال الغير الطبيعية وتغير البعد  
عن الغاية فإذا كان الامر على هذه الصفة لم تكن حركة مستديرة عن طبيعة  
والا كانت عن حالة غير طبيعية إلى حالة طبيعية فـ<sup>١٣</sup> وصلت إليها سكنت ولم  
يجز أن يكون فيها بعینها قصد إلى تلك الحالة الغير الطبيعية لأن الطبيعة ليست  
تفعل باختيار بل على سبيل تسخير وسبيل ما يلزمها بالذات فان كانت الطبيعة  
تتحرك على الاستدارة فهى تحرك لامحالة إنما عن غير طبيعى أو وضم غير طبيعى

هرباً طبيعياً عنه وكل هرب طبيعي عن شيء ف الحال أن يكون هو بعينه قصد طبيعياً إليه والحركة المستديرة تفارق كل نقطة وتتركها وتقصد في تركها ذلك كل النقطة وليست هرب عن شيء الا وتقصده فليست إذا الحركة المستديرة طبيعية •

﴿ فصل في أن حركة السماء مع أنها نفسانية كيف يقال إنها طبيعية ﴾

الآن قد تكون بالطبع أي ليس وجودها في جسمها مختلفاً لمقتضى طبيعة أخرى لجسمها فإن الشيء المحرك لها وإن لم يكن قوة طبيعية كان سبباً طبيعياً لذلك الجسم غير غريب عنه وكانت طبيعية وأيضاً فإن كل قوة فانما تحرك بتوسيط الميل والميل هو المعنى الذي يجلس في الجسم المتحرك وإن سكن قسراً أحس بذلك الميل كأنه يد يقاوم المسكن مع سكونه طلباً للحركة فهو غير الحركة لاحالة وغير القوة المحركة لأن القوة المحركة تكون موجودة عند انعامها الحركة ولا يكون الميل موجوداً فهكذا أيضاً الحركة الأولى لأن محركها لا يزال يحدث في جسمها ميلاً بعد ميل وذلك الميل لا ينتهي أن يسمى طبيعية لأنه ليس بنفسه ولا من خارج ذاته ارادة أو اختيار ولا يمكنه أن لا يحرك أو يحرك إلى غير جهة محدودة ولا هو مع ذلك مضاد لمقتضى طبيعة ذلك الجسم القريب فإن سميت بهذا المعنى طبيعية كان ذلك لأن تقول إن الفلك متحرك بالطبيعة إلا أن طبيعته فيض عن نفس يتجدد بحسب تصور النفس فقد كان أن الفلك ليس مبدأ حركة طبيعية وكان قد كان أنه ليس قسراً في عن ارادة لاحالة • ونقول إنه لا يجوز أن يكون مبدأ حركة القريب قوة عقلية صرفة لا تتغير ولا تتخيل الجزئيات البتة وكانت قد أشرنا إلى جمل مما يعين في معرفة هذا المعنى في الفصول المتقدمة إذ أوضحنا أن الحركة معنى متجدد السبب وكل شطر منه مخصوص بسبب ذاته لاثبات له ولا يجوز أن يكون عن معنى ثابت البتة وحده فإن كان عن معنى ثابت فيجب أن يلحقه ضرب من تبدل الأحوال - أما أن كانت الحركة عن طبيعة فيجب أن يكون كل حركة تتجدد فيه فلتتجدد قرب وبعد من النهاية المطلوبة

وكل حركة ونسبة له ت عدم وكل جزء له نسبة ت عدم فلعدم بعده وقرب من النهاية  
ولولا ذلك التجدد لم يكن تجدد حركة فان الثابت من جهة ما هو ثابت لا يكون  
عنه الا ثابت - وأما ان كان عن اراده فيجب أن يكون عن اراده متجمدة جزئية  
فإن الارادة الكلية نسبتها إلى كل شطر من الحركة نسبة واحدة فلا يجب أن  
تعين منها هذه الحركة دون هذه فانها إن كانت لذاتها علة لهذه الحركة لم يجز أن  
تبطل هذه الحركة وان كانت علة لهذه الحركة بسبب حركة قبلها أو بعدها معروفة  
كان المعروض موجباً للموجود والمعدوم لا يكون موجباً للموجود \* وان كان قد يكون  
الاعدام علة للاعدام فاما أن يوجب المعدوم شيئاً فهذا لا يمكن وان كانت العلية  
لأمور تتجدد فالسؤال في تجددها ثابت فان كان تجدداً طبيعياً لازم الحال الذي  
قدمناه وان كان ارادياً يتبدل بحسب تصورات متجمدة فهو الذي يريده فقد بان  
أن الارادة العقلية الواحدة لا توجب البتة حركة ولكنه قد يمكن أن تتوهم أن  
ذلك لارادة عقلية منتقلة فانه قد يمكن أن ينتقل العقل من معقول إلى معقول  
إذا لم يكن عقلاً من كل جهة بالفعل ويمكن أن يعقل الجزئي تحت النوع منتشرًا  
خصوصاً بعوارض عقلاً بنوع كل على ما أشرنا إليه فيجوز اذاً أن تتوهم وجود  
عقل يعقل الحركة الكلية ويريدها ثم يعقل انتقالاً من حد إلى حد ويأخذ تلك  
الحركات وحدودها بنوع معقول على ما أوضحتناه وعلى مامن شأننا أن نبرهن  
عليه من أن حركة من كذا إلى كذا ثم من كذا إلى كذا فنعني مبدأً ما كلها  
منتهياً إلى طرف آخر كل بقدر ما مرسوم كل وكذلك حتى تفني الدائرة فلا  
يبعد أن تتوهم أن تجدد الحركة يتبع تجدد هذا المعقول \* فنقول أولاً على هذا  
السبيل يمكن أن يتم أمر الحركة المستديزة فان هذا التأثير على هذا الوجه يمكن  
صادراً عن الارادة الكلية وان كان على سبيل تجدد وانتقال والارادة الكلية  
كيف كانت فانها هي بالقياس إلى طبيعة مشترك فيها وان كانت ارادة لحركة تتبعها  
ارادة لحركة - وأما هذه الحركة التي من هنها بعينه إلى هناك بعينه فليس أولى

بأن تصدر عن تلك الارادة من هذه الحركة التي من هناك إلى حد ثالث فنسبة جميع أجزاء الحركة المتساوية في الجزئية إلى واحد واحد من تلك الارادات العقلية المتنقلة واحدة فليس من ذلك جزء أولى بأن ينسب إلى واحد من تلك التصورات من أن لا ينسب وكل شيء فنسبته إلى مبدئه ولا نسبته واحدة فانه بعد عن مبدئه بأمكان ولم يتميز ترجح وجوده عنه عن لا وجوده وكل مالم يجب عن علته فانه لا يكون كاعلمت فكيف يصح أن يقال إن الحركة من (أ) إلى (ب) لزالت عن ارادة عقلية والحركة من (ب) إلى (ج) من إرادة أخرى عقلية دون أن يلزم عن كل واحدة من تلك الارادات غير مالم يلزم ويكون بالعكس فان (أ) و (ب) و (ج) متشابهة في النوع وليس شيء من الارادات الكلية بمحض تعيين الالف دون الباء والباء دون الجيم ولا الالف أولى بأن تعيين من الباء والجيم عن تلك الارادة لما كانت عقلية ولا الباء عن الجيم الا أن تصير نفسانية جزئية وإذا لم تعيين تلك الحدود في العقل بل كانت حدوداً كلية فقط لم يمكن أن تكون الحركة من (أ) إلى (ب) أولى من التي من (ب) إلى (ج) ثم كيف يمكن أن نفرض فيها ارادة وتصوراً ثم ارادة وتصوراً يختلفان في أمر متفق ولا استناد فيه إلى مخصوص شخصي يقاس به ومع هذا كله فإن العقل لا يمكنه أن يفرض هذا الانتقال الا مشاركاً للتخييل والحس ولأننا يمكننا إذا رجعنا إلى العقل الصريح أن نعقل جملة الحركة وأجزاء الانتقال فيما نعقله دائرة معاً فإذا على الأحوال كلها لاغنى عن قوة نفسانية تكون هي المبدأ القريب للحركة وإن كنا لانمنع أن يكون هناك أيضاً قوة عقلية تنتقل هنا الانتقال العقلي بعد استناده إلى شبه تخيل - وأما القوة العقلية المجردة عن جميع أصناف التغير فتكون حاضرة المعقول دائماً ان كان معقوطاً كلياً عن كل أو كلياً عن جزئي على ما أوضحتناه . فإذا كان الأمر على هذا فالغالك متحرك بالنفس والنفس مبدأ حركته القريبة وتلك النفس متتجددة التصور والارادة وهي متوجهة أى لها ادراك التغيرات الجزئية وارادة

لأمور جزئية بأعيانها وهي كمال جسم الفلك وصورته ولو كانت لا هكذا بل فائعة  
بنفسها من كل وجه لـ كانت عقلاً محسناً لا يتغير ولا ينتقل ولا يخالطه مابالقوّة .  
والمحرك القريب للنّفّلوك ان لم يكن عقلاً فيجب أن يكون قبله عقل هو السبب  
المتقدم لحركة النّفّلوك : فقد علمت ان هذه الحركة محتاجة إلى قوّة غير متناهية  
بجريدة عن المادة لا تتحرّك ولا بالعرض - وأما النفس المحرّكة فانها كما تبيّن لك  
جسماً ومستحيلة متغيرة وليس بجريدة عن المادة بل نسبتها إلى النّفّلوك نسبة  
النفس الحيوانية التي لنا اليّنا الا أنّ لها أن تعقل بوجه ما تقدّم مشوباً بال المادة \*  
وبالجملة تكون أوهامها أو ما يشبه الاوهام صادقة وتخيلتها أو ما يشبه التخيّلات  
حقيقة كالعقل العملي فينا \* وبالجملة إدراكتها بالجسم ولكن الحرك الاول له قوّة  
غير ماديّة أصلًا بوجه من الوجوه إذ ليس يجوز أن تتحرّك بوجه من الوجوه في أن  
حرك وإلا لاستحالات ول كانت ماديّة كما قد بين هذا . فيجب أن يحرّك كا يحرّك  
محرك بتوسيط محرك آخر وذلك الآخر محاول للحركة مرید لها متغيّر بسببها .  
وهذا النحو الذي يحرّك عمله محرك الحرك \*

﴿ فصل في أن الحرك الأول كيف يحرّك وأنه محرك على سبيل التشويق إلى  
الاقتداء بأمره الأولى لا كتساب تشبيه بالعقل ﴾

والذى يحرّك المحرك من غير أن يتغيّر بقصد واستثناف فهو الغاية والغرض  
الذى إليه ينحو المحرك وهو المشوق والمتشوق بما هو مشوق هو الخير عند  
العاشق بل نقول إن كل محرك حركة غير قسرية فهو إلى أمر ما وتشوق أمر  
ما حتى الطبيعة فإن مشوق الطبيعة أمر طبيعي وهو الكمال الذاتي للجسم إما في  
صوريته وإما في أينه ووضعه ومشوق الارادة أمر إرادى إما إرادة مطلوب  
حتى كلامنة أو وهى خيالى كالغلبة أو ظنى وهو الخير المظنون وطالب اللذة هو  
الشهوة وطالب الغلبة هو الغضب وطالب الخير المظنون هو الفتن وطالب الخير  
ال حقيقي الحمض هو العقل ويسمى هذا الطلب اختياراً، والشهوة والغضب غير ملائم

لجوهر الجسم الذى لا يتغير ولا ينفعل فانه لا يستحيل إلى حال غير ملائمة فيرجع إلى حال ملائمة فيلتدأ أو ينتقم من مخيل له فيغضب على أن كل حركة إلى لذيد أو غلبة فهى متناهية وأيضاً كان أكثر المظنون لا يبق مظنوناً سردياً فوجب أن يكون مبدأ هذه الحركة اختياراً وإرادة خير حقيق ولا يخلو ذلك الخير إما أن يكون مما ينال بالحركة فيوصل إليه أو يكون خيراً ليس جوهره مما ينال بوجه بل هو مباین ولا يجوز أن يكون ذلك الخير من كلاالت الجوهر المتحرك فيناله بالحركة وإلا لانقطعت الحركة ولا يجوز أن يكون متحركاً لي فعل فعلاً يكتسب بذلك الفعل كالأكل كامن شأننا أن نجود لنفس ونحسن الافعال لتحدث لنا ملكة فاضلة أو نصير خيرين وذلك لأن المفعول يكتسب كماله من فاعله فحال أن يعود فيكمل جوهر فاعله كان كمال المفعول المعلول أحسن من كمال العلة الفاعلة والاخس لا يكتسب الأشرف والأكل كالأكل بل عسى أن يهوي الأخس للأفضل آلة ومادته حتى يوجد هوى بعض الأشياء عن سبب آخر - وأما نحن فان المدح الذى نطلب ونرسّب فيه هو كمال غير حقيق بل مظنون . ولملكة الفاضلة التي نحصلها بالفعل ليس سببها الفعل بل الفعل يمنع ضدها ويهوي لها المادة وتحت هذه الملكة من الجوهر المكل لأنفس الناس وهو العقل الفعال أو جوهر آخر يشبه . وعلى هذا فان الحرارة المعتدلة سبب لوجود القوى النفسانية ولكن على أنها مهياً للمادة لا موجودة وكلامنا في الموجد ثم بالجملة إذا كان الفعل تهياً ليوجد كاماً انتهت الحركة عند حصوله فبقي أن يكون الخير المطلوب بالحركة خيراً قاماً بذاته ليس من شأنه أن ينال وكل خير هذا شأنه فاما يطلب العقل التشبه به بمقدار الامكان . والتشبه به هو تعقل ذاته في كلاماً الا بدئ ليصير مثله في أن يحصل له الكمال الممكن في ذاته كما حصل لمتشوقه فالنسبة بالخير يوجب البقاء الا بدئ على أكم ما يكون لجوهر الشيء في أحراله ولوارمه دائماً لذلك . فاكان عكن أن يحصل كلاماً الاقصى له في أول الأمر ثم تشبه به بالثبات وما كان

لا يمكن أن يحصل له كمال الأقصى في أول الأمر ثم تشبه به بالحركة والحقيقة؛  
هذا هو أن الجوهر المساوى قد بان أن محركه محرك عن قوة غير متناهية والقوة  
التي لنفسه الجسمانية متناهية لكنها بما تعقل الأولى فليس بها من قوتها ونورها  
 دائماً تصير كأن لها قوة غير متناهية ولا يكون لها قوة غير متناهية بل المقول  
الذي يسيح عليها نوره وقوته . وهو (أعني الجرم المساوى) في جوهره على  
كمال الأقصى إذ لم يبق له في جوهره أمر بالقوة وكذلك في كماله وكيفه إلا في  
وضعه وأينه أولاً وفيما يتبع وجودهما من الأمور ثانياً فإنه ليس أن يكون على  
وضع وأين أولى بجوهره من أن يكون على وضع وأين آخر له في حيزه فإنه ليس  
شيء من أجزاء مدار فلك أو كوكب أولى بأن يكون ملائياً لجزء من جزء آخر  
فقط كان في جزء بالفعل فهو في جزء آخر بالقوة . فقد عرض جوهر الفلك ما بالقوة  
من جهة وضعه أو أينه . والتتشبه بالخير الأقصى يجب البقاء على أكمل كمال  
يكون، للشيء دائماً ولم يكن هذا ممكناً للجسم المساوى بالعمرد خفظ بال النوع  
والتعاقب فصارت الحركة حافظة لما يمكن من هذا الكمال وبمدؤها الشوق إلى  
التتشبه بالخير الأقصى في البقاء على الكمال الأكمل بحسب الممكن : وببدأ هنا  
الشوق هو ما يعقل منه . وأنت إذا تأملت حال الأجسام الطبيعية في شوتها  
الطبيعي إلى أن تكون بالفعل أيناً لم تتعجب أن يكون جسم يشاق شوقاً إلى أن  
يكون على وضع من أوضاعه التي يمكن أن تكون له وإلى أن يكون على أكمل  
ماله من كونه متجركاً وخصوصاً ويتبع ذلك من الأحوال والمقدار الفائضة  
ما يتشبه فيه بالأول من حيث هو مفيض للغيرات لأن يكون المقصود تلك  
الأشياء فتكون الحركة لأجل تلك الأشياء بل أن يكون المقصود هو التتشبه  
بالأول بقدر الامكان في أن يكون على أكمل ما يكون في نفسه وفيما يتبعه من  
حيث هو تتشبه بالأول لامن حيث يصدر عنه أمور بعده فتكون الحركة لأجل  
ذلك التتشبه بالمقصود الأول مثلاً : وأقول إن نفس الشوق إلى التتشبه بالأول من

حيث هو بالفعل يصدر عنه الحركة الفلكية صدور الشيء عن التصور الموجب له وإن كان غير مقصود في ذاته بالقصد الأول لأن ذلك تصور لما بالفعل فيحدث عنه طلب لما بالفعل الأكل . ولا يمكن بالشخص فيكون بالتعاقب وهو الحركة لأن الشخص الواحد إذا دام لم يحصل لأمثاله وجود وبقيت دائماً بالقوة فالحركة تتبع أيضاً ذلك التصور على هذا النحو لا على أن يكون مقصوده أولية وإن كان ذلك التصور الواحد تتبعه تصورات جزئية ( ذكرناها وفصلناها ) على سبيل الانبعاث لا على سبيل المقصود الأول . ويتبادر ذلك التصورات الجزئية الحركات المنتقل بها في الأوضاع ( والجزء الواحد بكله لا يمكن في هذا الباب ) فيكون الشوق الأول على ما ذكرناه ويكون سائر ما يناله انبعاثات وهذه الأشياء قد توجد لها نظائر بعيدة في أبداننا ليست تناسباً وإن كانت قد تحكمها وتحلها . مثل أن الشوق إذا اشتد إلى خليل أو إلى شيء آخر تبع ذلك فيما نخيله على سبيل الانبعاث تتبعها حركات ليست الحركات التي إلى نحو المشتاق إليه نفسه بل حركات نحو شيء في طريقه وفي سبيله وأقرب ما يكون منه فالحركة الفلكية كائنة بالارادة والشوق على هذا النحو وهذه الحركة مبذوتها شوق واختيار . ويمكن أن يكون على النحو الذي ذكرناه ليس أن تكون الحركة هي المقصودة بالقصد الأول وهذه الحركة كأنها عبادة ما يملكه أو فلكية وليس من شرط الحركة الإرادية أن يكون مقصودها في نفسها بل إذا كانت القوة الشوقية تشترك نحو أمر يسمح منه تأثير تحرك له الأعضاء فتارة تتحرك على النحو الذي تتوصل به إلى الغرض وتارة على نحو آخر مشابه أو مقارب له إذا كان عن تخيل سواء كان الفرض أمراً ينال أو أمراً يقتضى به ويمتنى حذوه ويتشبه بوجوده فإذا بلغ الالتجاد بمعنى المبدأ الأول وبما يعقل منه أو يدرك منه على نحو عقلي أو نفساني شغل ذلك عن كل شيء وكل جهة لكنه ينبغي من ذلك ما هو أدنى منه مرتبة وهو الشوق إلى التشبه به بمقدار الامكان

فيلزم طلب الحركة لا من حيث هي حركة ولكن من حيث قلنا ويكون هذا الشوق تبع ذلك المشق والالتذاذ منبعاً عنه وهذا الاستكمال منبعاً عن الشوق فعلى هذا النحو يحرك المبدأ الأول جرم السماء : وقد اتضح لك من هذه الجملة أيضاً أن المعلم الأول إذا قال إن الفلك متحرك بطبيعته فإذا يعني أو قال إنه متحرك بالنفس فإذا يعني أو قال إنه متحرك بقوة غير متناهية يحرك كاملاً المتشوق فإذا يعني فإنه ليس في أقواله تناقض ولا اختلاف \*

﴿فصل في أن لكل فلك جزءٌ يحركه كأول مفارقاً قبل نفسه يحركه على أنه متشوق فإن الحرك الأول للكل مبدأً لجميع ذلك﴾

وأنت تعلم أن جوهر هذا الحرك الأول واحد ولا يمكن أن يكون هذا الحرك الأول الذي جملة السماء فوق واحد وإن كان لكل كرة من كرات السماء يحرك قريباً بخصه ومشوقاً بخصه على ما يراه المعلم الأول ومن بعده من محصلي الحكمة المشائية فإنهم إنما ينفعون الكثرة عن يحرك الكل ويثبتون الكثرة للحمر كات المفارقة وغير المفارقة التي تخص واحداً واحداً منها فيجعلون أول المفارقـات الخاصة يحرك الكـرة الأولى وهي عند من تقدم (بطليموس) كـرة الثوابـت وعند من يعلم بالعلوم التي ظهرت لـبطليموس كـرة خارجـة عنها محـيطة بها غير مـوكـبة وبعد ذلك فـيـحرـكـ الـكـرةـ الـتـىـ تـلـىـ الـأـولـىـ بـحـسـبـ اـخـلـافـ الـرأـيـينـ .ـ وـكـذـاكـ ماـ بـعـدـهاـ وهـلـ جـراـ؟ـ فـهـؤـلـاءـ يـرـوـنـ أنـ يـحـركـ الـكـلـ شـئـ ولـكـلـ كـرـةـ بـعـدـ ذـاكـ يـحـركـ خـاصـ والمـعـلـمـ الـأـولـ يـضـعـ عـدـ الـكـرـاتـ الـمـتـحـركـةـ عـلـىـ مـاـ ظـهـرـ فـيـ زـمـانـهـ وـيـتـبـعـ عـدـدـهـاـ عـدـدـ الـمـبـادـيـ المـفـارـقـةـ وـبـعـضـ مـنـ هـوـ أـسـدـ قـولاـ منـ أـصـحـابـهـ يـصـرـحـ (ويـقـولـ)ـ فـيـ رسـالـتـهـ الـتـىـ فـيـ مـبـادـيـ الـكـلـ أـنـ يـحـركـ جـلـةـ السـمـاءـ وـاحـدـ لـاـ يـجـوزـ أـنـ يـكـونـ عـدـدـ كـثـيرـاـ وـانـ كـانـ لـكـلـ كـرـةـ يـحـركـ وـمـتـشـوقـ يـخـصـانـهـ وـالـذـىـ تـحـسـنـ عـبـارـتـهـ عـنـ كـتـبـ الـمـعـلـمـ الـأـولـ عـلـىـ سـبـيلـ تـلـخـيـصـ وـإـنـ لـمـ يـكـنـ يـغـوصـ فـيـ الـمـعـانـيـ يـصـرـحـ (ويـقـولـ)ـ مـاـ هـذـاـ معـناـهـ إـلـاـ أـنـ الـأـشـبـهـ وـالـأـحـقـ

وجود مبدأ حركة خاصة لكل فلك له على أنه فيه وجود مبدأ حركة خاصة له على أنه متشوق مفارق - وهذا أقرب قدرة تلامذة المعلم الأول من سواه السبيل ثم القياس يوجب هذا فإنه قد صع لنا أيضاً بصناعة الجسطى أن حركات وكرات ساوية كثيرة ومختلفة في الجهة وفي السرعة والبطء فيجب أن يكون لكل حركة محرك غير الذي للأخر ومتلهم غير الذي للأخر وإنما اختلفت الجهات ولما اختلفت السرعة والبطء: وقد بينا أن هذه المتشوقات خيرات مخضبة مفارقة للعادة وإن كانت الالكترونات كلهما تتشترك في الشوق إلى المبدأ الأول فتشترك لذلك في دوام الحركة واستداراتها \*

(فصل في ابطال رأى من ظن أن اختلاف حركات السمااء لأجل مانحت السماء)  
ونحن نزيد هذا بياناً ولتفتح من مبدأ آخر فنقول إن قوماً لما سمعوا ظاهر قول فاضل المتقدمين إذ يقول إن الاختلاف في هذه الحركات وجهتها يشبه أن يكون للعينية بالأمور الكائنة الفاسدة التي تحت كمة القمر وكانت مجموه أيضاً وعلموا بالقياس أن الحركات الساوية لا يجوز أن تكون لأجل شيء غير ذاتها ولا يجوز أن يكون لأجل معلولاتها . أرادوا أن يجمعوا بين هذين المذهبين فقالوا إن نفس الحركة ليس لأجل ما تحت القمر ولكن لتشبه بانحراف الحضن والتشوق إليه . فاما اختلاف الحركات فليختلف ما يكون من كل واحد منها في عالم الكون والفساد اختلافاً يتنظم بهبقاء الأنواع كما أن رجلاً خيراً لو أراد أن يمضي في حاجته سمت موضع واعتراض له إليه طريقان أحدهما يختص بايصاله إلى الموضع الذي فيه قضاء وطره والآخر يضيف إلى ذلك إيصال نفع إلى مستحق وجب في حكم خيريته أن يقصد الطريق الثاني وإن لم تكن حركته لأجل نفع غيره بل لأجل ذاته . قالوا وكذلك حركة كل فلك إنما هي لتبني على كلامه الاخير داعياً لكن الحركة إلى هذه الجهة وبهذه السرعة لينفع غيره . فأول ما يقول لهؤلاء أن يمكن أن يحدث للأجرام السماوية في حركاتها قصد مما لا يجل شيء \*

معلول ويكون ذلك القصد في اختيار الجهة فيمكن أن يحدث ذلك ويعرض في نفس الحركة حتى يقول قائل إن السكون كان يتم طرفة خيرية تخصها والحركة كانت لا تضرها في الوجود وتتف适用 غيرها ولم يكن أحددها أسهلاً عليها من الآخر أو أسرى فاختارت الأنفع . فإن كانت الملة المانعة عن القول بأن حركتها لنفع الغير استحالة قصدها فعلاً لأجل الغير من المعلولات فهذه الملة موجودة في نفس قصد اختيار الجهة وأن لم تمنع هذه الملة قصد اختيار الجهة لم تمنع قصد الحركة وكذلك الحال في قصد السرعة والبطء هذه الحالة فليس ذلك على ترتيب القوة والضعف في الأفلاك بسبب ترتيب بعضها على بعض في العلو والسفل حتى ينبع إليه بل ذلك مختلف (وقول) بالجملة لا يجوز أن يكون عنها شيء لاجل الكائنات لا قصد حركة ولا قصد جهة حركة ولا تهديد سرعة وبطء ولا قصد فعل البنة لأن كل قصد سيكون من أجل المقصود ويكون أقصى وجوداً من المقصود لأن كل ما للأجل شيء آخر فهو أنت وجوداً من الآخر من حيث هو والآخر على ما هما عليه بل يتم به للآخر النحو من الوجود الداعي إلى القصد ولا يجوز أن يستفاد الوجود الأكمل من الشيء الآخر . فلا يكون البنة إلى معلول قصد صادق غير مظنون وإلا كان القصد ممعيناً ومنه لوجود ما هو أكمل وجوداً منه - وإنما يقصد بالواجب شيئاً يكون القصد بهـا لهـ ويفيد وجوده شيء آخر مثل الطبيب لصحة فالطبيب لا يعطي الصمة بل يهـى لها المادة والآلة وإنما يفيد الصحة مبدأً أجمل من الطبيب وهو الذي يعطي المادة جميع صورها وذاته أشرف من المادة وربما كان القاصد مخاطئاً في قصـدهـ اذا قصد ما ليس أشرف من القصد فلا يكون القصد لأجلـهـ في الطبيعـ بلـ الخطأـ ولـأنـ هذاـ البيانـ يحتاجـ إلىـ تطـويـلـ وتحـقيقـ وفيـهـ شـكـوكـ لاـ تـحلـ إـلاـ بـالـكلـامـ المشـبعـ فـانـعـدـلـ إـلـىـ الطـارـيقـ الـأـوضـعـ (فـنـتـقولـ) إـنـ كـلـ قـاصـدـ فـلـهـ مـقـصـودـ وـالـعـقـلـيـ مـنـهـ هـوـ الذـيـ يـكـونـ وجودـ المـقـصـودـ عـنـدـ القـاصـدـ أـوـلـىـ بـالـقـاصـدـ وـ لـأـوجـودـهـ عـنـهـ وـ إـلـأـفـهـوـ هـذـرـ وـالـشـيـ

الذى هو أولى بالشىء فانه يفيده كمالاً ما إن كان بالحقيقة فحقيقاً وإن كان بالظاهر فظنناً مثل استحقاق المدح وظهور القدرة وبقاء الذكر فنه وما أشبهها كمالات خلنية أو الرابع أو السلامه أو رضا الله وحسن معاد الآخرة . وهذه وما أشبهها كمالات حقيقية لاتتم بالقصد وحده فإذاً كل قصد ليس عيناً فانه يفيده كمالاً لقاصد لم يقصد لم يكن ذلك السكمال والعتبر أيضاً يشبه أن يكون كذلك فان فيه لذة أو راحة أو غير ذلك أو شيئاً مما علمت من سائر ما بين لك ومحال أن يكون المعلول المستكمل وجوده بالعلة يفيد العلة كلام يكن فان الموضع الذى يظن فيها أن المعلول أفاد عمله كمالاً موضع كاذبة أو محرقة ومثلث من أحاط بما سلف له فى الفنون لا يقصر عن تأملها وحلها (فإن قال قائل) إن الخيرية توجب هذا وإن الخيرية تفيد الخير (قيل له) إن الخيرية تفيد الخير لا على سبيل قصد وطلب ليكون ذلك فان هذا يوجبه النقص وأن كل قصد وطلب لشيء فهو طلب لمعدوم وجوده عند الفاعل أولى من لا وجوده وما دام معدوماً وغير مقصود لم يكن ماهو الأولى به وذلك نقص وأن الخيرية لا يخلو إما أن تكون صحيحة موجودة دون هذا القصد ولا مدخل لوجود هذا القصد في وجودها فيكون كون هذا القصد ولا كونه عند الخيرية واحداً فلا يكون الخيرية توجيهه ويكون حال سائر لوازم الخيرية التي تلزمها بذاتها لا عن قصد هو هذه الحال وإما أن يكون بهذا القصد تم الخيرية وتقوم فيكون هذا القصد علة لاستكمال الخيرية وقوامها لا معلول لها (فإن قال قائل) إن ذلك للتشبه بالعلة الأولى في أن فيه خيرية متعددة وحتى تكون بم حيث يتبعها خير (فتقول) إن هذا في ظاهر الأمر مقبول وفي الحقيقة مردود فان التشبه به في أن لا يقصد شيئاً بل أن ينفرد بالذات فانه على هذه الصفة اتفاقاً من جماعة أهل العلم - و إما استفادة كمال بالقصد فبيان للتشبه به - اللهم إلا أن يقال إن المقصود الأول شيء وهذا بالقصد الثاني وعلى جهة الاستباع فيجب في اختيار الجهة أيضاً أن يكون المقصود بالقصد الأول شيئاً وتكون المنفعة الذكورة مستتبعة

لذلك المقصود . فـ تكون الخيرية غير مقصودة قصداً أولياً لنفس ما يتبع بل يجب أن يكون هناك استكمال في ذات الشيء مستتبع لذلك المنفعة حق يكون تشبهاً بالاول ونحن لا نمنع أن تكون الحركة مقصودة بالقصد الاول على أنها تشبه بذات الاول من الجهة التي قلنا وتشبه بالقصد الثاني بذات الاول من حيث يفيض عنه الوجود بعد أن يكون القصد الاول أمراً آخر ينظر به إلى فوق . وأما النظر إلى أسفل واعتباره فلا : فـ لو اجاز أن يقع القصد الاول إلى الجهة حتى يكون تشبهاً بالاول بجاذب نفس اختيار الحركة فـ كانت الحركة لاجل ما يجب يفيض عنها وجود ليس تشبهاً به من حيث هو كامل الوجود معشوقه إنما ذلك لذاته من حيث ذاته ولا مدخل للبتة بوجود الاشياء عنه في تشريف ذاته وتمكيلها بل المدخل أنه على كماله الافضل وبحيث يبعث عنه وجود الكل لا طلباً وقصدأً فيجب أن يكون الشوق إليه من طريق التشبثة على هذه الصورة لاعلى ما يتعلق للاول به كمال (فـ ان قال قائل) إنه كـ اـ قـ دـ يـ جـ يـ زـ أـ يـ سـ تـ فـ يـ دـ الـ جـ رـ مـ السـ مـ اـ وـ يـ بـ الـ حـ رـ كـ ةـ فـ لـ الـ هـ مـ قـ صـ دـ فـ كـ ذـ الـ كـ سـ اـ سـ اـ فـ اـ عـ بـ يـ لـ هـ . فالجواب أن الحركة ليست تفـ يـ دـ كـ الـ وـ خـ يـ رـ آـ وـ إـ لـ لـ اـ نـ قـ طـ مـ عـ نـ دـ هـ بـ لـ هـ فـ نـ سـ الـ كـ الـ الـ ذـىـ أـ شـ رـ نـ إـ لـ يـ وـ هـ يـ بـ الـ حـ قـ يـ قـ اـ سـ تـ بـ اـتـ نـ وـ عـ مـ يـ كـ انـ أـ يـ كـ وـ كـ الـ لـ الـ جـ رـ مـ السـ مـ اـ وـ يـ بـ الـ فـ عـ لـ إـ لـ لـ اـ . يمكن استثنـ اـتـ الشـ خـ صـ لـهـ فـ هـ ذـ الـ حـ رـ كـ ةـ لـاـ تـ شـ بـهـ سـ اـ سـ اـ الـ حـ رـ كـ اـتـ الـ تـ طـ لـ بـ كـ الـ اـ خـ اـ رـ جـ اـ عـ نـ هـ بـ لـ تـ كـ الـ هـ ذـ الـ حـ رـ كـ ةـ فـ نـ سـ الـ تـ حـ رـ كـ ةـ عـ نـ هـ بـ ذـ اـ نـ هـ اـ لـ اـ نـ هـ اـ فـ سـ اـ سـ تـ يـ فـ اـمـ الـ اـ وـ ضـ اـعـ وـ الـ اـ بـ يـ وـ عـ لـ يـ عـ لـ اـقـ عـ بـ هـ وـ بـ اـ جـ لـ لـ يـ يـ جـ بـ أـ يـ رـ جـ عـ لـ اـ مـ اـ فـ صـ لـ نـ اـهـ فـ هـ اـ سـ لـ فـ حينـ يـ بـ نـ اـ أـ هـ ذـ الـ حـ رـ كـ ةـ كـ يـ فـ تـ تـ بـعـ تـ صـورـ الـ مـ اـ تـ شـوـ قـ وـ هـ ذـ الـ حـ رـ كـ ةـ شـ بـ شـ بـهـ بـ الـ ثـ بـ اـتـ (فـ انـ قالـ قـ اـ لـ ) إـنـ هـ ذـ الـ قـ وـلـ يـ عـ نـ منـ وـ جـ دـ الـ عـ نـ اـ يـ اـ بـ الـ كـ اـئـ نـ اـتـ وـ الـ تـ دـ بـ يـرـ الـ حـ كـ مـ الـ ذـىـ فـ هـ فـ اـ نـ اـ سـ نـ ذـ كـ بـ عـ دـ مـ اـ بـ زـ يـ لـ هـ ذـ الـ اـ شـ كـ الـ اـ وـ يـ عـ رـ فـ عـ نـ اـ يـ اـ بـ الـ بـ اـ رـ اـيـ عـ لـ جـ بـ اـ لـ كـ الـ اـ لـ عـ لـ اـيـ سـ بـ يـ لـ هـ وـ اـنـ الـ كـ اـئـ نـ اـتـ الـ ذـىـ عـ نـ دـ نـ اـ كـ يـ فـ عـ نـ اـ يـ اـ بـ هـ اـ مـ اـ بـ اـ دـ اـ الـ اـ وـ اـ سـ بـ اـ بـ الـ مـ تـ وـ سـ طـ ةـ

فقد اتضح بما أوضحتناه أنه لا يجوز أن يكون شيء من العمال يستكمل بالملوول بالذات الا بالعرض وأنها لا تقصد فعلاً لاجل الملعول وإن كان يرضى به ويعلم به بل كما أن الماء يبرد بذاته بالفعل ليحفظ نوعه لا ليبرد غيره ولكن يلزمها أن يبرد غيره والنار تسخن بذاتها بالفعل لتحفظ نوعها لا تسخن غيرها ولكن يلزمها أن تسخن غيرها والقوة الشهوانية تشمئ لذة الجماع لتدفع الفضل ويتمن لها اللذة لا ليكون عنها ولد ولكن يلزمها ولدو الصحة هي صحة بجوهرها وذاتها لأن تنعم المريض لكن يلزمها نفع المريض - كذلك في العمل المتقدمة إلا أن هناك احاطة بما يكون وعما بأن وجه النظام والخيار فيما كيف يكون وأنه على ما يكون ( وليس في تلك ) فإذا كان الامر على هذا فالاجرام السماوية إنما اشتراك في الحركة المستديرة شوقاً إلى معشوق مشترك - وإنما اختلفت لأن مباديه المتشوقة المتشوقة إليها قد تختلف بعد ذلك الأول وليس إذا أشكل علينا أنه كيف وجب على كل تشوق حركة بهذه الحال فيجب أن يؤثر ذلك فيما علمنا من أن الحركات مختلفة لا خلاف المتشوقات ٠

﴿فصل في أن المتشوقات التي ذكرنا ليست أجساماً ولا أنس أجسام﴾  
ولكن ليق علينا شيء وهو أنه يمكن أن يتوجه المتشوقات المختلفة أجساماً لاعقولاً مفارقة حتى يكون مثلاً الجسم الذي هو أحسن متشبيهاً بالجسم الذي هو أقدم وأشرف كاظنه أبو الحسن العامرى القدم من أثبت المتكلمة الإسلامية في تشويش الفلسفة إذ لم يفهم غرض الاقدمين ( فنقول ) إن هذا حال وذلك أن التشبيه به يوجب مثل حركته وجهتها والغاية التي يؤتمها فإن أوجب القصور عن مرتبته شيئاً فاما يوجب الضعف في الفعل لا الحالفة في الفعل الحالفة توجب أن يكون هذا إلى جهة وذلك إلى أخرى ولا يمكن أن يقال إن السبب في ذلك اخلاف طبيعة ذلك الجسم كأن تكون طبيعة الجسم تقتضي أن يتحرك من (أ) إلى (ب) ولا تقتضي أن يتحرك من (ب) إلى (أ) فإن هذا الحال فإن الجسم بما هو جسم

لا يوجب هذا والطبيعة باهى طبيعة للجسم تطلب الاین الطبيعي من غير وضع مخصوص ولو كانت تطلب وضماً مخصوصاً لكان تنتقل عنه قسراً فيدخل في حركة الفلك معنى قسرى ثم وجود كل جزء من أجزاء الفلك على كل نسبة محتمل في طبيعة الفلك فليس يوجب إذاً أن يكون إذاً أزيد جزء من جهة جاز وإن أزيد من جهة لم تحيز بحسب الطبيع إلا أن يكون هناك طبيعة تفعل حركة إلى جهة فتعميل إلى تلك الجهة ولا تعميل إلى جهة أخرى أن منعت عن جهتها : وقد قلنا إن مبدأ هذه الحركة ليست طبيعة ولا أيضاً هناك طبيعة توجب وضعاً بعينه ولا جهات مختلفة فليس إذاً في جوهر الفلك طبيعة تمنع تحريك النفس له إلى أي جهة كانت وأيضاً لا يجوز أن يقع ذلك من جهة النفس حتى يكون طبعها أن تريد تلك الجهة لا محالة إلا أن يكون الغرض في الحركةختصاً بذلك الجهة لأن الارادة تبع الغرض وليس الغرض تبعاً للارادة . فإذا كان هكذا كان السبب مخالفة الغرض فإذاً لا مانع من جهة الجسمية ولا من جهة الطبيعة ولا من جهة النفس إلا اختلاف الغرض . والقسر أبعد الجميع عن الامكان فإذاً لو كان الغرض تشبهاً بعد الاول بجسم من السماوية لكان الحركة من نوع حركة ذلك الجسم ولم يكن مخالف له أو أسرع منه في كثير من الموضع وكذلك إن كان الغرض لمحرك هذا الفلك التشبه بمحرك ذلك الفلك وقد كان بان أنه ليس الغرض في تلك الحركات شيئاً يتوصل إليه البتة بالحركة بل شيئاً مبايناً وبأن الان أنه ليس جسماً فبي أن الغرض لكل فلك تشبه بشيء غير جواهر الأفلاك وموادها وأنفسها . ومحال أن يكون بالمنصريات وما يتولد عنها ولا أجسام ولا أنفس غير هذه فبي أن يكون لكل واحد منها شوق تشبه بجواهر عقلى مفارق بمحصه . وتخالف الحركات وأحوالها وجهاتها التي لها لأجل ذلك وإن كنا لا نعرف كيفية وجوب ذلك وكيفيه وتكون العلة الأولى متلشقة الجميع بالاشتراك . فهذا معنى قول القسماء إن لا كل محرك واحداً معشوقاً ولكل كمة محرك بمحصها ومعشوق بمحصها فيكون إذاً لكل فلك

نفس محركة تعقل الخير وها بسبب الجسم تخيل أي تصور للجزئيات وإرادة للجزئيات ويكون ما يعقله من الأول وما يعقله من المبدأ الذي يخصه الترتيب منه مبدأ يشوقه إلى التحرير ويكون لكل ذلك عقل مفارق نسبته إلى نفسه نسبة العقل الفعال إلى أنفسنا وأنه مثال كل عقل لنوع فعله فهو يتشبه به \* وبالجملة فلابد في كل متحرك منها لغرض عقلي من مبدأ عقلي يعقل الخير الأول وتكون ذاته مفارقة فقد علمت أن كل ما يعقل فهو مفارق الذات . ومن مبدأ للحركة جسماني أي مواصل للجسم فقد علمت أن الحركة السماوية نفسانية تصدر عن نفس مختاراة متتجدة الاختيارات على الاتصال جزئيتها فيكون عدد العقول المفارقة بعد المبدأ الأول عدد الحركات . فان كانت أفالك التجربة إنما المبدأ في حركة كرات كل كوكب منها قوة تفريض من الكوكب لم يبعد أن تكون المفارقات بعد الكواكب ها لا بعد الكرات وكان عددها عشرة بعد الأول أولها العقل المتحرك الذي لا يتحرك وتحريكه لكرة الجرم الأقصى ثم الذي هو مثله لكرة الثواب ثم الذي هو مثله لكرة زحل — وكذلك حتى ينتهي إلى العقل الفائز على أنفسنا وهو عقل العالم الأرضي : ونسميه نحن الفعال وإن لم يكن كذلك بل كان كل كرة متحركة لها حكم في حركة نفسها ولكل كوكب كانت هذه المفارقات أكثر عدداً وكانت على مذهب المعلم الأول قريباً من خمسين فما فوقها وأخرها العقل الفعال : وقد علمت من كلامنا في الرياضيات مبلغ ما ظفرنا به من عددها \*

﴿فصل في ترتيب وجود العقول والنفوس السماوية والاجرام العلوية ﴾

فقد صح لنا بما قدمناه من القول إن الواجب الوجود بذاته واحد وأنه ليس بجسم ولا في جسم ولا ينقسم بوجه من الوجه . فإذا الموجودات كلها وجودها عنه ولا يجوز أن يكون له مبدأ بوجه من الوجه ولا سبب لا الذي عنه ولا الذي فيه أو به يكون ولا الذي له حق يكون لأجل شيء فلهذا لا يجوز أن يكون كون ( ١٨ - النجاه قسم الالهيات )

الكل عنه على سبيل قصد منه كقصدنا لتكوين الكل ولو وجود الكل فيكون  
فاصدا لأجل شيء غيره — وهذا الفصل قد فرغنا عن تقريره في غيره وذلك  
فيه أظهر وينصه من بيان امتناع أن يقصد وجود الكل عنه أن ذلك يؤدي إلى  
تكرر ذاته . فإنه حينئذ يكون فيه شيء بسببه يقصد وهو معرفته وعلمه بوجوب  
القصد أو استجوابه أو خيرية فيه توجب ذلك ثم قصد ثم فائدة ي匪دها إلإ القصد  
على ما أوضحنا قبل وهذا الحال وليس كون الكل عنه على سبيل الطبع بأن  
يكون وجود الكل عنه لا بمعونة ولا رضاً منه وكيف يصح هذا وهو عقل مغض.  
يعقل ذاته فيجب أن يعقل أنه يلزم وجود الكل عنه لأن لا يعقل ذاته إلا  
عقلاً مغضاً وبدأ أولاً وإنما يعقل وجود الكل عنه على أنه مبذوه وليس في  
ذاته مانع أو كاره لصدور الكل عنه وذاته علة بأن كماله وعلوه بهيجث يفيض  
عنه الخير وأن ذلك من لوازم جلالته المنشورة له لذاتها وكل ذات يعلم ما يصدر  
عنها ولا يخالطه معاوقة مما بل يكون على ما أوضحناه فإنه راض بما يكون عنه  
فال الأول راض بفيضان الكل عنه ولكن الحق الأول إنما عقله الأول وبالذات  
أنه يعقل ذاته التي هي لذاتها مبدأ لنظام الخير في الوجود فهو عاقل لنظام الخير  
في الوجود كيف ينبغي أن يكون لا عقلاً خارجاً عن القوة إلى الفعل ولا عقلاً  
متتقلاً من معقول فإن ذاته بريئة عما بالقوة من كل وجه على ما أوضحنا  
قبل بل عقلاً واحداً معاً ويلزم ما يعقله من نظام الخير في الوجود إذ يعقل أنه  
كيف يمكن . وكيف يكون أفضل ما يكون أن يحصل وجود الكل على مقتضى  
معقوله فإن الحقيقة المعقولة عنده هي بعينها على ما علمت علم وقدرة وإرادة —  
وأما نحن فنحتاج في تنفيذ ما تتصوره إلى قصد وإلى حركة وإرادة حتى يوجد  
وهو لا يحسن فيه ذلك ولا يصح لبراءته عن الانتباه على ما أطنبنا في بيانه  
فتعقله علة للوجود عندي ما يعقله وجود ما يوجد عنه على سبيل لزوم وجوده  
وَتَبَعَ لوجوده لأن وجوده لأجل وجوده شيء آخر غيره وهو قادر الكل يعني

أنه الموجود الذي يفيض عنه كل وجود فيضاً فاما مبادئ ذاته ولا أن كون ماتكون عن الأول إنما هو على سبيل اللازم إذ صع أن الواجب الوجود بذاته واجب الوجود من جميع جهاته . وفرغنا من بيان هذا العرض قبل فلا يجوز أن يكون أول الموجودات عنه وهي المدعى كثيرة لا بالعدد ولا بالانقسام إلى مادة وصورة لأنها تكون لزوم ما يلزم عن ذاته لا لشيء آخر والجهة والحكم الذي في ذاته الذي منه يلزم هذا الشيء ليست الجهة والحكم الذي يلزم عنه لاهذا الشيء بل غيره فان لزم منه شيئاً مبيناً بالقول او شيئاً مبيناً يكون ممما شاء واحد مثل مادة وصورة لزوماً فاما يلزم عن جهتين مختلفتين في ذاته وتانك الجهتان إذا كانتا لا في ذاته بل لازمتين لذاته فالسؤال في لزومهما ثابت حتى يكونا في ذاته فيكون ذاته منقسم بالمعنى . وقد منعنا هذا قبل وبيننا فساده . فيبين أن أول الموجودات عن الملة الأولى واحد بالعدد وذاته وما هي موجودة لا في مادة فليس شيء من الأجسام ولا من الصور التي هي كلاالت الأجسام معلولاً قريباً له بل المعلول الأول عقل محض لأن صورة لا في مادة وهو أول العقول المقارقة التي عدناها ويشبه أن يكون هو المبدأ المحرك للجسم الأقصى على سبيل التشويق . ولكن لقائل أن يقول إنه لا يتعذر أن يكون الحادث عن الأول صورة مادية لكنها يلزم عنها وجود ذاتها (فقول) إن هذا يوجب أن تكون الأشياء التي بعد هذه الصورة وهذه المادة ثلاثة في درجة المعلولات وأن يكون وجودها بتوسيط المادة فتكون المادة سبباً لوجود صور الأجسام الكثيرة في العالم وقوتها وهذا محال إذ المادة وجودها أنها قابلة فقط وليس سبباً لوجود شيء من الأشياء على غير سبيل القبول فان كان شيء من المواد ليس هكذا . فليس هو مادة إلا باشتراك الاسم فيكون إن كان الشيء المفروض ثانياً ليس على صفة المادة إلا باشتراك الاسم فالملول الأول لا يكون نسبة إليه على

أنه صورة في مادة إلا باشتراك الاسم فان كان هذا الثاني<sup>(١)</sup> من جهة توجد عنه هذه المادة ومن جهة أخرى توجد عنه صورة شيء آخر حتى لا تكون الصورة الأخرى موجودة بتوسيط المادة كانت الصورة المادية تفعل فعلاً لابداج فيه إلى المادة وكل شيء يفعل فعله من غير أن يحتاج إلى المادة فذاته أولاً غنية عن المادة فتكون الصورة المادية غنية عن المادة « وبالجملة فإن الصورة المادية وإن كانت علة للمادة في أن تخربها إلى الفعل وتتكلها فإن المادة تأثيراً في وجودها وهو تخصيصها وتعيينها وإن كان مبدأ الوجود من غير المادة كما قد علمت فتكون لا محالة كل واحدة منها علة للأخرى في شيء وليس من جهة واحدة ولو لذاك لاستحال أن يكون للصورة المادية تعلق بالمادة بوجه من الوجه وكذاك قد سلف من القول أن المادة لا يكفي في وجودها الصورة فقط بل الصورة كجزء العلة وإذا كان كذلك فليس يمكن أن تجعل الصورة من كل وجه علة للمادة مستغنية بنفسها. وبين أنه لا يجوز أن يكون المعلول الأول صورة مادية ولأن لا يكون مادة أظهر فواجب أن يكون المعلول الأول صورة غير مادية أصلاً بل عقلاً. وأنت تعلم أن هنا عقولاً ونفوساً مفارقة كثيرة فحال أن يكون وجدها مستفاداً بتوسيط ما ليس له وجود مفارق لكنك تعلم أن في جملة الموجودات عن الأول أجساماً إذ علمت أن كل جسم يمكن الوجود في حد نفسه وأنه يجب بغيره وعلمت أنه لاسبيل إلى أن تكون عن الأول بغيره واسطة فهي كائنة عنه بواسطة . وعلمت أنه لا يجوز أن تكون الواسطة واحدة مخضة . فقد علمت أن الواحد من حيث هو واحد إنما يوجد عنه واحد فالحرى أن تكون الأجسام عن المبدعات الأولى بسبب اثنين يجب أن تكون فيها ضرورة أو كثرة كيف كانت ولا يمكن في القول المفارقة شيء من الكثرة إلا على ما أقول إن المعلول بذاته

(١) قوله الثاني أي ثانية الموجودات بمبدأ المبدأ الأول فهو إنما يريد به المعلول الأول قدر \*

ممكِن الوجود وبالاول واجب الوجود (وجوب وجوده باهْنَة عقل) وهو يعقل ذاته . ويقال الاول ضرورة . فيجب أن يكون فيه من الكثرة معيق عقله لذاته ممكنة الوجود في حد نفسها وعقله وجوب وجوده من الأول المعمول بذاته وعقله الاول وليس الكثرة له عن الاول فان امكان وجوده أمر له بذاته لا بسببه الاول بل له من الأول وجوب وجوده ثم كثرة أنه يعقل الاول ويعقل ذاته كثرة لازمة لوجوب حدوثه عن الاول ونحن لا نمنع أن يكون عن شيء واحد ذات واحدة ثم يتبعها كثرة أضافية - ليست في أول وجوده وداخلة في مبدأ قوامه بل يجوز أن يكون الواحد يلزم عنه واحد ثم ذلك الواحد يلزم حكم وحال أوصفه أو معلول . ويكون ذلك أيضاً واحداً ثم يلزم عنه بمشاركة ذلك اللازم شيء فتبين من هناك كثرة كلها تلزم ذاته فيجب إذاً أن يكون مثل هذه الكثرة هي العلة لامكان وجود الكثرة مما عن المعلمات الأولى ولو لا هذه الكثرة لكان لا يمكن أن يوجد منها إلا واحدة ولا يمكن أن يوجد عنها جسم . ثم لا امكان كثرة هناك إلا على هذا الوجه فقط : وقدبان لنا فيما سلف أن المعمول المقارقة كثرة العدد فليست إذاً موجودة مما عن الأول بل يجب أن يكون أعلىها هو موجود الاول عنه . ثم يتلوه عقل وعقل ولأن تحت كل عقل فلك بمادته وصورته التي هي النفس وعقلا دونه فتحت كل عقل ثلاثة أشياء في الوجود فيجب أن يكون امكان وجوده هذه الثلاثة عن ذلك العقل الاول في الابداع لأجل التشليث المذكور فيه والأشضل يتبع الأفضل من جهات كثيرة فيكون إذاً العقل الاول يلزم عنه بما يعقل الاول وجود عقل تحته وبما يعقل ذاته وجود صورة الفلك الاقصى وكالها وهي النفس وبطبيعة امكان الوجود الحاصل له المنددرجة في تعلمه لذاته وجود جرمية الفلك الاقصى المنددرجة في جملة ذات الفلك الاقصى بنوعه وهو الأمر المشابك للقوة فيما يعقل الاول يلزم عنه عقل وبما يختص بذاته على جهة الكثرة الأولى بجزئيه أعني المادة والصورة والمادة بتوسط الصورة

أو بمشاركتها كأن إمكان الوجود يخرج إلى الفعل بالفعل الذي يمحاذى صورة الفلك<sup>(١)</sup> وكذلك الحال في عقل عقل وفلك فلك حتى ينتهي إلى العقل الفعال الذي يدبر أنفسنا وليس يجب أن يذهب هذا المعنى إلى غير النهاية حتى يكون تحت كل مفارق مفارق (فانا نقول) إنه إن لم يوجد كثرة عن العقول فبسبب المعانى التي فيها من الكثرة وتولنا هذا ليس ينعكس حتى يكون كل عقل فيه هذه الكثرة فتلزم كثرته هذه المعلولات<sup>٢</sup> ولا هذه المقول متفقة الأنواع حتى يكون متفقى معانىها متفقاً<sup>٣</sup>

### ﴿فصل في برهان آخر على إثبات العقل المفارق﴾

ولنبتدىء لبيان هذا المعنى بياناً آخر (فنقول) إن الأفلالك كثيرة فوق العدد الذى في المعلول الأول من جهة كثرته المذكورة وخصوصاً إذا فصل كل فلك إلى صورته ومادته فليس يجوز أن يكون مبدؤها واحداً هو المعلول الأول. ولا أيضاً يجوز أن يكون كل جرم متقدم منها علة للمتأخر وذلك لأن الجرم بما هو جرم لا يجوز أن يكون مبدأ جرم وبعاله قوة نفسانية لا يجوز أن يكون مبدأ جرم ذى نفس أخرى وذلك لأننا بينما ان كل نفس لكل فلك فهو كله صورته فليس جوهراً مفارقًا والا لكان عقلاً لنفساً وكان لا يحرك البتة الاعلى سبيل تشويق وكان لا يحدث فيه من حركة الجرم تغير ومن مشاركة الجرم تخيل وتوهم . وقد ساقنا النظر إلى إثبات هذه الاحوال لنفس الأفلالك كاعلمت . وإذا كان الأمر على هذا فلا يجوز أن تكون نفس الأفلالك تصدر عنها أفعال في أجسام أخرى غير أجسامها إلا بوساطة أجسامها فإن صور الأجسام وكالاته على صنفين - أما صور قوامها بمواد تلك الأجسام فكما أن قوامها بمواد تلك الأجسام فكذلك ما يصدر عن قوامها يصدر بوساطة مواد تلك الأجسام - وهذا السبب فإن

(١) لأن إمكان المعلول الأول لم يسبق وجوده فلا يمكن أن يخرج إلى الفعل بالفعل الذي هو وجوده - هكذا وجد بهامش الأصل

النار لا تسخن حرارتها أى شئ اتفق بل ما كان ملائياً لجرمها أو من جسمها بحال  
والشمس لا تضيء كل شئ بل ما كان مماثلاً لجرمها \* وأما صور قوامها بذاتها  
لا يعاد الاجسام كالانفس . ثم كل نفس فانما جعلت خاصة بجسم بسبب ان  
فعلها بذلك الجسم وفيه ولو كانت مفارقة الذات والفعل جميعاً لذلك الجسم لكان  
نفس كل شئ لانفس ذلك الجسم فقط \* فقد كان على الوجه كلاماً ان القوى  
السمائية المتعلقة بأجسامها لا تفعل الا بوساطة جسمها او محال ان تفعل بوساطة الجسم  
نفساً لأن الجسم لا يكون متوسطاً بين نفس ونفس . فان كانت تفعل نفساً بغير  
توسيط الجسم فلها افراد قوام من دون الجسم واختصاص بفعل مفارق لذاتها  
ولذات الجسم وهذا غير الامر الذي نحن في ذكره وان لم تفعل نفساً لم تفعل جرماً  
ساواياً لأن النفس متقدمة على الجسم في المرتبة والشكل فان وضع لكل فلك  
شيء يصدر عنه في فلكه شيء وأنثر من غير أن يستغرق ذاته في شغل ذلك الجسم  
وبه ولكن ذاته مبادلة في القوام . وفي الفعل لذلك الجسم فنحن لا نتعجب هنا .  
وهذا هو الذي نسميه العقل المجرد ونجمل صدور ما بعده عنه ولكن هذا غير  
المنفصل عن الجسم وغير المشارك اليه والصائر صورة خاصة به . والكتائب على  
الجهة التي حدثنا عنها حين أثبتنا هذه النفس فقد كان واضح ان للأفلاك مبادىء  
غير جرمانية وغير صور الاجسام وان كل فلك يختص بمبدأ منها والجميع يشترك  
في مبدأ واحد \*

#### ﴿فصل في طريق ثالث للبرهنة على العقول المفارقة﴾

وما لا شك فيه ان هنا عقولاً بسيطة مفارقة وتحدث مع حدوث أبدان الناس  
ولا تفسد بل تبقى . وقد بين ذلك في العلوم الطبيعية واiste صادرة عن العلامة  
الأولى لاتها كثيرة مع وحدة النوع ولاتها حادثة ليست بملولات قريبة لهذا  
المعنى . وهو ان الكثرة في عدد المعلولات القريبة محال فهى إذا معلولات الاول  
بتتوسيط ولا يجوز ان تكون العمل الفاعلية المتوسطة بين الاول وبينها دونها في

المرتبة فلا تكون عقولاً بسيطة ومفارقة فإن العلل المعلية للوجود أَكْل وجوداً  
وأما القابلة للوجود فقد تكون أَخْس وجوداً فيجب اذاً أن يكون المعلول الأول  
عقل واحداً بالذات ولا يجوز أيضاً أن يكون عنه كثرة متفقة النوع وذلك لأن  
المعنى المتكررة التي فيه وبها يمكن وجود الكثرة عنه إن كانت مختلفة الحقائق  
كان ما يتضمنه كل واحد منها شيئاً غير ما يتضمنه الآخر في النوع فلم يلزم كل  
واحد منها ما يلزم الآخر بل طبيعة أخرى وإن كانت متفقة الحقائق فيما إذا تختلف  
وتكررت ولا اقسام بعدها هناك – فإذاً المعلول الأول لا يجوز عنه وجوب كثرة  
الاختلاف النوع فليست هذه الانفس الأرضية أيضاً كائنة عن المعلول الأول  
بلا توسط علة أخرى موجودة وكذلك عن كل معلول أول عال حتى ينتهي إلى  
معلول يكون عنه كون الاسطعسات القابلة للكون والفساد المتكررة بالعدد والنوع  
معاً فيكون تكرر القابل سبباً لتكرر فعل مبدأ واحد بالذات وهذا بعد استئنام  
وجود السماويات كلها فيلزم دائمًاً عقل بعد عقل حتى تتكون كمة القمر . ثم  
ت تكون الاسطعسات وتهياً لقبول تأثير واحد بال النوع كثير بالعدد من العقل  
الآخر فإنه إذا لم يكن السبب في الفاعل وجب أن يكون في القابل ضرورة .  
فإذاً يجب أن يحدث عن كل عقل عقل تحته . ويقف بحيث يمكن أن تحدثه  
الجواهر العقلية منقسمة متكررة بالعدد لتكرر الأسباب وهناك تنتهي \* فقد  
بان واتضح أن كل عقل هو أعلى في المرتبة فإنه لم يعنى فيه وهو أنه بما يعقل الأول  
يجب عنه وجود عقل آخر دونه وبما يعقل ذاته يجب عنه فلك بنفسه وجرمه  
وجرم الفلك كائن عنه ومستيق بتوسط النفس الفلكلية فإن كل صورة فيها علة  
لأن تكون مادتها بالفعل لأن المادة بنفسها لا قوام لها \*

﴿ فصل في حال تكون الاسطعسات عن العلل الأول ﴾

فإذا استوفت الكرات السماوية عددها لزم بعدها وجود الاسطعسات وذلك  
لأن الأجسام الاسطعسية كائنة فاسدة فيجب أن تكون مباديمها القريبة أشياء

تقبل نوعاً من التغير والحركة وان لا يكون ما هو عقل مغض وحده سبباً لوجودها وهذا يجب أن يتحقق من الأصول التي أكثرتنا التكرار فيها وفرغنا من تقريرها وهذه الاستعارات مادة تشير فيها وصور مختلف بها فيجب أن يكون اختلاف صورها مما يعين فيه اختلاف في أحوال الأفلاك وأن يكون اتفاق مادتها مما يعين فيه اتفاق في أحوال الأفلاك . والأفلاك تتفق في طبيعة اقتضاء الحركة المستديرة فيجب أن يكون مقتضى تلك الطبيعة يعين في وجود المادة ويكون مختلف في مبدأ تهيئة المادة للصور المختلفة لكن الأمور الكثيرة المشتركة في النوع والجنس لا تكون وحدتها بلا مشاركة من واحد معين على لذات هي في نفسها متفقة واحدة وإنما يقيمهما غيرها فلا يوجد إذاً هذا الواحد عنها الا بارتباط بواحد يردها إلى أمر واحد . فيجب أن تكون العقول المفارقة بل آخرها الذي يليها هو الذي ينبع عنده بمشاركة الحركات السماوية شيء فيه رسم صور العالم الأسفل من جهة الانفعال كما ان في ذلك المقل أو المعقول رسم الصور على جهة التفعيل ثم تفيض منه الصور فيها بالخصوص لابنفراد ذاته فان الواحد في الواحد يفعل كما علمت واحداً بل بمشاركة الاجسام السماوية . فيكون إذا خصص هذا الشيء تأثير من التأثيرات السماوية بلا واسطة جسم عنصر أو بواسطته فيجعله على استعداد خاص بعد العام الذي كان في جوهره فاض عن هنا المفارق صورة خاصة وارتسمت في تلك المادة . وأنت تعلم أن الواحد لا يختص الواحد من حيث كل واحد منها واحد بأمر دون أمر يكون له بل يحتاج إلى أن يكون هناك مخصصات مختلفة ومخصصات المادة معدات والمعد هو الذي يحدث منه في المستعد أمر ما يصير مناسبته بذلك الامر لشيء بعينه أولى من مناسبته لشيء آخر ويكون هذا الاعداد برجحاً لوجود ما هو أولى فيه من الاولى الواهبة للصور ولو كانت المادة على التهيئة الأول لتشابه نسبتها إلى الضدين فلترجع أحد هما - اللهم الاجمال مختلف به المؤثرات فيه وذلك الاختلاف أيضاً منسوب إلى جميع المواد نسبة

واحدة فلا يجوز أن يختص بموجبه مادة دون مادة إلا لأمر أيضاً يكون في تلك المادة وليس إلا الاستعداد الكامل وليس الاستعداد إلا مناسبة كاملة لشيء بعينه هو المستعد له وهذا مثل أن الماء إذا أفرط تسخينه فاجتمعت السخونة الغريبة والصورة المائية وهي بعيدة المناسبة لصورة المائية وشديدة المناسبة لصورة الناريه فإذا أفرط ذلك واحتسبت المناسبة اشتغل الاستعداد فصار من حق الصور الناريه أن تفريض ومن حق هذه أن تبطل ولأن المادة ليست تبقى بلا صورة فليس قوامها عما تنسب إليه من المبدأ الأول وحده بل عنه وعن الصورة ولأن الصورة التي تقيم هذه المادة الآن قد كانت المادة قائمة دونها فليس قوامها عن الصورة وحدها بل بها وبالمبادىء الباقيه بواسطتها أو لواسعه أخرى منها فلو كانت عن المبادىء الأول وحدها لاستغفت عن الصورة . ولو كانت عن الصورة وحدها لما سبقت الصورة بل كما ان المنافق فيه من الحركة المستديرة هناك يلزم طبيعة تقييمها الطبيعى الخاصية بذلك فكذلك المادة هنا يقييمها مع الطبيعة المشتركة ما يكون عن الطبيعى الخاصية وهى الصورة وكما ان الحركة أحسن الاحوال هناك فكذلك المادة أحسن الذوات هنا وكما ان الحركة هناك تابعه طبيعة ما بالقوة فكذلك المادة هنا موافقة لما بالقوة . وكما ان الطبيعى الخاصية المشتركة هناك مبادىء أو معينات للطبيعة الخاصة والمشتركة هنا فكذلك ما يلزم الطبيعى الخاصية والمشتركة هناك من النسب المختلفة المتبدلة الواقعه فيها بسبب الحركة مبدأ لتغير الاحوال وتبدلها هنا كذلك امتزاج نسبها هناك سبب لامتزاج هذه العناصر أو معين وللأجسام السماويات تأثير في أجسام هذا العالم بالكيفيات التي تخصها وتسري منها إلى هذا العالم . ولا نفسها تأثير أيضاً في نفس هذا العالم . وبهذه المعانى نعلم أن الطبيعة التي هي مدبرة لهذه الأجسام كالكتل والصور حادثة عن النفس الفاشية في الفلك أو يعونتها . وقال قوم من المتنسبين إلى العلم إن الفلك (لأنه مستدر) يجب أن يستدر على شيء ثابت في حشود فيلزم مما كتبه التسخين

حتى يستحيل ناراً . وما يبعد عنه يبقى ساكناً فيصير إلى البرد والتكتف حتى  
يচير أرضاً وما يلي النار يكون حاراً ولكن أقل حرّاً من النار وما يلي الأرض  
يكون كثيفاً ولكن أقل تكتفاً من الأرض وقلة الحرارة تكشف بوجبان  
الترطيب فإن اليسوة إما عن الحرّ وإما عن البرد لكن الرطب الذي يلي الأرض  
هو بارد والذى يلي النار هو أحمر - فهذا سبب تكوين العناصر وما قد قالوا  
ليس مما يمكن أن يصح بالكلام القياسي ولا هو بسيديع عند التفصيـش ويشبهـان  
يكون الامر على قانون آخر وإن تكون هذه المادة التي تحدث بالشركة تفيض  
إليها من الأجرام السماوية إما عن أربعة أجرام وإما عن عدة منحصرة في أربع  
جـلـ عن كل واحد منها ما يـهـىـهـ لـصـورـةـ جـسـمـ بـسيـطـ فـاـذـاـ استـعـدـ فالـصـورـةـ منـ  
واهـبـ الصـورـ أوـ يـكـوـنـ ذـلـكـ كـاهـ يـفـيـضـ عـنـ جـرـمـ وـاـحـدـ وـاـنـ يـكـوـنـ هـنـاكـ سـبـبـ  
يـوـجـبـ اـنـقـسـاماـ مـنـ اـلـاسـبـابـ اـلـخـفـيـةـ عـلـيـنـاـ فـاـنـكـ إـنـ أـرـدـتـ أـنـ تـعـرـفـ ضـعـفـ مـاـقـالـواـ  
فـتـأـمـلـ اـنـهـمـ يـوـجـبـونـ أـنـ يـكـوـنـ الـوـجـوـدـ أـوـلـاـ جـسـمـ وـلـيـسـ لـهـ فـيـ نـفـسـ اـحـدـيـ الصـورـ  
الـمـوـهـةـ غـيـرـ الصـورـ الـجـسـمـيـةـ - وـ إـنـاـ تـكـتـسـبـ سـائـرـ الصـورـ بـالـحـرـكـةـ وـالـسـكـونـ ثـانـيـاـ  
وـبـيـنـاـ نـحنـ اـسـتـحـالـةـ هـذـاـ وـبـيـنـاـ اـنـ جـسـمـ لـاـ يـسـتـكـلـ لـهـ وـجـودـ لـجـرـدـ الصـورـةـ  
الـجـسـمـيـةـ مـاـلـ تـقـرـنـ بـهـ صـورـةـ أـخـرـىـ وـلـيـسـ صـورـةـ المـقـيمـةـ لـلـهـيـوـلـيـ الـأـبعـادـ فـقـطـ  
فـاـنـ الـأـبعـادـ تـتـبـعـ فـيـ وـجـودـهـ صـورـاـ أـخـرـىـ تـسـبـقـ الـأـبعـادـ إـلـىـ الـهـيـوـلـيـ - وـاـنـ  
شـتـتـ فـنـأـمـلـ حـالـ التـخـاـلـلـ مـنـ الـحـرـارـةـ وـالـتـكـافـفـ مـنـ الـبـرـودـةـ بـلـ جـسـمـ لـاـ يـصـيرـ  
جـسـماـ حـقـيـقـيـةـ يـتـبـعـ بـحـيـثـ غـيـرـهـ فـيـ الـحـرـكـةـ الـأـ وـقـدـ تـمـتـ طـبـيـعـتـهـ لـكـنـ يـجـبـ  
أـنـ يـكـوـنـ إـذـاـ تـمـتـ طـبـيـعـتـهـ يـسـتـحـفـظـ بـأـصـلـ الـمـوـاـضـعـ لـاستـحـفـاظـهـ فـاـنـ الـحـارـ يـسـتـحـفـظـ  
حـيـثـ الـحـرـكـةـ وـالـبـارـدـ يـسـتـحـفـظـ حـيـثـ السـكـونـ . ثـمـ لـاـ يـفـكـرـونـ أـنـهـ لـوـجـبـ لـبعـضـ  
تـلـكـ الـمـادـةـ اـنـ هـبـطـ إـلـىـ الـمـركـزـ فـعـرـضـ لـهـ الـبـرـدـ . وـ بـعـضـهـ اـنـ جـاـوـرـ الـفـوـقـ . أـمـاـ  
الـآنـ فـاـنـ السـبـبـ فـيـ ذـلـكـ مـعـلـومـ . أـمـاـفـ الـكـلـيـاتـ فـاـنـ خـلـفـهـ وـالـثـقـلـ \* وـأـمـاـفـ جـزـئـيـ  
عـنـصـرـ وـاحـدـ فـلـانـهـ قـدـ صـحـ اـنـ أـجـزـاءـ الـعـنـاصـرـ كـائـنـهـ وـاـنـهـ إـذـاـ تـكـوـنـ جـزـءـ مـنـهـ فـ

موضع ضرورة لزم ان يكون سطح منه إلى الفوق إذا تمدح إلى فوق كان ذلك السطح أولى بالفوقية من السطح الآخر - واما في أول تكونه فانما يصير سطح منه إلى فوق سطحاً إلى أسفل لانه لا محالة قد استحال بحركة ما وان الحركة أوجبت له ضرورة وضماً . والأشبه عندى ما قد ذهبنا اليه وأظن ان الذى قال ذلك في تكون الاسطعسات إنما رام تقريراً للأمر عند بعض من كاتبه من العاميين فجزم عليه القول من تأخر عنه على ان كاتب ذلك الكلام شديد التذبذب والاضطراب \*

﴿ فصل في العناية وبيان دخول الشر في القضاة الالهى ﴾

وخليق بنا إذ بلغنا هذا الموضع أن نتحقق القول في العناية ولاشك أنه قد اتضح لك فيما سلف منا بيانه أن العمل العالى لا يجوز أن تعمل ما تعمل من العناية لأجلنا . أو تكون بالجملة بهما شئ . ويدعوها داع ويعرض عليها ايشار ولا لك سبيل إلى أن تذكر الآثار العجيبة في تكون العالم وأجزاء السمايات وأجزاء النبات والحيوان مما لا يصدر اتفاقاً بل يقتضى تدبرآً ما فيجب أن تعلم أن العناية هي كون الاول عالماً لذاته بما عليه الوجود من نظام الخير وعمله لذاته للخير والكلام بحسب الامكان وراضياً به على النحو المذكور فيعقل نظام الخير على الوجه الأبلغ في الامكان فيفيض عنه ما يعقله نظاماً ما وخيراً على الوجه الأبلغ الذي يعقله فيضاناً على أتم تأدبة إلى النظام بحسب الامكان - فهذا هو معنى العناية - واعلم أن الشر على وجوه فقال شر لتنقص الذى هو مثل الجهل والضعف والتشويه في الخلقة . ويقال شر لما هو مثل الالم والغم الذى يكون هناك إدراكاً ما لسبب لا فقد شئ فقط فان السبب المنافي للخير المانع للخير والوجب لعدمه ربما كان لا يدركه المفروض كالسحاب إذا ظلل فنع شر وق الشمس عن الحاج إلى أن يستكمل بالشمس فان كان هذا الحاج دراكاً ادرك أنه غير منتفع ولم يدرك ذلك من حيث أن السحاب قد حال بل من حيث هو مبصر وليس هو من

حيث هو بصر متاذباً بذلك متضرراً أو منتفضاً بل من حيث هو شيء آخر :  
وربما كان موصلاً يدركه مدرك عدم السلامة كمن يتألم بفقدان اتصال عضو  
بحرارة ممزة فإنه من حيث يدرك فقدان الاتصال بقوة في نفس ذلك العضو يدرك  
المؤذى الحار أيضاً . فيكون قد اجتمع هناك ادراكاً على ادراك على نحو ما سلف  
من ادراكنا الامور العدمية . وادراك على نحو ما سلف من ادراكنا كـالأشياء  
الوجودية : وهذا المدرك الوجودي ليس شرآً في نفسه بل شرآً بالقياس إلى هذا  
الشيء . وأما عدم كـاله وسلامته فليس شرآً بالقياس إليه فقط حتى يكون له وجود  
ليس هو به شرآً إذ ليس نفس وجوده شرآً فيه وعلى نحو كونه شرآً فإن المعنى  
لا يجوز أن يكون إلا في العين ومن حيث هو في العين لا يجوز أن يكون إلا شرآً  
وليس له جهة أخرى يمكن بها غير شرآً وأما الحرارة مثلاً إذا صارت شرآً إلى  
المتألم بها فلها جهة أخرى تكون بها غير شرآً والشر بالذات هو العدم ولا كل عدم  
بل عدم مقتضى طباع الشيء من الكلات الثابتة لنوعه وطبيعته . والشر  
بالعرض هو المعـدم أو المـابـس للـكـمال عنـ مـسـتـحـقـه ولا خـبـرـ عنـ عـدـمـ مـطلـقـ إلاـ  
عنـ لـفـظـهـ فـلـيـسـ هوـ بشـيـ حـاـصـلـ . وـلوـ كـانـ لـهـ حـصـولـ مـاـ لـكـانـ الشـرـ العـامـ فـكـلـ  
شـيـ وـجـودـهـ عـلـيـ كـانـ الـأـقـصـيـ وـلـيـسـ فـيـهـ مـاـ بـالـقـوـةـ فـلـاـ يـلـحـقـهـ شـرـ وـإـنـاـ يـلـحـقـ الشـرـ  
ماـ فـيـ طـبـاعـهـ مـاـ بـالـقـوـةـ وـذـكـ لـأـجـلـ المـادـةـ وـالـشـرـ يـلـحـقـ المـادـةـ إـمـاـ مـنـ أـوـلـ يـعـرضـ  
هـأـوـ لـأـمـ طـارـيـ بـعـدـهـ . فـأـمـ الـأـمـ الـذـيـ فـيـ نـفـسـ قـدـ عـرـضـ لـلـمـادـةـ أـوـلـاـ فـانـ  
يـكـونـ قـدـ عـرـضـ لـلـمـادـةـ مـاـ فـيـ أـوـلـ وـجـودـهـ بـعـضـ أـسـبـابـ الشـرـ الـخـارـجـةـ فـتـمـكـنـ مـنـهـاـ  
هـيـثـةـ مـنـ الـهـيـثـاتـ فـنـكـ الـهـيـثـةـ تـمـانـعـ اـسـتـمـداـدـاـهـ اـلـخـاصـ لـلـكـالـ الـذـيـ مـنـيـتـ بـشـرـ  
يـواـزـيـهـ . مـثـلـ الـمـادـةـ الـقـيـ تـنـكـونـ مـنـهـ اـنـسـانـ اوـ فـرسـ إـذـ عـرـضـ هـاـ مـنـ اـسـبـابـ  
الـطـارـئـةـ مـاـ جـعـلـهـ أـرـدـيـ مـزـاجـاـ وـأـعـصـيـ جـوـهـرـاـ فـلـمـ تـقـبـلـ التـخـطـيـطـ وـالتـشكـيلـ  
وـالتـقوـيمـ فـتـشوـهـتـ اـنـتـلـقـةـ . وـلـمـ يـوـجـدـ الـحـتـاجـ إـلـيـهـ مـنـ كـالـ المـزـاجـ وـالـبـيـةـ لـأـنـ  
الـفـاعـلـ حـرـمـ بـلـ لـأـنـ الـنـفـعـ لـمـ يـقـبـلـ وـأـمـ الـأـمـ الطـارـيـ مـنـ خـارـجـ فـأـحـدـ شـيـثـينـ

إما مانع وحائل ومبعد للكلال - وإما مضاد واصل محقق للكلال . مثال الأول  
وقوع سحب كثيرة وزراها وأظلال جبال شاهقة تمنع تأثير الشمس في التار على  
الكلال • ومثال الثاني جبس البرد للنبات المصيب لـ الكلال في وقته حتى يفسد  
الاستعداد الخاص وما يتبعه • وجميع سبب الشر إنما يوجد فيما تحت فلك القمر  
وجلة ما تحت القمر طفيف بالقياس إلى سار الوجود كما علمت . ثم أن الشر إنما  
يصيب أشخاصاً وفي أوقات والأنواع محفوظة وليس الشر الحقيق يعم أكثر  
الأشخاص إلا نوعاً من الشر . واعلم أن الشر الذي هو بمعنى العدم إنما أن يكون  
شرآ بحسب أمر واجب أو نافع قرير من الواجب - وإما أن لا يكون شرآ بحسب  
ذلك بل شرآ بحسب الأمر الذي هو ممكن في الأقل . ولو وجد كان على سبيل  
ما هو فضل من الكلالات التي بعد الكلالات الثانية ولا يقتضى له من طباع  
الممكن الذي هو فيه . وهذا القسم غير الذي نحن فيه وهو الذي استثنينا هذا  
وليس هو شرآ بحسب النوع بل بحسب اعتبار زائد على واجب النوع كالجمل  
بالفلسفة أو الهندسة أو غير ذلك فإن ذلك ليس شرآ من جهة ما نحن نأس بل  
هو شر بحسب كمال الأصلح في أن يعم وستعرفه . وإنما يكون بالحقيقة شرآ إذا  
اقتضاه شخص إنسان أو شخص نفس وإنما يقتضيه الشخص لأن أنه إنسان  
أو نفس بل لأنه قد ثبت عنده حسن ذلك واشتاق إليه واستعد لذلك الاستعداد  
كما سشرح لك بعد - وأما قبل ذلك فليس مما ينبع إلهي مقتضى طبيعة النوع  
ابتعاته إلى الكلالات الثانية التي تتوال الكلالات الأولى فإذا لم يكن كان عدماً في  
أمر مقتضى في الطباع فالشر في أشخاص الموجودات قليل ومع ذلك فإن وجود  
ذلك الشر في الأشياء ضرورة تابعة للحاجة إلى الخير فإن هذه العناصر لوم تكن  
بحيث تتضاد وتتفعل عن الغالب لم يمكن أن تكون عنها هذه الأنواع الشريرة  
ولو لم يكن النار منها بح حيث إذا تأدى بها المصادمات الواقعية في مجرى الكل على  
الضرورة إلى ملاقة رداء رجل شريف وجبر إحرقه لم تكن النار منتفعاً بها

النفع العام . فوجب ضرورة أن يكون الخير الممكن في هذه الأشياء إنما يكون خيراً بعد أن يمكن وقوع مثل هذا الشر عنه ومهما ، إلا فضله الخير لا يوجب أن يترك الخير الغالب لشر يندر فيكون تركه شرًا من ذلك الشر لأن عدم ما يمكن في طباع المادة وجوده إذا كان عدمين شر من عدم واحد . وهذا ما يؤثر العاقل الاحتراق بالثار بشرط أن يسلم منها حيًّا على الموت بلا ألم فلور ترك هذا القبيل من الخير لكن يكون ذلك شرًا فوق هذا الشر الكائن بإيجاده وكان في مقتضى الفعل المحيط بكيفية وجوب الترتيب في نظام الخير أن يعقل استحقاق مثل هذا النفع من الأشياء وجودًا بجواز ما يقع معه من الشر ضرورة فوجب أن يفيض وجوده فان قال قائل وقد كان جائزًا أن يوجد المبر الأول خيراً محضاً مبراً عن الشر فيقال لهذا لم يكن جائزًا في مثل هذا النفع من الوجود . وإن كان جائزًا في الوجود المطلق على أنه إن كان ضرب من الوجود المطلق مبراً فليس هذا الضرب وذلك مما قد فاض عن المبر الأول ووُجد في الأمور العقلية والنفسية والسمائية واتي هذا النفع في الامكان ولم يكن ترك إيجاده لأجل ما قد يخالطه من الشر الذي إذا لم يكن مبدؤه موجودًا أهلاً وترك لثلا يكون هذا الشر كان ذلك شرًا من أن يكون هو فكونه خير الشرين ولنkan أيضًا يجب أن لا توجد الأسباب الجزئية التي هي نيل هذه الأسباب التي تؤدي إلى الشر بالعرض فان وجود تلك مستتبع وجود هذه فكان فيه أعظم خلل في نظام الخير الكلى بل وإن لم تلتفت إلى ذلك وصيَّرنا التفاتنا إلى ما ينقسم إليه الامكان في الوجود إلى أصناف الموجودات المختلفة في أحواها فكان الوجود المبرًا من الشر قد حصل وبقي نفع من الوجود إنما يكون على هذه السبيل ولا كونه أعظم شرًا من كونه فواجب أن يفيض وجوده من حيث يفيض عنه الوجود الذي هو أصوب على النفع الذي قيل بل نقول من رأس إن الشر يقال على وجوه يقال شر للأفعال المنسومة ويقال شر لمبادئها من الأخلاق ويقال شر

للام والغوم وما يشبهها ويقال شر لنقصان كل شيء عن كماله وقد انه ما من شأنه أن يكون له كأن الآلام والغوم وإن كانت معانها وجودية ليست اعداماً فانها تتبع الاعدام والنقصان والشر الذي هو في الافعال أيضاً إنما هو بالقياس إلى من يفقد كماله بوصول ذلك إليه مثل الظلم أو بالقياس إلى ما يفقد من كمال بحسب في السياسة المدنية كالزنا وكذلك الأخلاق إنما هي شرور بسبب صدور هذه عنها وهي مقارنة لاعدام النفس كالات يجب أن يكون لها ولا نجد شيئاً مما يقال له شر بالافعال إلا وهو كمال بنسبة الفاعل إليه وإنما هو شر بالقياس إلى السبب القابل له أو بالقياس إلى فاعل آخر ينبع عن فعله في تلك المادة التي أولى بها من هذا الفعل والظلم يصدر مثلاً عن قوة طلابة الغلبة وهي الغضبية والغلبة هي كمالها ولذلك خلقت من حيث هي غضبية أعني خلقت لتكون متوجة إلى نحو الغلبة تطلبها وتفرح بها فهذا الفعل بالقياس إليها خير لها وإن ضعفت عنه فهو بالقياس إليها شر لها إنما هي شر للمظلوم أو للنفس النطفية التي كمالها كسر هذه القوة والاستيلاء عليها فان عجزت عنه كان شرآ لها - وكذلك السبب الفاعل للام والأحزان كالنار إذا أحرقت فان الاحتراق كمال النار لكنه شر بالقياس إلى من سلب سلامته بذلك فقدانه ما فقد - وأما الشر الذي سببه النقصان وقصور يقع في الجبلة ليس لأن فاعلاً فعله بل لأن الفاعل لم يفعله فليس ذلك بالحقيقة خيراً بالقياس إلى شيء: فاما الشر وراثي تتصل بأشياء هي خيرات فانما هي من سببين سبب من جهة المادة فانها قابلة للصورة والعدم وسبب من الفاعل فانه لما وجب أن تكون عنه الماديات وكان مستحيلاً أن تكون للمادة وجود الوجود الذي يعني غناء المادة ويفعل فعل المادة إلا وأن يكون قابلاً للصورة والعدم وكان مستحيلاً أن لا يكون قابلاً للتناسبات . وكان مستحيلاً أن تكون للقوى الفعلة أفعال مضادة لأفعال أخرى قد حصل وجودها وهي لا تفعل فعلها فانه من المستحيل أن يخلق ما يراد منه الغرض المقصود بالنار وهي لا تحرق : ثم كأن الكل إنما يتم

جَانِ يَكُونُ فِيهِ مَسْخُنْ وَأَنْ يَكُونُ فِيهِ مَتْسْخُنْ لَمْ يَكُنْ بَدَّ مِنْ أَنْ يَكُونُ الْفَرْضُ  
اللَّافِعُ فِي وُجُودِ هَذِينَ يَسْتَبِعُ آفَاتَ تَعْرُضٍ مِنَ الْاَحْرَاقِ وَالْاَحْتِرَاقِ كَمْثُلِ  
اِحْرَاقِ النَّارِ عَضُوٌ إِنْسَانٌ فَاسِكٌ لَكِنَ الْأَمْرُ الْأَكْثَرُى هُوَ حُصُولُ الْخَيْرِ  
الْمَقْصُودُ فِي الطَّبِيعَةِ وَالْأَمْرُ الدَّائِمُ أَيْضًا • أَمَا الْأَكْثَرُى فَإِنَّ أَكْثَرَ أَشْخَاصِ  
الْأَنْوَاعِ فِي كَنْفِ السَّلَامَةِ مِنَ الْاَحْتِرَاقِ . وَأَمَّا الدَّائِمُ فَلَأْنَ أَنْوَاعًا كَثِيرَةً  
لَا تَسْتَحْفَظُ عَلَى الدَّوَامِ إِلَّا بِوُجُودِ مِثْلِ النَّارِ عَلَى أَنْ تَكُونُ مُحْرَقةً . وَفِي الْأَقْلَى  
مَا يَصْدِرُ عَنِ النَّيْرَانِ مِنَ الْآفَاتِ الَّتِي تَصْدِرُ عَنْهَا وَكَذَلِكَ فِي سَائرِ الْأَسْبَابِ  
الْمُشَابِهَةِ لَذَلِكَ فَمَا كَانَ يَحْسَنُ أَنْ تَرْكُ الْمَنْافِعُ الْأَكْثَرِيَّةِ وَالْدَّائِمَةِ لِأَغْرَاضِ شَرِيَّةِ  
أَقْلِيَّةٍ فَأَرِيدُتُ الْخَيْرَاتِ الْكَائِنَةَ عَنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ إِرَادَةً أُولَيَّةً عَلَى الْوِجْهِ الَّذِي  
يَصْلُحُ أَنْ يَقُولَ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَرِيدُ الْأَشْيَاءَ وَيَرِيدُ الشَّرَّ أَيْضًا عَلَى الْوِجْهِ الَّذِي  
يَعْرُضُ إِذَا عُلِمَ أَنَّهُ يَكُونُ ضَرُورَةً فَلَمْ يَعْبُأْ بِهِ فَالْخَيْرُ مُقْتَضَى بِالذَّاتِ وَالْشَّرُّ مُقْتَضَى  
بِالْعَرْضِ . وَكُلُّ بَقْدَرٍ وَكَذَلِكَ فَإِنَّ الْمَادَةَ قَدْ عَلِمَ مِنْ أَمْرِهَا أَنَّهَا تَعْجِزُ عَنِ أَمْوَارِ  
وَتَقْصُرُ عَنْهَا الْكَلَالَاتِ فِي أَمْوَارِ لَكَنْهَا يَتَمَّ لَهَا مَا لِاَنْسَبَ لَهُ كَثِيرٌ إِلَى مَا يَقْصُرُ  
عَنْهَا . فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلِيُسَمِّنَ الْحَكْمَةُ الْاَلَهِيَّةُ أَنْ تَرْكُ الْخَيْرَاتِ النَّابِتَةِ  
الْدَّائِمَةِ وَالْأَكْثَرِيَّةِ لِأَجْلِ شَرُورِ فِي أَمْوَارِ شَخْصِيَّةِ غَيْرِ دَائِمَةٍ بَلْ تَقُولُ إِنَّ  
الْأَمْرَ فِي الْوَهْمِ إِمَّا أَمْرٌ إِذَا تَوَهَّمَتْ مُوْجَدَةً وَجُودُهَا يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ إِلَّا شَرًّا  
عَلَى الْاَطْلَاقِ . وَإِمَّا أَمْرٌ وَجُودُهَا أَنْ يَكُونَ خَيْرًا وَيَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ شَرًّا  
بِوَفَاقَةِ - وَإِمَّا أَمْرٌ تَغْلِبُ فِيهَا الْخَيْرِيَّةُ إِذَا وَجَدَتْ وَجُودُهَا وَلَا يَمْكُنُ غَيْرُ  
ذَلِكَ بِطَبَاعِهَا . وَإِمَّا أَمْرٌ تَغْلِبُ فِيهَا الشَّرِيَّةُ . وَإِمَّا أَمْرٌ مُتَسَاوِيَّةُ الْحَالَيْنِ .  
فَأَمَّا مَا لَا شَرُّ فِيهِ فَقَدْ وُجِدَ فِي الْطَّبَاعِ - وَأَمَّا مَا كَانَ شَرُّ أَوْ الْفَالِبُ فِيهِ أَوْ الْمَساوِيِّ  
أَيْضًا فَلَمْ يُوجَدْ . وَأَمَّا الَّذِي الْفَالِبُ فِي وَجُودِهِ الْخَيْرُ فَالْأُخْرَى بِهِ أَنْ يُوجَدْ إِذَا كَانَ  
الْأُغْلَبُ فِيهِ أَنَّهُ خَيْرٌ . فَإِنْ قِيلَ فَلَمْ يَمْتَنِعْ الشَّرِيَّةُ عَنِ أَصْلَاحِهِ كَانَ يَكُونُ كَلِهِ  
خَيْرًا • فَيَقُولُ فَهِيَنَّدَلِمْ تَكَنْ هِيَ إِذْ قَلَنَا إِنْ وَجُودُهَا الْوِجْدُ الَّذِي يَسْتَحِيلُ

أن يكون بحث لا يعرض عنها شر فإذا صيرت بحث لا يعرض عنها شر فلا يكون وجودها الوجود الذي لها بل يكون وجود أشياء أخرى وجدت وهي غيرها وهي حاصلة أعني ما خلق بحث لا يلزم شر • ومثال هذا أن النار إذا كان وجودها أن تكون محرقة وكان وجود المحرق هو أنه إذا مس ثوب الفقير أحقره إذ كان وجود ثوب الفقير أنه قابل للاحتراق . وكان وجود كل واحد منها أن ت تعرض له حركات شتى وكان وجود الحركات الشتى في الأشياء على هذه الصفة وجوداً يعرض له الالتفاء وكان وجود الالتفاء من الفاعل والمنفعل بالطبع وجوداً يلزم الفعل والانفعال فإن لم تكن الثنائي لم تكن الأولي فالكل إنما رتب فيهما القوى الفعالة والمنفعلة المعاوية والأرضية الطبيعية والنفسانية بحث يؤدي إلى النظام الكلى مع استحالة أن تكون هي على ماهي عليه ولا تؤدى إلى شرور فيلزم من أحوال العالم بعضها بالقياس إلى بعض أن تحدث في نفس صورة اعتقاد روى أو كفر أو شر آخر في نفس أو بدن بحث لوم يكن كذلك لم يكن النظام الكلى يثبت فلم يعبأ ولم يلتفت إلى اللوازم الفاسدة التي تعرض بالضرورة (وقيل) خلقت هؤلاء للنار ولا أبالي وخلقت هؤلاء للجنة ولا أبالي وقيل كل ميسر لما خلق له (فإن قال قائل) ليس الشر شيئاً نادراً أو أقلياً بل هو أكثرى فليس كذلك بل الشر كثير وليس بأكثرى . وفرق بين الكثير والأكثرى فإن هنا أموراً كثيرة هي كثيرة وليس أكثريه كالأمراض فإنها كثيرة وليس أكثريه . فإذا تأملت هذا الصنف الذي نحن في ذكره من الشر وجدته أقل من الخير الذي يقابلها ويوجد في مادته فضلاً عنه بالقياس إلى انحرافات الأخرى الأبدية • نعم الشرور التي هي نقصانات الكمالات الثانية فهي أكثريه لكنها ليست من الشرور التي كلامنا فيها . وهذه الشرور مثل الجهل بالمندسة ومثل فوت المجال الرائع وغير ذلك مما لا يصرف الكمالات الأولى ولا في الكمالات التي تليها فيما يظهر منفعتها وهذه الشرور ليست

بفعل فاعل بل لأن لا يفعل الفاعل لأجل أن القابل ليس مستعداً أو ليس يتحرك إلى القبول وهذه الشرور هي إعدام خيرات من باب الفضل والزيادة في المادة •

﴿فصل في معاد الأ نفس الإنسانية﴾

وبحري أن نتحقق هنا أحوال الأ نفس الإنسانية إذا فارقت أجسادها وانها إلى أي حالة تصير (فنسن) يجب أن تعلم أن المعاد منه مقبول من الشرع ولا سبيل إلى اثنائه إلا من طريق الشريعة وتصديق خبر النبوة وهو الذي للبدن عند البعث وخیرات البدن وشروعه معلومة لا تحتاج إلى أن تعلم . وقد بسطت الشريعة الحقة التي أثنا بها نبينا المصطفى محمد ﷺ حال السعادة والشقاوة التي يحسب البدن ومنه ما هو مدرك بالعقل والقياس البرهاني وقد صدقته النبوة وهو السعادة والشقاوة الثابتتان بالمقاييس اللتان للأنفس وإن كانت الأوهام مما تصر عن تصوّرها الآن لما نوضح من العمل . والحكماء الآلهيون رغبتهم في اصابة هذه السعادة أعظم من رغبتهم في اصابة السعادة البدنية بل كأنهم لا انفتون إلى تلك وإن أعطواها فلا يستعظموها في جنب هذه السعادة التي هي مقاربة الحق الأول على ما نصفه عن قريب فلنعرف حال هذه السعادة والشقاوة المضادة لها فإن البدنية مفروغ عنها في الشرع (فنسن) يجب أن تعلم أن لكل قوة نفسانية لذة وخيراً يخصها وأذى وشرراً يخصها «مثاله أن لذة الشهوة وخيرها أن يتادى إليها كيفية محسوسه ملائمة من الحسنة ولذة الغضب الظفر ولذة الوهم الرجاء . ولذة الحفظ تذكر الأمور المواقفة الماضية وأذى كل واحد منها ما يضاهه وتشترك كلها نوعاً من الشركة في أن الشعور عوائقها وملائتها هو الخير ولذة الخلاص بها والموافق لكل واحد منها بالذات والحقيقة هو حصول الكمال الذي هو بالقياس إليه كمال بالفعل وهذا أصل . وأيضاً فإن هذه القوى وإن اشتراك في هذه المعانى فإن مراتبها في الحقيقة مختلفة فالذى كمال أتم وأفضل ، والذى كمال

أكثُر والذى كله أدوم والذى كله أوصل إليه وأحصل له والذى هو في نفسه  
أكمل فعلاً وأفضل والذى هو في نفسه أشد إدراكاً فالذلة أبلغ له وأوفي لا حالة  
وهذا أصل . وأيضاً فإنه قد يكون الخروج إلى الفعل في كمال ما يحيث يعلم أنه  
كافئ ولذيد ولا يتصور كفيته ولا يشعر بالذلة مالم يحصل وما لم يشعر بهم يشتق  
إليه ولم يتزعم نحوه مثل العينين فإنه متتحقق أن للجماع لذة ولكن لا يشتميه  
ولا يحن نحوه الاشتاء والحنين اللذين يكونان مخصوصين به بل شهوة أخرى  
( كما يشتمى من يجرب من حيث يحصل به إدراك وإن كان مؤذياً<sup>(١)</sup> ) وفي  
الجملة فإنه لا يتخيله . وكذلك حال الأصم عند الصور الجميلة والأصم عند الالحان  
المنتظمة . وظننا يجب أن لا يتوجه العاقل أن كل لذة فهي كالحمار في بطنه  
وفرجه . وأن المبادىء الأولى المقربة عند رب العالمين عادمة لذة والغبطة وأن  
رب العالمين عز وجل ليس له في سلطانه وخاصة الياء الذي له وقوته الغير  
متناهية أمر في غاية الفضيلة والشرف والطيب نجله عن أن يسمى لذة . ثم للحمار  
والبهائم حالة طيبة ولذينة كلام بل أي نسبة تكون لما للمبادىء العالية إلى هذه  
الخسيسة ولكننا تخيل هذا ونشاهده ولم نعرف ذلك بالاستشعار بل بالقياس  
فالحال عند الأصم الذي لم يسمع قط في عمره ولا تخيل لذة اللحنية وهو  
متيقن لطبيتها وهذا أصل : وأيضاً فإن الكمال والأمر الملازم قد يتيسر لقوة الدراكة  
وهناك مانع أو شاغل للنفس فتكرهه وتؤثر ضده عليه مثل كراهية بعض المرضى  
الطعم الحلو وشهوتهم للطعوم الرديئة الكريهة بالذات وربما تكن كراهية ولكن  
كان عدم الاستلذاد به كالخائف يجد الغلبة أو اللذة فلا يشعر بها ولا يستلذها  
وهذا أصل . وأيضاً فإنه قد تكون القوة الدراكية ممنوعة بقصد ما هو كالماء والأنس  
به ولا تنفر عنه حتى إذا زال العائق تأذت به ورحمت إلى غير زيتها مثل المرور  
فربما لم يحس بمرارة فيه إلى أن يصلح من اتجاه وتشق أعضاؤه فحينئذ ينفر عن

(١) هذا موضع نظر وتأمل فالكلام مبهمة المفهوم والكلام كانه أبتر \*

الحال العارضة له . وكذلك قد يكون الحيوان غير مشته للغذاء البتة كارهاً له وهو أوفق شيء له ويبيق عليه مدة طويلة فإذا زال العائق عاد إلى واجبه في طبعه فاشتد جوعه وشهوته للفداء حق لا يصبر عنه وبذلك عند فقدانه وقد يحصل سبب الألم العظيم مثل إحراق النار وتبريد الزمهرير لأن الحس مؤوف فلا يتأنى البدن به حتى تزول الآفة فيحس حينئذ بالألم العظيم فإذا تقررت هذه الأصول فيجب أن تصرف إلى الفرض الذي نومه (فتفعل) إن النفس الناطقة كالماء الخاصل بها أن تصير عالماً عقلياً مرتضاً فيها صورة الكل والنظام المقول في الكل وإن غير الفائض في الكل مبتدأ مامن مبدأ الكل سالكاً إلى الجواهر الشريفة فالروحانية المطلقة ثم الروحانية المتعلقة نوعاً ما من التعلق للأبدان ثم الأجسام العلوية ببيانها وقوتها ثم تستمر كذلك حتى تستوفي في نفسها هيئة الوجود كله فتتقلب عالماً معقولاً موازيًا للعالم الوجود كله مشاهداً لما هو الحسن المطلق وإن غير المطلق والجمال الحق ومتحداً به <sup>(١)</sup> ومنتقشاً بعثالة وهينه ومنخرطاً في سلكه وصاراً من جوهره وإذا قيس هذا بالكلالات المشوقة التي للقوى الأخرى وحد في المرتبة التي بحيث يقيس معها أن يقال إنه أتم وأفضل منها بل لا نسبة لها إليه بوجه من الوجه فضيلة و تمامًا وكثرة وسائل ما يتفاوت به لذائذ المدركات مما ذكرناه - وأما الدوام فكيف يقاس الدوام الأبدى بالدوام المتغير الفاسد . وأما شدة الوصول فكيف يكون حال ما وصوله بعلاقة السطوح بالقياس إلى ما هو سار في جوهر قابله حتى يكون كأنه هو هو بلا انفصال اذ العقل والمعقول والمعاقل شيء واحد أو قريب من الواحد . وأما ان المدرك في نفسه أكمل فأمر لا يخفى وأما أنه أشد إدرا كا فامر أيضاً تعرفه بأدنى تذكر لما سلف بيانه . فإن النفس النطقية أكثر عدد مدركات . وأشد تفصيًّا للمدرك وتجريده عن الزوابع والغير الداخلة في معناه إلا بالعرض . وله الخوض في باطن المدرك وظاهره . بل كيف

(١) هذا ومنع آخر أقر فيه بمعنى الاتحاد .

يمكن هنا الادراك بذلك الادراك أو كيف تقاومن هذه اللذة باللذة الحسية والبهيمية والفضبيّة ولكننا في عالمنا وبدتنا وانتما نعايش في الرذائل لأنفس تلك اللذة إذا حصل عندنا شيء من أسبابها كأن نكون قد خلمنا بركة الشهوة والغضب ولذلك لانظر لها ولا نحن إليها - اللهم لأن نكون قد خلمنا بركة الشهوة والغضب وأخواتها من أعناقنا وطالعنا شيئاً من تلك اللذة حينئذ ربما تخيلنا منها خيالاً طفيفاً ضعيفاً وخصوصاً عند انحلال المشكلات واستيصال المطلوبات النفسية ونسبة التذاذنا هذا إلى التذاذنا ذلك نسبة الالتذاذ الحسي بتنشق روابع المذوقات الالذية إلى الالتذاذ بتطعمها بل وبعد من ذلك بعداً غير محدود. وأنت تعلم إذا تأملت عوياضاً يهمك وعرضت عليك شهوة وخيرت بين الطرفين استخففت بالشهوة إن كنت كريماً : والأنفس العامة أيضاً كذلك فإنها ترك الشهوات المعرضة وتؤثر الغرامات والألام الفادحة بسبب افتصاص أو خجل أو تمييز أو شوق لغبطة وهذه كلها أحوال عقلية فبعضها يؤثر على المؤثرات الطبيعية ويصبر لها على المكر وهات الطبيعية . فيعلم من ذلك أن الغاليات العقلية أكرم على الأنفس من محررات الأشياء فكيف في الأمور النبوية العالية إلا أن الأنفس الحسية تحسن بما يلحق المحررات من الخير والشر ولا تحس بما يلحق الأمور النبوية لما قبل من المعاذير . وأما إذا افضلنا عن البدن وكانت النفس منها قد تنبهت وهي في البدن لكيانها الذي هو مشوقها ولم تحصله وهي بالطبع نازعة إليه إذ عقلت بالفعل أنه موجود إلا أن اشتغالها بالبدن كما قلنا قد أنها ذاتها ومعشوّقها . كما ينسى المرض الحاجة إلى بدل ما يتخلل . وكما ينسى المرض الاستلذاذ بالحلو واحتشاءه وكما تميل الشهوة بالمرتضى إلى المكر وهات في الحقيقة عرض لها حينئذ من الألم بقدراته كفاء ما يعرض من اللذة التي أوجبنا وجودها ودللتنا على عظم منزلتها فيكون ذلك هو الشقاوة والعقوبة التي لا يعاد لها تفريق النار للاتصال وتبدلها وتبدل الزهر بر المزاج . فيكون مثلنا حينئذ مثل المخدر الذي أومأنا إليه فيما سلف

أو الذى عمل فيه نار أو زمهرير فنعت المادة الالبة وجه الحس من الشعور به فلم يتاذ . ثم عرض أن زال العائق فشعر بالبلاء العظيم . وأما إذا كانت القوة العقلية بلغت من النفس حدًّا من الكمال يمكنها به إذا فارقت البدن أن تستكمل الاستكمال التام الذى لها أن تبلغه كان مثلها مثل المخدر الذى أذيق المطعم الاذ وعرض الحال الأشهى وكان لا يشعر به فزال عنه المخدر فطالع اللذة العظيمة دفعة وتكون تلك اللذة لامن جنس اللذة الحسية والحيوانية بوجه بل لذة تشكل الحال الطيبة التي للجواهر الحية الحضرة وهى أجمل من كل لذة وأشرف - فهذا هو السعادة وتلك هي الشقاوة وليست تلك الشقاوة تكون لكل واحد من الناقصين بل للذين أكبوا القوة المقلية الشوق إلى كلامها . وذلك عند ما تبرهن لهم أن من شأن النفس إدراك ماهية الكمال بحسب المجهول من المعلوم والاستكمال بالفعل فإن ذلك ليس فيها بالطبع الأول ولا أيضاً في سائر القوى بل شعور أكثر القوى بكلامها إنما يحدث بعد أسباب . وأما النفوس والقوى الساذجة الصرفة فكل منها هيولى موضوعة لم تكتسب البتة هذا الشوق لأن هذا الشوق إنما يحدث حدوثاً وينطبع في جوهر النفس إذا تبرهن لقوى النفسانية أن هناؤموراً يكتسب العلم بها بالحدود الوسطى على ماعلمنت - وأما قبل ذلك فلا يكون لأن الشوق يتبع رأياً وليس هذا الرأى للنفس أولياً بل رأياً مكتسباً فهؤلاء إذا اكتسبوا هذا الرأى لزم النفس ضرورة هذا الشوق فإذا فارقت ولم يحصل معها ما تبلغ به بعد الانفصال إلى التام وقعت في هذا النوع من الشقاء الأبدى لأن أوائل الملائكة العلية إنما كانت تكتسب بالبدن لا غير وقد فات . وهؤلاء إنما مقصرون عن السعي في كسب الكمال الأننى وأما معاندون جاحدون متعصبون لرأيهم فاسدة مضادة للاراء الحقيقة . والجاحدون أسوأ حالاً لما كسبوا من هيئات مضادة للكلال . وأما أنه كم ينبغي أن يحصل عند نفس الإنسان من تصور المقولات حتى تتجاوز به الحد الذى في مثله تتم هذه الشقاوة وفي تعديه وجوازه ترجى هذه السعادة

فليس يعكّنى أن أنسى عليه نصاً إلا بالتقريب . وأظن أن ذلك أن يتصور  
 الإنسان المبادىء المفارقة تصوراً حقيقياً ويصدق بها تصديقاً يقينياً لوجودها  
 عنده بالبرهان . ويعرف العمل الغائية للأمور الواقعة في الحركات الكافية دون  
 الجرئية التي لا تنتهي . ويترعرع عنده هيئه الكل ونسب أجزائه بعضها إلى  
 بعض والنظام الآخر من المبدأ الأول إلى أقصى الموجودات الواقعة في ترتيبه .  
 ويتصور الغنية وكيفيتها ويتحقق أن الذات المتقدمة للكل أي وجود يخصها  
 وأية وحدة تخصها وإنها كيف تعرف حق لا يلحقها كثراً ولا تغير بوجه من الوجوه  
 وكيف ترتبت نسبة الموجودات إليها ثم كلما ازداد الناظر استبصاراً ازداد للسعادة  
 استعداداً . وكأنه ليس يتبرأ الإنسان عن هذا العالم وعلاقته إلا أن يكون أكدر  
 العلاقة مع ذلك العالم فصار له شوق إلى ما هنالك وعشق لما هنالك يصدر عن  
 الالتفات إلى ما خلفه جملة (ونقول) أيضاً إن هذه السعادة الحقيقية لا تم  
 إلا باصلاح الجزء العملى من النفس وتقديم لذلك مقدمة . وكأنها قد ذكرناها فيما  
 سلف (ونقول) إن الخلق هو ملكة يصدر بها عن النفس أفعال ما بسوية من  
 غير تقديم رؤية وقد أمر في كتب الأخلاق بأن يستعمل التوسط بين الخلقيين  
 الضدين لا بأن يفعل أفعال التوسط . بل بأن يحصل ملكة التوسط وملكه  
 التوسط كأنها موجودة للقوة الناطقة ولقوى الحيوانية معاً . أما القوة الحيوانية  
 فإنها يحصل فيها هيئه الأذاعان والانفعال . وأما القوة الناطقة فإنها يحصل فيها هيئه  
 الاستعمال كأن ملكة الأفراط والتفريط موجودة للقوة الناطقة ولقوى الحيوانية  
 معاً ولكن يعكس هذه النسبة . ومعلوم أن الأفراط والتفريط هما مقتضيا القوى  
 الحيوانية وإذا قويت القوة الحيوانية وحصل لها ملكة استعملائية حدثت في  
 النفس الناطقة هيئه إذ عانية . وأن انفعالي قد رسم في النفس الناطقة من شأنه  
 أن يجعلها قوية العلاقة مع البدن شديدة الانصراف إليه . وأما ملكة التوسط  
 فلم يراد منها التبرئة عن الهيئات الانقيادية وبقية النفس الناطقة على جبلتها مع

أفاده هيئه الاستعمال والتنزه وذلك غير مضاد لجوهرها ولا مائل لها إلى جهة البدن بل عن جهته . فإن التوسط يسلب عنها الطرفين داعياً ثم جوهر النفس إنما كان البدن هو الذي يغمره ويلهيه ويغفله عن الشوق الذي يخصه وعن طلب الكمال الذى له وعن الشعور بلذة الكمال ان حصل له أو الشعور بألم النقصان ان قصر عنه لا بأن النفس منطبعة في البدن ومنغمسة فيه ولكن العلاقة التي كانت بينهما وهو الشوق الجبلي إلى تدبيره والاستغلال بأثاره وبما يورد عليه من عوارضه . وبما يتقدره من ملكات مبذؤها البدن . فإذا فارق وفيه الملكة الحاصلة بسبب الاتصال به كان قريب الشبه من حاله وهو فيه فيما ينقص من ذلك تزول غفلته عن حركة الشوق الذي له إلى كماله وبما يبقى منه معه يكون ممحوجاً بأعن الاتصال الصرف بحل سعادته ويحدث هناك من الحركات المتشوشه ما يعظم أذاه ثم ان تلك الهيئة البدنية مضادة لجوهرها مؤذية له . وإنما كان يلهمها عنها أيضاً البدن و تمام انفاسه فيه . فإذا فارقت النفس البدن أحسست بذلك المضادة العظيمة وتأدت بها أذى عظيماً لكن هذا الأذى وهذا الألم ليس لأمر لازم بل لامر عارض غريب والعارض الغريب لا يدوم ولا يبقى فيزول ويبيطل مع ترك الافعال التي كانت تثبت تلك الهيئة بتكرارها فيلزم إذاً أن تكون العقوبة التي يحسب ذلك غير خالدة بل تزول وتنمحى قليلاً قليلاً حتى تزكي النفس وتبلغ السعادة التي يخصها وأما النفوس البليه التي لم تكتسب الشوق فانها إذا فارقت البدن وكانت غير مكتسبة لهيات البدنية الرديمة صارت إلى سعة من رحمة الله ونوع من الراحة وان كانت مكتسبة لهيات البدنية الرديمة وليس عندها هيئه غير ذلك ولا معنى يضاده وينافيها ف تكون لا محالة منورة بشوقيها إلى مقتضاها فتعذب عذاباً شديداً بفقد البدن ومقتضيات البدن من غير أن يحصل المشناق اليه لأن آلة ذلك قد بطلت وخلق التعلق بالبدن قد يبقى . ويشهه أيضاً ان يكون مقاله بعض العلماء حقاً وهو ان هذه الانفس ان كانت زكية وفارقت البدن وقد رسخ فيها نحو من

الاعتقاد في العاقبة التي تكون لأمثالهم على ما يمكن أن يخاطب به العامة وتصور  
في أنفسهم من ذلك فأنهم إذا فارقوا الابدان ولم يكن لهم معنى جاذب إلى الجهة  
التي فوقهم لاتمام كمال فتسعد تلك السعادة ولا شوق كمال فتشق تلك الشقاوة بل  
جميع هنائهم النفسي متوجه نحو الاسفل منجدية إلى الاجسام ولا منع في  
المواد السماوية عن ان تكون موضوعة لفعل نفس فيها قالوا فانها تخيل جميع  
ما كانت اعتقادته من الأحوال الأخروية وتكون الآلة التي يمكنها بها التخيل  
شيئاً من الاجرام السماوية فتشاهد جميع ما قيل لها في الدنيا من أحوال القبر والبعث  
والأخيرات الأخروية وتكون الأنفس الرديئة أيضاً تشاهد العقاب المصوّر لهم  
في الدنيا وتقاسيه فان الصورة الخيالية ليست تضعف عن الحسية بل تزداد عليها  
تأثيراً وصفاء كما تشاهد ذلك في النائم فربما كان المخوم به أعظم شأناً في بايه من  
المحسوس على ان الأخرى أشد استقراراً من الموجود في النائم بحسب قلة العوائق  
وتجرد النفس وصفاء القابل وليس الصورة التي ترى في النائم والتي تحس في  
البيضة كما علمت إلا المرسمة في النفس الا ان احداً منها تبتدئ من باطن وتحدر  
إليها والثانية تبتدئ من خارج وترتفع إليها فإذا ارتمست في النفس تم هناك  
إدراك المشاهدة . وإنما يلزمه يؤذى بالحقيقة هذا المرسم في النفس لا الموجود من  
خارج فكل ما ارتمس في النفس فعل فعله وإن لم يكن سبباً من خارج فان السبب  
الذاتي هو هذا المرسم والخارجي سبب بالعرض أو سبب السبب . فهذه هي السعادة  
والشقاوة الخسيستان والثنان بالقياس إلى الأنفس الخسيسة . وأما الأنفس المقدسة  
فإنها تبعد عن مثل هذه الأحوال وتتصل بكلها بالذات وتنعم في اللذة الحقيقة  
وتبتراً عن النظر إلى ما خلفها وإلى الملكة التي كانت لها كل التبرى . ولو كان  
يق فيها أثر من ذلك اعتقادى أو خلقى تأذت وتختلف لأجله عن درجة علينين  
الله ، لأن نفسيه عنينا .

﴿ فصل في المبدأ والمعاد بقول مجمل وفي الاتهامات والدعوات المستجابة  
والعقوبات السماوية وسائر الأحوال - ومنها الكلام على  
التنجيم - ومنها الكلام على القضاء والقدر ﴾

ويجب أن تعلم أن الوجود إذا ابتدأ من عند الأول لم يزل كل ذلك منه  
أدون مرتبة من الأول ولا يزال ينحط درجات فأول ذلك درجة الملائكة  
الروحانية المجردة التي تسمى عقولا ثم مراتب الملائكة الروحانية التي تسمى  
نفوساً وهي الملائكة العملية . ثم مراتب الأجرام السماوية وبعضاها أشرف من  
بعض إلى أن تبلغ آخرها ثم من بعدها ينتهي وجود المادة القابلة لتصور الكائنات  
الفاسدة فتلبس أول شيء صورة العناصر . ثم تدرج يسيراً يسراً فيكون  
أول الوجود فيها أحسن وأدزل مرتبة من الذي يتلوه فيكون أحسن ما فيه المادة  
ثم العناصر ثم المركبات الجاذبية . ثم الناميات وبعدها الحيوانات وأفضلها الإنسان  
وأفضل الناس من استكملت نفسه عقلا بالفعل ومحصلا للأخلاق التي تكون  
فضائل عملية وأفضل هؤلاء هو المستعد لمرتبة النبوة وهو الذي في قواه النفسانية  
خصائص ثلاثة ذكرناها وهو أن يسمع كلام الله ويرى ملائكة الله تعالى وقد  
تحولت على صورة برها . وقد بينما كيفية هذا . وبيننا أن هذا الذي يوحى إليه  
تشبيح له الملائكة ويحدث في ساعده صوت يسمعه يكون من قبل الله تعالى  
والملايكـة فيسمعه من غير أن يكون ذلك كلاماً من الناس والحيوان الأرضي  
وهذا هو الموحى إليه وكما كان أول الكائنات من الابتداء إلى درجة العناصر كان  
عقلا ثم نفساً ثم جرماً فها هنا ينتهي الوجود من الأجرام ثم تحدث نفوس ثم  
عقول وإنما تفيض هذه الصور لا حالة من عند تلك المبادئ والأمور الخادمة  
في هذا العالم تحدث من مصادمات القوى الفعلية والمنفعلة الأرضية تابعة لصادمات  
القوى الفعلية السماوية - أما القوى الأرضية فيتم حدوث ما يحدث فيها بسبب  
شيئين أحدهما القوى الفعلية فيها إما الطبيعية وإما الإرادية . والثاني القوى

الانفعالية - إما الطبيعية - وإما النفسانية . وأما القوى السماوية فيحدث عنها آثارها في هذه الاجرام التي تتحتها على ثلاثة أوجه : أحدها من تلقائهما بحيث لا تسبب فيه للأمور الأرضية بوجه من الوجوه : وثانيها إما عن طبائع أجسامها وقوتها الجسمانية بحسب التشكلات الواقعه منها مع القوى الأرضية والمناسبات بينها - وإما عن طبائعها النفسانية والوجه الثالث فيه شركة ما مع الاحوال الأرضية وتسبب بوجه من الوجوه على الوجه الذي أقول إنه قد اتضحت لك أن لنفس تلك الاجرام السماوية ضر باً من التصرف في المعانى الجزئية على سبيل إدراك غير عقلي مخصوصاً وان لثلثها أن تتوصل إلى ادراك الحالات الجزئية وذلك يمكن بسبب إدراك تقارن أسبابها الفاعلة والقابلة الحاصلة من حيث هي أسباب وما ينادى إليها أنها تنتهي إلى طبيعة وإرادية موجبة لنسب إرادية فاترة غير عامة ولا جازمة ولا تنتهي إلى القسرفان القسرية إما قسر عن طبيعة أو إما قسر عن إرادة واليهم ينتمي التحليل في الفسرويات أجمع : ثم أن الارادات كلها كانت بعد مالم تكن فلها أسباب تتواافق فتجبرها وليست توجد ارادة بارادة والا لذهب إلى غير النهاية ولا عن طبيعة المريد والا لازمت الارادة مادامت الطبيعية بل الارادات تحدث بمحدث علل هي الموجبات والدواعي تستند إلى أرضيات وسماءيات وتكون موجبة ضرورة تلك الارادة وأما الطبيعية فان كانت راهنة فهي أصل وان كانت قد حدثت فلامحالة أنها تستند أيضاً إلى أمور سماوية وأرضية وقد عرفت جميع هذا فيما قبل . وإن لازدحام هذه العلل وتصادمها واستمرارها نظاماً ينجر تحت الحركة السماوية وإذا علمت الاوائل بما هي أوائل وهيئة انجرارها إلى الثنائي علمت الثنائي ضرورة فمن هذه الأشياء علمنا أن النفوس السماوية وما فوقها عالم بالجزئيات « أما ما فوقها فعلمه على نحو كلى - وأما هي فعلى نحو جزئي كالمبادر أو المنادى إلى المباشر المشاهد بالحواس فلامحالة أنها تعلم ما يكون . ولا محالة أنها تعلم في كثير منها الوجه الذي هو أصوب والذي هو أصلح وأقرب من الخير المطلق من الأمرين الممكنين وقد

بينا أن التصورات التي لتلك العلل مبادل لوجودات تلك الصور هنا إذا كانت  
ممكنة ولم يكن هناك أسباب سماوية تكون أقوى من تلك التصورات مما هو أقدم  
ومما هو في أحد القسمين من الثلاث غير هذا الثالث . وإذا كان الامر كذلك  
وجب أن يحصل ذلك الامر الممكن موجوداً لا عن سبب أرضي ولا عن سبب  
طبيعي من السماه - بل عن تأثير يوجه ماهذه الامور في الامور السماوية وليس  
هذا بالحقيقة تأثيراً بل التأثير لمبادى وجود ذلك الامر من الامور السماوية فانها  
إذا عقلت الاوائل عقلت ذلك الامر وإذا عقلت ذلك الامر عقلت ما هو أولى  
بأن يكون وإذا عقلت ذلك كان إذا مانع فيه الاعدم علة طبيعية أرضية أو  
وجود علة طبيعية أرضية - أما عدم العلة الطبيعية الارضية مثل أن يكون ذلك الشيء  
هو أن يوجد حرارة فلا تكون قوة مسخنة طبيعية أرضية فتلك المسخونة تحدث  
لتتصور السماوى لوجه كون الخير فيه كما أنه تحدث هى في أبدان الناس عن اسباب  
من تصورات الناس وعلى ما عرفته فيما سلف - وأما مثال الثاني فان يكون ليس  
المانع عدم سبب التسخين فقط بل وجود البرد في ذلك أيضاً فالتصور السماوى  
فالخير في وجود ضد ما يوجبه البرد يفسر البرد . كايقسراً تصورنا المفضي السبب  
البرد فيما تكون أصناف هذا القسم احوالات لامور طبيعية أو اهتمامات تتصل  
بالمستدعى أو بغيره أو اختلاط من ذلك يؤدي واحد منها أو جملة مجتمعة إلى  
الغاية النافمة . ونسبة التضرع إلى استدعاء هذه القوة نسبة التفكير إلى استدعاء  
البيان . وكل يفيض من فوق وليس هذا يتبع تصورات النفوس السماوية . بل  
الاول الحق يعلم جميع ذلك على الوجه الذي قلنا إنه يليق به ومن عنده يبتدئ كون  
ما يكون ولكن بالتوسط وعلى ذلك علمه فبسبب هذه الامور ما ينتفع بالدعوات  
والقرابين وخصوصاً في الامر الاستقاء وفي امور أخرى . ولهذا ما يجب أن  
يخاف المكافأة على الشر ويتحقق المكافأة على الخير . فان ثبوت حقيقة ذلك  
مزجرة عن الشر وثبتت حقيقة ذلك يكون بظهور آياته وآياته هي وجود جزئياته .

وهذه الحال معقولة عند المبادى فيجب أن يكون لها وجود فان لم يوجد فهناك  
شيء لا ندركه أو سبب آخر يعلوقة وذلك أولى بالوجود من هذا . وجود ذلك  
وجود هذا معاً من الحال وإذا شئت أن تعلم أن الامور التي عقلت نافعة مؤدية  
إلى المصالح قد أوجدت في الطبيعة على النحو من الإيجاد الذي علمته وتحفته فتأمل  
حال منافع الأعضاء في الحيوانات والنبات وان كل واحد كيف خلق وليس هناك  
البتة سبب طبيعي بل مبدئه لا محالة من العناية على الوجه الذي علمت . وكذلك  
صدق وجود هذه المعانى فإنها متعلقة بالعنایة على الوجه الذي علمت . واعلم أن  
أكثر ما يقر به الجيور ويفرز اليه ويقول به فهو حق وإنما يدفعه هؤلاء المتشبهين  
بالفلسفه جهلا منهم بعلمه وأسبابه . وقد عدلنا في هذا الباب كتاب البر والاثم  
فليتأمل شرح هذه الامور من هناك وصدق ما كان يحكى من العقوبات الآية  
النازلة على مدن فاسدة وأشخاص ظالمه وانظر أن الحق كيف ينصر « واعلم أن  
السبب في الدعاء منا أيضاً في الصدقة وغير ذلك وكذلك حدوث الفلم والاثم  
إنما يكون من هناك فان مبادىء جميع هذه الامور تنتهي إلى الطبيعة والارادة  
والاتفاق والطبيعة مبدئها من هناك . والارادات التي لنا كائنة بعد مالم تكن  
وكل كائن بعد مالم يكن فله علة وكل إرادة لنا فلها علة وعلة تلك الارادة ليست  
إرادة متسللة في ذلك إلى غير النهاية بل أمور تعرض من خارج أرضية وساوية  
والارضية تنتهي إلى الساوية واجتماع ذلك كله يوجب وجود الارادة . وأما الاتفاق  
 فهو حادث عن مصادمات هذه وإذا حلت الامور كلها استندت إلى مبادىء  
وجودها ينزل من عند الله تعالى . والقضاء من الله سبحانه وتعالى هو الوضع  
الاول البسيط والتقدير هو ما يتوجه اليه القضاء على التدرج كأنه موجب اجتماعات  
من الامور البسيطة التي تنسب من حيث هي بسيطة إلى القضاء والامر الآلى  
الاول ولو أمكن انسان من الناس أن يعرف الحوادث التي في الارض والسماء  
جميعاً وطبائعها لفهم كيفية ما يحدث في المستقبل . وهذا المنجم القائل بالاحكام

مع أن أوضاعه الأولى ومقدماته ليست تسد إلى برهان بل عسى أن يدعى فيها التجربة أو الوحي وربما حاول قياسات شعرية أو خطابية في إثباتها فانه إنما يعول على دلائل جنس واحد من اسباب الكائنات وهي التي في السماء على أنه لا يضمن من عنده الاحاطة بجميع الاحوال التي في السماء . ولو ضمن لنا ذلك ووفي به لم يمكنه أن يجعلنا ونفسه بمحبته تعرف على وجود جميعها في كل وقت . وإن كان جميعها من حيث فعله وطبعه معلوماً عندنا . وذلك مما لا يكفي أن تعلم أنه وجد أو لم يوجد وذلك لأنه لا يكفيك أن تعلم أن النار حارة مسخنة . وفاعلة كذا وكذا في أن تعلم أنها سخنت مالم تعلم أنها حصلت . وأى طريق في الحساب يعطينا المعرفة بكل حيث وبدعة في الفلك ولو أمكنه أن يجعلنا ونفسه بمحبته تعرف على وجود جميع ذلك تم لنا به الانتقال إلى المغيبات فأن الأمور المغيبة التي في طريق الحدوث إنما تم بمخالطات بين الأمور السماوية التي نتسامح أنها حصلناها بكل عللها وبين الأمور الأرضية المتقدمة واللاحقة فاعلها ومنفعتها طبيعياً وارادياً . وليس تم بالسمويات وحدها فما لم يحيط بجميع الحاضر من الأمرين ووجب كل واحد منها خصوصاً ما كان متعلقاً بالغيب لم يتمكن من الانتقال إلى الغيب فليس لنا إذاً اعتماد على أقوالهم وإن سلمنا متبرعين أن جميع ما يعلووننا من مقدماتهم الحكيم صادقة ॥

﴿ فصل في إثبات النبوة وكيفية دعوة النبي إلى الله والمداد ﴾

( ونقول ) الآن من المعلوم أن الإنسان يفارق سائر الحيوانات بأنه لا يحسن معيشته لو انفرد وحده شخصاً واحداً يتولى تدبير أمره من غير شريك يعاونه على ضرورات حجاجاته . وأنه لابد أن يكون الإنسان مكتفياً باخر من نوعه يكون ذلك الآخر أيضاً مكتفياً به وبنظيره فيكون مثلاً هذا ينقل إلى ذاك . وذلك ينجز لهذا وهذا يحيط للآخر - والآخر يتخذ الإبرة لهذا حتى إذا اجتمعوا كان أمراً مكتفياً - وهذا ما اضطروا إلى عقد المدن والمجتمعات . فمن كان منهم غير

محتاط في عقد مدینته على شرائط المدينة وقد وقع منه ومن شر کائه الاقتصار على اجتماع فقط فانه يتحصل على جنس بعيد الشبه من الناس عادم لتكلات الناس ومع ذلك فلا بد لا مثاله من اجتماع ومن تشبه بالمدنيين وإذا كان هذا ظاهراً فلابد في وجود الانسان وبقائه من مشاركة ولا تم المشاركة إلا بمعاملة كما لابد في ذلك من سائر الأسباب التي تكون له — ولا بد في المعاملة من سنة وعدل . ولا بد للسنة والعدل من سان وعدل ولا بد أن يكون هذا بمحض يجوز أن يخاطب الناس ويلزمهم السنة ولا بد من أن يكون هذا إنساناً . ولا يجوز أن يترك الناس وآراءهم في ذلك فيختلفون وبرى كل منهم ما له عدلا وما عليه ظلماً فال الحاجة إلى هذا الانسان في أن يبقى نوع الناس ويتحصل وجوده أشد من الحاجة إلى إنبات الشعر على الأشفار وعلى الحاجبين وتفعير الأنف من القديمين وأشياء أخرى من المنافع التي لا ضرورة إليها في البقاء بل أكثر منها أنها تنفع في البقاء وجود الانسان الصالح لأن يسن ويعدل ممكناً سلف منه ذكره . فلا يجوز أن تكون العناية الأولى تقتفي تلك المنافع ولا تنتهي هذه التي هي أسمها ولا أن يكون المبدأ الأول والملائكة تعلم ذلك ولا تعلم هذا . ولا أن يكون ما يعلمه في نظام الأمر الممكن وجوده الفروري حصوله لتهييد نظام الخير لا يوجد بل كيف يجوز أن لا يوجد وما هو متعلق بوجوده ومبني على وجوده موجود فواجب إذاً أن يوجد نبي وواجب أن يكون إنساناً وواجب أن يكون له خصوصية ليست لسائر الناس حتى يستشعر الناس فيه أمرآ لا يوجد لهم فيتميّز به عنهم . ف تكون له المعجزات التي أخبرنا بها في هذا الانسان اذا وجد وجب أن يسن للناس في أمورهم سنتاً بأمر الله تعالى واذنه ووجهه وازراه الروح القدس عليه فيكون الأصل فيما يسن تعريفه أيام أن لهم صانعاً واحداً قادرًا وأنه علم بالسر والعلانية وأن من حقه أن يطاع أمره . وأنه يجب أن يكون الأمن لمن له الخلق . وأنه قد أعد لمن أطاعه المعاد المسعد ولمن

عصاه المعاد المشق حتى يتلقى الجهود رسمه المنزل على لسانه من الاله والملائكة  
بالسمع والطاعة . ولا ينبغي له أن يشغلهم بشيء من معرفة الله تعالى فوق معرفة  
أنه واحد حق لا شبيه له . فاما أن يتعدى بهم إلى تكاليفهم أن يصدقوا بوجوده  
وهو غير مشار إليه في مكان فلا ينقسم بالقول ولا هو خارج العالم ولا دخله  
ولا شيء من هذا الجنس فقد عظم عليهم الشغل وشوش ما بين أيديهم وأوقتهم  
فما لا يخلص عنه إلا من كان الموفق الذي يشد وجوده ويندر كونه فانه لا يمكنهم  
أن يتصوروا هذه الاحوال على وجهها الا بكم . وإنما يمكن القليل منهم أن  
يتصور حقيقة هذا التوحيد والتزكيه فلا يابثون أن يكذبوا بمثل هذا الوجود أو  
يقووا في الشارع وينصرفوا إلى المباحثات والمقاييس التي تصدم عن أعمالهم  
البدنية وربما أوقتهم في آراء مخالفة لصلاح المدينة ومنافية لواجب الحق فكترت  
فيهم الشكوك والشبه وصعب الأمر على الانسان في ضبطهم فاكل ينتسر له في  
الحكمة الالهية ولا يصح بحال أن يظهر أن عنده حقيقة يكتنها عن العامة بل  
لا يجب أن يرخص في التعریض بشيء من ذلك بل يجب أن يعرفهم جلاله الله  
تعالى وعظمته برموز وأمثلة من الاشياء التي هي عندهم عظيمة وجليلة ويلاقى اليهم  
منه هذا القدر أعني أنه لا نظير له ولا شبه ولا شريك - وكذلك يجب أن يقرر  
عندم أمر المعاد على وجه يتصورون ككيفيته وتسكن اليه نفوسهم ويضرب للسعادة  
والشقاوة أمثالاً مما يفهمونه ويتصورونه « وأما الحق في ذلك فلا يلوح لهم منه  
الا أمرآ بحلا . وهو ان ذلك شيء لا عين رأته ولا اذن سمعته . وان هناك من  
اللة ما هو ملك عظيم ومن الام ما هو عذاب مقيم . واعلم ان الله تعالى يعلم وجه  
الظاهر في هذا فيجب أن يؤخذ معلوم الله سبحانه على وجهه على ما علمنت ولا بأس  
أن يشتمل خطابه على دعوه و اشارات ليستدعى المستعدين بالجلبة للنظر إلى البحث  
اللهم في العبادات ومنفعتها في الدنيا والآخرة : ثم ان هذا الشخص الذي هو  
النبي ليس بما يتذكر وجود مثله في كل وقت . فان المادة التي قبل كالا مثله  
( ٢٠ - النجاة قسم الاتهامات )

قع في قليل من الامزجة فيجب لا محالة أن يكون النبي قد دبر لقاء مايسنه ويشرعه في أمور المصالح الانسانية تدبيراً . ولا شك ان الفائدة من ذلك هو استمرار الناس على معرفتهم بالصانع والمعاد وحسم سبب وقوع النسيان فيه مع افتراض القرن الذى يلى النبي فيجب أن يكون على الناس أفعال وأعمال يسن تكرارها عليهم في مدد متقاربة حتى يكون الذى ميقاته بطل مصادقاً للمقتضى منه فيعود به التذكرة من رأس قبل أن ينفع يلحق عاقبه . ويجب أن تكون هذه الأفعال مقرونة بما يذكر الله تعالى والمعاد لا محالة والآفلا فائدة فيها والتذكرة لا يكون إلا بالفاظ تقال أو نيات تنوى في الخيال . وأن يقال لهم إن هذه الأفعال يتقرب بها إلى الله ويستوجب بها الخير الضرير وأن تكون تلك الأفعال بالحقيقة على هذه الصفة وهذه الأفعال مثل العبادات المفترضة على الناس ° وبالمجملة يجب أن يكون فيها منبهات . والنبهات إما حركات وإما اعدام حركات تتفق إلى حركات فاما الحركات فتل الصلوات . وأما اعدام الحركات فتل الصوم فإنه وإن كان معنى عدمياً فإنه يحرك من الطبيعة نحوها شديداً ينبع صاحبه على أنه على جملة من الأمر ليست هدرأً فيتذكرة سبب ما ينبو عنه من ذلك وأنه القرابة إلى الله تعالى . ويجب إن أمكن أن يخلط بهذه الاحوال مصالح أخرى في تقوية السنة وبسطها والمنافع الدنيوية للناس أيضاً أن يفعلوا بذلك مثل الجihad والحج على أن يعين مواضع من البلاد باتها أصلح الموضع للعبادة وانها خاصة لله ويعين افعالاً مما لا بد منه باتها في ذات الله عز وجل . مثل القرابين فاتها مما تعين في هذا الباب معونة شديدة والموضع الذي منفعته في هذا الباب هذه المنفعة إذا كان مأوى الشارع ومسكنه فإنه يذكره أيضاً وذكره في المنفعة المذكورة تالية لذكر الله عز وجل والملائكة والمأوى الواحد ليس يجوز أن يكون نصب عين الامة كافة فالحرى أن يفرض إليها مهاجرة وسفراً . ويجب أن يكون أشرف هذه العبادات من وجه هو ما يفرض متوليه أنه مخاطب الله عز وجل ومناج اياه وصار

إليه وسائل بين يديه . وهذا هو الصلاة فيجب أن يسن للصلوة من الأحوال التي يستعد بها الصلاة ماجرت بالعادة بـ «أخذة» الإنسان نفسه عند لقاء الملك الإنساني من الطهارة والتنظيف . وأن يسن في الطهارة والتنظيف سننًا بالله . وأن يسن عليه فيما ماجرت العادة بـ «أخذته» نفسه عند لقاء الملك من الخشوع والسكون وغض البصر وقبض الأطراف وترك الالتفات والاضطراب . وكذلك يسن له في كل وقت من أوقات العبادة آداباً ورسوماً محمودة . فهذه الأحوال ينتفع بها العامة في رسوخ ذكر الله عز اسمه في أنفسهم . فيدوم لهم التثبت بالسنن والشرع في سبب ذلك وإن لم يكن لهم مثل هذه المذكرات تناسوا جميع ذلك مع انفراط قرن أو قرنين وينفعهم أيضًا في المعاد منفعة عظيمة فيما ينزعه به أنفسهم على ما عرفه . وأما الخلاصة فأكثر منفعة هذه الأشياء أيام في المعاد . فقد قررنا حال المعاد الحقيقي وأثبتنا أن السعادة في الآخرة مكتسبة بتنزيه النفس وتنزيه النفس بعيدتها عن الهيئات البدنية المضادة لأسباب السعادة . وهذا التنزيه يحصل بأخلاق وملائكة والأخلاق والملائكة تكتسب بأفعال من شأنها أن تصرف النفس عن البدن والجس وتدبر تذكرةها بالمعدن الذي لها فإذا كانت كثيرة الرجوع إلى ذاتها لم تتفعل من الأحوال البدنية وما يذكرها ذلك ويعينها عليه أفعال متيبة وخارجية عن عادي الفطن بل الفطن يتولاها مع التكليف فإنها تتبع البدن والقوى الحيوانية وتهدى إرادتها من الاستراحة والكل ورفض العناء وأخذ الدفريزة واجتناب الارتياض إلا في اكتساب أمراض من اللذات البهيمية ويفرض على النفس المحاولة لتمكح الحركات ذكر الله والملائكة وعلم السعادة شامت أم أبىت فيتقرر بذلك فيها هيئة الازتعاج عن هذا البدن وتأثيراته وملائكة التسلط على البدن فلا تنفع عنه فإذا جرت عليها أفعال بدنية لم يتوثر فيها هيئة وملائكة تأسرها لو كانت مخلدة إليه منقادة له من كل وجه فلذلك ماقال القائل الحق ( إن الحسنات يذهبن السيئات ) فان دام هنا الفعل من الإنسان

استفاد ملكة الالتفات إلى جهة الحق والاعراض عن الباطل وصار شهيد الاستعداد للتخاص إلى السعادة بعد المفارقة البدنية . وهنـ الأفعال لـ فعلها فاعـ ولم يعتقد أنها فريضة من عند الله تعالى وكان مع اعتقاده ذلك يلزمـه في كل فعل أن يتذكر الله تعالى ويعرض عن غيره لـ كان جديراً بأن يفوزـ من هذا الذكاء بمحظـ فكيف إذا استعملـها من يعلمـ أنـ النبيـ من عند اللهـ وبـ ارسالـ اللهـ وواجبـ في الحـ كمةـ الـ آلهـ يـ ارسـالـهـ وأنـ جـ يـ عـ يـ ماـ يـ سـ نـهـ فـ اـ نـهـ هوـ ماـ وـ جـ بـ منـ عـ نـ دـ اللهـ أـ نـ يـ سـ نـهـ وـ إـ نـهـ منـ عـ نـ دـ اللهـ فـ الـ نـبـيـ فـ رـ ضـ عـ لـ يـ هـ منـ عـ نـ دـ اللهـ أـ نـ يـ فـ رـ ضـ عـ بـ اـ دـ اـ تـهـ وـ تـ كـ وـ نـ كـ الـ فـ اـ تـهـ دـ فـ الـ عـ بـ اـ دـ اـتـ لـ الـ مـ اـ بـ دـ يـ بـ يـ قـ بـ هـ فـ يـ هـ الـ سـ نـ بـهـ وـ الشـ رـ يـ عـ مـ ةـ الـ تـيـ هـ أـ سـ بـ اـ بـ وـ جـ وـ دـ هـ وـ بـ يـ قـ رـ بـ هـ عـ نـ دـ المـ اـ دـ مـ اـ زـ لـ فـ يـ بـ زـ كـ هـ ثـمـ هـ ذـ اـ لـ اـ نـ سـ اـ نـ هـ هـ وـ الـ مـ لـ لـ بـ تـ دـ بـ يـ رـ أـ حـ وـ اـ لـ اـ نـ سـ اـ نـ عـ لـ مـ اـ تـ نـ قـ نـ ظـ بـ هـ أـ سـ بـ اـ بـ مـ عـ يـ شـ هـ وـ مـ صـ اـ لـ .  
مـ اـ دـ هـ وـ هـ اـ نـ سـ اـ نـ يـ تـ مـ يـ زـ عـ نـ سـ اـ ئـ اـ نـ سـ اـ نـ بـ تـ أـ لـ هـ .

﴿ تـمـ الـ كـ تـ بـ وـ الـ حـ مـ دـ وـ الـ شـ نـاءـ لـ وـاهـ بـ الـ عـ قـ لـ وـ الـ حـ كـ مـ ةـ فـ الـ بـ دـ اـ وـ الـ مـ اـ بـ )

### ﴿ خـاءـةـ لـناـشـرـ الـ كـ تـ بـ ﴾

سـ بـ حـ انـكـ اللـ هـ وـ بـ حـ مـ دـ لـ اـ نـ حـ مـىـ ثـ نـ اـ عـ لـ يـكـ أـ نـتـ كـ اـ ثـ نـ يـ تـ عـلـ نـ فـ سـكـ وـ صـ لـ اـ هـ وـ تـ سـ لـ مـاـ عـلـ رـ سـ لـ كـ - وـ حـ اـ مـ لـ لـ اوـ اـ وـ حـ كـ نـ كـ وـ شـ رـ عـلـ كـ - سـ بـاـ السـ يـدـ الـ اـعـظـ مـ وـ الرـ سـوـلـ الـ اـطـهـرـ الـ اـكـرـمـ مـ حـ دـ صـ لـيـ اللـ هـ عـلـيـهـ وـ آـلـهـ وـ سـلـ (ـ اـمـاـ بـعـدـ ) فـ لـمـ اـ شـ رـ قـتـ الـ اـرـضـ بـ نـورـ الـ مـلـةـ الـ اـسـلـامـيـةـ وـ أـضـاءـتـ الـ اـفـاقـ بـ ضـيـاءـ الـ شـرـعـةـ الـ حـنـيفـيـةـ الـ اـحـدـيـةـ وـ تـرـمـتـ حـائـمـ الـ بـشـرـىـ بـ مـحـلـولـ عـصـرـ الـ عـدـالـةـ وـ الـ اـنـسـانـيـةـ - بـ مـدـ أـنـ أـفـلـتـ شـمـسـ التـوـحـيدـ وـ الـعـدـلـ وـ تـوارـتـ بـ هـجـابـ غـيـاـبـ الـجـاهـلـيـةـ \* وـ اـحـجـبـتـ بـ كـسـفـ مـنـ سـحـائـبـ الـ مـفـالـمـ وـ الـ وـنـيـةـ \* سـارـ الـ دـيـنـ بـ أـهـلـهـ إـلـىـ مـطـالـعـ الـ مـهـدـيـ \* وـ سـاقـهـمـ إـلـىـ تـلـمـسـ الـ مـرـفـقـةـ بـ أـسـبـابـ الـ سـعـادـتـيـنـ \* وـ طـرـوقـ أـبـوـابـ الـ اـصـلـاحـ فـ النـشـائـيـنـ \* فـ فـتـحـتـ الـ مـدـنـ وـ الـ بـلـادـ لـبـثـ رـوـحـ الـ أـمـنـ وـ الـعـدـلـ بـعـدـ أـنـ عـلـثـ أـهـلـهـ فـ الـ اـرـضـ الـ فـسـادـ

وتوسيع المسلمين في الأخذ بسبيل التمدن والمعارن « وقدموها في المعرفة والعلوم والصناعات والفنون » واسهفلوا بالنظر والاستدلال والاجتهاد والاستباط والتمييز  
الوصول إلى حكم وعلوم الأولين على سلم التعریف. حق انتفعوا بمساعي من  
تقديمهم من أكابر تلکم الأمم وفضلاء هاتيك الملل ونقلوا الحكمة اليونانية إلى  
اللغة العربية وتوفرت العقول على البحث والعلم بحق تسمى بأذري المبارزة والمدنية  
وعرجوا على مراج النشاط إلى أوج الحقائق ونبغت نوابع العلم والمعرفة والآداب  
وأعربوا بذلك عن كمال استعدادهم وحسن قبولهم وكان من أولئك علامة القوم  
ورئيسيهم وهو المعروف ( بالشيخ الرئيس أبي علي الحسين بن سينا ) نبغ هذا  
الحكيم في القرن الرابع الهجري وجلس على عرش الافتادة فأجاد - وصنف  
المطولات والمتسطلات والمحضرات فأجاد - وكان من آثاره في العلم والحكمة  
ما هو معروف فلما سقطت الامة في مساقط الضيوف والهوان واتسابتها عوامل  
التأخير والاذلال وانتبه عقلاؤها اليوم إلى مرضها وأخذت تطلب أدوية شفائها  
كان من أمس الاشياء بالاصلاح نشر كتب المقدمين الذين كانوا الابتدأى الفعالة  
في دور الارتفاع والمدنية - لذا تحركت بنا الهمة والغيرة إلى نشر ما نشرناه من  
الكتب وما قد علم قيمته أهل الدراية والفضل - وفي هذه الأيام أوقفنا البحث  
والتنقيب والسير في استطلاع النافع والمفيد على كتاب لعلامة القوم الشيخ  
الرئيس يعرف ( بالنجاة ) الف به في الحكم الثالث ( المنطقيات والتطبيقات  
والآدبيات ) وضمنه زبد كتاب الشفاء الذي اعنى به العلامة والفضلاء في غير  
الازمان فلم نستحسن أن يبقى مثل هذا الكتاب في زاوية الخ Howell والاموال سيا  
وقد انتبهت الامة إلى ضعفها ووجوب القيام بالاصلاح عليها فاتجهنا إلى نشره  
بعد أن اتفقنا مع بعض أكابر أهل العلم والدرایة على قيامه بتصحيحه وتنقيحه  
وتصفيته مما جلبه عليه جهل الناسخين وخدمته فوق ذلك بوضع بعض الشروح  
عليه تمهلا لاستفادة الراغبين في العلم ونفعه وحبها في تحسين الكتاب واجادة

نشره على الأسلوب الجيد وسرنا في ذلك حتى تم لنا ما قصدناه وظهر إلى القراء  
بالنقط الذي تخيناه وجاء تحفة من تحف هذا العصر وظرفة تحالف بمحالها على  
طرف هذا القرن • وظنتنا أن يكون في أوائل الكتب التي يimirها المقلاء  
والفضلاء عظيم الأقبال والاهتمام وبينلوا متناول قوام وقدرهم في  
اقتنائهم والحصول على فوائدها وعسى أن يكون من أولى  
الأباب والرغبة في نهضة الملة بعد كبوتها من صرامة العزيمة  
وعلو الهمة ما يتحقق رجاءنا إلى نشر الكتب العالية  
والاسفار النافعة السامية • وفي مختتم البيان  
أنضرع إلى القريب المجيب أن يأخذ  
بأيدينا إلى ما فيه قوتنا وصلاح  
أمتنا إنه هو رب القدير  
- وبالاجابة جدير •

﴿محي الدين صبرى الكردى﴾



﴿فهرس القسم الثالث من كتاب النجاة وهو في الآيات﴾

- | صحيحة |  |
|-------|--|
| ١٩٨   | المقالة الاولى من المباحث كتاب ٢١٩ فصل في أن كل حادث زماني فهو مسبوق بالمادة لاحاله.                                     |
| ٢٠٠   | فصل في مساواة الواحد للموجود ٢٢٠ فصل في تحقيق معنى الكل  |
| ٢٠٠   | فصل في بيان الاعراض الذاتية ٢٢١ « النام والنافض والمتقدم والتأخر الخ . والغريبة .  |
| ١٩٩   | فصل في بيان أقسام الموجود ٢٢٣ فصل في بيان الحدوث الذاتي . وأقسام الواحد . ٠٠٠ « أنواع الواحد والكثير .                   |
| ١٥١   | فصل في اثبات المادة وبيان ماهية ٢٢٤ المقالة الثانية في المباحث . الصورة الجسمية . ٠٠٠ فصل في بيان معانى الواجب والممكن . |
| ٢٠٣   | ٢٠٣ فصل في أن الصورة الجسمية مقارنة لمادة في جميع الاجسام ٢٢٥ فصل في أن الواجب بذاته لا يجوز أن يكون واجباً غيره الخ     |
| ٢٠٠   | ٢٠٠ فصل في أن المادة لا تتجزء عن الصورة . ٢٢٦ فصل في أن مالم يجب لم يوجد .   |
| ٢٠٥   | ٢٠٥ فصل في اثبات التخلخل والنكاث ٢٢٧ « كمال وحدانية الواجب الخ   |
| ٤٠٨   | ٤٠٨ « ترتيب الموجودات . ٠٠٠ « بساطة الواجب .   |
| ٤٠٩   | ٤٠٩ « أن الوحدة من لوازمه ٢٢٨ « أن الواجب تام الخ . الماهيات لا من مقوماتها . ٢٢٩ « أن الواجب الوجود بذاته خير محض .     |
| ٤١٠   | ٤١٠ فصل في أن الكيفيات المحسوسة أعراض لا جواهر .   |
| ٤٠٠   | ٤٠٠ فصل في أن الواجب حق بكل معانى الحقيقة .  |
| ٤١١   | ٤١١ فصل في أقسام العمل وأحوالها .  |
| ٤١٣   | ٤١٣ « أن علة الحاجة إلى الواجب ٠٠٠ فصل في أن نوع واجب الوجود هي الامكان لا الوجوب . لا يقال على كثرين .                  |
| ٤١٤   | ٤١٤ فصل في معانى القوة . ٢٣٠ فصل في أنه واحد من وجوه شتى   |
| ٤١٦   | ٤١٦ « الاستطراد لاثبات الدائرة ٠٠٠ « البرهان على أنه لا يجوز أن يكون اثنان واجبي الوجود .                                |
| ٤١٨   | ٤١٨ « القديم والحدث  |

- | صحيحة  | صحيحة  |
|--|--|
| ٢٣٥ فصل في إثبات واجب الوجود ٢٥٩                           | فصل في أن حركة السماء من أنها<br>نفسانية كيف يقال إنها طبيعية.         |
| ٠٠٠ «أنه لا يمكن أن يكون المكنات في الوجود بعضها علة ٢٦٢   | المحرك الأول كيف<br>يعنى على سبيل الدور الخ.                           |
| ٢٣٦ فصل آخر في التجدد لاثبات ٢٦٦                           | يمحرك الخ.   |
| ٢٤٠ فصل في اثبات انتهاء مبادىء ٢٦٧                         | فصل في أن الكل فلك جزئي<br>اختلاف حركات السماء لاجل<br>ما ناحت السماء. |
| ٢٤٣ فصل في أن واجب الوجود بذاته ٢٧١                        | عقل وعاقل ومعقول.  |
| ٢٤٥ فصل في أنه بذاته معشوق وعاشق ٢٧٣                       | ليست أجساماً الخ.  |
| ٢٤٧ فصل في أن واجب الوجود كيف ٢٧٨                          | ولذيد وملتذ إلى آخره.  |
| ٢٤٩ فصل في تحقيق وحدانية الأول ٢٨٠                         | فصل في ترتيب وجود العقول<br>والنقوس المعاوية الخ.                      |
| ٢٥١ فصل في صدور الأشياء عن العقل المفارق.                  | فصل في حال تكون الاستطعات<br>علمه لا يخالف قدرته الخ.                  |
| ٢٤٤ فصل في العناية وبيان دخول المدبر الأول.                | ٢٥١ فصل في صدور الأشياء عن العقل الأول.                                |
| ٢٥٢ فصل في إثبات دوام الحركة بقول الشر في القضاء الاهلى.   | ٢٥٢ فصل في إثبات دوام الحركة بقول الشر في القضاء الاهلى.               |
| ٢٩١ فصل في معاد الأ نفس الانسانية بمجمل مم بعده بقول مفصل. | ٢٩١ فصل في معاد الأ نفس الانسانية بمجمل مم بعده بقول مفصل.             |
| ٣٩٩ فصل في أنه يلزم على قول المخالفين ٣٩٩                  | ٣٩٩ فصل في أنه يلزم على قول المخالفين                                  |
| أن يكون الله تعالى سابقاً على زمان والحركة بزمان.          | «المبدأ والمماد بقول النبي إلى الله والمماد                            |
| ٣٠٣ فصل في إثبات النبوة وكيفية دعوة                        | ٣٠٣ فصل في أن المخالفين يلزمونه أن يضعوا وقنا قبل وقت الخ.             |
| ٤٥٧ فصل في أن المخالفين يلزمونه أن                         |  |

